



جامعة محمد بوقرة - بومرداس -

كلية الحقوق والعلوم السياسية - بودواو

قسم العلوم السياسية



" الاستقرار السياسي وعلاقته بالتنمية في الجزائر 2000 - 2020 "

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية (ل.م.د)

تخصص : تنظيم سياسي وإداري

إشراف :

أ.د. عمروش عبد الوهاب

إعداد الطالب :

غالم عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. فوكة سفيان، أستاذ بجامعة محمد بوقرة بومرداس.....رئيسا
- أ.د. عمروش عبد الوهاب، أستاذ بجامعة محمد بوقرة بومرداس.....مقررا
- د. بن عياش سمير، أستاذ محاضر "أ" بجامعة محمد بوقرة بومرداس.....ممتحنا
- أ.د. طيلب أحمد، أستاذ بجامعة خميس مليانة.....ممتحنا
- د. حميد رامي أستاذ محاضر "أ" بالمدرسة الوطنية للعلوم السياسية.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

مقدمة

مقدمة:

تعد مسألة الاستقرار السياسي في أي نظام وفي بلد النقطة الأساسية والجوهرية في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ الإدارة لسياستها التنموية، فالدولة بصفة عامة تغير نمط عملها وسلوكها من دولة حارسة تقوم على أساس الأمن والدفاع وتحقيق العدل، إلى دولة تدخلية تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجيات المواطنين، إلا أنه ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك موازنة بين تدخلها من جهة وبين ضمان الديمقراطية وتلبية الحاجيات من جهة أخرى كما أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كانت الدولة مستقرة آمنة.

فأغلب دول العالم النامية تتأثر حالة الاستقرار السياسي بعدد من الجوانب المتكاملة الأبعاد التي لها مساس بعمليات التنمية التي يقوم بها النظام السياسي القائم في أي دولة من تلك الدول، وبدورها تتأثر التنمية بعدد من عوامل البيئتين الداخلية والخارجية.

يعمل الاستقرار السياسي على توفير المناخ المساعد للتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي، لكونه سيفتح المجال امام الدولة لتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية كالزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة، والرعاية الصحية، حيث ستتسع من خلاله دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، وتنفذ المشاريع الضخمة التي تمد اقتصاد البلاد بأرباح ضخمة، تبني الدولة والمواطنون منها فوائد عديدة، وبانعدام الأمن وكثرة التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية والخارجية تفتقد الدولة الاستقرار، وتتعطّل المشاريع الاقتصادية لخوف أصحابها على أرواحهم وممتلكاتهم فينخفض المستوى المعيشي ويتعطل قيام الممارسة الديمقراطية وتجسيد الحكم الراشد - من أجل فعالية تسيير الشؤون العامة- وعليه يتنامى الإحباط الاجتماعي الذي يساهم في تأجيج اهم مؤشر لعدم الاستقرار السياسي المتمثل في العنف السياسي.

كما تعد التنمية عملية متكاملة الجوانب تتأثر بالعديد من العوامل، وتكون البيئة الداخلية لأي نظام هي المحدد الأهم في تقرير مدى حاجة هذا النظام إلى التنمية، لأن هذه الحاجات تنبع من تطور المجتمع الذي تبرز فيه عناصر جديدة تتطلب إجراء تغييرات تتناسب مع الوضعية الجديدة، نتيجة تأثير نشاطات النظام بالفاعليات الناتجة عن مختلف عناصر المجتمع المدني، التي يحاول كل طرف فرض رؤيته في التنمية المنشودة ومحاوله تحقيق مكاسب، فضلا عن تفاعل هذه العناصر مع النظام السياسي من خلال العديد من القنوات الرسمية، ومن أهمها السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين تمثلان المكان الصحيح لتوجيه انطلاق عمليات التنمية الجادة، والتي لا تكون مجرد شعارات، إضافة لدور المؤسسات الغير الرسمية كالأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، والندوات الفكرية والمؤتمرات المتخصصة التي تظهر مدى حاجة التنمية.

الجزائر كباقي الدول الأخرى عملت من أجل إيجاد استقرار سياسي و الاستقرار وتنمية شاملة في جميع مناحي البلاد. ولهذا يعد التعاون السياسي في الإدارة أو المجالس المنتخبة أهم ركيزة للتنمية الشاملة وتنفيذ سياسات الدولة على المستويين المحلي والوطني. وتعتبر فترة التسعينات من القرن العشرين وفي إطار الانفتاح السياسي و الاقتصادي الذي شهدته الجزائر ومع تخطي مرحلة العشرية السوداء نجد اهتمام الجزائر باستعادة الأمن ومساندتها للمشاريع التنموية في إطار دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة ودعم تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة كمؤشر على وجود التنمية ومع طرح الدولة للمشروع القانوني يدعم استقرار البلاد وذلك ما لمسناه من خلال قانوني الوثام المدني والمصالحة الوطنية .

إلا أن الفترة ما بين 2000-2020 شهدت الجزائر تحولات كبيرة في الجوانب الاقتصادية والسياسية، عملت على اعتماد برامج تنموية واعدة، وانفتاحا على الشراكات الأجنبية في مجالات البنية التحتية، والطاقة، التجارة الخارجية، إلا أن هذه البرامج اصطدمت بمجموعة من التحديات: كتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع مداخل الدولة بشكل كبير، وانتشار الفساد في العديد من القطاعات الوزارية في الدولة.

وإلى جانب دور البيئة الداخلية، تؤدي البيئة الخارجية المحيطة بالنظام السياسي دورا ملحوظا في نفس السياق، فالنظام السياسي لا يعيش في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كونه عضوا في المنظومة الدولية يؤثر ويتأثر بها. كما شهد العالم العربي عموما والمغرب العربي خصوصا مطلع 2010 موجة من التغيرات السياسية، حيث عرفت دول هذه المنطقة سقوط العديد من الأنظمة التي عمرت طويلا، غالبا ما وصفت بالديكتاتورية والاستبداد في حق شعوبها، كما اعتبرت العديد من الدول أن ما يعرف الحراك العربي هو سبب انتشار الفوضى في منطقة المغرب العربي وظهور العديد من الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي.

اتجهت أولويات الدولة الجزائرية لاتخاذ إجراءات تتماشى مع الوضع الإقليمي الجديد وتتكيف معه والتركيز على قضايا التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، لذا شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى السير في طريق التنمية من أجل مواكبة التطورات السياسية في محيطها الإقليمي و الدولي التي وجدت بأنها تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود.

1- أهمية الدراسة:

أن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة تسليطها الضوء على متطلبات وعناصر التنمية السياسية وارتباطها بالاستقرار السياسي في الجزائر، والتي أصبحت من القضايا المجتمعية الهامة، لما لها من تأثير على تطوير نظام سياسي عصري يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية،

من خلال بناء المؤسسات السياسية التي تتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من مجموع المواطنين في المجتمع وتعكس مصالحهم، وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتهم الإيجابية الفاعلة في الحياة السياسية، لترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي وتوفير مناخات سياسية مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

وعليه يمكن أن نوجز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

الاستقرار الأمني والسياسي من أهم المقومات الرئيسة للتنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا توجد تنمية وبدون التنمية لا توجد الدولة القوية ذات الأسس السليمة. والاستقرار السياسي لأي بلد الأرضية الخصبة والأساس لكل عملية تطور أو تقدم وفي المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وغيرها .

تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على عناصر ومتطلبات التنمية وارتباطها بالاستقرار السياسي في الجزائر، والتي أصبحت من القضايا المجتمعية الهامة، لما لها من تأثير على تطوير نظام سياسي عصري يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية، من خلال بناء المؤسسات السياسية التي تتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من مجموع المواطنين في المجتمع وتعكس مصالحهم، وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتهم الإيجابية الفاعلة في الحياة السياسية، لترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي وإتاحة الفرصة لتوفير مناخات سياسية مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

إن موضوع الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر موضوع جد مهم وحساس لأن الاستقرار السياسي له ارتباط كبير بمدى قدرة النظام السياسي الحفاظ على مكانته والاستجابة لضغوط واحتجاج الجماهير والضغوط الخارجية وقدرته على التكيف معها والحفاظ على استمراريته وإدارته للعمليات الاجتماعية هذا ما يعطي دافع وحافز للنظام على تشجيع ودعم العمليات التنموية خاصة في المناطق الريفية المعزولة.

تعد حاجة النظام السياسي الجزائري للاستقرار السياسي بعد عشرية كاملة من العنف أمراً ضرورياً من جهة، وضرورة تجسيد التنمية من جهة ثانية لتعزيز شرعية مؤسساته التي افتقر إليها خلال فترة الأزمات السياسية، وسعيه إلى استقطاب أعداد كبيرة من المواطنين لتحقيق مشاركة سياسية فعالة تضم كافة أطراف المجتمع، حيث سنقوم في هذه الدراسة بتشخيص العقبات التي تقف عائقاً أمام النظام السياسي الجزائري في تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية.

إن الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح قدر كبير من الحراك الاجتماعي وتداول القوة السياسية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، هي أنظمة سياسية تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، فالديمقراطية تقاس من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين جميع أفراد المجتمع، وعبر مختلف طبقات المجتمع، وليس من

خلال عدد الأحزاب التي أجاز لها أن تمارس العمل السياسي، هذا ما يترتب عنه مشاركة شعبية متاحة للجميع، وتكافؤ للفرص بين أفراد المجتمع .

إنه من الثابت بالملاحظة أن ثمة علاقة مرتبطة بين ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة النمو والتقدم الحضاري في المجتمع، وعليه فإن الاستقرار السياسي هو مفتاح التطور والتنمية؛ ذلك أنه يؤثر على جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا تكمن أهميته الكبرى وذلك من خلال تسليط الضوء على حركية الظاهرة ومحاولة رصد وتشخيص مظاهرها في الجزائر.

2- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن الغموض الذي يكتنف الاستقرار السياسي ودراسة واقعه في الجزائر من خلال الإحاطة بأغلب مؤشرات من جهة، وإبراز العوامل القانونية، السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية المعززة للاستقرار السياسي في الجزائر من جهة أخرى.

- التعرف على مفهوم التنمية بمعناها الواسع، ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي، وفهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية التنمية في الجزائر في بداية الألفية الثالثة.

- تحديد العلاقة بين مدى فعالية عملية التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر في الوقت الراهن.

مبررات الدراسة: هناك عدة مبررات لاختيار هذا الموضوع مرتبطة أساسا بأهميته العلمية يمكن أن اجازها في:

أ- المبررات الذاتية:

- تنبع الدوافع الذاتية من اهتمام شخصي ورغبة ذاتية في التعمق في موضوع من المواضيع التي تمس الجزائر بالدرجة الأولى.

- البحث في أهمية الاستقرار السياسي الذي يعتبر كمطلب رسمي وجماهيري مما يدفعنا إلى دراسته وفهمه.

- يعد الموضوع قضية جديدة لم يتم التطرق لها حيث نبادر في خوض غمار هذه التجربة ومحاولة إيصال الباحث ونتائجه إلى مراحل متقدمة.

ب- المبررات الموضوعية:

- محاولة استنباط النتائج التي تمكن الباحث والدارسين من فهم هذه الظاهرة السياسية من جهة، والاستفادة من التجربة الجزائرية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي.

- إبراز الدور الذي قام به النظام السياسي الجزائري لتحقيق الاستقرار السياسي وكيف ساهم في تعزيز الديمقراطية وتعزيز شرعية النظام السياسي والذي يعد أداة فعالة لتحقيق الدولة لبرامجها ومخططاتها التنموية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- تأتي هذه الدراسة في إطار اهتمام أكبر بدراسة وتحليل دور النظام السياسي من حيث الأدوار التي قام بها مع تقييم أدائه في الأخير في ظل التوجهات الجديدة التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي سعيا منها إلى تطوير بيئتها الاستثمارية وذلك باعتبارها الملاذ الناجح للخروج من خطر المديونية ووسيلة لنقل التكنولوجيا، عمدت إلى تجسيد أداء اقتصادها من خلال تحسين نوعية مؤسساتها السياسية والاقتصادية جعلها منها أكثر استقرارا في مستويات مقبولة وذلك في إطار سياسة وطنية ترمي إلى تحقيق الرقي والانفتاح الاقتصادي على العالم.

- تسليط الضوء على واقع التنمية في الجزائر، واستعراض الجهود إلى توفير كل الظروف والمناخ الملائم لتجسيدها على أرض الواقع عبر رصد وإنجاز جملة من المشاريع الضخمة بغية مواكبة التطورات الراهنة، ودراسة أهم الاستراتيجيات الوطنية وكذا القوانين و التشريعات التي وضعتها الحكومة الجزائرية و من تم التعرض إلى أهم التحديات التي تؤثر على سير و تطور عملية تطبيق التنمية في الجزائر.

4- حدود الدراسة:

أ- المجال المكاني: لقد وقع الاختيار على دراسة حالة الجزائر، من خلال دراسة الاستقرار السياسي، والبرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر، خاصة بعد العشرية السوداء وما نتج عنها من خسائر مادية وبشرية فادحة مازالت آثارها إلى يومنا هذا، وكذلك للموقع الاستراتيجي التي تزخر به الجزائر على المستويين الاقليمي والدولي ولما تملكه من أهمية جيو سياسية واقتصادية وحضارية يؤهلها الى لعب دور مهم ومؤثر على مختلف الأصعدة.

ولعل دراسة عملية تحقيق الاستقرار في الجزائر التي قطعت أشواطاً كبيرة وتحللتها عدة عقبات، فنسعى لمحاولة فهم السياسات المتبعة في تحقيق الاستقرار من خلال البرامج التنموية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري مطلع الألفية الجديدة.

ب- المجال الزمني: تغطي هذه الدراسة فترة زمنية قوامها 20 عام (من 2000 على غاية 2020) وتعتبر هذه الفترة شهدت الجزائر تحولات كبيرة في الجوانب الاقتصادية والسياسية، عملت على اعتماد برامج تنموية كبيرة، وانفتاحا على الشراكات الأجنبية في مجالات البنية التحتية، والطاقة، التجارة الخارجية، إلا أن هذه البرامج اصطدمت بمجموعة من التحديات: كتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع إيرادات الدولة بشكل كبير، وانتشار الفساد في العديد من القطاعات الوزارية في الدولة.

5- إشكالية الدراسة:

مرت الجزائر بمراحل دقيقة وحاسمة في سياق تجربة التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي ما فرض عليها مجموعة من التحديات في ظل العقبات التي واجهتها لتأمين الاستقرار السياسي واستكمال البناء المؤسساتي وتثبيت التوازن المجتمعي، حيث طرأت على الأوضاع في الجزائر تحولات كبيرة كان من الطبيعي أن تلقي بتأثيراتها على التنمية والاستقرار السياسي حيث كانت هناك مناهج وأساليب في العمل من أجل تحقيقهما. إن دراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر، وإبراز الآليات التي انتهجها النظام السياسي الجزائري في محاولة تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي التنمية من جهة مقابلة فعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية على النحو التالي:

هل ساهم الاستقرار السياسي في الجزائر في تجسيد البرامج التنموية في الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية البحثية جملة من التساؤلات:

- ما هي علاقة التنمية بالاستقرار السياسي؟
- ما هو مضمون البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ؟
- ما هي آليات تحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم تحقيق التنمية في الجزائر؟
- كيف تجلّى إسهام البرامج التنموية في إرساء الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ؟

6- فرضيات الدراسة:

أ-الفرضية الرئيسية:

ترتكز الدراسة على فرضية رئيسية: أدى الاستقرار السياسي النسبي في الجزائر إلى إطلاق برامج تنموية كبيرة انعكست إيجاباً على السلم الاجتماعي.

ب-الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة طردية متبادلة بين التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي.
- ترتبط عملية التنمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمبدى وفرة أو ندرة مداخل الريع النفطي.
- يرتبط الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني إلى حد كبير بمدى نجاح السياسة الاقتصادية.
- الاستقرار السياسي في الجزائر في الوقت الراهن مربوط أساساً بمدى فعالية أداء النظام السياسي وتوفير بيئة ملائمة لجذب رؤوس أموال خارجية لتحقيق تنمية شاملة.

- البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ساهمت في إرساء الاستقرار السياسي.

7-الاطار المنهجي والنظري للدراسة:

أ- **المناهج المستخدمة:** أما منهجية الرسالة فقد استند الباحث ولتحقيق أكبر قدر من الموضوعية ولغرض الوقوف على الحقائق بشكلها العلمي والأكاديمي.

أولاً-**منهج دراسة الحالة:** يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو نطاقا اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما، فهو منهج يتسم بعدة متغيرات كتركيزه على الوحدة لمعرفة خصائصها، وكذلك التعمق في دراسة حالة محددة ومضبوطة إضافة إلى تحديده لجميع العوامل المؤثرة و المتأثرة، ولذا تم التركيز على حالة الجزائر في دراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي و التنمية.

ثانياً-**المنهج التاريخي:** في الاستدلال على التوابع التاريخية لموضوعة البحث، واستحضار التاريخ ليس باعتباره سلسلة من الوقائع وإنما بوصفه صيرورة للأحداث، ويفيدنا هذا المدخل في دراسة تاريخ الجزائر المعاصر من خلال دراسة الهزات التي مست النظام السياسي منذ الاستقلال ولغاية يومنا هذا والأزمات التي شهدتها الجزائر وكيفية تعامل النظام السياسي الجزائري مع تلك الأزمات والطرق والأساليب المنتهجة لتحقيق التنمية والاستقرار السياسي.

ثالثاً- **المنهج المقارن:** يعد من أنجع المناهج في العلوم السياسية لقدرته على التمييز، والهدف من استخدام المنهج المقارن هو الوصول إلى تعميمات من خلال عزل المتغيرات المتشابهة ومقارنة وتفسير المتغيرات المختلفة، حيث أن المقارنة لا تحدث في الظواهر المتشابهة تماما ولا المختلفة تماما، بل تحدث بين الظواهر التي تجتمع على قدر من التشابه أو قدر من الاختلاف.

استخدم المنهج المقارن للتعريب على الفروقات والاختلافات والتمايز بين بعض القوانين التي سنتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر ومقارنتها مع بعضها البعض. ومعرفة كل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها الجزائر. كما تم استخدامه في فهم دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر وكيف وفر النظام السياسي بيئة عادلة لقيام هذه الفواعل وتحرير نشاطها سياسيا.

لقد عرفت الجزائر مع بداية الثمانينات تحولا في منهجها السياسي والاقتصادي، بالانتقال من النهج الاشتراكي والأحادية الحزبية إلى النهج الليبرالي والتعددية الحزبية. لذلك كان لزاما علينا في بعض الأحيان عقد نوع من المقارنة بين هاتين الفترتين لمعرفة التشابه والاختلاف في طبيعة الفواعل المشاركة في رسم السياسة العامة، بهدف معرفة إن كان هناك تغيير فعلي في طرق و كيفية صنع السياسة العامة، أم لا.

8-الاطار النظري: دراستنا تستدعي الاستعانة بالمقاربات التالية:

أ- **الاقترب البنوي الوظيفي:** يهتم بدور البنات والوظائف السياسية للمؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية حسب قدرات النظام السياسي، ودراسة اثر التغذية الاسترجاعية في تحليل العلاقة الموجودة بين التحولات الديمقراطية والاستقرار السياسي من خلال معرفة حالة النظام، نتائج أفعاله وحالة البيئة المحيطة به.

ب- **اقترب النخبة:** ينطلق هذا المقرب من مسلمة رئيسية مفادها وجود مجموعة من الافراد تمتلك مصادر وأدوات القوة في المجتمع لفرض الاستقرار السياسي والمحافظة عليه ومن ثم تفعيل البرامج التنموية، أي أن النخبة الحاكمة هي المحددة لطبيعة العملية السياسية، ومن خلال هذا الاقترب يمكن تحديد دور النخب الحاكمة أو النخب ذات النفوذ السياسي من نخبة سياسية وعسكرية واقتصادية ونخبة رجال الدين والفكر والإعلام في الاستقرار السياسي ودورها في التأثير على التنمية.

ج- **مقاربة التنمية السياسية:** وهي أهم مقاربة درست العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الذي يستعملهما كمرادفان لبعضهما، فمن خلاله يمكن الاقترب من ظاهرة الاستقرار السياسي وعمليات التنمية، وكيفيات تفعيل دور مؤسسات الدولة في تفعيل البرامج التنموية، ومدى الارتباط بينهما من خلال المراحل المختلفة التي مر بها النظام السياسي الجزائري والطرق التي اتبعا للحفاظ على بقائه واستمراره بالطرق الشرعية و السلمية، أيضا الثقل النسبي لهذا الاستقرار من حيث أهميته وفاعليته وقوته وتأثيره في مسار الدولة، وكذا تحليل النظام السياسي الجزائري وكيف اثرت البيئة الداخلية على علاقته بالمجتمع، واستكشاف كيفية استجابته للمطالب الشعبية، بمعنى مدخلات ومخرجات النظام السياسي الجزائري.

د- **مقاربة السياسات العامة:** تعتبر السياسات العامة تعبيرا عن سلطة النظام السياسي الحاكم الذي تجسده المؤسسات الحكومية استجابة لمتطلبات النظام الاجتماعي، وتكون على شكل قرارات وأهداف عامة تشمل أهم المطالب التي تم استقبالها، ليتم تنفيذها اعتمادا على برامج ومخططات محددة ودقيقة من حيث زمن التنفيذ والموارد المخصصة.

إن عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة للطلبات التي يستقبلها في ظل الضغوطات التي يتعرض لها في سبيل إنجازها يعرضه لفقدان الشرعية ويهدده بالزوال، وبالمقابل فإن الاستجابة الفعالة لتلك المطالب من خلال تنفيذ تلك السياسات يعمل على تحقيق حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى ضمان الاستقرار السياسي للنظام.

9- أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع الاستقرار السياسي وعلاقته بالتنمية في الجزائر مهما للغاية، وهو موضوع دقيق يتضمن أحداثا كثيرة ومتشعبة، نحاول معالجته اعتمادا على بعض الدراسات في هذا المجال رغم قلتها بالاعتماد على جملة من المراجع و المصادر والدوريات والأطروحات ويمكن تقييمها أنها تتميز بالتنوع والتعدد، خاصة وأنها اعتمدت على مختلف اللغات بما فيها العربية والأجنبية (الفرنسية والانجليزية)، بغية إعطاء الدراسة تنوعا لغويا في مصادر جمع المادة العلمية، كما سيتم الاستعانة بعدد كبير من المراجع ذات الطابع العام لدراسة الموضوع من الناحية السياسية والاجتماعية، وكذا الاقتصادية، كما لا يمكن إغفال الاستخدام النوعي للوثائق الرسمية من دساتير ولوائح قانونية وخطب سياسية.

ففي الدراسة النظرية اعتمدنا على بعض المراجع القيمة منها:

- تم الاستعانة بكتاب حسن موسى الصفار : " الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضماناته " من حيث المفهوم وشروط الاستقرار السياسي، يتناول هذا الكتاب موجبات الاستقرار وضروراته وأهمية المشاركة الشعبية في تحقيق الاستقرار مبينا أسباب التخلف في منطقة الشرق الأوسط والدوافع التي جعلت من المنطقة ساحة للصراعات والنزاعات الداخلية.

- كتاب "عدم الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة عليه" للمؤلف عزو محمد عبد القادر ناجي يهدف هذا الكتاب تفسير بعض جوانب عدم الاستقرار السياسي موضحا اهم العوامل المؤثرة فيه من خلال فهم الاحداث التاريخية وتداعيتها المؤثرة على عدم الاستقرار السياسي سواء اكانت داخلية ام خارجية اذ يساعد ذلك على فهم الواقع الراهن والاستفادة من الاخطاء وتحاشي الوقوع في الاخطاء عند التعامل مع دول أخرى في الساحة الدولية.

- كتاب "التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية" للدكتورين سعد شاكر شلبي و حارث دوهان، وانطلق موضوع الكتاب من فرضية مفادها أن هنالك علاقة إرتباطية بين إرادة النظام السياسي في إجراء عمليات التنمية والإصلاح السياسي وبين تحقيق الاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية. حيث سعى هذا الكتاب إلى توجيه النظر إلى جهود الإصلاح والتنمية التي بذلها صانع القرار السياسي، وأدت إلى تثبيت الاستقرار و الهدوء وفتحت المجال واسعا أمام مشاركة مجتمعية فاعلة في صنع القرار السياسي.

- الدراسة الأولى للباحث رشيد تلمساني بعنوان: الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية الصادرة عن مركز كارنيجي للشرق الأوسط بواشنطن في جانفي 2008، وقد تناولت هذه الدراسة خطة السلام

التي انتهجها الرئيس السابق بوتفليقة منذ وصوله إلى سدة الحكم والرامية إلى معالجة الأزمة الجزائرية بمختلف تشعباتها بداية من سنه قانون الوثام المدني وصولاً إلى إعلان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

- **الدراسة الثانية بعنوان: "دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر"** وهي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية صادرة عن جامعة قسنطينة للسنة الجامعية 2011-2012، للباحثة فريش مليكة تناولت أهمية التنمية ودورها في مختلف دول العالم، تناولت الدراسة الجانب النظري والمتعلق بظاهرتي الدولة والتنمية متطرفة إلى أهم التغيرات التي طرأت على مفهومهما، ثم قامت بدراسة تحليلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وذلك عن طريق تحليل دقيق للاستراتيجيتين اللتان طبقتا في الجزائر، ثم تطرقت إلى التنمية السياسية و معوقات التنمية في الجزائر .

- **الدراسة الثالثة بعنوان: "التحولات الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في المنطقة المغاربية دراسة حالة: الجزائر"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية صادرة عن جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2016-2017 ، للباحثة ناير بن رقية فتيحة، تناولت اثر التحولات الديمقراطية على الاستقرار السياسي في الدول المغاربية والجزائر على وجه الخصوص يثير جدلا كبيرا فلا تزال تعترضها مشاكل بحثية وفكرية تجيب عن الاختلاف الذي ترجمه الانتقادات الموجهة الى واقع الحياة السياسية في الجزائر حيث تنكر معظم الاراء السياسية ديمقراطية النظام السياسي الجزائري وتؤكد استحالة حدوث استقرار سياسي في مطلق الاحوال من منطلق عدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات والتداول السلمي على السلطة واستقلالية القضاء وفعالية الاحزاب السياسية والمجتمع المدني في تمكين المواطن الجزائري من المشاركة السياسية الايجابية في التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر.

كتاب: **"صراع النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة"**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000. وتناوله الباحث رياض صيداوي في البحث عن أهم العلاقات السائدة بين هذه القوى الثلاثة من عهد الثورة إلى عام 2000 ، مبينا أهم الصراعات على السلطة والحكم خلال كل مرحلة من مراحل الحكم. فقد توصل إلى تفكيك آليات هذا الصراع الجزائري، أطرافه ونتائجه. كيف تفوق العسكر على المدنيين، بل على الدولة والمجتمع؟ ما هي حقيقة الصراع الإيديولوجي بين الإسلاميين واللائكيين، أو بين الاشتراكيين والبراليين؟ وما مدى تأثير الصراع الاثني بين البربر والعرب أو حتى بين البربر أنفسهم، شاوية وقبايل؟ ثم كيف ساهم الصراع الجهوي بين نخبة آتية من الشرق هيمنت على الدولة، ونخبة جاءت من الغرب لم تجد مكانها المناسب في أجهزة الدولة.

إبرازه هيمنة الجيش الجزائري على الدولة والمجتمع. هذه الهيمنة نتجت عن عوامل سياسية وتنظيمية وجدت جذورها في طبيعة الثورة، التي اعتمدت مبدأ أولوية العسكري على الدبلوماسية، وتدعمت عندما زحفت قوات هواري بومدين على العاصمة سنة 1962، ثم ترسخت نهائياً بانقلاب 19 حزيران/يونيو 1965، عندما أصبحت الثقافة العسكرية مهيمنة على الحياة السياسية. أدت صراعات النخب إلى الأزمة الحالية التي تعيشها الجزائر.

- كتاب دافيد استن "A System Analysis of political life" فيعتبر من أمهات الكتب وأهمها، إذ استخدم في دراسة مصادر الشرعية السياسية عند تقديم نموذج دافيد استن، كما تم توظيفه في دراسة الاستقرار السياسي عند وصف المدرسة النسقية ونظرتها للاستقرار السياسي.

- يؤكد كارمينايا بأن تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد متأصل في زيادة عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية والسياسات الاقتصادية. سوف يؤثر عدم اليقين هذا على النمو الاقتصادي في عدة اتجاهات، ومع ذلك سيكون التأثير المباشر من خلال التحول في دوافع القطاع الخاص للاستثمار وتراكم رأس المال. لذلك من المتوقع أن تكون الأفعال والسياسات اللاعقلانية للحكومة الحالية في الوقت الذي يحاول فيه زيادة فرصه في البقاء والاستمرار في السلطة. بالإضافة على ذلك يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الإنتاجية، حيث أنه يعطل آلية السوق والعلاقات الاقتصادية.

10- تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول مع استنتاجات لكل فصل وخاتمة الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الاستقرار السياسي والتنمية، تطرق المبحث الأول إلى الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات والمفاهيم ذات الصلة، وكذا قياس الاستقرار السياسي ومؤشراته ومعيقاته، أما المبحث الثاني فتطرق إلى دراسة التنمية من خلال تطور مفهوم التنمية، وذكر أبعاد ونظريات التنمية، ثم أشكال التنمية، أما المبحث الثالث فتطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري .

الفصل الثاني: واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 انقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر من خلال دور الدولة في تحقيق التنمية، ودور القطاع الخاص في التنمية، دور المجتمع المدني في التنمية، أما المبحث الثاني فتطرق إلى برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وعرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، أما المبحث الثالث فتطرق إلى تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة 2000-2010، ثم تطور أهم

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2013-2020، وأخيرا تقييم البرامج التنموية في الجزائر والتحديات التي تواجهها خلال الفترة 2000-2020.

الفصل الثالث: والمعنون آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، تناول المبحث الأول دور المصالحة الوطنية في ترسيخ الاستقرار السياسي في الجزائر بالتطرق إلى مسار تحقيق مشروع المصالحة الوطنية ومضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار في الجزائر أما المبحث الثاني فقد أثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال التطرق إلى أثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ودور تعزيز مكافحة الفساد على تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، وتناول المبحث الثالث أهم التحولات السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر من خلال الحراك الشعبي الجزائري، ثم انعكاس تنفيذ السياسات العامة على تحقيق حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر، وأخيرا مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر.

الفصل الرابع: التنمية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر في الفترة 2000-2020، تناول المبحث الأول دور كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية والمجتمع المدني في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تناول أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بعدها تأثير مؤشر الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 2001-2020 على الاستقرار السياسي والتنمية، ثم دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر، وتطرق المبحث الثالث للعلاقة بين التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر، ثم عقبات تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر، وأخيرا سبل تعزيز العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار السياسي
والتنمية وطبيعة النظام السياسي الجزائري

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار السياسي والتنمية وطبيعة النظام السياسي

الجزائري

يعد الاستقرار بصفة عامة والاستقرار السياسي بصفة خاصة الحالة التي يسعى إلى بلوغها أي مجتمع أو نظام سياسي سواء كان متقدما أو ناميا، ديمقراطيا أو غير ديمقراطي. ونظرا لأهمية متغير الاستقرار السياسي وتأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة ينبغي الدراسة المتعمقة لهذا المفهوم لإدراك ماهيته، فالاستقرار كان ويبقى دوما مطلبا جماعيا ملحا، لأنه من الظواهر التي تتقاطع انعكاساتها على الأنواع الأخرى للاستقرار كالاستقرار الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، لذا يستقطب اهتمام النخب السياسية، الرأي العام والخبراء، لما له من تأثير على واقعهم ومستقبلهم.

أن الاستقرار السياسي يعمل على توفير المناخ المساعد للتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي، لكونه سيفتح المجال أمام الدولة لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية كالزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة، والرعاية الصحية، حيث ستتسع من خلاله دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، وتنفذ المشاريع الضخمة التي تمد اقتصاد البلد بأرباح هائلة، تجني الدولة و المواطنون منها فوائد عديدة.

وقد تم التمهيد للدراسة من خلال معرفة الإطار النظري للاستقرار والتنمية، ومن ثم التحليل النظري الوصفي ثم الانتقال الى التطرق للمفهوم والمؤشرات في المبحث الأول، مقارنة معرفية للتنمية في المبحث الثاني،

والمبحث الثالث طبيعة النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول: الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات

استطاعت الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، من بناء آليات ومؤسسات تتيح قدرا كبيرا من التطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك لا يمكن قياس مدى الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي بعدد الأحزاب التي تمارس العمل السياسي، وإنما يجب قياسها من خلال التداول السلمي للسلطة والسماح به في أي مجتمع، مما يشجع الحركة الشعبية والديمقراطية على المستوى الواقعي، ويزيد من تكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم على أساس انتمائهم السياسي.¹

وسوف نتطرق في هذا الجانب إلى ماهية الاستقرار السياسي، مؤشرات، أبعاده، ومدارسه. يشير مصطلح الاستقرار إلى التوازن في المجال السياسي ويعبر عن استقرار النظام، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي، والمنضبط داخل النظام السياسي، من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف، وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يستطاع بواسطته تحقيق الإنجازات المراد تحقيقها في المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

يعد مفهوم الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين، والمختلف حولها وعليها تبعا لاختلاف الباحثين و الدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو منه، كونه مفهوم نسبي، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة كما أنه من أكثر المفاهيم السياسية تعقيدا وغموضا.

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية. وكلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقراراً، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار والثبات.²

وهذا المعنى ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة البقرة " الآية 35" (ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين) أي مسكن وقرار.

¹ - غليون برهان، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2007، ص 65.

² - ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت، دار الكتب العالمية، 2003، ص 99.

وعليه الاستقرار يعني لغة الثبات والسكون¹، وعدم الاستقرار يعني زوال هاتين الحالتين، وأن الثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي عملية ثابتة دائمة ومستمرة، وهو في المعنى العام يعني الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب أو التبدل السريع².

أما اصطلاحاً فإن الباحثين الذين تصدوا لدراسته قد اختلفوا في تحديد مفهومه، ويعود هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر هؤلاء والمدارس التي ينتهجونها.

وقد أطلق مفهوم الاستقرار السياسي في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري. بمعنى حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله (وضعه) فتخرج من حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليها إلى حالة عدم الاستقرار³. إن تمتع الدولة باستقرار داخلي، يؤدي إلى منحها فرصاً أكثر لخدمة مصالحها الاستراتيجية في علاقاتها الخارجية، وبالتالي لعب دوراً استراتيجي أقوى، وتمتعها بثقل أكبر ضمن الحسابات الإقليمية⁴.

والاستقرار السياسي هو مدى مقدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الازمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف، لأن العنف هو أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

يعرف الاستقرار السياسي باعتباره: "امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث، ومعالجتها في سياق هذه القواعد شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة"⁵.

يرى اتجاه من العلماء والباحثين أن تعريف الاستقرار السياسي يكون مركزاً على استقرار النظام السياسي ككل، وذلك باعتباره "الدرجة التي تتطابق فيها الأدوار والهياكل الرسمية مع الأدوار والهياكل الغير الرسمية داخل النظام السياسي، وكلما اتسعت الفجوة بين الشقين الرسمي والغير الرسمي للنظام، زاد عدم الاستقرار السياسي".

¹ - جبران مسعود الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، ط 2، بيروت، 1968، ص 189.

² - عادل ياسر ناصر، أزمات ومراكز الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، العدد 25، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص 219.

³ - بن حاج يحيى الجيلاني وآخرون، قاموس الالفبائي، بيروت، الأهلية للنشر، 1998، ص 320.

⁴ - عادل ياسر ناصر، مرجع سابق، ص 219.

⁵ - شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالة نيجيريا وموريطانيا، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 49.

وبهذا المعنى يصبح الاستقرار السياسي مقترنا بالتزام النظام بالأسس الدستورية التي تكفل لكافة الأفراد والجماعات ممارسة حقوقها والتمتع بحرياتها السياسية دون ضغوط.¹

وهناك اتجاه آخر يرى أن الاستقرار السياسي يقوم على الجدارة المؤسسية، بحيث تكون مؤسسات النظام قادرة على استيعاب وتسوية النزاعات المحتملة -نتيجة تضارب المصالح والقيم- بالطرق السلمية دون انخيار مؤسسات النظام أو تآكلها. حيث يعرف أنصار هذا الاتجاه الاستقرار السياسي على أنه "امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المعدة سلفاً، والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأي نزاعات داخلية قد تحدث، ومعالجتها في سياق هذه القواعد، شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة".²

ومن ناحية أخرى وعلى ذات الصعيد، يعرف كلود آكيه الاستقرار السياسي على أنه "انتظام تدفق التبادلات السياسية". وفي هذا الإطار، يمكن الحكم على مدى تحقق الاستقرار السياسي من عدمه في هذا النظام أو ذلك عبر مؤشرات مثل العنف السياسي والاضطراب المجتمعي.³

أما صامويل هانتجتون فيرى أن الاستقرار السياسي يعتمد على إضفاء الطابع المؤسسي ويحتاج لتعزيز المشاركة السياسية. وكلما زادت المشاركة السياسية، لا بد أيضاً أن يزيد مقدار تعقيد المؤسسات السياسية في المجتمع واستقلاليتها وقدرتها على التكيف وتماسكها للحفاظ على الاستقرار السياسي.⁴

ولقد استخدم هانتجتون مفهوم الحرمان النسبي في تفسير عدم الاستقرار السياسي: ذلك أن عدم الاستقرار بالنسبة له يعد نتاجاً للفجوة ما بين توقعات جماعة معينة ورؤيتها لحقوقها من جهة، وبين ما تشعر به هذه الجماعة من حرمان من الحقوق والحريات من جهة أخرى. وهذا يستوجب توسيع قاعدة المشاركة السياسية للسماح بعرض هذه المطالب. وإزاء عدم وجود مؤسسات سياسية قوية تسمح بالتعبير عن المطالب الاجتماعية من خلال قنوات شرعية، عادة ما تلجأ هذه الجماعات إلى التعبير عن مطالبها عبر الطرق السلمية. وبالتالي فإن زيادة درجة المشاركة السياسية دون أن يواكبها إطار مؤسسي متطور يسمح باستيعاب مطالب الجماهير يخلق المزيد من عدم الاستقرار السياسي.⁵

¹-J.Eli Margolis: "understanding political stability and instability", civil wars (london ;taylors and francis, vol.12 No .3 september 2010), p 326.

²-Ana Carolina Curvale ; Does political participation Affect political stability ; A study of Latin America during the nineteenth and twentieth century, PhD thesis ;(new york ;new york university, 2010) , pp 7.12.

³-Wenyu Li ; "Catastrophe or Adaptation? Explaining The Impacts of Resource Scarcity and Adaptability on political instability ", PhD Thesis ,(Carolina ; university of Southern california , 2010) , p 40.

⁴ - صمويل هانتجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسين نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، ط 1، 2017، ص 105.

⁵-Mohamed elsammani hamid ; " contining political instability and shaping multicultural diversity in a federal arrangement , the case of the sudan " PhD thesis, (mississippi ; university of mississippi ,1999), pp 26-28.

ولعل في عبارة هانتجتون ما يقود إلى الانتقال إلى مفهوم عدم الاستقرار السياسي وذلك باعتباره الوجه الآخر للاستقرار السياسي، كما أنه حظي باهتمام كبير من جانب العديد من الباحثين لاسيما منذ ستينات القرن الماضي، وتحديدًا في سياق الصراع الأيديولوجي بين القوتين العظميتين إبان الحرب الباردة. فعدم الاستقرار السياسي عند هانتجتون يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي أن عدم الاستقرار السياسي يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها.¹

وما زاد من صعوبة إيجاد تعريف منهجي إجرائي ونموذجي للاستقرار السياسي، هو أن بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام المفهوم المضاد، واهتموا بدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والبحث عن أسبابه والتركيز على عوامله أكثر من تركيزهم على ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاتها.²

نجد في المدارس الفكرية في العلوم السياسية رؤى وتصورات ومفاهيم حول الاستقرار السياسي، يمكن عرضها على النحو التالي:

1- المدرسة السلوكية: يعتبر أنصار هذا الاتجاه أن ظاهرة الاستقرار السياسي تقتزن بغياب العنف السياسي، فلا مجال للعنف السياسي في المجتمع أو وجود استبداد من قبل السلطة السياسية، مع قدرة النظام على بسط السلم وحفظ القانون حتى مع حدوث تغيرات سياسية واجتماعية للنظام السياسي³، إذ أن استخدام العنف في حل المسائل الخلافية خاصة مع المعارضة يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وبذلك فقد ركزت على مصطلح العنف كعنصر محدد في تعريف الاستقرار.

ويرى أنصار هذه المدرسة ومن أهمهم "تيد روبرت غير - Ted Robert Gurr" و"غابرييل ألمان - Gabriel A Almond" بأن عدم وجود الفتن والثورات وحوادث الشغب والمظاهرات والمؤامرات والانقلابات الحكومية من دعائم الاستقرار السياسي. أي غياب العنف السياسي الذي يعني أنه مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الانقلاب والحروب الأهلية، أي أن الاستقرار السياسي هو غياب العنف السياسي وهم يعرفونه إجرائيًا بأنه مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي

¹ - شيماء محي الدين محمود ، مرجع سابق، ص 51.

² -Dowding Kheithm, Kimber Richard. (1983).« the meaning and use of political stability», European journal of political research. N 11, p229

³ - فاروق مجيد مصطفى، التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 قراءة في جدلية العلاقة، مجلة قضايا سياسية، العدد 48-49، 2017، ص 151.

تشمل أعمال الشعب... إلخ، كما أهتم أنصار هذه المدرسة أيضا بالعوامل النفسية والاجتماعية الكامنة خلف هذا السلوك العدواني.¹

2- المدرسة النظامية: تنطلق من منهج التحليل النظامي أو التحليل النسقي، وترى في الاستقرار السياسي ضرورة من ضرورات الحكم والحفاظ عليه، واعتبرته مرادفا لبقاء حكم النظام، وهذا ما أيده مفكرون مثل "هويتز-² J.Blondel و"جان بلوندي -³ Hurtwitz' (كما يعني الاستقرار القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى "موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن المصالح السياسية في الداخل والخارج، وعدم تسخيرها لمصالح ذاتية تفقدها استقلاليتها³. وفي محاولة لتطوير هذا الاتجاه أكد دافيد إستون -⁴ D.Eston' على أن الاستقرار لا يعني مجرد غياب التغيرات الهيكلية في النظام فحسب، وإنما يمتد لضرورة قدرة هياكل النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة.⁴

فتعريف دافيد إستون للاستقرار السياسي وفق منهج تحليل النظم بأنه: "القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، والقدرة على ضبط التغير و التحكم فيه"⁵.

فعملية التغير تعرفها جميع المجتمعات والنظم السياسية أي أن المجتمع الساكن أو الجامد هو نمط مثالي بالمفهوم الفيري غير موجود من الناحية الواقعية، كل المجتمعات هي في تغير لكن الاختلاف يكمن في سرعة التغير (بطيئة، سريعة) التي يتم استيعابها والتكيف معها وهذا على حسب الظروف التاريخية وذلك أن التغير يعني الانتقال من وضع جديد ووازن جديد وعندما تزداد حدة التغير وسرعة بدرجة تفوق قدرة المجتمع على التلاؤم والتكيف معها تنشأ حالة عدم الاستقرار ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية⁶:

إذا كان التغير < التكيف ← عدم الاستقرار

إذا كان التغير > التكيف ← الاستقرار

بحيث يربط في تعريفه للاستقرار بين الاستقرار السياسي ودرجة التغير الاجتماعي وحدته في المجتمع، إذ يرى أن الاستقرار عادة ما يرتبط بنوع التغير البطيء الذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية،

¹ -Ted Robert Gurr, Why Men Rebel, Princeton university press, 1970, p 233.

² -Dowding Kheithm, Kimber Richard, R .P:p 230.

³ -حنفي علي خالد، الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2003، ص 29.

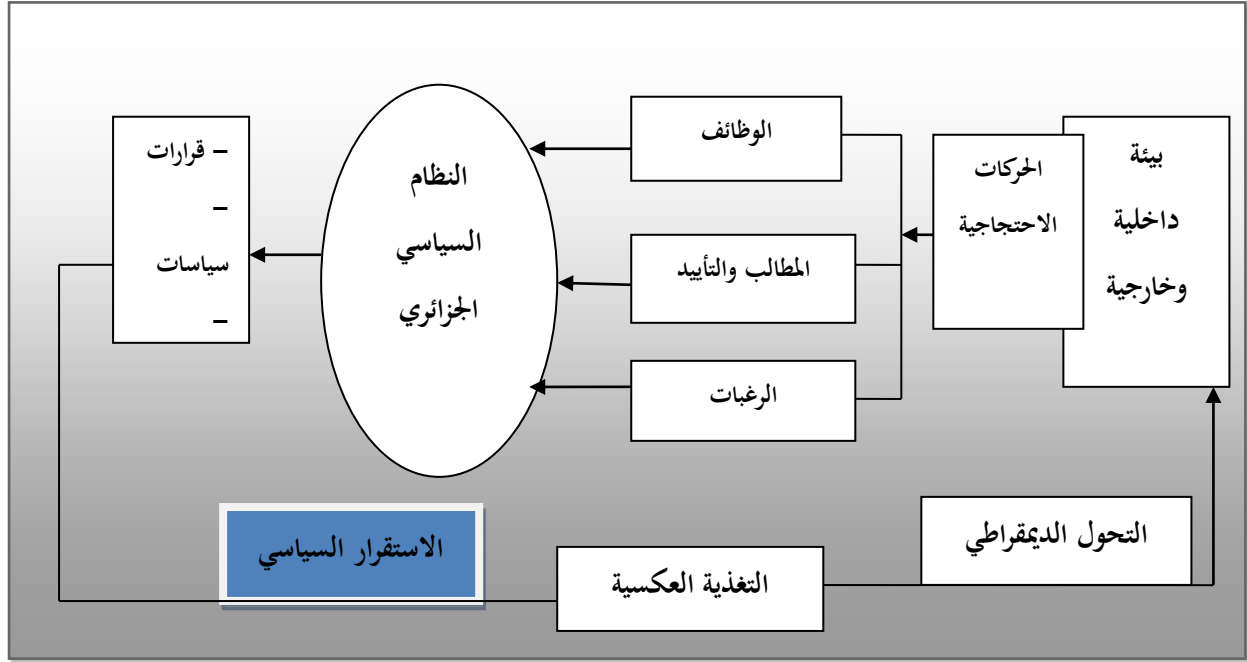
⁴ - شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص 47.

⁵ - رضوان محمد المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، جانفي 2015، ص 53.

⁶ -David Easton, A Frame Work For Political Analysis, Englewood cliffts: prentice -hall, 1965, PP 106-107.

بينما يؤدي التغير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الاستقرار في أي مجتمع، والشكل الآتي يوضح وضعية الاستقرار السياسي ضمن نموذج دافيد استون لعمل النظام السياسي. كما يربط "لوسيان باي" بين الاستقرار السياسي وقدرة النظام على إحداث التغير الموجه والتكيف معه لتحقيق أعلى درجات إشباع الحاجات لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ومن ثم فهو بعد التغير للأصلح وليس تغييرا لمجرد إعادة توزيع الأدوار.¹

الشكل 01: وضعية الاستقرار السياسي ضمن نموذج دافيد استون لعمل النظام السياسي



3- المدرسة البنائية الوظيفية: ذهب دعاة البنائية الوظيفية لتفسير الاستقرار السياسي من خلال ربطه بأداء الدولة ومؤسساتها، فوفقا لهذا المنظور يتوقف استقرار النظام على قدرة مؤسساته على التكيف مع التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه، وكذلك التعاطي مع الفرص والتحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية للنظام،² وأهتم "غابريال أmond" (G.A.Almond) بالبحث في المتطلبات الوظيفية التي تساهم في بقاء النظام واستقراره.³ حيث يركز "غابريال أmond" على أداء النظام السياسي لوظائفه ويربط ذلك بالاستقرار، حيث يقول: "إن أداء النظام لوظائفه يعتبر هاما وجوهريا للمحافظة على بقاء النظام وتكيفه، إن فكرة المحافظة على النظام واستقراره وتكيفه تتوقف على التوازن الديناميكي بين كل المستويات الثلاث (النظام السياسي، عملية التحويل، الأداء)"، وقد ربط أيضا بين فاعلية أداء النظام السياسي واستقراره، كما ربط بين النموذج "الديمقراطي"

¹ - Lucian Pye, Aspects Of Political Development, Boston: littele Brown, 1966, p 75.

² - رضوان محمد المجالي، مرجع سابق، ص ص 65-66.

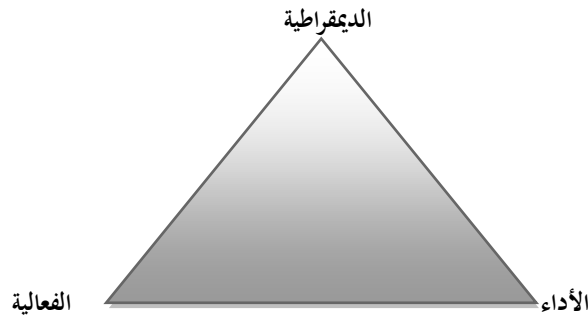
³ - عزيزة علوي، تأثير التحول السياسي على الاستقرار السياسي من خلال مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية- حالة مصر بعد 2011 نموذجا-مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 451.

والاستقرار، وكثيرا ما يعبر عن الأنظمة الديمقراطية بالأنظمة المستقرة أو الديمقراطيات المستقرة، المتميزة بالاستقلال المرتفع للنظام الفرعي، فهي تملك قدرة مرنة ومستقرة نسبيا، بمعنى أنها تمتلك القدرة على التكيف مع بيئتها¹. وعليه فإن ألموند ينطلق في مفهومه للاستقرار السياسي من فكرة الكائن الحي الذي يتوقف بقاءه واستمراره على مدى قيامه بوظائفه².

كذلك الحال فإن الاستقرار السياسي يختصره في:

- أداء النظام السياسي لوظائفه يؤدي إلى الاستقرار السياسي.
- فعالية النظام السياسي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي.
- الربط بين الأنظمة الديمقراطية والاستقرار السياسي واعتباره لصيقا بالأنظمة الديمقراطية.

الشكل رقم 02: الاستقرار السياسي عند غابريال ألموند



المصدر: إعداد الباحث بناء على تعريف غابريال ألموند للاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: مؤشرات الإستقرار السياسي

لا توجد مؤشرات محددة للاستقرار السياسي، لقد اختلف الباحثون أنفسهم في تحديدها كل وفق تصوراته، إذ ذهب نفر منهم إلى استخدام مفهوم المخالفة، أو تحليلها من منظور عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي واقتصادي وتدهور مؤسسي، كما عمل البعض الآخر على تحليل المفهوم من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره، إلا أنا للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يمكن عرضها في النقاط التالية:

أ- **نخط انتقال السلطة:** يقصد بانتقال السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي من شخص إلى آخر، سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية أو البرلمانية، وقد انتشر هذا المفهوم في

¹ - محمد شلي، مفهوم الاستقرار عند الماوردي وألموند: دراسة حالة مقارنة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد 01، الجزائر، 2002، ص 240-242.

² - نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظري- المنهج، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 269-281.

الفقه الليبرالي الغربي على قاعدة النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي يشير إلى الاستقرار السياسي، وبالتالي فالتداول السلمي للسلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي الذي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر، ومن مدة إلى مدة أخرى، بناء على رغبات الشعب التي تظهر في ناتج ممارساته السياسية¹.

أما انتقال السلطة وربطه بمؤشرات الاستقرار السياسي فيقصد به بشكل خاص تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال هذه طبقا للقانون والدستور فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي. وبذلك يصبح تداول السلطة هنا ذا أساس ديمقراطي؛ لأن القوى التي هي خارج السلطة تجد أن لها الحق في المشاركة فيها، أو ممارستها طبقا للدستور والقوانين الانتخابية في مقابل التزام من بيده السلطة بهذه القوانين والقواعد، مع تفهمه بعدم أحقيته في احتكار السلطة، ومن ثم الاعتراف بتداولها سلميا².

أما إذا تم انتقال السلطة عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، كونه راجع إلى احتكار السلطة ومنع تداولها مما أدى إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة، أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملا طبيعيا كتعبير عن عدم تمثيل السلطة لعموم الشعب ومصالحه، والنتيجة في النهاية إما استقرار سياسي أو عدم استقرار سياسي³.

ب- شرعية النظام السياسي: يقول عالم الاجتماع الألماني "MAXWEBER" "ماكس فيبر": "الشرعية توجد حينما يكون النظام السياسي في الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك نظام يستحق الدعم والموافقة"، فيكون: "النظام الحاكم شرعيا، ويشير المهنا إلى أن الشرعية هي سند شرعي يتمثل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي⁴.

في حين أن بعض الباحثين يرون أن الشرعية تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة⁵.

¹ - والي خميس حزام، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2003، ص 265.

² - المرجع نفسه، ص 266.

³ - المرجع نفسه، ص 267.

⁴ - المهنا محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة أو لمعاصرة، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص 321.

⁵ - يس السيد، الحوار الحضاري في عصر العولمة، مصر، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، 2002، ص 140.

وبمفهوم المخالفة فإن إشكالية الشرعية تحدث عند تراجع القبول أو انعدامه لدى الأغلبية من المحكومين للحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة، فمشكلة الشرعية هي انخيار في البناء المؤسساتي، وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي¹.

وبالتالي فإن الشرعية السياسية التي يكتسبها النظام السياسي، تعد من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي بدوره يعد من دلائل الشرعية السياسية. أما انخيار الشرعية فيعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول وطوعية، مما يؤدي إلى إمكانية استخدام العنف بكل أشكاله وبالتالي حدوث حالة عدم استقرار سياسي².

ج- قوة النظام السياسي: تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، ذلك أن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلاد في حال تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن قوة الدولة يجب لا أن تتناقض مع الاستقرار السياسي الحقيقي؛ لأن القوة قد تفهم بشكل ملتبس تم إذا ربطها بالاستقرار السياسي المطلوب. فهذا الأخير ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبع في الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه³.

د- الاستقرار البرلماني والفعالية الحكومية: يعد البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب، ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أولاً: استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ثانياً: حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

¹ - حرب أسامة الغزالي، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987، ص 181.

² - والي خميس حزام، مرجع سابق، ص 49.

³ - عربي بومدين، الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011، انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق، مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد 05، 2016، ص 133.

إن هاتين الحالتين قد يكون السبب في كثير من الأحيان انسلاخ أو خروج فرد أو جماعة عن الحزب الحاكم، مما يسبب خلل في نسب تشكيل الحكومة و الحكومة الائتلافية.¹

أما عن فعالية الحكومة يمكن قياسها بمدى قدرتها على اتخاذ و التنفيذ السريع للقرارات (المدروسة) التي تستجيب للمشاكل والانشغالات المطروحة أمامها، ويتم قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع ما تم تبنيه من قرارات وسياسات من ناحية الزمن، التكلفة، الجودة، ومن حيث تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي، وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي الدورية .

يمكن قياس فعالية الحكومة بمدى قدرتها على اتخاذ والتنفيذ السريع للقرارات المدروسة التي تستجيب للمشاكل والانشغالات المطروحة أمامها²، ويتم قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع ماتم تبنيه من قرارات وسياسات من ناحية الزمن، التكلفة والجودة، ومن حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي.

ومن المتعارف عليه أيضا أن القطاع الحكومي وجد لكي يقدم خدمات مختلفة للمواطن الذي يعد عميلا رئيسيا للقطاع الحكومي، سواء في تلقي خدمات مباشرة تقدمها أجهزة الدولة له، كالخدمات الصحية، والتعليمية، وبرامج التنمية على مستوى البلديات، فضلا عن الضروريات الأساسية (الماء، التطهير، الغاز، الكهرباء).³

ذ- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير وسقوط الحكومات المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بمعدلات كبيرة، وقصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة، والتقلبات في النظام بشكل كبير أي أقل من مدته القانونية المعترف بها دستوريا من خلال النص عليها في صلب الدستور، وتتراوح هذه المدة في معظم الدول بين أربعة إلى سبعة سنوات وعلى هذا فإن أي حكومة تقل مدتها عن الثمانية أشهر فهذا مؤشر عدم استقرارها.⁴

¹ - شبلي سعد شاكر، دوهان حارث، التنمية و الاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1، مجلد 1، عمان الأردن، 2019، ص ص 108-109.

² -Edmund Aunger ,In seaech of politicastaibility a comparative study of New Brunswick and Northernirland,Montreal: McGill-QueensUniversityPress, 1décembre 1981 ,p49

³ - عادل محمد زايد، الاداء التنظيمي المتميز، الطريق إلى منظمة المستقبل، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003، ص 6.

⁴ - شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين-ألمانيا، 2017، ص-ص 177-178.

ولكي يأخذ هذا المؤشر المنحى الإيجابي، لابد أن لا يستمر البقاء في المنصب مدى الحياة، وأن لا يكون كذريعة للاستبداد بالسلطة، والأخذ في الحسبان أن الدولة هي دولة مؤسسات وليست دولة أشخاص، وأن البقاء في السلطة هو بالأساس لاستمرار السياسات¹.

ح- كفاءة الاقتصاد واستقراره: ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي².

عندما تتجسد حالة الاستقرار السياسي، فإن ذلك بمثابة المناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية ما يؤدي إلى الرفع من المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد، هذا بدوره ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي، فالاستقرار السياسي له دور في نجاح السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى للتنمية الاقتصادية آثار إيجابية تعزز الاستقرار السياسي.

ج- الوحدة الوطنية: (National Unity): إن الكثير من الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات السياسية سببها غياب ثقافة احترام الاختلاف وجودا وفكرا، هذا الآخر المختلف له حق التعبير عن ذاته وأفكاره والدفاع عنها بالوسائل الشرعية، لأن هذا الاحترام يؤدي إلى الوحدة الوطنية في ظل تفاعل الخصوصيات مع بعضها، لاسيما وأن الوحدة الحقيقية ليست ضد حق الاختلاف، وحق الاختلاف لا يعني الفوضى والانقسام، لذلك التنوع المحاط بالحرية والتسامح يساهم في صنع الوحدة ويضبط الاختلاف كي لا يتحول إلى انقسام ويجعل من احترام المختلفين وسيلة للاستيعاب والتفاعل³، مما يؤدي إلى غياب العنف والحروب الأهلية والمطالب الانفصالية التي تعد من أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي لأنها تجسد اللجوء إلى العنف على نطاق أوسع.

فالإجماع الوطني لا يتم عبر تدمير الخصوصيات الذاتية أو القضاء على الجماعات الفرعية، بل من خلال خلق خصوصية مشتركة تفوق الخصوصيات الذاتية، والتقريب بين الجماعات الفرعية، والتوافق على حس وطني يستوعب الجماعات المتعددة، وبتقوية القواسم المشتركة بين الجماعات المختلفة وتجاوز الاختلافات الفرعية عبر استيعابها داخل المؤسسات المفتوحة أمام الجميع دون قيود⁴.

¹ - هادي سهيلة، مرجع سابق، ص 132.

² - شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 180.

³ - محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2004، ص ص 46-54.

⁴ - حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2009، ص ص 48-49.

ثم إن مستقبل الوحدة الوطنية مرهون بالبعد الاجتماعي من خلال تحقيق مؤشرات متقدمة في عملية التنمية الشاملة بصورة عادلة ومتساوية في مختلف المجالات، وبقدر ما تشكل الاضطرابات الاجتماعية تهديدا للوحدة فهي تشكل أيضا تهديدا للأمن والاستقرار وهو ما قد يعكس نفسه على استقرار النظام في حالة غياب التنمية الاجتماعية المتساوية والعادلة، والبعد الاجتماعي للوحدة يتمثل في تنمية اجتماعية تؤدي إلى تغيير في البنية الاجتماعية للمجتمع بما يتناسب مع متطلبات الحاضر، وقادر على استيعاب المستقبل بكل متغيراته والتعامل معه.¹

خ- قلة تدفق الهجرة (Migration): إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجمالهما بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي.

وقد تكون أحيانا العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة. لذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكريا وأمنيا والمتخلفة سياسيا هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، فكلما زادت نسبة تدفق الهجرة -سواء الداخلية (الهجرة من منطقة إلى أخرى ضمن نطاق الدولة) أو الخارجية (الهجرة من دولة إلى دولة أخرى)- واللاجئين السياسيين دل ذلك على أنه لا استقرار سياسي نتيجة عوامل معينة.²

هـ- المؤسسة السياسية (Political Institutionalization): قبل تعريف المؤسسة لا بد من الإشارة لتعريف المؤسسة وأبرزها لـ "صمويل هنتغتون" الذي يقول بأنها: "أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد".³ من هنا يمكن القول أن المؤسسات هي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيّد وتعطي الفرص للسلوك الفردي.

مأسسة العملية السياسية تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية، مما يسهل على النظام السياسي اكتساب قدر يعتد به من الشرعية السياسية، وعقلانية العملية السياسية، ذلك أن المؤسسات والمناصب تسمح في إطارها بالعمل على أساس الكفاءة المهنية، مما ينعكس مباشرة على واجباتها تجاه المواطنين. علاوة على عمومية العملية السياسية حيث يلغي العمل المؤسسي

¹ - صالح محمد حميد، دور الإداعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، دار غيداء للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015، ص ص 141-142.

² - هادي سهيلة، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مرجع سابق، ص 133.

³ - صمويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساق، 1993، ص 21.

الاعتبارات الشخصية ويعتمد اعتبارات المواطنة ويتركز عليها. إضافة إلى استقرار العملية السياسية لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد. ويضع "صموئيل هنتنغتون" أربعة معايير تحدد درجة المؤسساتية تتمثل فيما يلي:¹

1- التكيف: ويقصد به قدرة المؤسسة على التكيف ومواجهة كل التحديات التي تعترضها، وكذا محاولة تجاوز عقبات البيئة الداخلية والخارجية على حد سواء.

2- التعقيد: أي كلما ازداد التنظيم تعقيدا كلما ارتفع مستواه المؤسسي، ويظهر هذا التعقيد من خلال درجة تعدد وحدات المؤسسة الفرعية وتنوعها، وكذا درجة تنوع وظائف المؤسسة وتعددتها.

3- الاستقلالية: ويقصد بها مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى.

4- التماسك: ويقصد به عدم وجود خلافات وصراعات -خصوصا الشخصية منها- داخل المؤسسة. يربط "صموئيل هنتنغتون" بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار.²

وعليه يمكن القول أنه كلما تمتعت المؤسسة بالاستقلالية يمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات لا يخضع لأي ولاء قبلي وجهوي أو عشائري، ويظهر ذلك من خلال الاستقلالية في الميزانية والاستقلالية في تولي المناصب القائم على الكفاءة بعيدا عن منطق الولاء العشائري الضيق الذي لا يخدم المؤسسة ولا يخدم حتى فكرة الولاء للوطن.³

و- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والتمردات: يعد العنف السياسي الوجه المخالف لظاهرة الاستقرار السياسي، فهو يتضمن استخدام القوة والتهديد بهدف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية⁴، وهناك من يعتبره نوعا من أنواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية.

¹ - عربي بومدين بوزيدي يحيى، أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، ص 81-82.

² - ثامر محمد كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2004، ص 184.

³ - عربي بومدين بوزيدي يحيى، مرجع سابق، ص 82-83.

⁴ - إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1991، ص 48.

وللعنف السياسي أشكال متعددة منها قد ما يكون رسمياً أو غير رسمي، فالعنف الرسمي هو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد تنظيمات أو جماعات أو عناصر محددة، أما العنف غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. وبالتالي فإن عجز النظام السياسي عن إجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير وتوجهاتها، سوف يؤدي ذلك إلى نشأة العنف المتبادل، وبالتالي تقويض شرعية النظام وفعاليته، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: عوامل الاستقرار السياسي

إن استقرار أي دولة ليس وليد الصدفة بل لتفاعل مجموعة من الشروط والمحددات التي تعتبر بمثابة البيئة المساعدة للوصول إلى استقرار (نسبي) يمكن تقسيم أهم عوامله الداخلية إلى:

1- العوامل القانونية والسياسية: إذ تتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض لتؤثر على تعزيز الممارسة

الديمقراطية والتنمية بمختلف أبعادها من جهة، وعلى الاستقرار السياسي من جهة أخرى. وهي تتمثل في:

أ- **الدستور الديمقراطي:** إن صياغة دستور في الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية يساهم إلى حد ما في تحقيق الاستقرار، ويتوقف نجاح صياغته بشكل رئيسي على القبول الواسع من طرف الجماهير، وتبني مجموعة من القواعد كتوزيع تفاصيل العملية الدستورية لإضفاء المصداقية والشفافية للعملية الدستورية على العديد من الأطراف بما فيها وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، في ظل اعتماد واضعي الدساتير على ضمانات الحقوق، الحريات العامة والمبادئ المتعلقة بالتنظيم الحكومي والعلاقة بين المؤسسات الحكومية والتوفيق بين التأثيرات الداخلية والخارجية أي الاستفادة من التجارب الدستورية للدول الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار ميراثهم الدستوري وثقافتهم الخاصة.

في الجزائر رغم أنهم وضع دساتير متعددة، ورغم القيام بتعديلات مختلفة لهذه الدساتير، وكذلك رغم القيام بإصلاحات سياسية، فإن النتيجة المحصلة لم تكن مرضية، إذ لم تلعب هذه الإجراءات دوراً ذا أهمية في بناء الديمقراطية، والدليل أن الجزائر لم تحقق التحول الديمقراطي المرجو. ويعود ذلك إلى عدة أسباب واعتبارات، أهمها عدم إيمان النظام السياسي الحاكم في الجزائر بفكرة التعددية والتداول على السلطة، وإنما التجأ إلى تلك الإجراءات الديمقراطية مضطراً. وبالتالي لم تكن تلك الدساتير الموضوعية، ولا تلك التعديلات الدستورية، ولا حتى تلك الإصلاحات السياسية إلا شكلية¹.

ب- **الفصل بين السلطات:** وتعني عدم تركيز السلطة في يد جهة واحدة، وتوزيعها وفقاً للتقسيم الوظيفي التقليدي لوظائف الدولة التشريعية، التنفيذية والقضائية لمنع إساءة استعمال السلطة، والهدف من فصل السلطات

¹ - محمد مجدان، التجربة الدستورية الجزائرية، وبناء الديمقراطية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 16، جوان 2021، ص 32.

كما أشار مونتيسكيو (Montesquieu) هو صيانة الحقوق والحريات العامة والتطبيق السليم للقوانين لتحقيق التخصص وتقسيم العمل بغرض التخصص وتقسيم العمل بغرض إتقان أداء وظائف الدولة، وإن كان يستحيل الفصل المطلق بين السلطات فحتى الدستور الأمريكي الذي يعتبر نموذجا للفصل بين السلطات، إلا أن الواقع يؤكد تعاون السلطات وتأثيرها على بعضها البعض، فهذا التعاون مقترن بعدم التعدي على صلاحيات السلطات الأخرى.

أما في الجزائر فالمؤسس الدستوري لم يجري تعديلات على صلاحيات السلطات تتماشى مع ما أقره، كما أنه لم يبين نوع هذا الفصل، والملاحظ أن تغول السلطة التنفيذية في اختصاصات السلطة التشريعية ليس من باب التعاون، وإنما يعد هيمنة لذا يمكن القول أن مبدأ الفصل لم يرقى بعد أن يتم إقراره ليصبح مبدأ دستوريا لأن النظام الدستوري الجزائري يقوم على فكرة تقسيم السلطات و الوظائف في ظل وحدة القيادة وهي فكرة لا ينتج عنها فصل بين السلطات، مع العلم أن النظام السياسي الجزائري له طبيعة خاصة تختلف عن النظم السياسية الوضعية الأخرى¹.

ج- استقلال السلطة القضائية: وهذا يتجسد من خلال عدم سيطرة السلطة التشريعية والتنفيذية على السلطة القضائية، فالقضاء المستقل هو الضامن لاحترام الحقوق ومختلف قيم ومبادئ الديمقراطية، ولتعزيز استقلالية القضاء ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات منها: نظام تعيين القضاة والتكوين المهني لهم، ما يؤدي إلى تقوية القضاء، وبالمقابل هناك عدة آليات لمحاسبة ومساءلة القضاة منها: علنية جلسات المحاكم، قابلية قرارات القضاة للطعن، خضوعهم للمراجعة القضائية والعزل بواسطة المجالس التشريعية أو مجلس القضاء الأعلى.

بالرجوع إلى الجزائر عمل المؤسس الدستوري الجزائري عبر مختلف تعديلات الدستور إلى تقوية مكانة السلطة التنفيذية خاصة مقابل السلطتين التشريعية والقضائية، فالبرغم من التنصيص الدستوري الصريح على استقلالية السلطة القضائية، ما يقصد به الجهاز القضائي والقضاة إلا أنه سجلت عدة انتهاكات على هذه الاستقلالية، خاصة تلك الآليات التي تمتلكها السلطة التنفيذية ما يجعلها تهيمن هيمنة شبه مطلقة على الجهاز القضائي والقضاة. وما زاد من قصور الوظيفة القضائية ما يجعلها غير محيطة بكامل اختصاصاتها، تلك الحدود التي

¹ - بن حمو الطاوس، مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري في 2016 من خلال علاقة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020، ص 159.

لا تسمح للقضاء ببسط ولايته على كافة المواضيع القضائية، خروج بعض النزاعات الانتخابية والرقابة على دستورية القوانين وغيرها من الولاية القضائية¹.

د- احترام حقوق وحرّيات الشعب ووجود انتخابات دورية حرة ونزيهة، فمحاولة تعزيز حكم دستوري ديمقراطي تتأتى من خلال إضفاء طابعا دستوريا على الحقوق والحرّيات، في ظل فتح المجال أمام أحزاب المعارضة للنشاط دون محامكتهم لسبب غير واضح، وعدم اتخاذ تدابير شكلية لترقية حقوق الإنسان بعد رفع حالات الطوارئ وفتح المجال أمام النقاش السياسي، مع عدم اعتماد إجراءات ضد الممارسة الديمقراطية كحل الأحزاب السياسية، ومنع التظاهر ومناقشة القضايا السياسية.

تعد الجزائر من البلدان التي أحرزت تقدما في مجال الحرّيات الديمقراطية مقارنة بالكثير من الدول العربية والإفريقية ملتزمة بواجب تقديم التقارير المطلوبة وفاء بالتزاماتها الدولية. وتميز آخرها بتبني الإصلاحات الشاملة في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان حيث أقرت من خلالها سلسلة من الإجراءات والتدابير تدخل في إطار تحسين وضعية حقوق الإنسان في الجزائر ومنها قانون الإعلام وقانون ترقية الحقوق السياسية والمدنية للمرأة والقانون الانتخابي.

ولكن هذه الخطوات في مجال تعزيز الحقوق والحرّيات لا تزال متواضعة ولم تصل إلى المستوى المطلوب وتتطلب المزيد من المكتسبات لبناء دولة الحق والقانون التي تقوم على ضمان احترام الحقوق والحرّيات وهذا يتطلب إرادة سياسية إصلاحية للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان في الجزائر².

هـ- بناء الثقة السياسية: والتي تتمثل أهم آليات بنائها في تلبية النخبة الحاكمة لاحتياجات الجماهير، في هذا السياق يعتبر (فرانسيس فوكوياما) من الذين ربطوا الثقة السياسية بالأداء الاقتصادي إذ أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة مستويات مرتفعة هي المجتمعات التي تتميز بالرفاه والازدهار الاقتصادي، هذا ويمكن قياس الثقة السياسية من خلال التقييم الاقتصادي والسياسي للحكومة، برصد درجة المشاركة السياسية، المساءلة الحكومية والشفافية³.

¹ - مخفي مينة، معوقات استقلالية السلطة القضائية في الجزائر، بحوث جامعة الجزائر 1، العدد 09، الجزء الأول، جوان 2016، ص 246.

² - خلفه نادية، واقع حقوق الإنسان في الجزائر زمن الإصلاحات وتفعيلها من خلال آلية اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، ديسمبر 2016، ص 45.

³ - وفاء علي علي داور، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورة، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 58-98.

كما يعتبر مؤشر الثقة السياسية أحد أبرز المؤشرات الدالة على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمواطنين، هذه القيمة التي تحرك سلوكيات الشعوب نحو أنظمة الحكم، كما أنها أحد منطلقات المواطنة. وإن كانت المؤسسات الدستورية، الأحزاب، الحكومة، هي هيكل الدولة فإن الثقة هي روحها.

إن الحراك الذي عرفته الجزائر كان فيه من المحطات والمؤشرات ما يكفي ليؤكد أن الثقة كانت الغائب الأبرز فيه، أفقيا بين الفاعلين الأساسيين فيه وعموديا بين الفاعلين والسلطة، وحتى بعد تجاوز الحراك من خلال إعادة بناء النظام السياسي عبر الدعوة للحوار، وبعدها تنظيم الانتخابات الرئاسية ثم الانتخابات التشريعية والمحلية، كان غياب الثقة وراء ضعف نسب المشاركة في الانتخابات وعدم انخراط المواطنين والفاعلين السياسيين في عملية إعادة هيكلة المنظومة السياسية. وتبقى محاولات الدولة قائمة من أجل استرجاع الثقة المفقودة في مكونات النظام السياسي، من خلال تعزيز الضمانات القانونية بإعادة النظر في كثير من القوانين، وخلق مؤسسات للرقابة، ومحاولة جعلها مستقلة لتكون ذات مصداقية لدى المواطنين¹.

و- انخفاض أو غياب مستويات الفساد السياسي والإداري: فالفساد هو "إساءة استعمال السلطة العامة أو

الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية"². وهو بهذا الشكل يميز بين حالتين من الفساد، الأولى مرتبطة برشوة عند تقديم خدمة اعتيادية ومشروعة ومقررة، أما الثانية فتتمثل في تأمين خدمة غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي رشوة، كإفشاء معلومة سرية، أو إعطاء تراخيص غير مبررة، أو تقديم تسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية³.

هذا ورغم وجود بعض الأبحاث التي تؤكد أن الأنظمة الديمقراطية معرضة أيضا لعدم الاستقرار السياسي، في المقابل توجد أبحاث تنفي هذا المنظور، منها دراسة (روبرت دال) (Robert Dahl) حول الديمقراطية، التي أكدت من خلالها أن الأنظمة الديمقراطية مستقرة أكثر من الأنظمة الاستبدادية، وهذا راجع لاعتبار الأنظمة الديمقراطية تسمح بالمعارضة وسياسات الدولة تتم في ظل سيادة القانون دون زعزعة استقرار الدولة والإطاحة بالنظام، كما أن الخبرة الديمقراطية تحتوي المعارضة والصراع السياسي من خلال الانتخابات التنافسية التي تسمح للمواطنين بالتعبير

¹ - أمال حاجة، أزمة الثقة السياسية في الجزائر... قراءة في الأسباب والحلول، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 67-68.

² - عنتر بن مرزوق وآخرون، معضلة الفساد في الجزائر-دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص 81.

³ - عماد صلاح، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 2003، ص 32.

عن إحباطهم في صناديق الاقتراع وليس في الشارع. وعليه المبدأ الديمقراطي المتمثل في سيادة القانون من أهم المبادئ الداعمة للاستقرار السياسي، وهذا يتأتى من خلال:¹

- القواعد القانونية التي تمنع السلطة من اتخاذ قرارات تعسفية كالاقتلالات التعسفية دون إجراءات قانونية، الاختطاف القسري ومصادرة الثروات والممتلكات.

- التقليل من قيام السلطة بمصادرة ممتلكات المواطنين الخاصة، الأمر الذي يقلل من الاضطرابات السياسية، لأنه يعزز من الرفاه الاقتصادي لأغلب المواطنين مما يجعلهم لا يتمردون على الدولة.

- التنمية الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلي.

2- العوامل الأمنية: ويتمثل أهمها في:

أ- قدرة النظام السياسي على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات، وقدرته على التغلغل في بيئته، وفرض تأثيره عليها بالاستخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي المشروع، لأن النظام السياسي هو المسؤول عن صيانة النظام العام عن طريق أجهزة الشرطة والأمن إن اقتضى الأمر.

ب- غياب التطرف: فالأول التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتوافق ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار المتطرفة بسلوكيات فعلية مادية متطرفة أو عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب².

أما الثاني فيقصد به فعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارت الرعب في نفوس شخصيات أو شماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة لأغراض سياسية و غير مبررة تحت أي ظرف ومهما كانت طبيعة الإعتبارات الدافعة لهذه الأفعال ما يعني أن الإرهاب سلوك يحدث عن طريق استخدام العنف بسبب التطرف، وقد يرجع ذلك إلى انتشار المفاهيم الدينية الخاطئة، التعصب العقائدي، وغياب العدالة الاجتماعية.

وقد رصد الباحث أليكس شميد (alex schmid)³ في كتابه political terrorism وجود نحو 109

تعريفات لمصطلح الإرهاب، وهي تنطلق من خلفيات ومصالح سياسية مختلفة.

ويذهب الباحث والمفكر الأمريكي نعومي تشومسكي إلى تحديد مضمون الإرهاب، الذي يعني حسب وجهة نظره: "كل محاولة لإخضاع أو قسر السكان المدنيين أو حكومة ما عن طريق الاغتيال والختطف أو أعمال

¹ -Rollin f. Tusalem, « Autocracies, and political stability», International science review. Vol 90. n °01, 2015,p 12 .

² -Goldstein, E. R. (2008). The nature of the terrorism threat. Chronicle of HIGHER Education, 54 (49), p 2

³ -Alex p. schmid and albert J. Jongman, Political, terrorism; A Research Guide to Concepts, theories, Data Bases and Literature, COMT- Publication 12 (New Brunswick , NJ: Transaction Books, 1984): p 1083.

العنف، بهدف تحقيق أهداف سياسية، سواء كان الإرهاب فردياً أو تقوم به مجموعات أو تمارسه دولة، وهو الإرهاب الأكثر خطورة".¹

ح- حياد الجيش: المؤسسة العسكرية فهي كيان مستقل عن أي حركة صراع سياسي داخلي، ومحاييد إزاءها إنما ليست جهازاً في يد السلطة الحاكمة إلا في الحالة التي يتعرض فيها الوطن وكيان الدولة إلى تهديد أو خطر خارجي يمس الأمن القومي والسيادة والاستقلال، وهي في هذه الحالة جهاز في يد الشعب، وفي حال نشوب أي صراع بين الشعب والسلطة، وبين النخب المعارضة والنخب الحاكمة مثلاً لا يجوز انحياز المؤسسة العسكرية إلى فريق على حساب فريق آخر لأن ذلك يضر بالوظيفة الأساسية للمؤسسة العسكرية أكثر مما ينفعها، وقد تكون الحالة الوحيدة لتدخله في الصراع الداخلي هي التي يقع فيها اعتداء على الدستور كتعبير عن الإرادة العامة، أو على الشرعية الشعبية باسم الشرعية الدستورية، وقد يكون هنا التدخل مباشراً بإزاحة النخبة الحاكمة المنتهكة للشرعية وتسليم السلطة للمدنيين عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.²

كما أن حياد المؤسسة العسكرية هو من حياد الدولة ذاتها، لذلك لا تتدخل في الصراعات السياسية، ولا تنتصر ولو رمزياً لفريق ضد آخر، ولا تتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة إلا فيما اتصل بالأمن القومي، ثم إن المجتمع لا يحتاج إلى تدخلها في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار لأن هذا الاستقرار متحقق بالذات لأسباب أهمها عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ففي الجزائر أعتبر دور ومهام المؤسسة العسكرية في الجزائر نقطة أساسية في النقاشات السياسية خاصة مع كل موعد انتخابي فالكثير يدعو المؤسسة العسكرية إلى الالتزام بمبدأ الحياد المنصوص عليه في الدستور، في حين نجد المؤسسة العسكرية تؤكد مع حلول كل موعد انتخابي على التزامها بالحياد بل تدعو كل المستخدمين إلى هذا الأمر من خلال إصدارها لتعليمات الداخلية التي تمنع مستخدمي الجيش من الحديث في الشؤون السياسية حتى في اللقاءات الشخصية والعائلية كون أن هذه الضمانات تبدو للبعض مجرد تطمينات نظرية لا ترقى إلى العمل الميداني الواقعي.³

3- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: والتي ترتبط بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، يمكن إجمالها في الآتي:

أ- الضمان الاجتماعي: إن السعي نحو تعزيز دولة الرفاهية الاجتماعية يكون بالتصدي لظاهرة الفقر عبر سياسات اجتماعية في إطار الأمن الاجتماعي بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، وذلك بالإسناد إلى التأمين

¹ - نعمومي تشومسكي، القوة والإرهاب: جذورها في عمق الثقافة الأمريكية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق: دار الفكر، 2003.

² - عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2012، ص 74-75.

³ - بملولي أبو الفضل محمد، القواعد الدستورية المنظمة لمهام المؤسسة العسكرية في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2016، ص 02.

الاجتماعي بإشراك الفرد في التأمين عبر المساهمة في دفع أقساط متوالية للحصول على خدمات معينة، بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية إذ تمثل عوناً يقدم للمعتمدين بعد التأكد من أحوالهم المعيشية المتدنية، لكنه لا يجب أن يستند على أية أسس تمييزية، بمعنى يتسم بالمساواة في منح برامج الضمان الاجتماعي لمستحقيها، وفي نفس الوقت يكون شاملاً لجميع الظروف التي تهدد قدرة الأشخاص على اكتساب الدخل والحفاظ على مستوى معيشي مقبول.¹

وبالنسبة للآثار الاجتماعية للضمان الاجتماعي فهو يضمن دخلاً للأفراد في حالة العجز، ويوفر شعوراً بالكرامة والاطمئنان والتخلص من الخوف من المستقبل والتكامل الاجتماعي، بينما الآثار السياسية فتتلخص في تعزيز الولاء للدولة. أما عن الآثار الاقتصادية فالضمان الاجتماعي يعتبر وسيلة للدخار الفردي وإعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وحفظ قيمة العمل والإنتاج نتيجة التدابير الوقائية من حوادث وأمراض العمل، فضلاً عن أنه يساهم في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وتحقيق عدالة التوزيع، إضافة إلى دوره في التقليل من الحرمان والتهميش الاقتصادي للذات يساهمان في ميل المواطنين نحو التمرد واستخدام العنف لإحساسهم القوي أنهم لا يحصلون على نصيبهم العادل من الثروة، ما يؤدي إلى التشاؤم والإحباط للذات يزيدان من الاستعداد للتمرد والعنف.

كما يساعد على استقرار المشروعات باستقرار الأموال والعاملين وهو ما يرفع الكفاءة والفعالية الإنتاجيتين، حفظ الثروة، حفظ وظيفة التمويل، بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال مكافحة التضخم وامتصاص البطالة.²

ب- العدالة: يعتبر الفيلسوف الأمريكي (جون رولز) من أبرز الذين نظروا في هذا الموضوع، حيث يعتبر أساس العدالة هو البنية الأساسية للمجتمع، وهي الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الكبرى الحقوق والواجبات لتقسيم الامتيازات من التعاون الاجتماعي والتقليل من الاختلافات، فيعرف العدالة في إطار المؤسسات الاجتماعية فيقول: "المؤسسات عادلة عندما لا تقوم بأي تمييز تعسفي بين الأفراد في تخصيص الحقوق والواجبات، وعندما تحدد توازناً ملائماً بين المطالب المتنافسة على فوائد الحياة الاجتماعية..."، وذلك على النحو

¹ - محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.س.ن، ص 83.

² - محمودي حسين، غجاتي الهام، واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS، وكالة سطيف، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، أبريل 2020، ص 338.

الذي لا يقود إلى تركيز مصادر القوة في يد أقلية تسعى إلى بسط هيمنتها على النظام السياسي والنظام الاقتصادي.

يتعرض مفهوم العدالة الاجتماعية لمسألة تحقيق المساواة في المجتمع، وتقليل إلى أقصى حد ممكن الظلم والاستغلال الاجتماعيين، وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى نظرية جون رولز حول تطبيق العدالة الاجتماعية، حيث قدم رولز طرحاً لأنواع المساواة التي يجب أن تحقق داخل الدولة وهما المساواة الاقتصادية والاجتماعية وقال أنه يجب أن يتم تنظيمها وتنسيقها على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى¹.

ج- انخفاض نسبة البطالة: تعرف البطالة على أنها: "التعطل التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج"².

أما عن تأثيراتها السلبية فهي تتضاعف إذا كانت لمدة زمنية طويلة وإذا كان الشخص مسؤولاً عن إعالة أسرة ما يؤثر على تصدع الكيان الأسري وانتشار مشاعر الاكتئاب، زيادة مستوى الفقر والتشجيع على الهجرة، الانحراف والجريمة للمعاناة النفسية نتيجة اليأس من الحصول على عمل يوفر لهم متطلبات العيش الأساسية، وخطورتها تتضاعف لاسيما إذا تعلق الأمر بالكفاءات والطاقات الكامنة المؤهلة لعملية الإنتاج ما يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية³.

د- غياب التغيير الاقتصادي السريع: من عوامل عدم الاستقرار هو التغيير الاقتصادي، إذ أن التحسن لا يقل خطورة عن الفقر، حيث يرى عالم الاجتماع الفرنسي (الكسيس دو توكفيل) (Alexis de Tocqueville) رغم أن عصر لويس السادس عشر كان من أكثر العصور الملكية رخاءاً إلا أنه عجل بقيام الثورة الفرنسية عام 1789، فالأفراد الفقراء يفقدون الأمل في مستقبلهم ورغم ظروفهم إلا أنهم يتسمون بالهدوء، وعندما تبدأ أوضاعهم تتحسن تدريجياً يصبحون غير راضين عن أوضاعهم ويرغبون في تحسينها بشكل أسرع وهو ما لا يسمح به الاقتصاد

¹-Social Justice: Rawls, Nozick and Singer, BSC Faculty, available on: <http://faculty.bsc.edu/bmyers/justiceslide.htm>, 26/3/2019.

²- خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

³- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، عدد 00، جوان 2018، 149.

النامي، في ظل تحول بعض الأفراد إلى أثرياء بشكل سريع، الأمر الذي يثير غضبهم وهو ما يطلق عليه الماركسيون (العدوات الطبقية) ما يمكن الثورة من الاندلاع في أي وقت¹.

لكن من جهة أخرى لا يمكن الجزم بصحة طرح أن التغير الاقتصادي السريع يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي، حيث توجد بعض الدول تقتزن فيها حالة الاستقرار السياسي مع التنمية الاقتصادية مثل الدول الاسكندنافية، لذا يمكن القول أن البيئة بما تحمله من متغيرات سياسية، اجتماعية، ثقافية وديمقراطية هي المحدد لتأثير العامل الاقتصادي على الاستقرار السياسي في الدولة.

4- العوامل الفكرية والثقافية: تتلخص أساسا في:

أ- **التنشئة السياسية:** والتي تعرف على أنها "عملية فرعية عن التنشئة الاجتماعية يتم من خلالها تعلم الأفراد واكتسابهم سلوكا سياسيا معينا يساعدهم على التفكير والتكيف مع النسق السياسي الذي يعيشون فيه، ومن مؤسسات التنشئة السياسية على سبيل المثال لا الحصر: الأسرة، المدرسة ومختلف المؤسسات التعليمية، الموقع الذي يشغله الفرد في العمل، المحيط السياسي من أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة، وسائل الاتصال الجماهيري².

ب- **الثقافة السياسية:** تشكل الثقافة السياسية جزءا مهما من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، ونجد أن التناسق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري لاستقرار وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يهدده.

الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه. أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين³.

¹ - مايكل ج روكسين، آخرون، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة محمد صفوت حسين، القاهرة، دار الفجر الجديدة، 2015، ص 453.

² - عبيد رشيد، صوالحية منير، التنشئة السياسية في الأحزاب الجزائرية "الواقع والتحديات"، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، ص 1043.

³ - جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، 1986، ص ص 17 - 18.

إن الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد الجزائري والتي تتسم بأنها ضيقة ويسودها الاستغراب والخضوع السياسي، أنتجت مجتمعا مدنيا خاضعا بسبب سقوطه في أهواء الانتفاع بالزبونية لدى السلطة السياسية، وبالتالي لا يعتبر المجتمع المدني بديلا قد يدفع بالفعل الديمقراطي إلى الأمام وقد يساعد في استنساخ لتجربة الأحزاب السياسية الفاشلة بإدماج أكبر عدد من المواطنين في الانخراط في السياسة التي تشرف عليها السلطة، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن الشعب غالبا خرج من تجربة استعمارية سابقا تميّعت فيها معاملته، وأصبح يواجه مصيره بنفسه دون خبرة سياسية، وبلا إدراك لكيفية صنع أو اتخاذ القرار السياسي، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها، فأزمة القرار السياسي تتجسد في استحواذ شخص أو جماعة على الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية¹.

فالاستقرار السياسي يترافق مع مستوى الثقة والرضا الشعبي وتخفيف لمصادر القلق الاجتماعي والسياسي، وامتلاك الدولة لترسانة عسكرية لا يفضي بالضرورة إلى الاستقرار، فالدول المتقدمة عسكريا والمتخلفة سياسيا تكون معرضة أكثر لعدم الاستقرار لأبسط العوامل لأنها لم تبني على قاعدة سياسية، اقتصادية واجتماعية متينة.

¹ - مسعودي عبد الرؤوف، طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر وأثرها على مؤسسة فعاليات المجتمع المدني، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 02، فيفري، 2023، ص 667.

المبحث الثاني: مقارنة معرفية للتنمية

أصبحت مشكلة التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية محط اهتمام لدى المفكرين والاقتصاديين، كما أصبحت القضية المتداولة سواء على النطاق المحلي أو على النطاق الدولي.

حيث يحظى موضوع التنمية باهتمام كبير، فالتنمية أصبحت هدف أساسي تسعى إلى بلوغه كل الدول، خاصة دول العالم الثالث التي مازالت تعاني الفقر والتخلف والآفات، وبالتالي فإن الاهتمام راجع إلى رغبة الدول في النهوض بالمجتمعات وتطويرها، وتحقيق حياة أفضل للأفراد، وذلك من خلال إحداث تنمية في كل المجالات، وعلى كل المستويات.

فالاهتمام بالتنمية يظهر من خلال الدراسات الكثيرة التي تناولت موضوع التنمية بكل أبعادها وجوانبها، وفي هذا المبحث سنحاول تقديم مفهوم شامل للتنمية من خلال التطرق إلى التعاريف والأنواع، الاستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

أولاً: التنمية في اللغة العربية: يأتي أصل كلمة "تنمية" من الاشتقاق الآتية منه: نَمَّ نَمَةً، فهو نَمٌّ ونَمَاه، تحير، يمانية. نَمِيَ: النماء: الزيادة. نَمِيَ نَمِيًّا ونَمِيَّةً ونَمَاءً: أي أن هناك زيادة وكثرة، وربما قالوا ينمو نمواً. ويقال "نماه الله" فيعري بغير هذه ونماه، فيعريه بالتضعيف وأتميت الشيء ونميته: جعلته نامياً وفي الحديث: إن رجلاً أراد الخروج في غزوة فقالت له أمه: كيف بالودي؟ فقال: الغزو أُنمى للودي أي ينميهِ الله للغزوي ويحسن خلافته عليه.¹

التنمية في اللغة الإنكليزية: التنمية في الاشتقاق الغربي فتبدأ من فعل، ينمو، فهي عموماً نمو أو يصبح أكبر.² عليه فإن مصطلح، التنمية، هو التطور للبلد أو المجتمع أو غيرها.³ واستخدمت التنمية بدلالة التحديث، التحديث، وهي تكوين أنظمة وطرق.⁴ كما تستخدم بدلالة التغيير، أن يصبح مختلف.⁵ وأخيراً تستخدم بدلالة النمو، وتعني الزيادة في كل من الحجم والعدد والطول والنوعية.⁶

ثانياً: مفهوم التنمية اصطلاحاً: برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ لم يستعمل هذا المفهوم في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" Adam Smith، منذ ظهوره في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استخدمهما للدلالة على

¹ - جامل الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت 711 هـ)، لسان العرب، مركز الشرق الأوسط للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط 1، 2011، ص 235.

² -Oxford, Advanced Learner's Dictionary, Oxfords, university, press, 7th edition, London, p 418.

³ -O. P. Cite. P 418.

⁴ -Oxford, Advanced Learner's Dictionary, O. P. Cite, p 985.

⁵ -O. P. Cite. P 985.

⁶ -O. P. Cite. P 243.

حدوث التطور. في المجتمع هما التقدم المادي "Progress Material"¹، أو التقدم الاقتصادي "Economic Progress". إذن المفهوم برز من خلال تناول قضايا التنمية الاقتصادية، لكنه لم يطرح بشكل جدي لأن التنمية كانت تعد من الأمور العفوية التي تتحقق بصورة آلية أو من تلقاء نفسها.²

وتعددت تعريفات التنمية بحسب العلماء والمفكرين الذين تناولوا المفهوم، واختلاف معالجتها لمواضيع أساسية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم شمولية. فالتنمية بمعناها الواسع والشمولي، الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، تعني "العملية المجتمعية الواعية والموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفر لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي".³

قدم "جيمس كولمان" ثلاث منظورات لتحديد معنى التنمية، من خلال المنظور التاريخي والذي يرى أن عملية التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي، وثانيها المنظور النمطي وينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات: التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعة في مقابل الزراعة، وثالثهما المنظور التطوري وينظر إلى التنمية على أنها عملية دائمة بدون نهاية يمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها.⁴ وهنالك مفاهيم أوسع وأكثر شمولية تكاملت وتداخلت مع الجوانب البشرية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية لعملية التنمية، فهناك التعريفات التي ترى أن التنمية البشرية بوصفها مفهوما ومعطى، كانت حاضرة في الجهد النقدي للسياسات الرأسمالية في المجتمعات الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة، ذلك الجهد الذي أفصح عنه "موريس كلارك" في كتابه "المفكر الأحمر" عام 1923، الذي أنصب على "ضرورة البحث عن آليات وسياسات مقنعة لموازاة توجه نحو صيانة أدوات الإنتاج المادية الرأسمالية، بالتوجه لصيانة الأدوات البشرية لذلك الإنتاج، وما أسسه ذلك الجهد من تصاعد للدعوات المؤطرة لظاهرة التمكين الاقتصادي بحيث تشمل مفرداته كل دواعي البناء التنموي".⁵

¹ - فاروق خالد الحسنات، الاعلام والتنمية المعاصرة، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 130.

² - طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط 2، دار الطليعة، بيروت 1983، ص ص 75-76.

³ - علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، من كتاب: التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 70.

⁴ - James S. Coleman, "the Development syndrome, differentiation, Equality, and Capacity", in ; Leonard Binder, crises and sequences in political Development, New jersey; Prenceton university press, 1971, p 73.

⁵ - منعم صاحي العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة قراءة في جدلية مبادلة التأثير، مجلة الباحث العراقي، العدد 01، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين 2006، ص ص 83-84.

وهكذا أكد تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادر عام 1994 في افتتاحيته "لقد خلق الجنس البشري بإمكانيات محتملة معينة. ونجد أن الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وإمكانياتهم ، والقدرة على توفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل"¹. أي عرف التنمية البشرية أنها "توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس"².

وقد ظهر أيضا مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في يونيو من عام 1992. وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في المؤتمر التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"³. وهناك من قام بتجزئة شمولية مفهوم التنمية إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية... الخ، وتختلف تبعا لذلك مؤشرات هذه الأبعاد جميعها. فالتنمية الاقتصادية هي "مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر مدة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد. أما التنمية الاجتماعية فأنها "هدف معنوي لعملية ديناميكية، تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة في التعليم والصحة والإسكان، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة"⁴.

إذن التنمية أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية أو التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، بل هي عملية شاملة لكل هذه الجوانب لكون التنمية نشاطا "شموليا" وفعلا كليا أي أنها تشتمل على أنشطة وفعاليات فرعية متخصصة تكون محصلة مجموعها العام المتفاعل هو تحقيق الهدف المنشود "التنمية الشاملة"، وإذا كنا قد عدنا التنمية السياسية إحدى عناصر ومكونات الفعل التنموي المختصة بتنمية النسق السياسي في المجتمع المتخلف، فذلك لا يشمل كل شيء بصدد التنمية السياسية، إذ أن هناك صلات عميقة أخرى بينهما يمكن تلمسها إذا ما عرفنا أن خيار التنمية هو بالأساس مشكلة الديمقراطية السياسية⁵، ومرادفة للإصلاح

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة د. محمود حسن حسني ود. محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009، ص 56.

² - أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 15.

³ - دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 15-17.

⁴ - غازي الزعي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتب الحديث، اربد، 2009، ص 70.

⁵ - حامد ربيع، الظاهرة الإنمائية والتطور الوجدوي، مجلة شؤون عربية، العدد الثالث، بيروت، أيار - مايو 1981، ص 35.

السياسي. وهذا يرجع أيضا إلى أن التنمية هي في حقيقة جوهرها تخطيط، والتخطيط بدوره هو إرادة سياسية تنبع من مفهوم الاختيار من جانب، والفاعلية النظامية من جانب آخر¹.

إن بالإمكان تحديد الأبعاد السياسية لعملية التنمية من خلال التأكيد على تعدد أبعاد عملية التنمية. ودور الدولة في عملية التنمية، ومن ثم دور الإرادة السياسية والعوامل الموضوعية وتجسيدها في خدمة هذه العملية، واختيار نمط التنمية الايديولوجي. ويذكر الدكتور "حامد ربيع" في هذا الصدد أربعة عوامل أساسية هي:

- أن مفهوم التنمية قد حددته الممارسة أكثر من العلم والتنظير، فأول من استعمل الاصطلاحات المتداولة هم رجال الدولة صانعو القرار.

- أن ظاهرة التنمية في حقيقة الأمر نتيجة مباشرة وطبيعية، لما يمكن أن يوصف في عالمنا المعاصر بوحدة العالم أو وحدة التاريخ والوجود الإنساني.

- أن التنمية السياسية هي في حقيقة الأمر تعبير فكري عن ظاهرة أكثر اتساعا وهي ظاهرة التغير السياسي، أي الانتقال من نظام سياسي معين بخصائص متميزة، إلى نظام آخر يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق.

- المشكلة الحقيقية في معالجة المجتمعات المتخلفة تنبع أساسا من عدم وجود تجانس بين التنمية الاقتصادية والتغير السياسي.

أننا على وفق هذا التصور نستطيع أن نضع أيدينا على ما يمكن أن نصفه بأنه الجانب السياسي للمشكلة التنموية الذي يمثل بحق جوهر التطور الاقتصادي، وأن هذه المشكلة في جوهرها خلق لإرادة التعامل السياسي. وتستند أهمية وجود العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الفعل التنموي الشامل والفعل التنموي السياسي الفرعي من خلال:²

- أن الفعل التنموي السياسي هو أحد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة المكونة للفعل التنموي الشمولي، وهي تضم فضلا عنه الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والبشرية.

- أن الفعل التنموي السياسي يشغل من ناحية الأهمية موقع الصدارة بين مجموعة الأفعال التنموية الفرعية، لأن الفعل التنموي الشامل لا يمكن إنجازه، إلا بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل وتضع المخططات العلمية لتطبيق هذه الفلسفة.

¹ - علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص ص 19-20.

² - علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة محاولة في تحديد المفهوم، من كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مجموعة باحثين، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 117.

بهذا المعنى تصبح مشكلة التنمية هي مشكلة المجتمع، وعندما ندرس إحدى الأنساق الفرعية كان- اقتصادا كان أم سياسة - فإن المقصود بذلك هو تحليل الإضافة التي يقدمها هذا النسق للعملية التنموية.

إن التطور في مفهوم التنمية يعطيها خصائص تتميز بها وهي:¹

1- نسبية، وذلك بفعل اختلافات معدلات التنمية بين الدول أو في إطار البلد الواحد إذ يصعب تحديد مستوى مطلق للتنمية أو التخلف.

2- ديناميكية، فهي لا تتسم بالثبات لأن إضافة أي متغير جديد سيقود إلى التطور لذا لا توجد نقطة تقف عندها التنمية.

3- عالمية، فخصائص النظام الدولي تمنع الدول من احتكار مقومات التنمية بفعل عملية التأثير المتبادل والتفاعل بين عناصر المجتمع الدولي.

4- التراكمية، وذلك بفعل الترابط التاريخي بين الخبرات الإنسانية التنموية المادية والثقافية.

نستخلص أن التنمية هي عملية قائمة لتطور المجتمعات ولاسيما العالم الثالث، وتتم عن طريق برامج حكومية، وتنفذ عبر مؤسساتها، والغاية النهائية منها هي تقديم مستوى أفضل للفرد من الناحية السياسية في تنفيذ البرامج الديمقراطية لتداول السلطة وبث روح وحب الانتماء للوطن، ومن الناحية الاجتماعية التحسين في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ومساعدة المجتمع للاندماج الحقيقي ما بين مكوناته ثم الاقتصادية التي عن طريقها يتم تحسين مستوى العيش الكريم للمواطن في حين يرى الباحث إن أغلب دول العالم الثالث تفتقر إلى هذه المضامين.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية

هناك نظريات عديدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة وتعكس وجهات نظر أصحابها، وسوف يتم استعراض العديد من النظريات بشيء من الإقتضاب، بحيث نوضح مدى تطور هذه النظريات ومساهماتها في ظهور وصياغة الفكر التنموي الحديث.

حيث استطاع ابن خلدون أن يربط بين رقي الأمم وتقدمها وانحطاطها والتنمية كما جاءت في مقدمته المشهورة، وذلك من خلال اهتمامه بدراسة واقع العمران البشري وأحوال الاجتماع الإنساني، والذي عرف بعلم العمران، وما يشير فيه لطبيعة هذا العمران من التوحش والتنافس والعصيان وكيفية التغلب على هذه المشكلة، ومحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لمصلحة الإنسان، هذه الأفكار أثرت في تفكير علماء الاجتماع والاقتصاد عند معالجتهم لفلسفة التنمية خلال القرن الرابع والخامس عشر ميلادي.

¹ - نشرة من إعداد قسم تغطية الاجتماعية بإدارة شؤون الاعلام، مؤتمرات الأمم المتحدة واحتفالاتها لعام 2008، الوثيقة رقم 47، www.un.org/arabic.

وقد زاد اهتمام العلماء بعد ذلك وحتى نهاية القرن التاسع عشر بقضايا التنمية من خلال الاهتمام بأفكار التقدم والتطور والحضارة ورفي الدولة وتحلفها¹.

ولا شك في أن التنمية أصبحت في منتصف القرن العشرين عقيدة عند الغرب كما يقول "ريست" "Rist" وكذلك تمثل عند مبشرها الخلاصة العملية للتفكير الحداثي وتصورات المجتمع البشري. ومن هذه المنطلقات تحولت التنمية من رؤية في الرقي والتقدم البشري إلى الرؤية النهائية، وتكمن أهمية هذا التحول في أنه تجاوز التنشير القصري -الاستعمار- إلى النفاذ كلغة عالمية ترتبط بحالة تاريخية نهائية تحاول الشعوب منذ العديد من العقود ولوج عالمه والوصول على احتلال موقع فيه².

أولاً- النظريات الاقتصادية:

تشمل وجهات نظر عديدة أهمها ما يلي :

1- التحليل الكلاسيكي: اهتم "آدم مسيث" بمشكلة التنمية الاقتصادية حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وما هي العوامل التي تعوقه، فوجد أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، ولا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، ويؤكد "آدم مسيث" حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي، إلا أنه اعتقد بوجود قيود توقف العملية التراكمية للتنمية والمتمثلة في ندرة الموارد الطبيعية. غير أن "مالتوس" كان يخالف هذه النظرة، ويرى أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو، لأن كل زيادة في الإنتاجية وبالتالي في الدخل ستنعكس في تزايد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل، أما "ريكاردو" فقد اعتبر كذلك أن عملية التنمية هي متجددة ذاتياً، ويقر بالوصول إلى حالة من الركود في النهاية في كافة الاقتصاديات نتيجة للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية³.

2- التحليل النيوكلاسيكي: تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل. وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الإدخار، وأن هذا الأخير يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار

¹ - عبده إبراهيم الدسوقي، التلفزيون والتنمية، ط 1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص ص 196-197.

² - طارق عبد الله، التنمية مطلب حضاري أم وهم، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 216، أوت 1999، ص 15.

³ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 69-73.

بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وعليه فإن إضافة النيوكلاسيك تمثلت في الاهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بني الوحدات الاقتصادية الصغيرة، كما أن التقدم التكنولوجي يقضي على الضغوط الركودية التي تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وأن المنافسة الحرة هي الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية.¹

3- نظرية المراحل التاريخية لروستو: يرى "روستو" في نظريته عن مراحل النمو أن المجتمعات لا بد وأن تجتاز عددا من المراحل إحداها وراء الأخرى في طريقها للنمو والتقدم، هذه المراحل في تسلسلها هي: مرحلة المجتمع التقليدي؛ مرحلة التهيؤ للإنطلاق؛ مرحلة الإنطلاق؛ مرحلة المضي نحو النضج؛ مرحلة شيوع الاستهلاك الواسع. تمثل مرحلة الانطلاق أهم مرحلة لأنها تعتبر أولى سمات المجتمع المعاصر حيث يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، وكذا لعلاقتها وتأثيرها في مجال سياسة المساعدات الخارجية، ونمو القطاعات الصناعية بمعدلات عالية وارتفاع ملحوظ في معدل الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهكذا يرى "روستو" أن الدولة التي تكون في المرحلة الأولى والثانية هي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة (لا هي متقدمة تماما ولا هي متخلفة)، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية والاجتماعية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم، وعليه من أهم الدروس التي تضمنتها هذه النظرية هي إمكانية استفادة الدول النامية من خبرة الدول المتقدمة والتنبؤ بمستقبلها وفقا لهذه المراحل، وبالتالي تقليد ومحاكاة المجتمعات المتقدمة وإتباع المراحل التاريخية لتطورها لتصبح مجتمعات متقدمة باستخدام وسائل التنمية المتمثلة في العلم والتكنولوجيا .

4- تحليل كينز والكينزيين: بالنسبة لتحليل "كينز" فقد انصب على مواجهة البطالة والتي ستبقى مشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد القومي، كما حصر الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية والإصرار على التقدم العلمي ومعدل التراكم الرأسمالي.

أما النموذج التنموي لكل من "هارود ودومار" والذي يعتبر الإنتاج والنمو الاقتصادي كمحصلة للتفاعل بين العمل ورأس المال، وأن العمالة الكاملة تتحقق في الأمد القصري عندما يتساوى حجم الاستثمار مع حجم المدخرات، كما أن الاستثمارات طويلة الأمد تخلق طاقات إضافية للتوظيف مما يؤدي بدوره أيضا إلى مزيد من

¹ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 66-68.

الادخار والاستثمار المتواصل. وعليه يتوقف معدل النمو الاقتصادي على طبيعة العلاقة بين الدخل والإنفاق من جهة، والإنتاج الإضافي المتولد عن الاستثمارات الأولية من جهة أخرى، كما أن هناك مستوى حرج للدخل الفردي يتمثل كحد أدنى للدخل يسمح بالنمو الاقتصادي، والذي يقابله حد أدنى للجهد يلزم لرفع مستوى الدخل الفردي بشكل يعظم العوامل المعززة للتنمية، ويقزم العوامل المعيقة لها وخاصة النمو السكاني المتزايد.¹

ثانيا- النظريات الاجتماعية النفسية: تقوم هذه المجموعة من النظريات على أساس الربط والعلاقة بني النمو الاقتصادي والتنمية من جهة و الخصائص الشخصية والسلوكية للأفراد في أي مجتمع من جهة أخرى، ومن أبرز المفكرين المؤيدين لمثل هذه النظريات نجد: ماكليانند، هيجن، سملر، ليرنر وانجلز.

فكان بناء النظرية في الماضي يركز على فرضيات ذات طابع ثنائي سواء كانت تتمثل في الأنماط المثالية الغيرية أو محاولات الراديكالية (الماركسية) التي تحاول تقديم تفسير للتخلف، يستند إلى التعميم الذي صاغه "اندريك فرانك جندر Andre FrankGunder" حول الاستقطاب الذي يحدث في كل زمان ومكان، بين المركز والأطراف-يعني إغفال التفاوت أو الاختلافات الإقليمية والزمنية- إن دراسة ظاهرة التنمية والتخلف تحتاج النظر غليها من منظور سوسيولوجي، مثلاً نجد أن نظرية التنمية التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات (نظرية التحديث)، تطورت بوصفها أملاً مثاليا يسعى لمواجهة العالم الجديد مفاده أن التكنولوجيا والنظام العالمي لا يهدف سوى إلى إفادة البلدان المتخلفة، لذا يجب نقل المؤسسات السياسية اللازمة للديمقراطية الليبرالية على هذه البلدان.²

يرى "سملر" أن التحديث هو نتيجة التمايز في البناء الاجتماعي، والذي يبرز في قطاعات اجتماعية هامة هي التكنولوجيا والزراعة والصناعة، وأن التحديث يكون نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة ومتمايزة، ولكنها في علاقات اعتمادية متبادلة، ونتيجة لهذا التغير سوف يصبح المجتمع مثل المجتمع الغريب في تكوينه وتركيبه وثقافته، فالتحديث يؤدي إلى انتشار الحياة الغربية لأن النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضرية والتعرض لوسائل الإعلام تؤدي في جميع المجتمعات إلى نفس النتيجة وهي التحديث.

¹ - حسن خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة 01، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إريد، الأردن، 2006، ص 146-160.

² -Andre FrankGunder , "le developpement du sous- developpement, Lamerique Latine", Revue Tere Monde,N° 51, 1972. PP 676-677.

يشير التحديث إلى العملية التي تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.¹ وهي العملية التي تنتقل من خلالها المجتمعات من التقليدي إلى الحديث، وهي متعددة الأوجه وتنطوي على تغيرات في الفكر والنشاط الإنساني، كما تنطوي على تحول أساسي في القيم والمواقف والاتجاهات والتوقعات وأبرز وجوه التحديث هي التحضير والتصنيع والعلمنة والديمقراطية وانتشار وسائل الإعلام.

أما الحداثة السياسية يشير هذا المفهوم إلى نتائج عملية التحديث السياسي التي تصل إليها المجتمعات والتي تتحقق بظهور نخب جديدة لها انفتاح على التجديد والتغير، وتكيف زمني موجه نحو الحاضر والمستقبل أكثر منه نحو الماضي، وظهور مؤسسات تحقق العدالة التوزيعية وترسخ قيم الكفاءة، ولا يتحقق ذلك إلا بالمشاركة السياسية وانتشار وسائل الإعلام وتعميم التكنولوجيا.²

أما "ماكلياند" فيرى بأن التنمية هي المحصلة لمستويات الإنجاز والإبداع الفردي والجماعي في أي مجتمع، وأنه كلما ازداد عدد الأفراد المبدعين والذي يحفزهم الإنجاز العالي والمغامرة والمخاطرة كلما توفرت فرص أكثر للتقدم والتنمية الجمعية في مراحل الطفولة الأولية من خلال التوجيه والتثقيف والتوعية النفسية والاجتماعية والتعليم، ويضيف "هيجن" إلى ذلك بأن النمو الاقتصادي يتحسن من خلال تشجيع الشخصيات الخالقة والإصلاحية التي تقود التحولات المجتمعية من حالات التخلف إلى حالات أكثر تقدما تبني على العلم والمعرفة والتكنولوجيا.³

ثالثا-نظريات التنمية الشاملة: أخذت المساهمات الحديثة في نظرية التنمية الشاملة اتجاهين:

ركز الاتجاه الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة ذاتيا؛

بينما ركز الاتجاه الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عنها التنمية الشاملة والمتجددة.

لقد قدمت عدة تفسيرات لسبب فشل الدول النامية في تحقيق تنمية شاملة سريعة مثل الشرك السكاني (تزايد السكان في الدول النامية يتمخض عنه انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الدخل)، تخصص الدول النامية في مجالات اقتصادية ذات آثار ثانوية على بقية القطاعات كاستخراج المعادن أو الاعتماد على تصدير المواد

¹ -Jr. Claude E Welch , Political Modernization. A Reader in Comparative Political Change, Belmont; Wadsworth Eds, 1967, p 2.

² -James A Bill , Robert L Hardgrave, Comparative Politics : the Question Fort Theory, Texas: university Press of America, 1981, p 28.

³ - نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

الزراعية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية غير المواتية والمتمثلة في تدهور شروط التجارة لغير صالح هذه الدول، فضلا عن عدم قدرتها على الادخار وضعف الحافز على الاستثمار وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج.

أما عن العوامل المؤدية إلى تنمية شاملة متجددة فإنها تشمل عدة عوامل مثل العوامل الاقتصادية والتي تنطوي على مدى اعتناق مبدأ الحرية الاقتصادية من طرف الدولة، ومدى وفرة الهياكل الاجتماعية، مستوى التعليم والاستثمار في الموارد البشرية، نوعية الإدارة القائمة والإيديولوجية السياسية السائدة.

لذلك فإن كل مجتمع مطالب بأن يفكر في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وتطوير قدرات أفرادها الخاصة، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المتاحة وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها. ويعتبر "بول باران" رائدا في الدعوة باعتبارها أحد أهم استراتيجيات التنمية الشاملة كرد فعل على محاولات إلى "التنمية المستقلة"¹ الدول الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على الدول النامية. من خلال ما تقدم نجد أن نظريات التنمية عرفت تطورا كبيرا ومستمر تبعا للتطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي في تشخيص مصادر التنمية التي ظلت الظروف المحيطة بها هي التي تصنعها وتبلورها في ذاكرة البشر فتبناها وتنظر في إطارها.

المطلب الثالث: أقسام التنمية وأنواعها

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها والتصورات التي رسمت من أجلها، فقد تكون ذات طابع وطني من حيث الامتداد الجغرافي و مركزية المشروع التنموي الوطني، وقد تكون ذات شكل محلي بحسب خصوصية احتياجات كل إقليم محلي، نظرا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابع شامل ومستدام.

أولا- التنمية الاقتصادية: لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.²

¹ - مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 129-130.

² - كميل حبيب و حازم البن، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص ص 17-18.

* - فرنسوا بايرو، سياسي فرنسي رئيس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية المنتمي إلى وسط اليمين. شغل منصب وزير التربية بين 1993 و 1997.

ويذهب فرانسوا بيرو (Perroux.F) إلى أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة؛ وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو-الذي هو ضروري للتنمية- المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان.

ويعرف فؤاد موسى التنمية الاقتصادية على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكنيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية¹. وهو تعريف يتضمن تعبئة الموارد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج، توظيف الأيدي العاملة والمنتجة المؤهلة، وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية؛ بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات.

ويرى مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي "العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"².

ويرى رمزي إبراهيم سلامة أن التنمية الاقتصادية هي: "عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما"³. وبذلك توصف بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع؛ بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفعالية. فتكون بذلك تحقق مطلبين هامين هما :

- 1- تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء مختلف أنشطتها وفي إدارة حياتها.
 - 2- تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات.
- وقد أكدت الأمم المتحدة على الحق في التنمية في قرارها 41/128 المؤرخ في 1986/12/04، والذي نصت المادة الأولى منه على أن الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان، غير قابل للتصرف، يحق له المشاركة فيه والتمتع به، بينما أكدت المادة الرابعة منه على مسؤولية الدولة في تهيئة الأوضاع المواتية لإعمال الحق في التنمية .

¹ - محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 53 .

² - مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 83 .

³ - رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص 108-197.

ثانيا- التنمية الاجتماعية: أصبحنا نسمع كثيرا عن التنمية الاجتماعية وهي التي تسعى للاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة: القيم والسلوكيات والاتجاهات، وكذلك تهتم بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه وتدريبه وإكسابه الخبرات والمهارات التي تجعله عنصرا إيجابيا مساعدا في عملية التنمية وليس معيقا لها، كما تعمل على خلق القيادات التي تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعها وإدارة شؤونها معتمدة على إمكانياتها ومواردها المادية والبشرية لتلبية حاجات أفرادها. ويمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية طبقا لهذا المفهوم من خلال:

- 1- إحداث تغيير مقصود لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي باستخدام موارده المتاحة والعمل على تنميتها إلى أقصى الحدود بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين والتعاون مع جهود الدولة.
- 2- معالجة التخلف وتحسين البيئة وتوفير الخدمات وتلبية احتياجات أفراد المجتمع.
- 3- تنمية الموارد البشرية وإكساب الأفراد قيما اجتماعية ترفع مستواهم، وخلق قيادات محلية قادرة على تحمل مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بها، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لأن التنمية الاجتماعية تعتمد أساسا على المشاركة الشعبية.¹

كما انقسمت الاتجاهات النظرية المعاصرة في الدراسات الاجتماعية والمفسرة لمضمون التنمية الاجتماعية، إلى ثلاثة اتجاهات نظرية أساسية أهمها:

- أ- اتجاه يقول أصحابه بأن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية، والتي لا تمثل إلا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وهي في مضمونها الجهود المنتظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية.
- ب- اتجاه يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.
- ج- اتجاه يشير إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

ولقد حاول العديد من الباحثين الاجتماعيين صياغة تعاريف للتنمية الاجتماعية، عكست الاختلافات الواضحة بينهم في تحديد مدلول التنمية الاجتماعية، فنجد المفكرين الرأسماليين يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها "إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها

¹ - نبيلة داود، الموسوعة المعاصرة: مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، د ط، القاهرة: مكتبة غريب، د س ن، ص 104.

الهيئات الحكومية والأهلية¹، أما النظرة الاشتراكية فتعتبر التنمية الاجتماعية ليست مجرد برامج الرعاية الاجتماعية تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وإنما تعتبرها على أنها عملية تغير اجتماعي موجه يهدف إلى إحداث تغير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة، وأن هذا التغير يتم عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وتقيم بناء جديدا تنبثق عنه علاقات اجتماعية جديدة وقيم مستحدثة، والتخلف من خلال هذا الفكر الماركسي ما هو إلا نتاج طبيعي لعملية الاستعمار والاستغلال الرأسمالي والتبعية الأجنبية، وأن تحقيق التقدم والتنمية رهن بتغير البناء الاجتماعي القديم، وإقامة مجتمع يحضى فيه كل فرد بحد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة قبل الأفراد².

ثالثا- التنمية السياسية: من أوائل التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية تلك التي حددها بوصفها مجرد البحث عن التغير، وهذا ما اشتملت عليه عدد من الدراسات التي ترى في التنمية السياسية عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها لاكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه³، ويقدم "غابرييل الموند" gabriel almond من خلال مقارنته البنائية والوظيفية تعريفا للتنمية السياسية بأنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنوي والتخصص الوظيفي للذات يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصا⁴، ويعرفها أيضا بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية، كما أنه يرى على أنها التمايز والتخصص المتزايد للهياكل السياسية والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية، والتمايز والتخصص مرتبط بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، ويرى "الموند" أن التمايز بين النظم التقليدية والحديثة قائم على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي، وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية الدول.

أما "صامويل هنتجتون" samuel huntington " فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عند توفر ثلاثة عوامل هي -ترشيد السلطة أي التداول على أساس القانون والدستور- التمايز والتخصص أي تنوع الوظائف وإيجاد أبنية متخصصة -المشاركة السياسية أي زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين .

¹ -كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ط 1، القاهرة: دار المعارف، 1985، ص 59.

² -عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط2، القاهرة: مكتبة وهبة، 1988، ص 95.

³ -علي رعد عبد الجليل، التنمية السياسية مدخل للتغير، طرابلس، دار الكتب الوطنية، 2002، ص 24.

⁴ -صادق شرفي نداء، تجليات العولمة على التنمية السياسية، عمان: دار جبهة للنشر والتوزيع، 2007، ص 111 .

وقد ربط التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية¹، كما ربطها أيضا بالتحديث السياسي كونه -حسب نظره- مرادفا للتنمية السياسية، كما يعرفها بأنها العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسية². نلاحظ أن "هنتنغتون" قد ركز في مفهومه للتنمية السياسية على عقلنة السلطة من خلال تحقيق مبدأ التداول عليها والحد من الفساد داخلها وتحقيق مبدأ التخصص الوظيفي وعدم التداخل بين الأبنية والمؤسسات السياسية. وهذا ما يتفق مع طرح "دفيد باكنهام" "davia baknham" الذي يرى أن للتنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي³.

بهذا الصدد يشير "لوسيان باي" "L-by" إلى أن "التنمية السياسية هي عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقدم "باي" في مؤلفه (مظاهر التنمية السياسية) عناصر لنمط جديد لمفهوم التنمية السياسية، فنقطة الانطلاق في تحليله تندرج في الاتجاه الكامل للمناهج التنموية الأكثر كلاسيكية، ونلاحظ أن "باي" ربط التنمية السياسية باستحضار نموذج التنمية السياسية في الدول الصناعية من خلال تحقيق مبدأ المساواة وتحسن مستوى الكفاءات السياسية والتمايز الهيكلي والوظيفي. كما ربط "باي" التنمية السياسية من خلال قدرة النظام السياسي على تجاوز مجموعة من الأزمات والمتمثلة في أزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع وأزمة الهوية وأزمة الاندماج وأزمة التغلغل .

وينظر "دافيد ابنر" "David Abner"* إلى التنمية السياسية باعتبارها عملية كونية وعامة، حيث يركز هو الآخر على التحديث عند دراسته للنظم السياسية الذي يعتبره أحد العوامل المساهمة في الانتقال من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة. ويعرف "أحمد وهبان" التنمية السياسية بأنها "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

وقدم "جيمس ولان" مع التنمية السياسية بثلاث منظورات هي:

أ- المنظور التاريخي: الذي يرى أن عملية التنمية تاريخية، يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي .

¹ - علي رعد عبد الجليل، مرجع نفسه، ص 25.

² - عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر". الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2008، ص 02.

³ - رياض حمدوش، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، معهد الميثاق، بدون مكان النشر، 2009، ص 11.

ب- **المنظور النمطي:** الذي ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات: التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعية في مقابل الزراعة.

ج- **المنظور التطوري:** الذي ينظر إلى التنمية على أنها عملية دائمة من دون نهاية، يمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها.

وميز "صامويل هنتنجتون" بين التحديث السياسي والتنمية السياسية حول ما أطلق عليه "التحليل السياسي"، فإذا تم تنظيم النظم والعمليات السياسية فإن ناتج هذه العملية هو ما يمكن أن نطلق عليه تنمية سياسية، وإذا لم يتحقق ذلك بالصورة المطلوبة يحدث انحلال سياسي¹. وفي الإطار نفسه اكتشف وجود أربعة مفاهيم مشتركة ومتكررة بين التعريفات المختلفة للتنمية السياسية وهي: العقلانية، والاندماج القومي، والديمقراطية، والتعبئة أو المشاركة.

وعليه، يرى "هنتنجتون" أن أبعاد التحديث السياسي أو التنمية السياسية يمكن أن تلخص تحت عناوين أساسية ثلاث وهي:²

أ- ترشيد السلطة، بمعنى أن تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية المتعددة "الدينية، والعائلية، والعرقية"، سلطة سياسية موحدة، وعلمانية وقومية.

ب- تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

ت- المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع.

إن التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة وأحد أبعاد التنمية الشاملة، ويعرفها الباحثون بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لحل المشكلات بشكل علمي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية وتطوير النظم السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية، واحترام كرامة الإنسان وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع³.

إن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي المسؤولية لتحقيق الاستقرار السياسي⁴. إذا فالتنمية السياسية تهدف أساسا إلى بناء النظام السياسي وتحديثه فيصبح نظاما عصريا متطورا⁵.

¹ - محمد الجبر، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 2003، ص 71.

² - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 32.

³ - عبد السلام إبراهيم بغداددي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 288.

⁴ - علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، 1978، ص 149.

⁵ - عبد المتجلي يحيى، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد 9، تشرين الأول كانون الأول، 1986، ص 77.

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي الجزائري

لا يختلف نظام الحكم في الجزائر عن غيره من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي من حيث نزعة التسليطية ورغبته في الاستمرار وخوفه من التفاعل الحر للمجتمع والأداء الديمقراطي للشأن السياسي، مع ما يميز هذه الأنظمة كذلك من ضعف وتدهور في مجالات التنمية المختلفة رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة.

غير أن النظام السياسي الجزائري يختلف عن باقي الأنظمة العربية من حيث نشأته وتشكيلته ومن حيث أسلوبه والتطورات التي وقعت له، لكن الاجراءات والقرارات التي اتخذت من طرف السلطة الفعلية بعد إلغاء المسار الانتخابي 11 جانفي 1992م كانت بمثابة الانتكاسة للتجربة الديمقراطية الفتية، أدخلت البلاد في أزمة سياسية وأمنية حقيقية، تفتقد الى شرعية سياسية ديمقراطية وتحتكم إلى شرعية القوة، وهي القاعدة التي حكمت تاريخ أزمات النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، حيث لم تكن الشرعية التاريخية وحتى الدستورية سوى تصويغ لواقع تحكمه القوة العسكرية.

مما عجل باتخاذ العديد من الاجراءات السياسية من طرف النظام السياسي الجزائري بحثا عن شرعية تبرر وجوده واستمراره، لأنه فعلا دخل في أزمة شرعية متصارعة، شرعية دستورية ديمقراطية تتبناها أحزاب المعارضة الفائزة في الانتخابات وشرعية قوة وواقع فعلي يمثلها النظام الحاكم المنهزم أمام الصندوق، عجل هذا الصراع بالعودة إلى المسار الانتخابي والديمقراطي بعد مرور فترة انتقالية (1992 - 1995) اتسمت بالصراع العنيف والمواجهة المباشرة مما أسفر عن حصيللة مأساوية في الأرواح، وخسائر مادية كبرى كلفت المجتمع والدولة تكاليف باهضة.

المطلب الأول: مرحلة إقرار الديمقراطية في الجزائر

دخلت الجزائر المستقلة مرحلة جديدة من تاريخها بموجب دستور 1989 الذي أقر نظام التعددية السياسية، ليضحي نظام الحزب الواحد مرحلة تاريخية من مراحل المجتمع السياسي في الجزائر. وربما لم يكن هذا التحول الانتقالي ممكنا، لولا أحداث أكتوبر 1988 ولولا الانقسام الذي كان قائما على مستوى السلطة السياسية في تلك المرحلة. وبالإضافة إلى هذا، فإن السياق الدولي كان موائيا، خاصة بعد أن بدا بشكل أكيد أن المشروع الاشتراكي لم يعد في مستوى مواجهة الليبرالية، وأن الثنائية القطبية لم يعد في مقدورها إتاحة الاختيار بشأن الانضواء تحت هذه الكتلة أو تلك.

والوضع الدولي، بشكل عام، كان يتجه نحو تحول الكثير من الدول إلى الديمقراطية. ولم تكن الجزائر لتشكل الاستثناء بالنسبة لهذه الدول. فالتيار الإصلاحية على مستوى السلطة السياسية، وبغرض مواجهة خصومه في التيار المحافظ، نجح في توظيف أحداث أكتوبر حين تعامل معها على أنها مبررات كافية نحو تبني التعددية السياسية، لقد تلقى في هذا الصدد دعما متناميا من قبل الدول الليبرالية، وهو ما جعل من خصومه المحافظين على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني جزء من كل مركب، إذ لم يعودوا يشكلون لوحدهم طرف المعادلة المقابل للسلطة القائمة و الموازن لها.¹

إلا أن ما ميز التحول الديمقراطي في الجزائر عن غيره من التحولات التي عرفتھا الكثير من الدول، هو أنه جاء بمبادرة السلطة، إذ أن قرار التحول كان بقرار منفرد من قبلها، ولم يكن في حقيقته استجابة لتطلعات الشعب نحو التعددية السياسية والحرية السياسية بقدر ما كان خيارا أملتھ مستدعيات التنافس السياسي بين النخب السياسية على مستوى السلطة التي لم تكن متجانسة من حيث الأهداف والمصالح. وهو على هذا الأساس أقرب إلى المناورة منه إلى التحول الديمقراطي، بحيث أنه لم يكن مواكبا لأي حركية على مستوى النخب السياسية. فذات النخب التي آمنت بنظام الحزب الواحد وبالاشتراكية نهج لا رجعة فيه، وهذا على الأقل إلى غاية السنوات الأولى من عهد الشاذلي بن جديد، هي التي كانت تقود التحول باتجاه التعددية الحزبية وباتجاه نظام اقتصاد السوق. فالتحول الديمقراطي في حالة الجزائر لم يحدث وفق الآليات التي عهدتها التحولات في كثير من أنحاء العالم، إذ لم تكن هناك حكومة انتقالية تعمل على نقل السلطة من النخب السابقة إلى النخب اللاحقة، من خلال إرساء المؤسسات السياسية التي كانت ستتلقى المشاركة السياسية الناجمة عن التحديث السياسي.

¹- مسعود مطاطلة، تقييم الممارسة الديمقراطية في الجزائر: مدخل حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 101.

كشفت التحولات التي أدت إلى الإصلاحات هناك شبه اجماع بين مختلف النخب السياسية على ضرورة إحداث تغييرات هامة على الهيكل الاقتصادي لتجاوز سوء اشتغال نظام التخطيط البيروقراطي على غرار ما حدث في أوروبا، لكن رغم هذا الاتفاق فقد كانت الغلبة للبعد السياسي في تقرير سيرورة الإصلاح، مما حدا بالبعض إلى اعتبار هذه العملية في الأصل ذات أهداف سياسية خالصة¹.

أما على المستوى السياسي المحلي فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، وأدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، بل مصادرتها في بعض الأحيان ومن ثم التعسف في استعمال السلطة، وهذا بدوره أدى إلى إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، كل ذلك أدى إلى إحداث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع، بل أوجد مواجهة بينهما، ونتج عن ذلك فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع المختلفة .

ولقد ظهرت الخلافات والاختلافات في المؤسسات العسكرية والسياسية حول إدارة الأزمة وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة مثل "الحركة الإسلامية" والتي نشأت حول خطباء المساجد، وتشبعت بأطروحات قادة الحركة الإسلامية السياسية والتي جاءت كرد فعل لإنتشار الفساد الإداري والمالي والسياسي في الدولة، كذلك برزت حركات معارضة -فقدت هي الأخرى الثقة في الدولة- تطالب بالتغيير السياسي والمؤسسي: مثل الحركة الثقافية البربرية وأخرى ذات نزعة أيديولوجية تمثلت في المنظمات اليسارية، فجميع هذه المنظمات على اختلاف توجهاتها وأهدافها اتفقت جميعا على أمر أساسي وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها العناصر المنفذة في السلطة.

كانت مطالب المعارضة واضحة ومنسقة، تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإدراك النظام السياسي أنه أمام متغيرات يصعب ضبطها، ولذلك ظهرت على رموز النظام علامات الارتباك و الانقسام تجاه مطالب المعارضة، ومع ذلك رفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها مما أدى إلى انفجار الأوضاع في الدولة في أكتوبر 1988.²

بعد عرض أهم التحول الديمقراطي في الجزائر من أحداث الخامس أكتوبر 1988، التي شكلت دافعا قويا بإجبار النظام السياسي الجزائري على إجراء تحولات ديمقراطية كان ضروريا البحث في أهم النتائج المترتبة في ذلك باعتبار أن هذه الأحداث قادت النظام السياسي الجزائري للبحث عن مخرج تمثل في الإصلاح الدستوري وإقرار

¹ -Ahmed dahmani, l'Algérie a l'épreuve , économie politique des reformes(1980-1997) , Alger casbah éditions, 1999, p 70.

² - ناجي عبد النور، النظام الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 8 ماي 1945، 2006، ص 98.

دستور 1989 كأحد أهم نتائج هذه الأحداث¹. ومن الخصائص الأساسية التي تميز بها هذا الدستور بالنسبة لغيره من الدساتير التي عرفتها الجزائر المستقلة، أنه أسس وكرس بوضوح مجموعة من المبادئ ومن أهمها: مبدأ التعددية الحزبية تحت تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي الجزائري الذي قام وكرس منذ 1963 مبدأ الحزب الواحد ممثلاً في جبهة التحرير الوطني والتي هي التنظيم السياسي الذي قاد معركة التحرير وصنع الاستقلال ومصدر الشرعية لأي نظام حكم في الجزائر.²

أولاً: إفراتات الانفتاح والتعددية السياسية في ظل دستور 1989

1- الإصلاحات الدستورية والسياسية: نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية المتعددة التي يواجهها المجتمع والنظام السياسي، طرحت أفكار من قبل النخبة السياسية لإحداث إصلاحات سياسية وإدارية. دستور 23 فيفري 1989: لقد اعتمد المشرع الدستوري على مصادر أساسية استند عليها دستور عام 1989 كما أقر مبادئ يقوم عليها النظام السياسي الجزائري.

يمكن القول أن الشرعية الدستورية قد حلت محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة لعام 1989، والشرعية الدستورية يقصد بها كل سلطة سياسية أو تصرف تقوم به السلطة يتوافق وأحكام الدستور والقانون، ذلك لأنها مرتبطة بالقانون الوضعي ومرتبطة على شكل هرمي.³

أولاً- الإصلاحات السياسية: تعتبر النصوص القانونية والتعديلات الدستورية من أقوى وأهم الضمانات للممارسة السياسية، واحدى مؤشرات التعبير عن مستوى التقبل الرسمي لعملية التحول نحو التعددية السياسية ومن هنا سيتم تناول اهم لإصلاحات السياسية :

أ- الإصلاحات على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني:

- فصل الدولة عن الحزب، وإبعاد أي دور لحزب جبهة التحرير الوطني من الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية.

- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

¹ - رزيق نفيسة، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاني المشكلات والأفاق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 47.

² - بورايو محمد، مرجع سابق، ص ص 70 - 71.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، دستور 1989، الجزائر، المطبعة الرسمية، 1989.

- أصبح منصب رئيس الجمهورية محل تنافس بين الأحزاب الشيء الذي يعني أنه قد يصل إلى رئاسة الجمهورية عن طريق الانتخابات ممثل عن الأحزاب لا علاقة له بالجيش .

ب- الاعتراف بالتعددية الحزبية السياسية: حيث نصت المادة (40) من الدستور على "حق إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي معترفة به"، تدعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصور القانون رقم 98-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989، الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي¹، الذي حدد المبادئ والشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات السياسية وقواعد عملها، وتمويلها وإيقافها وحضرها، علما أن المادة (40) من الدستور تبين أن هذا الحق لا يمكن التذرع به للمساس بالحريات السياسية وبالوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني واستقلال البلاد وسيادة الشعب.

ج- خصص دستور 1989 فصلا مركزيا هاما للحقوق والحريات، لأنه يتحدث عن ضمانات واعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها.

د- اعتراف الدستور بحرية التعبير المادة 39 ثم دعمها بقانون الإعلام الصادر في 23 أبريل 1990.

و- أكد الدستور على التعددية النقابية وجعل الحق لجميع المواطنين وسمح بحق الإضراب على أن يكون محددًا في إطار القانون وأن لا يمس ميادين الدفاع و الأمن والأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع.

ي- الاعتراف بتأسيس الجمعيات غير السياسية.²

ثانيا- الإصلاحات الإدارية والاقتصادية: جاء دستور 1989 بإصلاحات إدارية حيث أكد على مبدأ الفصل بين السلطات وذلك يعني أن هناك فصل بين العمل الإداري والعمل السياسي وبظهور التعددية السياسية ستصبح الإدارة محايدة وبعيدة عن الصراعات الحزبية وكذلك إصلاحات اقتصادية حيث تمثل:

1- الإصلاحات الإدارية: إن الإصلاح الإداري هو عملية سياسية موجهة لضبط وتكييف العلاقة بين البيروقراطية والمجتمع، كما أنه من غير الممكن القيام بإصلاحات سياسية دون الإصلاحات الإدارية.

تعتبر اللامركزية الإدارية ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإدارة الشعبية من أهم التعديلات التي جاء بها دستور 1989 يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، فهذا النظام يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والهيئات المحلية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وسلطة تنفيذها.³

¹ - صالح زياتي، الانفتاح السياسي في الجزائر و معضلة بناء اليات ممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص 315.

² - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 148-151.

³ - المرجع نفسه، ص 154.

2- الإصلاحات الاقتصادية: كانت الإصلاحات صيغة جديدة نحو الانتقال إلى الليبرالية واقتصاد السوق، حيث راجع دستور 1989 مفهوم ملكية الدولة وجماعتها الإقليمية بشكل يختلف تماما عن مفهوم دستور 1976.

فالتدخل المباشر للسلطة المركزية للحزب وإنشائها مركزا للجان الاقتصادية ولدت مفهوما خاصا لإدارة الاقتصاد بطريقة مركزية، ولم تترك حرية للمبادرة المطلوبة في تسيير دواليب الاقتصاد فشهدت الهياكل التنظيمية للاقتصاد المركزي مفهوم التسيير الإداري للاقتصاد الذي خلق نوعا من البيروقراطية الثقيلة المؤثرة سلبا على نجاعة وفعالية المردودية المالية والتجارية للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أشكالها (مؤسسات اشتراكية، دواوين، شركات وطنية...).¹

على الرغم مما أسفرت عنه عملية التحول من تعديلات دستورية وإقرار بالإصلاحات السياسية وبالإصلاحات الواسعة للبرلمان الذي جسد أحكام دستور 1989 في قوانين هامة إلا أنه يتبين أن الإطار القانوني (المؤسسي) الذي كان قد وضع لتنظيم مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، أي المرحلة التي كان يراد منها تغيير طبيعة النظام السياسي الجزائري من نظام محتكر للسلطة إلى نظام أكثر انفتاحا على المجتمع وعلى قواه السياسي المختلفة. هذا الإطار لم يكن كافيا ولم يكن مناسباً في بعض الجوانب ولم يكن قادرا على رداء الانحرافات الخطيرة والمضرة بالمجتمع الجزائري.²

ونظرا لكون رئيس الجمهورية أمينا عاما للحزب الواحد المحكوم به، وهو الذي يجسد قمة السلطة التنفيذية، وهو الذي يرأس المجلس الأعلى للقضاء، وهو الذي يقدم مشاريع القوانين الجاهزة إلى المجلس الشعبي الوطني ليصادق عليها ثم يصدرها بمراسيم رئاسية، فالنظام السياسي في هذه المرحلة كان شموليا،³ والتحويلات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد خلال السنوات الأخيرة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد وبصفة خاصة التي أعقبت مظاهر الخامس أكتوبر سنة 1988 وقد كانت أغلبها تحولات في مجال الإصلاح السياسي استهدفت كسر حدة النظام الشمولي القائم على أساس الحزب الواحد واحتكار السلطة والنفوذ والثروة.

كانت بداية التحول الديمقراطي في الجزائر مع دستور 1989، منطلق إعادة إنتاج النظام وبقائه واستمراره، هو ما دفع بالسلطة الحاكمة في الجزائر واضطرها إلى ما قامت به من إصلاحات دستورية، منذ إقرارها

¹ - محفوظ لشعب، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر ط1، 2001، ص ص 13-14.

² - نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، 1962-1998، الجزائر: دار الكتاب العربي، ط 1، 2003، ص 192.

³ - مولود ديدان، مباحث في القانون الدستورية والنظم السياسية، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015، ص 209.

التعددية والانفتاح السياسي، كما أن هذا الأخير لم يكن بمنأى عن العوامل الخارجية، المتمثلة في الضغط الممارس من طرف الدول الرأسمالية الغربية الملتفة حول القيادة الأمريكية، خاصة بريطانيا وفرنسا، في إطار مشروع النظام العالمي الجديد، وذلك بإحداث صدمة دولية قوية للدفع نحو إحداث هذا التغيير.

لكن إقرار الديمقراطية بحرق المرحلة في التطبيق ووفق النسق المعرفي الغربي، يؤدي إلى التعامل مع المفاهيم كأوهام، وأشار محمد عمارة إلى ضرورة عدم الحرج من نقد الديمقراطية، كما دعا إلى نقد أي نسق من الأنساق الفكرية بما فيها الديمقراطية، وإنه لمن السهل وضع دستور ديمقراطي أما إصلاح الدولة للتكيف مع هذا الدستور يتطلب قبل الإقدام على تغيير الأبنية التغيير في الثقافة السائدة للنظام السياسي وللمجتمع، وإعادة نظر فعلية في مفهومي الدولة والمجتمع و العلاقة بينهما.¹

وكانت السلطة السياسية تلقى تحديات مختلفة الطبيعة. يكمن أحدها في التصدي للمعارضة داخل جبهة التحرير المتمثلة في التيار المحافظ وذلك من خلال إتاحة المجال واسعا للمعارضة السياسية من خارج جبهة التحرير، كما أن طيلة السنوات الماضية عرف دور جبهة التحرير الوطني القصور والجمود، وعدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة التي خرجت عن نطاق سيطرتها، بفعل التزايد المضطرد للسكان خاصة بعد أن أفصح الشباب الجزائري عن قمره، وكما هو الحال في نظرية الأطوار عند ابن خلدون، وصف الإسلاميون الجزائريون حالهم بأن زمن حزب جبهة التحرير الوطني قد ولى لصالح زمن الجبهة الإسلامية للإنقاذ.²

في 12 جوان 1990 جرت أول إنتخابات تعددية محلية، وأهم ما أسفرت عنه هو حصول جبهة الإنقاذ على نتيجة 54.25 % من المقاعد، وحوالي 5 ملايين صوت من مجموع 8.7 مليون صوت، أي بنسبة 60 %، في حين تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على نسبة 28.13 % من مجموع الأصوات، ولقد تمكنت 11 تشكيلة سياسية في المشاركة في هذه الإنتخابات المحلية من بين 25 تشكيلة معتمد آنذاك³، بعد فترة قصيرة واجه النظام حالة عصيان مدني، قادتها جبهة الإنقاذ التي اعتبرت أن فوزها في الانتخابات المحلية بمثابة بداية النهاية للنظام القائم، والوصول إلى الحكم بأقصر الطرق، مطالبة بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة، ولمواجهة حالة العصيان قام النظام باتخاذ عدة إجراءات لتقليص سلطات المجالس المحلية المنتخبة التي كانت في معظمها تحت سيطرة جبهة للإنقاذ.⁴

¹ - فاطمة الزهرة بوعزة، المصالحة الوطنية الجزائرية كمقاربة لحل النزاع الداخلي، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد 02، نوفمبر 2019، ص 589.

² - لويس مارتينار، الحرب الأهلية في الجزائر، محمد يحياتن (مترجم)، د. ب. منشورات مرسى، 1998، ص 107.

³ - أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2006، ص 125.

⁴ - عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1999، ص 11.

في خضم التحضير للدور الثاني للانتخابات التشريعية، فاجأ رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، بتقديم استقالته، بتاريخ 11 يناير 1992، وأثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية والتصريح باقترانها بشغور البرلمان عن طريق الحل، ما تسبب في أزمة دستورية وفراغ دستوري، كما ألغيت الدورة الثانية من الانتخابات، ومنعت جبهة الإنقاذ الإسلامية من مزاوله نشاطها، وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة، وإنشاء مجلس استشاري بدلا من البرلمان في 4 فيفري 1992.¹

المطلب الثاني: انغلاق النظام السياسي: مرحلة العنف السياسي.

بعد انتخابات 12 جوان 1990، وبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لهذه الانتخابات أصبحت الجماعات الإسلامية صاحبة الكلمة الفصل في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز، و بدأت في ممارسة بعضا من أنواع العنف في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد تضخمت الجماعات الإسلامية بانضمام أعداد هائلة من الشباب الضائع العاطل عن العمل إلى صفوفها حيث راح يبحث عن مخرج لأزمته لتهميشه من طرف مجتمع تلاشت فيه كل الضوابط وأصبح مفتوحا على كل الاحتمالات والزواجع.

وفي الثالث والعشرين من شهر ماي 1991 دعا كل من "عباسي مدني" و "علي بلحاج" في ندوة صحفية إلى إضراب عام مفتوح ابتداء من السبت وبالفعل كانت استجابة الجزائريين إلى هذه الدعوة كبيرة. لقد كان عمال البلديات والتنظيف أول من لبي دعوة الإضراب ثم تم غلق 30 دارا للحضانة، كما بدأت جماعات من العمال المضربين بمنع زملائهم من الدخول إلى المصانع، واضطر التجار وأصحاب المحلات إلى إغلاق محلاتهم تحت ضغط التهديد، وتوقف العمل كذلك في قسم البريد المركزي وانتقلت الفوضى إلى الجامعات، كل هذا والمسيرات لا تتوقف في الشوارع.

وقد رد الجيش على هذه الإضرابات والمسيرات بمجموعة من الاستفزازات لتخويف الإسلاميين وإذلالهم قصد إضعافهم سياسيا، فلقد أرسلت السلطات العسكرية قوات إلى ساحة الشهداء في الجزائر العاصمة أطلقت الرصاص على متظاهرين نظموا اعتصاما سلميا هناك، و قد سقط العديد من القتلى و أصيب آخرون بجروح.² عمت الفوضى شوارع الجزائر مدة 12 يوما، إلى أن حدث الصدام بين السلطة وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 2 جوان ووصل إلى ذروته يوم 4 جوان حيث أعلن رئيس الجمهورية حالة الحصار وهي أقصى حالات

¹ - المنتصر بالله تني حاج محمد، سفير حجة كحلة، تجربة التحول الديمقراطي وآليات بناء الدولة في الجزائر، مجلة أكاديميا، العدد 05، جوان 2016، ص 131.

² - مفتاح رمضاني، آلية المصالحة الوطنية و دورها في معالجة العنف السياسي في الجزائر، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 04، ماي 2012، ص 63.

الاستثناء جاعلا البلاد خاضعة للحكم العسكري، وفي جو العصيات المدني الذي ميز صيف 1991 سقطت الحكومة الثانية في أكتوبر 1988.¹

وفي 30 جوان 1991 تم اعتقال قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتمت محاكمتها بتهمة التحريض على العنف والتخريب، وهكذا عمدت حكومة سيد أحمد غزالي على خلق باب الحوار مع الجبهة الإسلامية، وفتحت باب الصراع والعنف السياسي، وكانت أغلب الحوارات والمناقشات التي تجريها مع الأحزاب تكون الجبهة مقصية منها.²

وفي هذا الجو المشحون تم الإعلان عن تنظيم الانتخابات التشريعية في دورتين، يجري الدور الأول في 1991/12/26 ثم يليه الدور الثاني بعد ثلاث أسابيع. وقد انطلقت الحملة الانتخابية قبل 21 يوما من إجراء الدور الأول أي في يوم 1991/12/05، واتسمت بالتنافس الحاد والخطاب السياسي العنيف والمخالف للقانون في بعض الأحيان، ورغم كل ذلك جرت الانتخابات في الموعد المحدد لها وأفرزت الفوز الكبير للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول وذلك بحصولها على 188 مقعد من أصل 232 مقعدا، و على الرغم من الاعتراف بنزاهة الانتخابات إلا أنها لم تلق قبول العديد من الفاعلين السياسيين.

فقد بدأ الحديث عن توقف المسار الانتخابي عندما انطلقت مختلف جرائد التيار العلماني في محلة ضد الإسلاميين متهمة إياهم بالتخطيط لإحداث تغيير كلي على التوجه السياسي للدولة والتآمر من أجل إقامة دولة إسلامية.

وسارت قيادة الجيش على نفس المنوال، حيث يقول الجنرال خالد نزار وزير الدفاع آنذاك: إن النتائج التي حققتها جبهة الإنقاذ في الدورة الأولى جعلت المسار الديمقراطي أكثر هشاشة وأن حزبا لا يملك إلا الثلث من الأصوات كان سيحكم البلاد بطريقة استبدادية لا رجعة فيها، هذه العواقب التي أحس بحدوثها المجتمع المدني، حيث كانت البلاد ستتجه إلى حرب أهلية.³

أدى الانقلاب السياسي، وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومحاولة الحكومة في ما بعد تفكيك الجماعات الإسلامية المتطرفة، وسعي الإسلاميين إلى برهنة ثبات قوتهم، إلى مواجهات عنيفة بين قوى الأمن وعصابات إسلامية مسلحة امتدت طوال عقد من الزمن. وآلت دوامة الإرهاب والقمع التي تلت هذه الأحداث إلى أزمة داخلية تركت المجتمع في صدمة عميقة. وكان كل من الحركة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ

¹ - عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، ط 1، بيروت: دار الأمين، 1996، ص ص 116 - 115.

² - مفتاح رمضان، مرجع سابق، ص 64.

³ - راجع مقال اللواء خالد نزار في جريدتي "الوطن باللغة الفرنسية" و "الخبر بالعربية"، بتاريخ 15 ماي 1996.

والجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في صلب الحركة التمردية التي أطلقت حملة ضد الحكومة والجيش والمدنيين، ولاسيما المفكرين والصحافيين. ونفذت الحركة هجمات عنيفة خارج البلاد، ولاسيما في فرنسا، بهدف ضرب الاقتصاد الجزائري ولفت انتباه العالم إلى النضال الإسلامي في البلاد. وأتى رد الجهات العسكرية شديد الوحشية. وغالبا ما وجد المدنيون أنفسهم عالقين وسط هذه الأحداث، كما أنهم استخدموا طعما من قبل الأطراف.¹

وتصاعدت وتيرة العنف في الجزائر بصورة مضطردة بعد إلغاء الانتخابات والانقلاب العسكري في كانون الثاني/يناير 1992. وبعد سنة، وسعت الجماعة الإسلامية المسلحة نطاق أعمالها الإرهابية فبدأت بسلسلة من الاغتيالات العشوائية استهدفت مفكرين علمانيين وصحافيين وشخصيات حكومية رفيعة المستوى، وانتقلت بعدئذ إلى حملة ضد المواطنين الأجانب هدفت إلى لفت انتباه دول العالم إلى قضيتها. واستمرت الجماعات الإرهابية في الجزائر في الانشقاق والتكاثر. وتأسست الجماعة السلفية للدعوة والقتال في العام 1998 على أيدي مقاتلين متمردين من الجماعة الإسلامية المسلحة، وتمكنت من التوسع بفضل الدعم التي استمدته من الخارج. وأدت أعمال العنف التي شهدتها البلاد إلى تفاقم حدة الاستياء والاشتمزاز اللذين تراكما في أذهان الجزائريين منذ النضال الوطني للتحرير.²

قام النظام الجزائري إلى اعتماد عدة أساليب وإستراتيجيات بغية اجتناب الظاهرة أو التقليل من خطورتها. لإعادة البلاد إلى ما كانت عليه قبل حملة العنف والإرهاب التي شهدتها فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة.

أ- الأسلوب الأمني: وهو الأسلوب الرئيسي الذي اعتمد عليه النظام في المواجهة، وذلك انطلاقا من النظر إلى الظاهرة كظاهرة أمنية. وكان لشدة العنف وتوسعه الكبير عامل مفاجأة لجهاز الأمن الذي عجز في بداية الأزمة عن القيام بدوره ومهامه حيث تعرض إلى عدة ضربات وهزائم متتالية من الجماعات المسلحة الناشطة نتيجة ذلك منح للجيش الوطني الشعبي سنة 1993 مهام إدارة عمليات مكافحة الإرهاب والتخريب، وأول الحلول التي قامت بها قيادة الجيش هي تنظيم القيادة العسكرية على المستوى الوطني مع إنشاء "مراكز تنسيق محاربة الإرهاب" بحيث كانت كل القوات والهيكل التي أسهمت في المجهود المذكور بمثابة، وذلك بهدف حصر المجهودات باتجاه ما هو أكثر أهمية واستعجال. وتم إقامة هذا التنظيم في النواحي والقطاعات العسكرية، وبغرض تحديد الطاقات

¹ - رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 07، جانفي 2008، ص 04.

² - المرجع نفسه، ص 04.

والمبادرات: تم توجيه وتحويل عدد كبير من القوات في المناطق الحدودية الجنوبية نحو الوسط والشمال. مع فتح حملة توظيف تكون مكثفة¹.

وقد كان لهذا الأسلوب الأمين مآخذ كثيرة. فإن مراكز التوقيف الأمنية كان لها دور كبير في تجنيد العديد من أتباع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في صفوف الجماعات المسلحة وذلك لخوفهم من على حياتهم من مصالح الأمن. وكذلك فقد أبدت العديد من الشخصيات والأحزاب السياسية من تسليح المدنيين فقد دعا مثال عبد الحميد مهري القيادي البارز في حزب جبهة التحرير الوطنية النظام إلى ضرورة أن تقوم الدولة بواجب حماية المواطنين وتخوف من الإنزلاقات التي قد تحدث نتيجة خصوصية الحرب وقال: "لقد قلنا دائما أن واجب الدولة هو حماية المواطنين وممتلكاتهم ولن نقبل أبدا أن تنحى الدولة عن دورها في حماية فئة من المواطنين، ونعتبر أن ذلك انحراف خطير قد يزيد الأوضاع سوءا وتفاقم في العنف. وقد تكون له آثار لا يتحكم فيها أحد. وأنا نشك كثيرا في أن تسليح جزء من المواطنين هو الحل الأمثل"².

ب- الأسلوب القانوني: إضافة إلى الأسلوب الأمني فإن السلطات الجزائرية قد اعتمدت أسلوب آخر لا يقل أهمية وهو الأسلوب القانوني. وهذا لإضفاء وإعطاء طابع المشروعية على تصرفات رجال الأمن والجيش، وكانت أهم تلك الإجراءات هي إعلان حالة الطوارئ رسميا بقانون 92-44 بتاريخ 09-08-1992. وعدل القانون بتاريخ 07-02-1993 لتمديد حالة الطوارئ لمدة غير محدودة. حيث ومقتضى هذا القانون قررت حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، كالنقابة الإسلامية للعمل. جمعيات المساجد والدعوة. مؤسسات النشر التي تخصصت في نشر الكتاب الديني... وقد تم إنشاء المراكز الأمنية في الجنوب³.

ج- أسلوب الحوار: ويتمثل هذا الأسلوب في إعطاء مخرج سياسي لأزمة العنف في الجزائر، ويعتقد أنصار هذا الحل هو إن الأزمة بدأت سياسيا. وقد حاول الرئيس علي كافي إتباع هذا الأسلوب ففتح الباب للحوار مع التيارات كافة بشرط أن "يندد كل من يريد المشاركة في الحوار بالجرائم المرتكبة ضد الدولة ورموزها ومؤسساتها". مما فسر حينها على أنه إغلاق باب التعامل مع جبهة الإنقاذ، وبدأت بالفعل المرحلة الأولى من الحوار في شهر سبتمبر من عام 1992.

¹ - نفس المرجع، ص 65.

² - للإطلاع أكثر على هذا الموضوع أنظر: "شرقي عبد الغني"، "الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992-2007"، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص 102.

³ - مفتاح رمضان، مرجع سابق، ص 67.

وكانت تلك الجولات تجري على صعيد ثنائي أي بين المجلس الأعلى وكل تنظيم سياسي على حدة، وشكل المجلس الأعلى للدولة لجنة للحوار الوطني في سبتمبر 1993 التي حدد دورها في التحضير لندوة الحوار الوطني الذي سينبثق عنه رئيسا شرعيا للدولة. وقد كانت لجنة الحوار الوطني تحت رئاسة يوسف الخطيب ومن ضمن أعضائها وأقوامهم على الإطلاق الجنرال محمد تواتي بصفته ممثل الجيش في اللجنة إلى جانب الجنرالين صنهاجي وتاغيت. ونجد عبد القادر بن صالح ذو التوجه "عروبي إسلامي" بحكم منصبه كسفير في المملكة العربية السعودية بعدما كان مديرا ليومية الشعب، وجند أيضا قاسم كبير. وهو رجل قانون ومن أبرز أعضاء المجلس الشعبي الوطني في عهد بن جديد.¹

وبعد تولي زروال رئاسة الدولة بدأ بمظهر المحاور والداعي إلى الحل السياسي للأزمة الأمنية التي تتخبط فيها البلاد. وقد شرع في الحوار مع مختلف التنظيمات و الشخصيات الوطنية، ولم يستثن قادة الفيس من هذا الحوار، وتحسدت بوادر الحوار بإطلاق اثنين من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهما علي جدي وعبد القادر بومخخم كما حاول إقناع قيادة الفيس المشاركة في ندوة الوفاق الوطني.²

لكن فوجئ الجميع بإعلان فشل الحوار بعدما وجدت قوات الأمن على رسالتين بتاريخ 17 سبتمبر 1994 و 02 أكتوبر 1994 من علي بن حاج الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة إلى شريف قومي قائد الجماعة الإسلامية المسلحة الذي قبضت عليه قوات الأمن. ويصف بن حاج في هذه الرسالة الإرهابيين بأنهم مجاهدون وقد شكك البعض في هذه الرسالة. ونفى بن حاج فيما بعد أنه وراء كتابتها، ورأى البعض أنها مناورة من أعداء الحوار والمصالحة الوطنية لإفشال مساعي الرئيس زروال. لكن هناك رأي آخر يقول أن زروال اكتشف أنه لا تأثير لقيادة الفيس على المجموعات الإرهابية وقد انفلتت الأمور من أيديهم.³

ولم تطو صفحة العنف في الجزائر، بل على العكس نفذت مذابح جماعية بحق المدنيين في الجزائر العاصمة بين يوليو وأغسطس 1997، وتجددت هذه الاعتداءات في ديسمبر 1997 ويناير 1998، وقتل مئات المدنيين في قرى مجاورة للجزائر العاصمة، في سلسلة من المجازر المروعة أثارت قلقا دوليا عارما. وعلى الرغم من توجيه الحكومة أصابع اللوم إلى الإسلاميين، إلا أن قوى الأمن الجزائرية كانت المشتبه به الأبرز في تنفيذ هذه الاعتداءات العنيفة، وتوجه عدد كبير من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بالإدانة إلى الجزائر؛

¹ - رايح لونيس، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ. الجزائر: دار المعرفة، 2009، ص 361.

² - مفتاح رمضاني، مرجع سابق، ص 68.

³ - رايح لونيسي، مرجع سابق، ص 370.

واستمرت موجة الاستنكار الدولي وحال العزل اللتين اجتاحتا الجزائر لسنوات كثيرة، ولم تتراجعا إلا عندما بدأت الحكومة بالمشاركة في جهود مكافحة الإرهاب.¹

هذا ما جعل الجيش يفتح الحوار مع من هم في الجبال، ونقلت بعض الصحف الفرنسية أن الجنرال بتشين أول من بدأ الاتصالات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ قبل أن يدخل الجنرال سيماعين لعماري في الخط ويتكفل بهذه المهمة. وقد نجحت هذه المحادثات في أن أعلن مدني مرزاق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ في 21 سبتمبر 1997 وقفا لإطلاق النار في سائر أنحاء البلاد اعتبارا من الأول من أكتوبر. وسرعان ما انضمت جماعة مصطفى كرتالي والجمعية الإسلامية للدعوة والجهاد برئاسة علي بن حجار إلى وقف إطلاق النار. وفيما بعد تم إيجاد صيغة قانونية لأعضاء هذه الجماعات المسلحة حتى يلتحقوا ويندمجوا في المجتمع. وذلك عن طريق الوثام المدني و سياسية المصالحة الوطنية التي تميز بهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.²

المطلب الثالث: العودة للشرعية الدستورية

عرفت الفترة الممتدة بين 1992 إلى غاية عام 1999، تعاقب أربع رؤساء على قيادة الجزائر، وهذا مؤشر على عدم الاستقرار. وهم على التوالي: محمد بوضياف (تم اغتياله)، علي كافي في إطار المجلس الأعلى للدولة، ثم اليمين زروال وأخيرا عبد العزيز بوتفليقة. تميزت هذه السنوات، بسيادة الصراع لصياغة وترتيب البيت الداخلي في الجزائر، ولجم القوى الإسلامية الصاعدة. سيما بين الجيش والرئاسة

بعد حصول اليمين زروال على نسبة بلغت 61 % من أصوات الشعب، إثر انتخابات الرئاسة في 16 نوفمبر 1995، والتي أكسبته شرعية قانونية، هي الأولى من نوعها ينالها رئيس جزائري منذ الاستقلال بعد الشرعية الثورية. الرئيس الأسبق اليمين زروال، وجد نفسه في دوامة من الأزمات متعدد الأبعاد: اقتصادية، وسياسية وأمنية، الأزمة الأمنية حاول التعامل معها عبر فتح حوار وطني شامل، مع إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وعبر قانون الرحمة؛ الذي منح بموجبه عفوا نسبيا عمن تسبب في أعمال إرهابية، مقابل تركهم السلاح. كما عمل في المجال السياسي على المزيد من الإصلاح، بعد تعديل الدستور سنة 1996 لتصحيح الاختلالات السياسية، التي صاحبت دستور 1989، واستكمال البناء المؤسساتي للدولة؛ وذلك من خلال قانوني الأحزاب

¹ - رشيد تلمساني، ص 06.

³ - مفتاح رمضان، مرجع سابق، ص 68.

والانتخابات في فبراير 1997، والدعوة إلى مؤتمر للوفاق الوطني، توصل إلى عدد من التعديلات الدستورية، لتعزيز السلطة التشريعية وتحسيد مبدأ سيادة القانون.¹

بعدها جاءت الانتخابات المحلية والولائية، حتى يتسنى لهم الأخذ بعين الاعتبار اهتماماتهم وتطلعاتهم وذلك ابتداء من 23 أكتوبر 1997، وبانتخاب مجلس الأمة في 25 ديسمبر 1997، سيعرف البرلمان تركيبته النهائية وسيصل مسار التقويم المؤسساتي الذي أكدته رئيس الجمهورية إلى نهايته. أصبحت الجزائر الآن تمتلك تمثيلات منتخبة بطريقة ديمقراطية، فتحت للبلاد عهدا جديدا في تسيير الحياة العامة والسياسية بأمل الاستقرار و العدالة والتطور، لصالح المجتمع الجزائري والمواطن.

1- الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995: تشير أغلبية الدراسات التي تناولت موضوع تطور النظام السياسي الجزائري أن هذا الأخير قد خضع لتحولات سياسية ودستورية واقتصادية مهمة منذ سنة 1989. لقد أدت الأزمة الداخلية المتعددة إلى الإبعاد من جهة والتحولات الدولية في أواخر الثمانينات من جهة أخرى، إلى تحلي النظام السياسي الجزائري عن الطابع الأحادي والاشتراكي، حيث تم الاعتماد في دستور 1989 وقوانين الأحزاب السياسية والانتخابات، على حزمة من الإصلاحات السياسية ذات الطابع الديمقراطي الليبرالي ما نتج عنه تبني التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية لأول مرة في الجزائر منذ الاستقلال.

إلا أن توقف المسار الانتخابي في أواخر سنة 1991 جعل الجزائر تدخل في مرحلة انتقالية (غير دستورية) تميزت بالحالة الأمنية المتدهورة من 1992 إلى 1995. وهي المرحلة التي لم تعرف أي انتخابات رئاسية حيث وبعد استقالة الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، تم تعيين ثلاث رؤساء للدولة (دون إجراء انتخابات رئاسية هم الرئيس محمد بوضياف والرئيس علي كافي والرئيس اليامين زروال. ما جعل النخبة الحاكمة آنا ذاك تقرر العودة إلى الظروف الدستورية العادية من خلال خريطة طريق توافقية مع أجزاء من الطبقة السياسية و المثقفة في الجزائر، تضمنت أساسا العودة إلى المسار الانتخابي والاستفتاء حول دستور جديد.²

لقد ميز السنة الأخيرة من المرحلة اللادستورية (1994-1995) ثلاث أحداث رئيسية شكلت بيئة الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى التي جرت في 16 نوفمبر 1995، تمثل الحدث الأول البارز في الاجتماعات التحضيرية التي جمعت ستة عشر شخصية وتنظيما سياسيا معارضا في روما الإيطالية أجل الاتفاق حول مخطط

¹ - سمير قط، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية مقارنة ببنوية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 230.

² - تتضمن أرضية الوفاق الوطني خارطة الطريق التي اعتمدت رسميا لحل الأزمة السياسية والأمنية انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 06 بتاريخ 1994/01/31.

عام للخروج من الأزمة السياسية التي بات يعاني منها النظام السياسي في الجزائر واعتبره تدخلا أجنبيا في الشؤون الداخلية للجزائر¹. والذي رفض جملة وتفصيلا ما ورد في وثيقة عقد روما واعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية للجزائر، أما الحدث الثاني فتمثل في ارتفاع كبير للعمليات الإرهابية وأعمال العنف التي بلغت ذروتها في سنة 1994-1995². وتمثل الحدث الثالث البارز في هذه المرحلة في بداية الحوار بين رئاسة الدولة من جهة وقادة الجماعة الإسلامية المسلحة من جهة أخرى. لقد حدد النظم السياسي هدفين رئيسيين بمناسبة الانتخابات الرئاسية³، أولها هو ضمان درجة عالية من الأمن للمقترعين ومكاتب، التصويت، وثانيهما هو التوصل إلى حد كبير من التوافق السياسي الذي يتيح لجزء مهم من الطبقة السياسية المشاركة في الانتخابات بما يحقق طابعها التعددي والتنافس. نظم هذه الانتخابات القانون رقم 91-06 المؤرخ في 02 أفريل 1991 الذي حدد في مادته 70 التي نصت على ما يلي: "لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا من كان جزائري الجنسية أصلا ويدين بالإسلام وعمره أربعون سنة كاملة يوم الانتخاب ويتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية". ولم تحدد المادة 71 من الدستور عدد العهود الرئاسية وحددت في المقابل مدة المهمة الرئاسية بخمس (05) سنوات.

2- التعديل الدستوري 1996: دستور 1996 والذي جاء نتيجة الفراغ المؤسساتي الذي عرفته الدولة سنة 1992، أين تم توقيف العمل بدستور 1989 نتيجة الأزمة السياسية والدستورية نتيجة الأوضاع التي آلت إليها البلاد وتم وضع هذا الدستور من طرف الرئيس "اليامين زروال"، أما مبررات هذا الدستور وعلى الرغم مما قرره دستور 1989 من تعددية حزبية، ودخول بعض الأحزاب معترك السياسة والانتخابات، وبرز ذلك في الانتخابات المحلية التعددية الأولى سنة 1990، وانتخابات تشريعية في دورها الأول 1991/12/26 وفوز أحزاب المعارضة (FIS) التي أصبحت تطالب بانتخابات رئاسية مسبقة بعد الدور الثاني للانتخابات التشريعية⁴. لكن الأوضاع السياسية آنذاك كانت متدهورة فقام رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" بحل المجلس الشعبي الوطني الذي انتهت عهده في 1991/12/30 وقدم استقالته في 11 جانفي 1989 مما أدى إلى اجتماع المجلس الدستوري وأقر بأن دستور 1989 لم ينص على الهيئة المكلفة برئاسة الدولة عند اقتران شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب الاستقالة (الإقالة) مع شغور المجلس الشعبي الوطني بسبب الحل، وتم إعلان حالة

¹ -Addi Lahaouri, "Algeria's Tragic Contradictions", journal of democracy, vol. 7, no 3, July 1996, pp.24-25.

² - إلياس بوكراع، الجزائر العرب المقدس، الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعة، 2002، ص ص 231-233.

³ - Bariki Salah eddine, "Algérie : Chronique Intérieure", Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 34, 1997, pp. 5. 38.

⁴ - قاشي علل، الصياغة القانونية كآلية لحماية الدستور وتجسيد دولة القانون، ملتقى وطني حول: "آليات حماية الدستور كأساس لبناء دولة القانون في الجزائر"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يوم 25 أفريل 2019، ص 07.

الفراغ الدستوري، و قام مجلس الأمن باعتباره هيئة استشارية بإنشاء هيئة تتولى رئاسة الدولة وهي: "المجلس الأعلى للدولة" وبعدها جاءت أرضية الوفاق الوطني.

وتم بعدها إجراء استفتاء شعبي في 1996/11/28 من أجل التعديل الدستوري الذي تضمن تنظيمًا جديدًا للسلطات و تم استحداث الغرفة الثانية (مجلس الأمة) في مجال تشريع القوانين. كما أن دستور 1996 نص على نوع جديد من القوانين وهي القوانين العضوية التي تتم وفق إجراءات معينة منها:

- موافقة البرلمان عليها بالأغلبية المطلقة و يوافق عليها مجلس الأمة بنسبة 3/4 أعضاء كما أبقى دستور 1996 على حق المبادرة بتعديل الدستور من طرف رئيس الجمهورية وحده، وأنه خضع إلى تعديلات وهي: تعديل 2002 بخصوص دسترة "اللغة الأمازيغية"، وحصل هذا التعديل بعد أحداث منطقة القبائل والمطالبة ببعض الأمور من طرف السكان منها إخلاء المنطقة من رجال الدرك الوطني، وتم دسترة الأمازيغية دون استفتاء شعبي¹. منح الرئيس كذلك في ظل دستور 1996 أخطر وسائل السيطرة على البرلمان وأكبر الضمانات الداعمة لتفوق السلطة التنفيذية على نظيرتها التشريعية وهي الحل الرئاسي للمجلس الشعبي الوطني، الذي يندرج ضمن إحدى التطورات التاريخية التي استقر عليها الصراع بين البرلمان والسلطة التنفيذية في إنجلترا، وما يزيد من خطورة هذا الحق الممنوح لرئيس الجمهورية في مواجهة المجلس الشعبي الوطني بموجب المادة 129 من الدستور²، هو خلوه من أي شروط جوهرية تقيد ممارسته.

3- الانتخابات التشريعية في 05 جوان 1997: تعتبر الانتخابات التشريعية لـ 05 جوان 1997 ثاني انتخابات تشريعية بعد عودة المسار الانتخابي منذ بداية التعددية الحزبية في الجزائر و إلغاء انتخابات جانفي 1992، وقد أعلن عنها بعد تعديل دستور 1996 والذي جاء ليصحح المسار الديمقراطي بعد انهياره في جانفي 1992، كما عرفت الساحة السياسية في فيفري 1997 ظهور حزب جديد و هو التجمع الوطني و هو أول حزب تم إقراره بعد الديمقراطي أو ما يسمى عند عامة الناس حزب الرئيس³.

¹ - المرجع نفسه، ص 08.

² - المادة 129 من دستور 1996: "يمكن رئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة، ورئيس الحكومة".

³ - أحمد مهابه، الجزائريين المشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، مطبعة الأهرام، مصر، أبريل 1997، ص ص 135-139.

أما عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي فبقي يراوح مكانه، و شهد تدهورا مستمرا، أما من الجانب الأمني فمازال الوضع متأزما بالرغم من مشروع "قانون الرحمة" الذي طرحه الرئيس زروال سنة 1996 إلا أن العمليات الإرهابية كانت و مازالت قوية.

وتمشيا مع وضع الدستور الجديد جرت الانتخابات التشريعية في 05 جوان 1997، والتي ترتب عنها ظهور مجلس يضم 10 أحزاب سياسية بالإضافة إلى قائمة الأحرار من بين 21 قائمة شاركت في الانتخابات¹، أن التركيبة الجديدة للبرلمان الجزائري وخاصة تلك المتعلقة بالمجلس الشعبي الوطني كانت استجابة واضحة للنظام الانتخابي الذي يعتمد على النمط الاقتراع النسبي بدلا من نظام الأغلبية من أجل تمثيل الأقليات السياسية والمحافظة على التعددية الحزبية والابتعاد عن القطبية الأحادية.²

4- الانتخابات المحلية 23 أكتوبر 1997: حصد التجمع الوطني الديمقراطي الأغلبية في الانتخابات المحلية التي جرت في 23 أكتوبر 1997 رغم فتوته، والتي جرت في ظروف أمنية صعبة أعقبت المجازر التي عرفتها مختلف ولايات الوطن وشهدت تهديدات كبيرة من قبل الجماعات الدموية لعدد المترشحين.

وقد فاز «الأرندي» في انتخابات المجالس الشعبية البلدية بـ 7242 مقعد متبوعا بحزب جبهة التحرير الوطني بـ 2864 مقعد، وجاءت حركة مجتمع السلم في الصف الثالث بـ 890 مقعد، ونال حزب جبهة القوى الاشتراكية الصف الرابع بـ 645 مقعد وصنع الأحرار المفاجأة باحتلالهم الصف الخامس بـ 508 مقعد. وجاء حزب الأرسيدي سادسا بـ 444 مقعد، وتحصلت النهضة على 290 مقعد، ومنح الشعب أصواته لعدة أحزاب أخرى كما يلي: حزب التجديد الجزائري 43 مقعدا، والحزب الوطني للتضامن والتنمية 26، والحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية 18، والحزب الاجتماعي الليبرالي 17 مقعدا، والاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات 15 مقعدا، والتجمع من أجل الوحدة الوطنية 11 مقعدا، شأنه شأن أحزاب الحزب الاجتماعي الديمقراطي، والكتلة الوطنية، أما التجمع الجزائري فقد فاز بـ 10 مقاعد والحزب التحرري العادل 09 مقاعد وحزب العمال 08 مقاعد وحزب الوحدة الشعبية 07 مقاعد.³

¹ - عبد الرزاق سويقات، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رشادة وديمقراطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، 2009-2010، ص 143.

² - محمد سالم، البشير يلس شاوش، أثر النظام الانتخابي على عمل البرلمان الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، جوان 2018، ص 690.

³ - حكيم بوغراة، 50% نسبة المشاركة في الاستحقاق الأخير والمحليات رهان قائم، مقال بجريدة الشعب، على الموقع: ech-chaab.com، منشور بتاريخ الأربعاء 20 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع عليه : 2022/05/06، على الساعة 21:39.

وأشرفت حكومة أحمد أويحيى على الانتخابات وكان مصطفى بن منصور وزيرا للداخلية. وأعقبت تلك الانتخابات احتجاجات كبيرة من قبل الأحزاب بسبب تهم التزوير والتلاعب بالنتائج، وجرت تلك الانتخابات المحلية بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995، وانتخابات المجلس الشعبي الوطني في ربيع 1997، كما عرفت تلك المرحلة سلسلة من التعديلات الدستورية التي أدخلت في 1996 والتي منعت الأحزاب من استعمال الرموز الوطنية في تسميتها وحملتها الانتخابية وخاصة اللغة والدين. كما كانت أول محطة بعد العمل بقانون الرحمة من أجل استتباب الأمن والسكينة¹.

5- إنشاء مجلس الأمة: إن إنشاء مجلس الأمة في الجزائر لم يكن وليد الصدفة وإنما له خلفياته وأسبابه، وهي أسباب ترجع بالدرجة الأولى إلى ما تميزت به التجربة الدستورية في الجزائر من انعدام الاستقرار في الأوضاع السياسية والدستورية² حيث يرى جانب من الفقه أن المبررات القانونية التي تبرر وجود مجلس الأمة كمؤسسة دستورية في الجزائر هي أسباب شكلية فقط، القصد منها هو تبرير وجود مجلس الأمة بينما الأسباب الحقيقية لوجوده هي أسباب ومبررات ذات طبيعة سياسية أي خلفيات سياسية مستمدة من الأزمة السياسية التي عرفتتها الجزائر، وعليه تتمثل أهم المبررات السياسية في:

- الفراغ الدستوري الناتج عن استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني وهو ما أدى بالمؤسس الدستوري إلى التفكير في إحداث إصلاحات داخل السلطة التشريعية بإنشاء غرفة ثانية لها مميزات التي تختلف عن الغرفة الأولى.

- مجلس الأمة ضرورة تم فرضها من قبل السلطة الحاكمة بغرض تحصين وحماية السلطة التنفيذية في مواجهة المجلس الشعبي الوطني ممثل الشعب.

- اعتماد تشكيل مجلس الأمة على نمط الانتخاب غير المباشر، ينفي خضوع أعضائه لضغط الناخبين، والوعود الانتخابية الظرفية و المصلحية التي يقع فيها نواب المجلس الشعبي الوطني، وذلك لأن الانتخاب العام المباشر عادة ما يجعل النواب تابعين لناخبهم وللولاة السياسي، رغم أن الدستور الجزائري ينص في المادة 122 على أن مهمة النائب والعضو هي مهمة وطنية³.

¹ - حكيم بوغراة، المرجع نفسه.

² - نعيمة جعفري، المركز الدستوري للغرفة الثانية للبرلمان، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 54.

³ - أحسن غربي، الدور التشريعي لمجلس الأمة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 07، جوان 2019، ص 48.

خلاصة واستنتاجات:

- يعد الإستقرار السياسي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها كافة النظم السياسية في العالم، وذلك لما يشكله الإستقرار من تأثيرات إيجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأي خلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يشكل تهديدا للاستقرار السياسي وسببا من أسباب زعزعة النظام وبالتالي الدخول في الحرب.
- تتعدد مؤشرات الاستقرار السياسي ومنها شرعية النظام السياسي وحالة الأمن التي تميزه وكذا التداول السلمي على السلطة، ووجود مؤسسة تشريعية تمثيلية ناتجة عن توفير الشروط الملائمة للمشاركة السياسية، بالإضافة إلى حكومة قوية تسهر على حفظ النظام العام وإرساء دولة الحق والقانون.
- عرفت التنمية عبر العصور القديمة والحضارات المتعاقبة وعولجت في قضاياها باستخدام أساليب وتقنيات مختلفة، وعني الكثير من الكتاب والمفكرين من مختلف التخصصات العلمية والانتماءات الفكرية بموضوع التنمية حيث ظهرت الاجتهادات والمحاولات الهادفة إلى تحديد العوائق التي تقف أمامها وكيفية إيجاد الحلول الناجعة لها.
- أن المحاولات المبذولة من قبل الكتاب والمفكرين والباحثين للوقوف على مفاهيم العمليات التنموية وأبعادها أدت إلى حدوث إرباكات وتخبط بسبب الاختلافات في خلفياتهم العلمية وانتماءاتهم الحضارية .
- ظهرت النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي حاولت تفسير المفهوم التنموي بأبعاده وجوانبه المختلفة، فالتنمية هي نتاج التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وهي عملية متداخلة ومستمرة، وذات بعد شمولي تكاملي ديناميكي.
- تعتبر التنمية القاعدة الأساسية الأكثر وضوحا في سياسات الحكومة النشيطة وفي محاولاتها إحداث تغيرات جذرية في مختلف القطاعات لتحقيق مستويات معيشية متقدمة للمواطنين.
- تتفاوت جهود الحكومات في تحقيق أهدافها التنموية، فهناك من استطاع تحقيق معدلات نمو عالية في معظم القطاعات الإنتاجية، والبعض الآخر ما زالت محاولاتها وجهودها مستمرة من خلال تبنيها خططا تنموية تساعد على الخروج من دائرة التخلف والسعي إلى تحقيق معدلات نمو عالية.
- عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا، أعطى للشعب الجزائري دفعا قويا لاستبدال كل ماله علاقة بالنظام الأحادي التقليدي الذي عمر سنينا، إلا أن توقيف المسار الانتخابي واللجوء إلى العنف السياسي وفشل المؤسسات السياسية في تسيير المرحلة، جعل المؤسسة العسكرية الفاعل الوحيد على الساحة السياسية في إدارة مرحلة النزاع، مما يتناقض مع الديمقراطية التي كفلت دستوريا وقانونيا، ولم تكفل على أرض الواقع.

الفصل الثاني

واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الفصل الثاني: واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تعتبر التنمية في الجزائر الانشغال الرئيسي لمختلف الحكومات المتعاقبة خاصة منذ بداية التسعينات، حيث كان لانخفاض أسعار البترول مع ثمانينات القرن الماضي آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري سرعان ما نتج عنها هزات عنيفة زعزعت البنية الاجتماعية و الاستقرار السياسي في البلاد، لذلك راهنت السلطات العمومية على التنمية الاقتصادية كقادرة أولى لتجاوز الاضطرابات الاجتماعية والأمنية ولخلق مصداقية للهيئات الرسمية في ظل مؤشرات كانت تنذر بانخفاض مؤسسات الدولة، واستمر الرهان على التنمية الاقتصادية بالنسبة للسلطات العمومية للفترة 2000-2010 وحتى للفترة الحالية.

وتم طرح هذه المشاريع الكبرى ضمن سلسلة الاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة منذ 2000 في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا 2006-2009، كما تم مواصلة العديد من هذه المشاريع في إطار المخطط التنموي الخماسي 2010-2014 الذي تضمن كذلك مجموعة من المشاريع الجديدة، ثم برنامج النمو الاقتصادي الجديد للجزائر للفترة 2016-2030 الذي جاء بعد تراجع أسعار النفط وتزايد عجز موازنتها مع محدودية البدائل التمويلية للعجز، خاصة بعد نفاذ موجود صندوق ضبط الإيرادات، وكذا تراجع احتياطي الصرف منذ سنة 2017، تبنت الجزائر نمودجا اقتصاديا يتركز من جهة على مقارنة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى يقوم النموذج على استراتيجية تنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق سنة 2030.

المبحث الأول: دور التحول السياسي في دعم التنمية في الجزائر

تشكل مسألة تحقيق التنمية في الجزائر على غرار دول العالم الثالث هدفا رئيسيا تسعى هذه الدول لتحقيقه بالنظر لتوفرها على الإمكانيات الضرورية واللازمة لذلك، فالجزائر التي سعت إلى بناء سياساتها العامة وفق منظور التنمية في جميع المجالات تركز اهتمامها على إيجاد آليات توفق بين التخطيط النظري وجانبه البراغماتي على أرض الواقع؛ لذا فإن واقع التنمية في الجزائر حتم على الحكومات المتعاقبة إيجاد وسائل ونماذج جاهزة تسهل من مهمة تحقيقها بالشكل المطلوب وتكون صلة تجمع بين العناصر المكتملة للتنمية من أجل تفعيل أدوار هذه العناصر في الفعل التنموي؛ ومن بين هذه النماذج نجد "الديمقراطية التشاركية" باعتبارها مفهوما جديدا وآلية ناجحة في بعض الدول يسعى من خلالها النظام الجزائري إلى بناء إستراتيجية تنموية شاملة في كل المجالات.

المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية

تعتبر النخبة الحاكمة الأداة الرئيسية في صنع واتخاذ أي قرار كان، فهي مكونة أساسا من الفواعل الرسمية والمتمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وقادة الأحزاب الكبرى المشكلة للسلطة وأعضاء المجالس البرلمانية وكلها تسهم بشكل محوري في صناعة القرارات الحاسمة في مختلف المجالات، كما أن مسألة التنمية مرتبطة بشكل كبير في أيدي صناع القرار من النخبة الحاكمة، فالقيادة السياسية في أي نظام حكم هي المحرك الفعلي لعملية إدارة وتسيير شؤونها باعتبارها آلية تفاعل تربط بين القادة والتابعين في علاقة تأثير دينامية ومتقابلة وغير متكافئة في آن واحد، وفي الحالة الجزائرية يبرز دور القيادة السياسية بمفهومها المنحصر في شخص الرئيس باعتبار أنه جوهر النخبة الحاكمة، ونظرا للمكانة المميزة والهامة التي يحظى بها منصب رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري، مما يؤكد محورية وأهمية دور القائد في عملية التنمية من خلال مجلة من الإصلاحات السياسية التي تعزز الديمقراطية في البلاد، ويمكن تلخيص دور الدولة فيما يلي:¹

1- التخطيط ووضع البرامج والتنفيذ والمتابعة: تتم هذه العملية عبر أجهزة الدولة والمتمثلة في المؤسسات المتخصصة، فالبلاد كانت تعيش وسط وضع اقتصادي واجتماعي صعب بفعل التهور الأمني والاضطراب السياسي من جهة، وانخفاضات متواصلة لأسعار النفط المورد الرئيسي للخزينة الجزائرية من جهة أخرى. فعلى الصعيد الاقتصادي تحديدا، ورث الرئيس بوتفليقة وضع اقتصادي مترديا، من أبرز مؤشرات أن الدين الخارجي بلغ 34 مليار دولار في عام 1998، وهو يتجاوز 40 مليار دولار إذا أضفنا إليه الدين العسكري، كما أن

¹ - ناصر الدين باقي، المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: دراسة في الأبعاد والمؤشرات، المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان التدريب من أجل التشغيل والتنمية، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 09-10 ديسمبر 2018، ص 1785.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

خصخصة قطاع الدولة وتبني سياسة السوق المفتوح أظهر مدى التركيز الشديد للثروة بين يدي قلة من أصحاب النفوذ، كما اتسم الوضع بزيادة الفقر وشيوع الإقصاء الاجتماعي المؤدي إلى العنف.¹

تبنّت الجزائر مجموعة من الإصلاحات ابتداء من سنة 1999 تاريخ انتخاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث سعى إلى استتباب الأمن والحد من التهديد الإرهابي من خلال عدة مشاريع وإصلاحات قام بها، كان أولها قانون الوثام المدني في سبتمبر 1999 ثم قانون المصالحة الوطنية، مما سمح بالتخفيف من شدة العنف مما انعكس على الاستقرار السياسي في الدولة.²

أثرت الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها البلاد بضلالها على البنيان الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني في سنوات التسعينات، لذلك راهنت السلطات العامة على التنمية الاقتصادية كقوة دفع لتجاوز الاختلالات الاجتماعية والاضطرابات الأمنية، واستمر هذا الرهان مع الألفية الجديدة خاصة بعد تعافي أسعار النفط مع نهاية التسعينات، وخروج البلاد من اضطراباتها الأمنية. ومنذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية الخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. وقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبرى من خلال هذه البرامج بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلاد من أزمتها الأمنية الطاحنة، وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية.³

تم تطبيق هذه البرامج التنموية في ظل تقلبات اقتصادية عالمية من شأنها أن تؤثر عليها خاصة الاعتماد تمويلها على أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، فقط عرف العالم الأزمة المالية لسنة 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري إلى الآن.

¹ - الطيب بنة، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العولمة والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2012-2013، ص 125.

² - إلياس قسايسية، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم، مجلة أبحاث، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2016، ص 13.

³ - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، يناير 2020، ص 37-38.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

كما عمدت الجزائر إلى إنشاء مجالس استشارية تعمل في مجالات مختلفة، تهدف إلى تحقيق الفعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها كالمجلس الأعلى للأمن، وفي المجال الديني كالمجلس الإسلامي الأعلى والمفتشية العامة للمالية والمجال الاقتصادي والاجتماعي كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حيث لجأت الدولة من أجل تنظيم شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لتراكم مشاكلها تم الاستعانة باستشارة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كإجراء مهم يساهم بشكل كبير في التخفيف من الأعباء، والعمل على إيجاد الحلول اللازمة والمناسبة، ومساعدة الهيئات السياسية والإدارية والاقتصادية في القيام بأعمالها من خلال المشاركة في صنع القرار وتنفيذه وفي تحديد اتجاه السياسة العامة للدولة.¹

1-1- دور الهيئات الاستشارية في دعم مسار التنمية في الجزائر:

أ- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: حسب المادة 204 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الذي يدعى في صلب النص "المجلس" إطار للحوار والتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهو مستشار الحكومة.² ويكمن الدور الأساسي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عبارة عن مؤسسة استشارية، مهمتها الأساسية من خلال تمثيلها الموسع لمختلف الشرائح الاجتماعية-المهنية هي التشاور وضمان ديمومة الحوار الاجتماعي والاقتصادي، لتدعيم الديمقراطية.

إن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يتمتع باختصاصات هامة، لتنشيط الدراسات وإنجاز الأعمال المنوطة به، والتي تهدف إلى النهوض بعجلة الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي نحو الأفضل.

دوره الأساسي هو تنوير السياسات العمومية في كل مسألة عالقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توصيات، تأتي بعد الإخطار أو الإخطار الذاتي.

يعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة دستورية يتمثل دورها في تقديم الاستشارة للحكومة، حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والتوجهات الكبرى للدولة في العديد من الميادين الحيوية، من خلال تقديم اقتراحاته وتقاريره النابعة من دراسات وأبحاث.

¹ - سامية العايب، النظام القانوني للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، مارس 2016، ص 438.

² - القانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية، الرقم 14، 07 مارس 2016، المادة 204.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

ب- **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** إن العديد من الكبير من المشاريع التنموية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة من أجل تدعيم البنية التحتية التي تتطلب تحويلات هائلة، أدى البعض إلى التكسب غير المشروع، وتحويل وجهة هذه التمويلات، ولأجل سد الباب في وجه الطامعين وتمشيا مع مقتضيات وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 وتطبيقا والتزاما بأحكام المادة (6) من الاتفاقية سالفة الذكر¹، استحدث المشرع الجزائري الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب المادة (17) من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

حدد القانون 01/06 في المادة (20) مهام الهيئة في الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تقترح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

- كما تقدم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

- تعد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة على الفساد.

- جمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.

- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها.

- تلقي التصريحات بالملتمكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.²

ج- **الديوان الوطني لقمع الفساد:** لم يثن السلطات العمومية عن توسيع دائرة قمع الفساد، حيث تسعى الجزائر إلى محاربة الفساد بمختلف أشكاله، بعد أن أخذ أبعادا خطيرة لاسيما خلال السنوات الماضية، وتوالي الفضاء

¹ - المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، جريدة رسمية عدد 26 2004.

² - رابح رواجية، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021، ص ص 39.40.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

حول عمليات تهريب الأموال العمومية والاختلاسات التي فاقت كل التصورات من خلال زيادة آليات الردع، وآخرها "إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد".

أنشئ الديوان المركزي لقمع الفساد، نتيجة تنمة قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في 26 أوت 2010 بموجب الامر رقم 10-105¹، وذلك في الباب الثالث مكرر، غير أنه أحال إلى التنظيم فيما يخص تحديد تشكيلة الديوان وتنظيمه وكيفيات سيره، والذي صدر بالفعل في 2011 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 والذي عدل في سنة 2014 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-209².

2- الحوكمة والرشادة السياسية والعقلانية في تسيير الموارد المتاحة: وتتم هذه العملية عبر سياسات ممنهجة ومدروسة تسعى لتحقيق التنمية الشاملة عبر آجال سواء قصيرة المدى أو للمدى الطويل، حيث دفع بالعديد من دول العالم على غرار الجزائر الاهتمام بأدبيات الحوكمة من أجل إنجاح برامج التكيف الهيكلي وأهداف التنمية من خلال المبدأ الرئيسي الذي يستند عليه هذا المفهوم والمتمثل في بناء وتعزيز سيادة القانون والربط بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية، خاصة وأن الجزائر تسعى جاهدة للتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات خاصة القطاع العام لما يشهده من فساد إداري ومالي، من أجل تنويع مصادر الاقتصاد للتعافي من تداعيات الأزمة المالية التي مست الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

عمدت الجزائر إلى إطلاق عدة برامج إصلاحية كخطوة لتحقيق الحوكمة وتجسيد الإدارة الاقتصادية وتعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية، للحد من الفقر، وتعزيز دولة الحق والقانون، كما رافق تلك الإصلاحات إطلاق مشاريع تنمية تدرج في إطار سياسة الحوكمة، وهو الأمر الذي يستدعي إدارة جيدة للموارد وذلك عن طريق تعزيز إجراءات الوقاية من الفساد ومكافحته، وتفعيل آليات الشفافية والنزاهة.³

بعد أن عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي نوعا من الاستقرار انطلقت الجزائر سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية، وذلك عن طريق مجموعة كبيرة من المشاريع الاستثمارية شملت مختلف القطاعات كالتعليم

¹ - القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ج ر عدد 14 المؤرخ في 08 مارس 2006، المتمم بالأمر رقم 05/10 المؤرخ في 26 غشت 2010، ج ر عدد 50 المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 15/11 المؤرخ في 02 غشت 2011، ج ر عدد 44 المؤرخ في 10 غشت 2011.

² - المرسوم الرئاسي رقم 11/426 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، ج ر عدد 68 المؤرخ في ديسمبر 2011، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14/209 المؤرخ في 23 يوليو 2014، ج ر عدد 46 المؤرخ في 31 يوليو 2014.

³ - جمانة تحريشي، دور الحوكمة في تفعيل الدور التنموي للقطاع العام، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 337.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

والصحة والطرق والسدود وشبكات الكهرباء والغاز، من أجل تحسين معيشة السكان في كل جهات الوطن وتوفير البنية التحتية الضرورية للأنشطة الاقتصادية بشكل يسمح بزيادة الناتج الوطني وتنمية جميع القطاعات.

هذه الاستثمارات العمومية جاءت على شكل مجموعة من البرامج التنموية المتواصلة، تمثلت هذه البرامج التنموية في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004، خلال هذه الفترة تم إطلاق مجموعة من مشاريع الاستثمارات العمومية بغلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار جزائري، قصد تشجيع ومرافقة الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتحسين الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية وتحسين حياة السكان¹، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009، الذي كان مواصلة للبرنامج الأول لكن بمخصصات مالية أكبر، بلغت المخصصات المالية لهذا البرنامج 4203 مليار دينار جزائري، تضمن هذا البرنامج التكميلي خمسة أبواب هي²:

أ- تحسين الظروف المعيشية للسكان.

ب- تطوير المنشآت الأساسية.

ج- دعم التنمية الاقتصادية.

د- تطوير الخدمة العمومية.

هـ- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

وقد أرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، وجاء بعد ذلك البرنامج التنموي الأضخم منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي يتم رصد له لانجاز مختلف المشاريع التي تضمنها البرنامج، حيث قدر هذا الغلاف بمبلغ 21.214 مليار دينار جزائري³، وقد تضمن البرنامج الخماسي التنموي خلال الفترة 2010-2014 المحاور الرئيسة التالية :

أ- تحسين التنمية البشرية.

ب- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

ج- برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

د- تطوير اقتصاد المعرفة.

¹-Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement «Algérie», le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p11.

²- ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، أبريل 2005، ص 6-7.

³- ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، مصالح رئاسة الحكومة، أوت 2010.

3- الإصلاحات الشاملة لتحقيق التنمية: وقد تجلّى ذلك في إرادة القيادة السياسية متمثلة في التعديلات الدستورية المتتالية التي تسعى إلى تكريس إصلاحات في جميع المجالات، حيث شهدت الجزائر تغييرا في نظامها الاقتصادي بعد تبني مختلف مفاهيم الليبرالية، كحرية التجارة والصناعة وحرية التملك، ودخولها في مفاوضات ما صندوق النقد الدولي، والتخلي عن فكرة التسيير الإداري المركزي للسوق، والانسحاب تدريجيا من الحقل الاقتصادي، وهذا جسده مختلف النصوص القانونية تحت عنوان الإصلاحات. بالإضافة إلى ظهور هيئات إدارية مستقلة ضابطة للسوق، باعتبار أن مهام الإدارة التقليدية لا تمتاز بالسرعة في التدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية، ومنع رجال السياسة من التسيير والتنظيم المباشر لبعض القطاعات الحساسة والمهمة، وهذا كله من أجل تحقيق فاعلية اقتصادية أكبر، بفتح مجالات الاستثمار أمام المتعاملين الاقتصاديين.¹

4- تقريب المواطن من الإدارة والدولة: تتم عن طريق ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي تسعى إلى تحطيم حاجز البيروقراطية وترقية الخدمات الاجتماعية، حيث كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى عصرنتها من أجل التكفل الأفضل باحتياجات المواطن، وبالتالي ضمان أكبر قدر من الاستقرار والانسجام الاجتماعي، من خلال السهر على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية جيدة والحرص لتطوير سبل التواصل على احترام وتقدير المواطنين، سعيا والحوار بين الإدارة العمومية والمتعاملين.

ومن أجل ذلك عمدت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق الخدمات العامة الإلكترونية، خاصة بالمرافق العمومية المحلية لأنها الأقرب إلى المواطن، فاستخدام هذه المرافق للتكنولوجيا الحديثة سيؤدي إلى تحسين جودة خدماتها وتلبية أكثر لحاجيات المواطن.²

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من العام 2009، في إطار مشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم و تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

¹ - فاطمة الزهراء تيشوش، وليد العقون، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ضوء التعديلات الدستورية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 42.

² - غنية نزي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، جانفي 2016، ص 176.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة عصنة الإدارة العمومية ويجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحيين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية.¹

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية

ظهور القطاع الخاص كقوة مهيمنة على الحياة السياسية والاجتماعية حتم على الدولة اتخاذه كشريك اقتصادي واجتماعي خاصة بعد الاستقرار السياسي والأمني الذي ميز الجزائر بعد عشرية سوداء دامية أنهكت الاقتصاد الوطني؛ ولعل أزمة "الزيت والسكر" سنة 2011 هي خير مثال لقوة تأثير القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية للجزائر، كما أن تأثير القطاع الخاص تعدى المجال الاقتصادي والاجتماعي ليشمل الجانب السياسي وأضحى كقوى أوليغارشية تؤثر على السياسة لصياغة برامج مصلحة لهذه القوى.

لذلك فإن مقارنة الديمقراطية التشاركية هي الكفيلة في الحد من تمادي هذه القوى، حتى لا تصبح قوى موازية للدولة بل إن المقاربة التشاركية تجعل منها أداة إيجابية في عملية تحقيق التنمية في الجزائر، وقد سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو للقطاع الخاص، سواء المحلي أو بما يتلائم والامكانيات المتوفرة لديها، ويمكن تلخيص دور القطاع الخاص في التنمية فيما يلي:

- الاستثمار في المجالات الحيوية التي تشهد الدولة فيها نقصا كبيرا، مما يفتح مجالات للعمل ويقضي على البطالة ويساهم في الاقتصاد الوطني.

في ظل الإصلاحات الاقتصادية انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبانتهاجها سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت الجزائر خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات، فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب

¹ - مقناني صبرينة، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، مؤتمر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، الدوحة، قطر، 18-20 نوفمبر، 2012.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

رؤوس الأموال التي كلنت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لمحاور ثلاثة:¹

أ- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشرة مناصب شغل.

ب- تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.

ج- نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة.

أظهرت السلطات الجزائرية من خلال الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار²، مساعي جادة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، لذلك أقرت بالعديد من المبادئ الليبرالية المحفزة والمشجعة، لمبدأ حرية الاستثمار ومبدأ المساواة في المعاملة، وبكل الضمانات الموضوعية والإجرائية المتعارف عليها في الأنظمة المقارنة، بالإضافة إلى منحه العديد من التسهيلات والمزايا المالية والجبائية بشكل مماثل مع المستثمر الوطني.

لكن اعتبارا من سنة 2009 أدخلت على هذا النص العديد من التعديلات بمقتضى قوانين المالية، لاسيما قانون المالية التكميلي لسنة 2009³، وقانون المالية التكميلي لسنة 2010⁴. تغيرت فيها معالم سياسة الدولة المشجعة للاستثمار الأجنبي لتحل محلها سياسة أخرى قوامها عودة المتدخلين بشكل معتبر وإظهار حذر كبير من الاستثمار الأجنبي، ورغبة واضحة في إقصائه وتهميشه⁵.

برزت معالم هذه السياسة من خلال تقييد حجم وأشكال تدخل الاستثمار الأجنبي في المجال الاقتصادي، إلزامه بنظام التصريح المسبق والحصول على دراسة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار قبل إنجاز أي مشروع، فرض الاعتماد على التمويل المحلي في كل ما خرج عن تشكيل رأس المال، ممارسة الدولة لحق الشفعة عن كل

¹ - زين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02، ماي 2005، ص ص 128-129.

² - أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، صادر في 22 أوت 2001، معدل ومتمم (ملغى).

³ - أمر رقم 01-09 مؤرخ في 17 فيفري 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر عدد 44، صادر في 26 جويلية 2009.

⁴ - أمر رقم 01-10 مؤرخ في 26 أوت 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، ج ر عدد 49، صادر في 29 أوت 2010.

⁵ - ZOUAÏMIA Rachid, "Le régime des investissements étrangers à l'épreuve de la résurgence de l'Etat dirigiste en Algérie", RASJEP, N° 02, 2011, p 13.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

عملية تنازل عن أسهم أو حصص الاستثمار الأجنبي... الأمر الذي أثار استنكار كبير لدى المستثمرين الأجانب، وتسبب في تراجع نسبة الاستثمار تم بشكل معتبر.

لتدارك الوضع لاسيما بعد الانخفاض الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبغية الإفصاح عن استعداد السلطات الجزائرية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والعمل على تحفيزه من جديد، تم إلغاء الأمر رقم 01-03 واستبداله بالقانون رقم 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار¹، والذي أدخل العديد من التعديلات على الأحكام المنظمة للاستثمار بشكل عام والأجنبي بشكل خاص.

ولضبط عملية الاستثمار فقد أولى المشرع الجزائري عناية خاصة، كون أن ميادين الاستثمار معقدة ومتشعبة لذلك كان لابد من إنشاء هيئات إدارية عديدة تكون مهمتها الأساسية تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي المساهمة في تطوير الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء وقد جعل لهذه الهيئات تنظيمًا خاصًا بها.

حيث جاء الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى لتغطية النقائص والثغرات التي عرفها المرسوم التشريعي رقم 93-12، حيث أحدث عدة أجهزة لتأطير عملية الاستثمار، لكن بالنظر للقانون الجديد للاستثمار رقم 16-09 نلاحظ أنه ألغى كل المواد التي جاء بها الأمر رقم 01-03 باستثناء المواد 6-8-22، كما أنه لم يحمل إضافات فيما يخص الأجهزة المتعلقة بالاستثمار ماعدا الوكالة التي استحدثت لها أربعة مراكز جديدة، بالإضافة إلى مهام أخرى، كما لم يتطرق إلى تشكيلتها وصلاحياتها، لذا يبقى العمل بالقواعد العامة، وهذه الأجهزة متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المجلس الوطني للاستثمار و نظام الشباك الواحد.

أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

نصت عليها المادة 06 من الأمر رقم 01-03 الملغى جزئيا وهي عبارة عن مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي²، وتوضح لهذه الفكرة فقد نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 على ما يلي: "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر رقم 01-03 مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص "الوكالة".

¹ - قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46، صادر في 03 أوت 2016، معدل ومتمم بالقانون رقم 18-13 المؤرخ في 11 جويلية 2018، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، ج ر عدد 42، صادر في 15 جويلية 2018.

² - المادة 06 من أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، صادر في 22 أوت 2001، معدل ومتمم (ملغى).

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات¹، حيث تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدة مهام لم يحددها المشرع على سبيل الحصر في المادة 21 من الأمر رقم 01-03، وذلك ضمان مرونة الهيئة، حيث انها تعتبر جهاز لتطوير الاستثمار².

وللإشارة فإن مهام الوكالة قد عدلت بموجب القانون رقم 16-09 والذي يتعلق بترقية الاستثمار، حيث جاء في المادة 27 منه: "تنشأ لدى الوكالة أربعة مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها وكذا لإنجاز المشاريع".

حيث أكدت المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها، حيث جاء في مضمونها أن الهيئات الأربعة المذكورة أعلاه يضمها الشباك الوحيد اللامركزي³، وذلك من أجل منح الوكالة سلطات أكبر لخدمة المستثمرين.

ب- المجلس الوطني للاستثمار: تم إنشاء المجلس الوطني لتطوير الاستثمار من أجل رسم وتحديد الإستراتيجية والسياسة العامة للدولة في مجال الاستثمارات التي يقترحها على السلطة العمومية بهدف تنفيذها في الميدان⁴، حيث كلف المجلس بترجمة سياسة الحكومة في مجال الاستثمار بموجب أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار⁵، وتم الإبقاء على المجلس بموجب المادة 37 من قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار⁶، حيث تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بمقتضى المادة 18 من أمر رقم 01-03 "ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص المجلس يرأسه رئيس الحكومة"، وأيضا المادة 20 من أمر رقم 06-08 نصت "ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار، مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص مجلس".⁷

¹ - المادة 21 من أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

² - الجيلالي عجة، الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 685.

³ - مرسوم تنفيذي رقم 17-100 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المادة 23.

⁴ - عبد الحميد شنتوفي، المعاملة الإدارية و الضريبية للاستثمارات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، جويلية 2017، ص 61.

⁵ - المادة 18 من أمر رقم 01_03، يتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

⁶ - المادة 37 من قانون رقم 16_09، يتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سابق.

⁷ - المادة 20 من الأمر رقم 08-06، يعدل و يتمم الأمر 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج. عدد 47 الصادر في 19 جويلية 2006 (ملغى).

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

كما أصدرت السلطة المرسوم التنفيذي رقم 281_01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيله المجلس وتنظيمه وسيره¹، وبعد ذلك تدخل المشرع مرة أخرى في سنة 2006 وقام باستبداله بموجب المرسوم التنفيذي 355-06 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه و سيره.

ج- نظام الشباك الوحيد: يقصد به تلك الهيئة الوحيدة في الدولة التي تقوم بالتنسيق بين عدة مسائل مرتبطة أساسا بدخول الاستثمارات الأجنبية، ترقيتها ودعم أعمالها إلى حين انتهائها وبمعنى آخر فإن المستثمر الأجنبي وبعد أخذ القرار النهائي بالاستثمار في الدولة المضيفة سوف يتعامل فقط مع هذه الهيئة قصد الحصول على كل التراخيص المطلوبة في عملية الاستثمار ضمن محاسن الشباك الوحيد أنه يحقق السرعة في التنفيذ الإداري لملف الاستثمار، وبالتالي يجنب المستثمر إضاعة جهده ووقته في التنقل بين مختلف المرافق الإدارية مقدما الطلبات لكل واحدة منها الوحيد على حدة.²

1- مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ 2008: إن للقطاع الخاص دورا رئيسيا وهاما في عملية التشغيل، حيث يتميز بقدرة تنافسية عالية ويعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني، كما يقوم بتوفير فرص العمل المجزية للمواطنين، لذلك انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة من القرن الماضي نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، ولاستدراك المشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخطيطية، صدر قانون يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها سنة 2001 فضلا عن التسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص من أجل استحداث مناصب شغل جديدة في إطار سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة.³

كما شهدت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية في إطار تشريعي بموجبه تم منح الاستقلالية للمؤسسة العامة، وذلك بإخضاعها لأحكام القانون الخاص واعتبارها شركة تجارية، ولكن لم يتم ذلك إلا في سنة 1995 بصدر القانون المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، والقانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة الاقتصادية، وفي سنة 2001 صدر قانون جديد يلغي النصوص السابقة والمتعلق بتنظيم المؤسسات

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 281-01، يتعلق بتشكيله المجلس الوطني وتنظيمه وسيره، الصادر في 26 سبتمبر 2001، ج.ج.ج. عدد 55، 2001 (ملغى).

² - كمال سمية، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2002-2003، ص 109.

³ - شهرة عديسة وآخرون، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1995-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 480.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها ونقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية وتشمل هذه الملكية:

- كل رأس مال المؤسسة أو جزء منه، تحوزه الدولة مباشرة أو غير مباشرة و/أو الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام وذلك عن طريق التنازل عن أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب لزيادة في الرأسمال.
- الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة.¹

2- مساهمة القطاع الخاص كشريك استثماري للشركات الأجنبية والوطنية: تسعى الحكومة الجزائرية إلى تدعيم الاقتصاد الوطني بمختلف الاستثمارات الأجنبية بما يتطلب العمل بشكل جاد لاقتناص الفرص الكثيرة، من أجل تعزيز الاستثمارات المشتركة، وبالتالي المساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2900 مليون دولار وبحصة 6.2%، كل ذلك لسنة 2012، كما أن الاستثمار العالمي يبرز الفرص الاستثمارية المتوافرة لدى الدول، وكيفية خلق شراكات دولية فالمؤسسة الجزائرية مجبرة على توجيه كل جهودها لرفع هذا التحدي وذلك من خلال الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها لها اتفاقات الشراكة، والمتضمنة السبل الكفيلة لدعم تأقلم المؤسسات الاقتصادية الوطنية مع المرحلة الانتقالية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.²

وفي هذا الإطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال:³

- الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين.
- اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة.
- تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

¹ - المرجع نفسه، ص 487.

² - مداني بن شهرة، دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجاً)، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 01، جوان 2017، ص 03.

³ - محفوظ عرابي، فؤاد أوشاش، أثر الشراكة الأجنبية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية-SNVI نموذجاً-، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 93.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

- رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية.
- ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا.
- تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي.
- الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

لذا تعتبر الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية من خلال ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية، وبتضافر الجهود والإمكانات والمؤهلات بين المؤسسات الجزائرية و الأجنبية يكون الأداء المحقق أكثر تميزا ويستفيد كل طرف من أثر تآزر الموارد والإمكانات.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في التنمية

لا تختلف الرؤية النخبوية للمجتمع المدني في الجزائر كثيرا عن ذلك الاعتقاد الراسخ لدى النخب العربية الحاكمة، فإذا كان المجتمع المدني يشير إلى مجموعة المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة، فإنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بهذا المفهوم في الجزائر فهو غائب ومغيب يفتقر إلى الاستقلالية والفعالية، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية المتأثرة في الأساس بالمسوغات الثقافية، حيث أن التشوش والتشوه في الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة يجعلها ترى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل تهديدا لها ولمصالحها يستلزم مراقبته والسيطرة عليه.

أ- مؤشرات مساهمة المجتمع المدني في التنمية في الجزائر:

إن للمجتمع المدني دور مهم وفعال في المجال الاجتماعي، حيث يعمل على تحسين الظروف المعيشية كالسكن والصحة من خلال تعزيز وتطوير سياسات متكاملة والارتقاء بالخدمات الأولية، وتدعيم برامج التوعية.

إن للمجتمع المدني القدرة والإمكانية على تحسين أوضاع المجتمع في جميع الميادين وبالتالي ففعالية الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني مرهونة بمساندة الدولة لها وكذلك من خلال توفير الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة، فمهمة تحقيق التنمية صعبة ومعقدة تتطلب تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

1- دور مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي: يعرف الوضع الاجتماعي في الجزائر حالة من الانتعاش والتحسين في السنوات الأخيرة الماضية وذلك راجع إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها بعض الجمعيات الوطنية في هذا الإطار، حيث يلاحظ بروز مكثف للنشاطات الاجتماعية كمحاربة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة والاعتناء بمختلف الفئات المحتاجة للعون بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتوعية والتحسيس من المخاطر التي تستهدف المواطنين، حيث تسعى هذه المنظمات إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين و المسنين من خلال تقديم المساعدات التي تتمثل في الأساس الأطعمة و الألبسة والأغطية لهذه الفئة ومن أبرز هذه التنظيمات التي تعني بهذا الجانب نجد: الهلال الأحمر الجزائري، المنظمة الوطنية الناشطة.¹

إن مشاركة منظمات المجتمع المدني في الجزائر والآليات التي تعتمد عليها للمساءلة الاجتماعية في قطاع الصحة، تركز أساسا على مستوى تقديم الأداءات، وبدرجة أقل في رصد التموين بالأدوية وأسعارها، ويمكن للمجتمع المدني أن يشارك في مجالس الصحة المحلية أو مجالس المستشفيات، وأن يراقب تقديم الأداء بشكل خاص من أجل تحقيق الجودة ووصول المرضى للسلس للخدمات الصحية.²

وفي هذا السياق تعتبر الحملات الوقائية الصحية، من أهم الأنشطة المتبعة من قبل الجمعيات الصحية في الجزائر، وذلك بحكم خصوصية هذه الآلية التي تسمح بالاتصال المباشر مع المواطنين لتوعيتهم وتوجيههم وإرشادهم، وعادة ما تستهدف هذه الحملات موضوع معين، غالبا ما يكون موضوع الساعة (مرض السرطان، أخطار التدخين، المخدرات، التسممات الغذائية وحوادث المرور وغيرها).³

إن للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين وغيرها، لذلك فإن وجود منظمات المجتمع المدني يسمح لهم بممارسة

¹ - بوسنة محمود، اسهامات الحركات الجمعوية في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 380، ديسمبر 2008، ص 19.

² - محمد العيد حسيني، الوقاية من مخاطر الفساد في القطاع الصحة في الجزائر وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 10، العدد 18، جانفي 2018، ص 210.

³ - محمد حفاف، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017، ص 179.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة وهذا يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه أو بين المؤسسات الدولية وزيادة التواصل مع طبقات المجتمع عن طريق التبرعات.¹

2- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية: تشهد مساهمة المجتمع المدني في التنمية في الجزائر زخما وتطورا ملحوظا، حيث نجد الدور الكبير للاتحادات النقابات العمالية الخاصة بمختلف الأنشطة الاقتصادية لها دور بارز في دفع عجلة التنمية كون أعضائها هم المحرك الأساسي لها وعلى هذا الأساس لا يمكن لأي سلطة إغفال وتجاهل هذا الدور، لذا نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها المؤسسات الحكومية تستعين بآراء وتوجيهات من هذه الاتحادات المشاركة فيها.

تقوم بعض الجمعيات النسوية بعدة أنشطة إنتاجية كتعليم النساء ورعايتهن ونفع المجتمعات بفن الخياطة والطرز وكذلك إنتاج الملابس التقليدية للرجال وقيام السلطة الحكومية بالدعم المادي والمعنوي وكذلك تنظيم معرض خاص لهذه المنظمات من أجل تسويق منتجاتها. في هذا الإطار برزت بعض جمعيات المجتمع المدني في البلاد مهتمة بالمقاولاتية بشكل عام، وبالمراة المقاولات بشكل خاص، ويبرز ذلك من خلال العديد من الجمعيات المدنية والإتحادات التي أنشئت بهدف دعم المقاولاتية بصفة عامة، وأخرى إهتمت خصيصا بدعم المرأة الجزائرية المقاولات، بهدف تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية.²

تعتبر الزكاة كأحد الأدوات الهامة في المنهج التنموي الإسلامي، ودعامة من دعائم الدولة من أجل التكافل الاقتصادي والاجتماعي، أثبتت عبر التاريخ نجاحاتها وفعاليتها الكبيرة في علاج العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي كالفقر، البطالة وأزمة التشغيل، فكانت بذلك الزكاة إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية الاجتماعية ضمن منظومة اقتصادية متكاملة.

من أجل تفعيل دور صندوق الزكاة الجزائري في الحياة الاجتماعية، قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بصفتها المشرف على نشاطات الصندوق، بتوقيع اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم مشاريع تشغيل الشباب، خاصة المصغرة منها، حيث تضمنت الاتفاقية المبرمة 22 مادة، أهمها المواد 1، 8، 3، 2.

¹ - قماري نضرة، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 01، العدد 02، جوان 2016، ص 107.

² - محمد حفاف، مرجع سابق، ص 183.

فمن أجل تحقيق أهداف الإتفاقية ينشأ على مستوى بنك البركة الجزائري صندوق استثمار يسمى "صندوق استثمار أموال الزكاة"، حيث تقدم للشباب على أساس قرض حسن، ويرد على الفترة الزمنية المتفق عليها، أما باقي التمويل يقدم من طرف البنك بإحدى الأدوات التمويلية الإسلامية، فالقرض الحسن هو قرض بدون فوائد يمنح للشباب الحاملين لشهادات والقادرين على العمل، من تجار، حرفيين، فلاحين، خريجي الجامعات، بحيث ليس لهم امكانيات مالية تسمح لهم بإقامة مشروع ولكن في نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم المعرفية والبدنية للعمل والإنتاج.¹

4- دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية: يتمثل دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية من خلال حب الوطن والتضحية من أجله، وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا واكتسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية، كما تسم أساسا إلى تطوير الثقافة الشعبية لدى الناس والارتقاء بهم إلى الوعي السياسي، حيث تسعى المنظمات الوطنية إلى دفع الناس للمشاركة في صنع القرار السياسي والتأثير على السياسة العامة.

إن أهمية التنشئة السياسية تظهر في التعبير عن اتجاهات المجتمع، وتحقيق التعبئة السياسية، واختيار النخب السياسية وتدريبها لتتقلد مناصب المسؤولية، زيادة على نشر الثقافة السياسية، وتحقيق التكامل السياسي. وهنا تظهر علاقة المجتمع المدني بالتنشئة السياسية، وخاصة دور الأحزاب السياسية باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنشئة السياسية، وذلك عن طريق التثقيف السياسي من خلال عقد الاجتماعات و المؤتمرات، وتنظيم دورات التدريب السياسي، ونشر البرامج والآراء السياسية في صحفها ومنشوراتها.²

أن دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في الجزائر ظل محدودا، وخاصة فيما تقوم به الأحزاب السياسية من تعبئة وتدريب وتحضير لنخبها، هذا بسبب ضعف البرامج والحملات التي تقدمها، أو ضعف التعبئة الجماهيرية لمرشحيها. وهذا يعتبر عجز في عملية التنشئة السياسية. ويرجع هذا العجز إلى هيمنة مرشحي السلطة على الأحزاب السياسية أو إحتوائها، فالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 مثلا، عرفت عدة تحالفات حزبية وجمعية اتخذت مواقف مدعمة ومساندة للرئيس بوتفليقة، وهذا يدل على ضعف

¹ - هشام بن عزة، عبد الناصر بوتلجة، عرض و تقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع الصغيرة (القرض الحسن) ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص 325.

² - محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 61.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الأحزاب والمنظمات وعلى عجزها ويدل كذلك على سيطرة السلطة عليها، والتي عملت على اختراق جل الجمعيات و احتوائها، والضغط على الأحزاب السياسي¹.

إن المشاركة السياسية، تمكن المواطنين من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين، أو كجماعات أو كأحزاب سياسية، أو كعناصر ناشطة سياسيا. وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كإحدى الجهات التي يمكنها أن تعمل على تحقيق هذه المشاركة السياسية، بواسطة تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية إزاء القضايا والأهداف العامة للبلاد، من خلال تنشئتهم و توعيتهم².

أصبح المجتمع المدني في الجزائر أكثر نشاطا وأكثر حيوية عما كان عليه من قبل، عندما كان يسود الركود والتهميش، حتى وإن اتسم نشاطه هذا بالعديد من السلبيات والمآخذ التي ظلت عالقة به، سواء تمثلت في فكرته القائمة على التبعية والدعم المطلق للسلطة في الانتخابات، طمعا في الاستفادة من مكاسبها المادية، أو كان الامر متعلقا بموقف النظام السياسي نفسه من تنظيمات المجتمع المدني في العمل على ترويضها واحتوائها، أو حتى اقضاء من يراها تمثل خطرا على بقائه واستمراره.

إن هذه الحركية للمجتمع المدني، وبصرف النظر عن خلفياتها وسلبياتها، يمكن اعتبارها شيء إيجابي في إطار حرية الرأي وحرية التعبير التي يكفلها الدستور الجزائري. وربما هذه الحركية جاءت كذلك في سياق ما شهدته الساحة العربية، فيما سمي بالربيع العربي، وكذلك بسبب ضغوطات القوى والمؤسسات الدولية ومطالبتها باحترام حق الشعوب في الحرية، دون وصاية السلطات الحاكمة. يضاف إلى هذا قرب موعد الانتخابات الرئاسية في أفريل 2019، والتي فرضت على المجتمع المدني أن يكون له موقف، وأن يثبت وجوده في الساحة³.

5- دور مؤسسات المجتمع المدني في مجالات تنمية أخرى: نظرا لتركيز قانون حماية البيئة على الطابع الوقائي فقد أرسى أسسا للإطار الاتفاقي لتنفيذ التدابير البيئية وشرع في استكمال بناء قواعد شراكة مع جمعيات حماية البيئة باعتبارها أحد أهم شركاء الإدارة البيئية لتفعيل السياسة البيئية.

إستكمالا للتحول الجذري في القبول بدور الجمعيات كشريك للإدارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، خص قانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص.

¹ - بلال موازي، الجمعيات الدينية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 01، جانفي 2015، ص 148.

² - محمد مجدان، مرجع سابق، ص 62.

³ - عمري كرنوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، أي دور؟ مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 16، سبتمبر 2014، ص 162.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

حيث تتمتع الجمعيات البيئية بحرية اختيار النشاطات القانونية الملائمة والمتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي والتطوعي الميداني، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين وتلعب دور المنبه والمراقب للكشف عن الانتهاكات التي تمس البيئة أو أن تلجأ إلى طرق الطعن القضائية، أو أن تستعمل كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها. ونتيجة لهذه المرونة التي تتسم بها الآليات التي تستخدمها جمعيات حماية البيئة، فقد عدد المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي، ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسة التي تقوم بها¹ وهي إعلام وتربية الجمهور وتكوين أشخاص مختصين، مثل المنشطيين و الإداريين والمنتخبين، والمشاركة والمشاركة مع المنتخبين والإداريين، نشر المعلومات لوسائل الإعلام، وإصدار نشرية أو مجلة، اللجوء إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة، حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية.

إن نشاط الجمعيات عموما والجمعيات البيئية خصوصا يتوقف على دعم السلطات العامة لتحقيق أهدافها. وحتى الدعم الذي تحصل عليه الجمعيات من الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، والتي يتم تغذيتها من مساهمات الولايات والبلديات من ناتج الضرائب المباشرة المحلية في الولايات والبلديات تعاني صعوبة الحصول عليه بسبب عدم إشارة نصوصه الخاصة بتمويل نشاط الجمعيات البيئية، إضافة إلى وجود صعوبات أيضا فيما يخص التمويل المركزي لجمعيات حماية البيئة مقابل مشاريعها المقبولة لعدم وجود نصوص قانونية واضحة، تبين بصورة دقيقة كيفية التمويل، إضافة إلى الطابع المتشعب لموضوع نشاط الجمعيات البيئية، الذي يندرج ضمن قطاعات وزارية مختلفة وظهور تعقيدات بيروقراطية في التمويل، ما ينعكس سلبا على نشاطات الجمعية، وضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى، وبينها وبين الإدارة، زيادة إلى غياب التخطيط المستقبلي وعدم القدرة على التنبؤ والتصور المستقبلي.²

¹ - باعلي واسعيد باحمد، ساملي العيفة، المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة نموذجاً، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، المجلد 09، العدد 03، جوان 2020، ص 222.

² - المرجع نفسه، ص 223.

المبحث الثاني: برامج الإنفاق الحكومي المطبقة في الفترة 2000-2020

أقرت السلطات العمومية في الجزائر جملة من برامج الاستثمار العمومي تغطي المدى الزمني 2001-2020، في محاولة منها لإرساء دعائم اقتصاد فعال وتنافسي وقادر على الاندماج مع الاقتصاد العالمي أو على الأقل مع الاقتصاد الإقليمي من خلال إنعاش القدرات الإنتاجية الوطنية وفق أسس مستدامة، وخلق الشروط الهيكلية الضرورية لتحفيز مناخ الأعمال، وفي ظل التحسن الذي عرفه الوضع المالي للبلاد بعد انتعاش سوق النفط العالمية، وكانت البداية بإطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يغطي الفترة 2001-2004، تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، ثم نموذج النمو الجديد، والذي شرع في بلورته في سنة 2016.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004):

1- مفهوم سياسة الإنعاش وأهدافها:

1-1- مفهوم سياسة الإنعاش: تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية.¹

حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض economics side Supply" التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

1-2- أهداف سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي: من أهم الأهداف التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي²:

- المساهمة في توفير مناصب الشغل، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية والبناء، والسكن؛

¹ - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 148.

² - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 216-217.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- معالجة أشكال الفقر والعوز والتهميش والإقصاء التي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

شرعت الحكومة الجزائرية مع بداية تنفيذ سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، في دعم الإصلاحات الاقتصادية من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وتوجيهها نحو الرقابة وضبط الميزانية الحكومية، والعمل على التخلص من المديونية الخارجية، والتحكم النسبي في التضخم وعجز الميزانية، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4 % سنويا.

سنت المؤسسة التشريعية مجموعة من المراسيم والقوانين والأوامر التنظيمية التي، والتي مست الصفقات العمومية، تطوير الاستثمار، المنظومة التعريفية، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه المراسيم والقوانين نذكر¹:

- الأمر رقم 02/01 المتضمن تأسيس تعريفية جمركية جديدة.
- الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الأمر رقم 04/01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها.
- القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².
- الأمر رقم 02/02 المعدل والمتمم للتعريفية الجمركية.
- المرسوم التنفيذي رقم 250/02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية³.
- الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض⁴.

1-3- محتوى البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

انطلق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى إعادة الحياة إلى القطاع الاقتصادي في الجزائر بتنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي إيمانا منه بأن كل جهد يبذل في هذا الميدان سيكون له مردود عام على الشعب

¹ - المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 01، 2001/10/30، ص 01.

² - المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 316، 2001/11/26، ص 02.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، العدد 58، بتاريخ 7 أكتوبر 2010، ص 03.

⁴ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ 2003/08/27، ص 03.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجزائري بكل فئاته. وهذا البرنامج الذي بادر به الرئيس يهدف إلى تعزيز المنشآت الاقتصادية وإعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية وإنعاش الزراعة والصيد البحري وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي¹.

خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعا، في حين توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية كانت كالتالي:

الجدول رقم (01): توزيع رخصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات الرئيسية

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ مليار دج)	النسبة المئوية (%)
أشغال قاعدية وهياكل كبرى	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8.60
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001 ص 8.

من خلال الجدول نلاحظ :

1-3-1- قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: فقد خص بأكبر نسبة حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في التسعينات من القرن العشرين، ويتمحور قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية حول ثلاث مجالات أساسية تتمثل في: التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا وكذا قطاعي السكن والبناء الحضري.²

1-3-2- قطاع التنمية المحلية والبشرية: فلقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة لهذا القطاع 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن

¹ - رشيدة أوبختي، زلمد بن بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2016، ص 201.

² - فتيحة خوميعة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر- دراسة حالة فترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة، قسم علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التدبير، جامعة البويرة، 2017-2018، ص 162.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، ويتضمن هذا القسم التنمية المحلية، الشغل و الحماية الاجتماعية بالإضافة الى التنمية البشرية.

أ- التنمية المحلية: حيث خصص لهذا المجال في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي غلاف مالي قدره 113 مليار دينار جزائري، من أجل تنفيذ برامج التنمية البلدية، تطوير وتهيئة شبكات الطرق المحلية وشبكات التطهير وكذا التجهيزات القاعدية للاتصالات على المستوى المحلي.

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية: بلغ حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التشغيل والحماية الاجتماعية 16 مليار دينار جزائري، مخصصة لدعم نشاطات التضامن الوطني (اقتناء حافلات النقل المدرسي في المناطق النائية) ودعم إنشاء الهياكل والمؤسسات المختصة لحماية الفئات الهشة والمحرومة، أما في مجال التشغيل فقد حظيت برامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة باهتمام بالغ إذ يرصد البرنامج مبلغ 7 مليار دينار جزائري من أجل خلق 70 ألف منصب شغل دائم، في ذات السياق، تجدر الإشارة إلى جملة الإصلاحات التي تم اتخاذها خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، والتي مست على الخصوص الآليات المعتمدة من أجل تشجيع روح المقاوله ودعم الشباب ماليا وتقنيا من أجل إنشاء مشاريع خاصة.¹

1-3-3- قطاع الفلاحة والصيد البحري: يمكن القول أن هذا القطاع لم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث يمكن تقسيمه الى قسمين:

أ- قطاع الفلاحة: إن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 وهو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي تتمحور أهدافه حول النقاط الرئيسية التالية²:

- تحقيق الأمن الغذائي للسكان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي؛

- الحيلولة دون التدهور المستمر للأوساط الطبيعية و الحد من التصحر؛

- حماية الموارد الطبيعية والبيئة؛

- تكييف الفلاحة في بلادنا مع طبيعة المناخ الجافة؛

¹ - عياش بلعاطل، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2019-2020، ص 161.

² - MINISTÈRE DES AFFAIRES RURALES, secteur de l'agriculture et de développement rural, site d'Internet: <http://193.194.78.233/ma>, date de visite 17/09/2017.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

- إنعاش المناطق الريفية وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من أجل تثبيت السكان في المناطق الريفية. وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، وقد بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع حوالي 55.9 مليار دج مسجل بعنوان عدة صناديق خصصت أكبر حصة منه لفائدة "FNRDA" الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية بغلاف مالي قدره 53.4 مليار دج. بداية من العام 2002 تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية "PNDAR"، الذي يهدف إلى تحسين شروط ممارسة الأنشطة الفلاحية والرعية، وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، وهي عبارة عن مشاريع مدمجة تجمع بني عدة قطاعات، الهدف الرئيسي من ورائه تثبيت سكان المناطق النائية في مناطق عيشهم الأصلية من خلال¹:

- تعبئة الموارد املائية وتحسينها؛
 - حماية البيئة الرعية و تشجيع عمليات غرس النباتات الرعية؛
 - فك العزلة عن المناطق النائية، من خلال توفير البنى التحتية الضرورية للمواصلات والاتصالات؛
 - تشجيع إقامة مستثمرات فلاحية مصغرة من خلال منح الامتياز على الأملاك الخاصة للدولة.
- ب- قطاع الصيد البحري والموارد المائية:** بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحض بالعناية المستحقة له. نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية . إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح و صيانة البحرية... إلخ) وآخرا (التكييف، التقييم، التبريد و النقل... إلخ) للأنشطة الإنتاجية .

وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 2 :السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تقنية المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Services du chef du gouvernement ; programme de soutien à la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 ;appui aux reformes ;p: 3.

¹-OMAR BESSAOUD, la stratégie de développement rural en Algérie , Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, p 84.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

من خلال الجدول نلاحظ أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، هناك عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي. من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي¹.

عرفت المرحلة ما يقارب 3700 مليار دينار أي ما يقارب 45 مليار دينار كاستثمار عمومي وخاص، قدر نصيب استثمار الدولة حوالي 2300 مليار دينار كميزانية للتجهيز وحدها، إلا أن معظم الإنجازات المخطط لها استدعت ميزانية إضافية لاستكمالها قدرت بـ 38 مليار دولار إضافة إلى 25 مليار دولار كاستثمار خاص وطني وأجنبي.

المطلب الثاني: البرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

بالرغم من الإنجازات التي حققها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، فإن بلادنا مازالت تواجه تحديات كبرى تتمثل بالخصوص في ضرورة مواصلة الجهد لتدارك التأخر الاقتصادي والتكنولوجي، وتخفيض مستوى البطالة بحيث يكون أكثر دلالة وتوفير أحسن الشروط لاندماج اقتصادنا ضمن الاقتصاد العالمي، وهذا ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى وضع برنامج تكميلي لدعم النمو في الفترة 2004-2009، استكمالا للمشاريع التنموية المزمع إنشاؤها في البرنامج السابق.

1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 متعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة².

وقد تم إقرار هذا البرنامج بعد تحسن الوضعية المالية لجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دينار جزائري

¹ - كريم زرومان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص 204.

² - عرض وزير المالية السيد مراد مدلسي لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداوات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 07.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

في السنة ذاتها، مما سمح باستغلال هذه العوائد لإكمال مسيرة التنمية، من خلال التركيز على مجموعة من الأهداف أهمها¹:

أ- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة**: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

ب- **تحسين مستوى معيشة الأفراد**: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي.

ج- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية**: وذلك راجع على الدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي. إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.²

د- **رفع معدلات النمو الاقتصادي**: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

2- **محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**: يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة خصوصا في الجانب المتعلق بقيمته المالية، حيث بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج. يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية هي:³

¹ -World Bank, "A public expenditure review", report n°36270, vol 1, 2007, p 02

² - المرجع نفسه، ص 02.

³ -البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص 17.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

- تحسين ظروف معيشة السكان وخصص له مبلغ قدر بـ 1.908,5 مليار دج بنسبة 45.5% منها السكنات، الجامعات، الصحة العمومية، التكوين المهني ...
- تطوير المنشآت الأساسية وخصص له مبلغ قدر بـ 1703.1 مليار دج بنسبة 40.5% منها قطاع النقل، الأشغال العمومية، الماء وتهيئة الإقليم.¹
- دعم التنمية الاقتصادية خصص لها مبلغ قدر بـ 337.2 مليار دج بنسبة 8% منها ترقية الاستثمار، الفلاحة والتنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الصناعة، الصيد البحري، السياحة .
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها خصص لها مبلغ قدر بـ 203.9 مليار دج أي بنسبة 48% منها العدالة، الداخلية، المالية، التجارة والبريد والتكنولوجيا الجديدة للاتصال 50 مليار دج بنسبة 1.1%.

ونستعرض بنوع من التفصيل توزيع استثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

الجدول رقم (03): يوضح توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 على القطاعات

البرنامج (مليار دج)	القطاع (مليار دج)	البرنامج (مليار دج)	القطاع (مليار دج)
برنامج تحسين ظروف السكان (1908.5)	السكن (555)	برنامج تطوير المنشآت الأساسية (1.703,1)	النقل (700)
	الجامعة (141)		الأشغال العمومية (600)
	التربية الوطنية (200)		المياه "السدود والتحويلات" (393)
	التكوين المهني (58,5)		تهيئة الإقليم (10,15)
	الصحة العمومية (85)		الفلاحة والتنمية الريفية (300)
برنامج دعم التنمية الاقتصادية (337,2)	تزويد السكان بالماء (127)	برنامج دعم التنمية الاقتصادية (337,2)	الصناعة (13,5)
	الشباب والرياضة (60)		الصيد البحري (12)
	الثقافة (16)		ترقية الاستثمار (4,5)
	إيصال الكهرباء والغاز (65)		السياحة (3,2)
	التضامن الوطني (95)		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (4)
	تطوير الإذاعة والتلفزيون (191)		العدالة (34)
	إنشاء منشأة للعبادة (10)		الداخلية (64)
	تهيئة الإقليم (26,4)		المالية (65)
	برامج بلدية للتنمية (200)		التجارة (2)
	تنمية مناطق الجنوب (100)		البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (16.3)
تنمية مناطق الهضاب العليا (150)	قطاعات الدولة الأخرى (22,6)		
	برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال (50)		

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .

¹ - برنامج التنمية الخماسي: من الموقع الإلكتروني: www.onea.dz

2-1- الإصلاح في المجال الاقتصادي:

أ- **ترقية الاستثمار وضبطه:** إن المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته¹، توفر إطار قانونيا ملائما لترقية الإستثمار. وتعترم الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ولجان مساعدة مشاريع الإستثمارات وتحديد مواقعها (CALPI) وستعرف هذه الآليات الإنطلاق الفعلي "للشباك الوحيد" لصالح المستثمر، كما ستطور في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الاستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين المحليين².

ب- **تسوية مسألة العقار:** فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الإستثمار فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سيتم استكمالها على المدى القصير. وستعكف الحكومة، بالموازاة مع ذلك على تسهيل سندات الملكية، في إطار القانون إلى ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة المملوكة عن طريق الوراثة، مع استبعاد إضفاء الطابع القانون على الأمر الواقع فيما يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، كما ستفتح الحكومة في ظل التشاور، ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية³.

ج- **مكافحة الاقتصاد الموازي:** إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا، صاحبه ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها. وعليه فإن الحكومة تعزم على دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين للخطر.

د- **عصرنة المنظومة المالية:** إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة يتطلب استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها. فالإصلاح المالي يتضمن تحديث المنظومة المصرفية وإعادة هيكلتها، واعتماد نظم للدفع ناجعة وآمنة، أي إقامة

¹ - ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل نقدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 161.

² - المرجع نفسه، ص 161.

³ - فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018، ص 70.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

وساطة مصرفية مطابقة لمقتضيات اقتصاد نشط وتنافسي. لقد قامت المنظومة المصرفية بتأهيل أنظمتها الإعلامية، وبمطابقة وسائل الدفع من صكوك وبطاقات بنكية وغيرها، مع المقاييس وبتطوير شبكة تحويل موثوقة ومأمونة في إطار مشروع تحديث أنظمة الدفع¹.

2-2- تامين الثروات الوطنية وتطويرها:

أ- قطاع المحروقات والمناجم: ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، إضافة إلى هذا ستعمل الحكومة على تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المنائية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج، وستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، لاسيما بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة، والفلاحة، والسياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وستواصل كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز وغاز البروبان المميع والطاقت المتجددة وجعله في مستوى هام عبر البلاد.

كما أنه سيتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني².

ب- الاتصالات السلكية واللاسلكية: إن أهم الأهداف التي تصبو إليها الإصلاحات التي يشهدها القطاع تتمثل في تزويد هذا الأخير بإطار تنظيمي يحفز المنافسة النزيهة، وتطوير شبكات الخدمات وتقديم الخدمات العمومية ذات النوعية وبكلفة مقبولة، وتشجيع إنشاء مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة، وفتح القطاع وإدماجه في السوق العالمية، وإنشاء أقطاب كفاءات تبتكر مهن جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ج- المنشآت القاعدية: تشكل المنشآت القاعدية أداة هامة للنمو الاقتصادي وتعد أيضا ميزة أساسية في مجال التكامل الاجتماعي والاقتصادي لاسيما بالنظر لضرورة توفر شبكات تنشيط علاقات بين مناطق الإنتاج وأماكن الاستهلاك ولتشجيع التعاون والمبادلات التي تتم أساسا عبر الطرق البرية والبحرية.

د- السكن والعمران: قد تم تخصيص موارد هامة من ميزانية الدولة لمواجهة أزمة السكن التي تفاقمت في آن واحد بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنزوح الريفي، فالضغط الذي يعاني منه اليوم قطاع السكن يدفع إلى تصور حلول جديدة للتقليل من حدة التوترات، وهذا هو هدف برنامج الحكومة في أفق 2009، الذي يتضمن بناء مليون مسكن.

¹ - ساعو باية، مرجع سابق، ص 163.

² - المرجع نفسه، ص 164.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

هـ- التشغيل: يعتبر القضاء على البطالة "أولوية وطنية"، فقد إلزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليون منصب شغل خلال برنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009، منها مليون منصب الأعوان الاقتصاديين والتشغيل العمومي، ومليون منصب معادل مناصب الشغل في إطار البرامج ذات وعلاوة على ذلك، يظهر الكثافة العالية من اليد العاملة، ومن المنتظر أن يبلغ المعدل السنوي 5%، الاهتمام بالتشغيل لدى المتعاملين الاجتماعيين، وقد اقترح الاتحاد العام للعمال الجزائريين إنشاء صندوق دعم الاستثمار للشغل خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن الملاحظ إذن تضافر وجهات النظر حول ضرورة منح الأولوية لمسألتي التشغيل والبطالة.

و- تشجيع المؤسسات المالية: تشكل المؤسسة الإنتاجية محور دائم للتنمية سواء تعلق الأمر بإنشائها أم ازدهارها الاقتصادي، فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها سنويا عبر كامل التراب الوطني والمقدر في المتوسط ب 17000 مؤسسة، هو على جانب من الأهمية لكنه لا يرقى إلى التناسب مع الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها السوق الجزائرية، وعليه لا بد من مضاعفة الجهد لتعجيل الدينامكية ومضاعفة تنافسية هذه المؤسسات بما يمكنها من الحفاظ على حصصها في السوق الوطنية، والفوز بأقساط من الأسواق الخارجية.¹

المطلب الثالث: عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجه لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة. وبالتالي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات.² وخصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر ب 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي يشمل:

- برنامجا جاريا (أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي) .

- برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي).

¹ - ساعو باية، مرجع سابق، ص 168.

² - عابيد شريط، جلول ياسين بن الحاج، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، 2015، ص 95.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

- 1- **مميزات برنامج توطيد النمو الاقتصادي:** تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات¹:
 - لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
 - عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية .
 - كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني .
 - تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة.
 - إتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة.
 - تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.
 - ويغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمات الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.
 - إن هذا البرنامج سيتم تمويله حرصا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة.
- 2- **محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:** إن برنامج توطيد النمو الاقتصادي يتوافق والالتزام الذي أعلنته السلطات العمومية من أجل تدارك التأخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي أو تحديدها. وهذا أمر يفرض نفسه، خاصة وأن الحاجة إلى التنمية البشرية والتي حصتها 40% من غلاف هذا البرنامج، متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جيلهم من الشباب، في حين أن شساعة التراب الوطني تقتضي مزيدا من توسيع نسيج المنشآت القاعدية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010، ص 40.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

جدول رقم (04): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

النسبة المئوية %	المجموع مليار دج	
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	الحد من البطالة
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: محمد صالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، 2016 ص: 274. نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

من خلال الجدول يتبين لنا أن برنامج التنمية الخماسي يحتوي على المحاور التالية¹:

2-1- دعم التنمية البشرية: وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 20 122 مليار دج. ويظهر ذلك جليا في مجال التعليم حيث منح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج والتكوين المهني 178 مليار دج أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دج، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة حيث منح له 619 مليار دج لإنجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة. أما قطاع السكن فقد استفاد من 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم انجاز مليون سكن بمختلف الصيغ. كما استفاد قطاع الطاقة من 350 مليار دج موجهة لعملية ربط المنازل بشبكات الكهرباء والغاز. دون أن ننسى قطاع الموارد المائية الذي خصص له 2000 مليار دج لإنجاز العديد من المشاريع، وقطاع الشباب والرياضة الذي استفاد من 380 مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي. كل هذا دون أن ننسى مجال تعزيز التماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين من خلال إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام (120 مليار دج)، ومواصلة تلقين ونشر وصون تاريخ ثورة التحرير الوطني (19 مليار دج)، وتثمين النهضة الثقافية من خلال انجاز العديد من المركبات ذات الطابع الثقافي والفكري (140 مليار دج)، وتعزيز وسائل الإعلام العمومية (108 مليار دج)، بالإضافة إلى سياسة التضامن الوطني (40 مليار دج) التي تأتي لتعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه.²

¹ - مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، مرجع سابق، ص 86.

² - شريط عابد، ياسين بن الحاج جلول، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 1، ديسمبر 2015، ص 98.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

2-2- تطوير المنشآت الأساسية: خصص لهذا المحور 6448 مليار دج منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيار شرق-غرب و830 من الطرق السريعة وإنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء، وكذا تعزيز ثلاث مطارات¹.

أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816 مليار دج، من أجل إنجاز 17 خط للسكة الحديدية (6000 كلم)، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وإنجاز الترامواي في 14 مدينة، واستحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وإنجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ. كما حظي قطاع تهيئة الإقليم والبيئة بحوالي 500 مليار دينار دج، موجهة خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات.

2-3- تحسين الخدمة العمومية: استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجامعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما، من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات 103 مقرات للدوائر، و06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية. وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصا، لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة. أما قطاع المالية فخصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و70 هيكل للخزينة، و50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي. بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة. أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

2-4- دعم التنمية الاقتصادية: خصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

- أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله. أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمراقبة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

¹ - عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، مرجع سابق، ص 98.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

- حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمراقبة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.

- حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهري وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

- حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.¹

2-5- مكافحة البطالة: رصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل. و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة. و130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.²

2-6- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي. و50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين. و100 مليار دينار لتجسيد «الحكم الإلكتروني».

2-7- التنمية البشرية: يولي برنامج التنمية المقرر للفترة 2010-2014 بالغ الأهمية للتنمية البشرية، فهو وإن كان لا يضيف جديدا على النهج التنموي الذي تم تبنيه منذ سنة 2001، حيث كانت التنمية البشرية تشكل الركيزة الأساسية لمختلف البرامج التنموية، إلا أنه انفرد بالتخصيصات المالية المعتبرة التي رصدت لمختلف عناصرها، والتي بلغت 10.122 مليار دينار جزائري أي نحو 46% من مجموع المخصصات المالية للبرنامج؛ في الآتي، نستعرض توزيع الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية ذات الصلة بالتنمية البشرية ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014:

أ- التعليم: استفاد قطاع التربية الوطنية في إطار برنامج التنمية للفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار،³ موجهة أساسا نحو تطوير ودعم البنى التحتية للقطاع، من خلال انجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية، وما يفوق 1000 إكمالية وما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخلية، نصف داخلية

¹- المرجع نفسه، ص 98.

²- حسب بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 من المتوقع أن تتضاعف هذه المخصصات لتصل 300 مليار دج

³- عياش بلعاطل، مرجع سابق، ص 185.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

ومطاعم. أما قطاع التكوين المهني الذي يعرف هو الآخر ومنذ سنوات برنامجا موسعا للإصلاح، استفاد للمدى الزمني 2010-2014 من نحو 178 مليار دينار، من أجل إنشاء 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية. بالنسبة للتعليم العالي، ومن أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو مقابلة الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية والهياكل المرافقة، خصص للقطاع مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600000 مقعد بيداغوجي و400000 سرير و44 مطعم.

ب- الصحة: من جهته قطاع الصحة والذي خصص له إعتمادات مالية معتبرة ضمن البرنامجين السابقين، سيستفيد في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدره 619 مليار دينار بهدف إقامة نحو 1600 منشأة طبية بين مستشفيات، مراكز طبية متخصصة، عيادات متعددة الخدمات وقاعات علاج. أما ما تعلق بتكوين ممارسي الصحة، فمن المبرمج خلال المدى الزمني 2010-2014، إنشاء 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

ج- السكن: التنمية البشرية تقتضي أيضا تحسين الظروف المعيشية للسكان، والتي يعد توفير السكن الملائم أحد أبرز متطلباتها. يرفع برنامج التنمية للمدى الزمني 2010-2014 تحدي إقامة مليوني سكن، منها 500000 سكن إيجاري، 500000 سكن ترقوي، 700000 سكن ريفي، في حين يخصص البرنامج حصة 300000 سكن توجه للقضاء على السكنات الهشة؛ لأجل ذلك، و لأجل إعادة الاعتبار للنسيج العمراني، رصد غلاف مالي يربو عن 3700 مليار دينار جزائري أي نحو 10 مليار دولار سنوي خلال خمس سنوات، هذه الجهود من المتوقع أن تتوج بخفض المتوسط الوطني لشغل السكنات إلى مستوى 4.861¹ عند نهاية البرنامج الخماسي، وذلك بعد تسليم مليون ومئتي ألف وحدة سكنية من أصل 2 مليون وحدة المقررة؛ وفي سياق ذي صلة من المزمع ربط مليون بيت بالغاز الطبيعي، ونحو 220000 بيت ريفي بالطاقة الكهربائية.

2-8- دعم التنمية الاقتصادية: من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية، يرصد برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 نحو 17% من مجموع مخصصاته المالية أي ما يناهز 3700 مليار دينار جزائري، من أجل دعم وتنمية القطاعات ذات الأولوية، إذ يتوزع هذا الغلاف المالي بين قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية بواقع 1000 مليار دينار، وقطاعات الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتصاد المعرفة بمجموع مخصصات مالية بلغت 2700 مليار دينار جزائري.

¹ -Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, La revue de l'habitat, n°4, septembre 2009, p 74

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

أ- قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بلغ مجموع المخصصات المالية للقطاع نحو 1566 مليار دينار، منها أكثر من 1400 مليار دينار أي نحو 90% في شكل قروض بنكية ميسرة من أجل دعم الصناعات البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات الصناعية العمومية وإنجاز محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، وكذا دعم إنشاء 80 منطقة صناعية وتعزيز قدرات التقييس الصناعي، فيما استفاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مخصصات مالية بلغت 150 مليار دينار¹، في صورة إعانات وقروض بنكية ميسرة من أجل دعم إنشاء ومرافقة هذا النوع من المؤسسات، وكذا تطوير شبكة مشاتل وحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة هياكل متخصصة لتكوين وتحسين مستوى مسيريهها.

ب- قطاع الفلاحة: قطاع الفلاحة وفي إطار دعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تمت مباشرتها سنة 2008، إستفاد مخصصات مالية بلغت قيمتها 1000 مليار دينار جزائري، يضاف إليها غلاف مالي قدره 600 مليار دينار مخصص لإعمال برامج التجديد الفلاحي خلال الفترة 2010-2014 بمعدل 120 مليار سنوي.

2-9- التشغيل ومحاربة البطالة: في إطار جهد محاربة البطالة وتوفير مناصب الشغل، يخصص البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 نحو 360 مليار دينار جزائري لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة وإيجاد الآليات الكفيلة بدعم قدرتها على المنافسة، والهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدل 600000 منصب سنوي موزعة على النحو التالي: ²

- الوكالة الوطنية للتشغيل 200000 منصب شغل في السنة؛
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني 300000 منصب شغل في السنة؛
- أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة): 100000 منصب شغل في السنة.

¹- حسب بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 من المتوقع أن تتضاعف هذه المخصصات لتصل 300 مليار دينار.

²- مستخرج بلاغ مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010 .

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

1-تعريفه: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302¹

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.²

2- أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي³:

— الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

— إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛

— استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

— إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة. وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.⁴

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 يوليو سنة 2015، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143 - 302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادر في 13 شوال 1436 الموافق 29 يوليو 2015.

² - قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015. قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

³ - مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص 221.

⁴ - مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص: 11.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

3- مضمونه:

الجدول رقم 05: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسية

النسبة المئوية %	المجموع (مليار دج)	2016	2015	
0.2	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8	407.6	198.2	209.4	الفلاحة والري
0.8	47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4	2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.1	306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
3.1	184	32.7	151.3	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
4.3	258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على سكن
5.29	1760	860	900	مخططات التنمية للبلدية ومواضيع أخرى
11.8	703.6	239	464.6	عمليات برأس المال
100	5973.8	1894.2	4079.6	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، والقانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال بـ 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

4- تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

جدول رقم 06: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016

2016	2015	
3.3	3.7	معدل ناتج النمو الداخلي الخام %
أفريل: 9.9 سبتمبر 10.5	سبتمبر : 11.2	معدل البطالة %
جانفي 2016 / جانفي 2015: 5.04	4.78	معدل التضخم %
26.03 -	27.45 -	ميزان المدفوعات (مليار دولار)
3.84	3.02	الدين الخارجي (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (2017 activite,emploi et chômage en septembre 2017), (Indice des prix)
(à la consommation : Mois janvier 2016, : février 2016
(les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre : 2017), بنك الجزائر(النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017).

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالزراعة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2016، ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعاً محسوساً أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة 22%، كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9.3% سنة 2015، ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة 3.2% أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6%، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة.

كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبياً.¹

¹ - مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015-2019.¹

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما يتطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

ولهذا تم إقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 115-302، 120-302، 134-302، 143-302، بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 145-302²، حيث تم إنشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات عقب 143-302، 134-302، 120-302، 115-302 رقم الخاص التخصيص إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016.³

ثانيا- عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو 2015-2019

1- تعريفه: صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في

¹ - سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في توع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد: 01، العدد: 214.

² - المادة 119 من قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017.

³ - مرسوم تنفيذي رقم 17-11 مؤرخ في 15 جانفي 2017، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 145 302 -الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية العدد 03 الصادرة في جانفي 2018.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%¹. وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال.²

2- مضمونه: قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم 07: مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: 2017-2018

النسبة المئوية %	المجموع (مليار دج)	2018	2017	
0.2	8.9	5.3	3.6	الصناعة
6	217.5	116.5	101.0	الفلاحة والري
2.1	78.4	73.3	5.1	دعم الخدمات المنتجة
20.1	736.4	596.5	139.9	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.3	192.6	101.7	90.9	التربية والتكوين
3	107.7	77.1	30.6	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
2.3	84.7	69.8	14.9	دعم الحصول على سكن
47.5	1735	900	835	مخططات التنمية البلدية ومواضيع أخرى
13.5	495.3	330	165.3	عمليات برأس المال
100	3657.1	2270.5	1386.6	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، والقانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية 2018 .

من خلال الجدول السابق نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 47.5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر بـ 20.1% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت 38.4% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس

¹ - النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016، ص 2.

² - مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 03.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

مال بـ 13.5%، ثم باقي القطاعات، ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ 6% من مبلغ البرنامج، التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.3% من مبلغ البرنامج، وباقي القطاعات بحصة تقدر بـ 15.2%.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2017 قد انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 وذلك بنسبة تقدر بـ 27%، وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة 64% وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما فوق 60 دولار للبرميل وسط توقعات عالمية بتوازن السوق أواخر 2018، ومن جهة أخرى نظرا للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

شرعت الجزائر، منذ سنة 2000، في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2000 إلى 2020

رصدت الجزائر مبالغ مالية ضخمة لهذه البرامج التنموية والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية. تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2010)

شهدت معظم المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا خلال هذه العشرية كما سنعرضه بإيجاز من خلال التطرق إلى أهمها.

1- الميزانية العامة: لقد عانت الميزانية العامة للدولة الجزائرية قبل فترة الإصلاحات من العجز الدائم، وبالرغم من رصيد الميزانية الذي كان سالبا سنة 1995، إلا أنه انخفض قياسا بسنتي 1993 و 1994 حيث بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي (-8.7%) و (-4.4%) على التوالي، غير أنه تحسن بعد ذلك بشكل ملحوظ خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة تطبيق بنود برنامج الإصلاح الهيكلي التي كانت تهدف إلى تقليص حجم النفقات من خلال إلغاء جميع أنواع الدعم، باستثناء المقدم للسلع الضرورية، وتصحيح الأسعار وتخلي الدولة عن بعض مهامها، كما يوضحه الجدول.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجدول رقم (08): تطور الميزانية العامة للجزائر للفترة (2000-2010)

الميزانية العامة إلى الناتج الإجمالي المحلي %	رصيد الميزانية		الإيرادات العامة		النفقات العامة						البيان السنوات
					إجمالي النفقات		نفقات التجهيز		نفقات التشغيل		
	النسبة من % PIB	القيمة مليار دج	النسبة من % PIB	القيمة مليار دج	النسبة من % PIB	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	القيمة مليار دج	
4.05	01.68-	70.9-	33.19	1400.9	34.87	1471.8	29.49	434.1	70.51	1037.7	2001
0.23	00.60	29.4	32.15	1570.3	31.55	1540.9	32.60	502.3	67.40	1038.6	2002
8.36	04.01-	210.4-	29.03	1520.5	33.05	1730.9	32.79	567.5	67.21	1163.4	2003
7.11	04.25	260.7 -	26.07	1599.3	30.32	1860.0	33.27	618.8	66.73	1241.2	2004
11.88	05.11-	385.3-	22.81	1719.8	27.92	2105.1	41.45	872.5	58.55	1232.6	2005
13.58	08.36-	707.9-	21.68	1835.5	30.04	2543.4	42,91	1091.4	57.09	1452.0	2006
4.72	13.24-	1243.1-	20.24	1900.3	33.48	3143.4	47.10	1480.6	52.90	1662.8	2007
5.1	12.25-	1353 -	25.56	2822.8	37.81	4175.8	46.66	1948.4	53.34	2227.4	2008
9.4	09.27	924.3 -	32.85	3275.4	42.13	4199.7	46.30	1944.6	53.70	2255.1	2009
9.8	13.35-	1600.9-	25.49	3056.7	38.84	4657.6	41.25	1921.4	58.75	2736.2	2010

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

تحسن رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2001-2006) حيث عرف فائضا بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي وبلغ أقصاه سنة 2006 حيث قدر ب 13.58%، ويمكن ارجاع سبب ذلك إلى تحسن أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، حيث أن حصة نصيب الميزانية من الإيرادات الخاصة بالمحروقات تزيد عن 50% من إجمالي الإيرادات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، أما بعد سنة 2006 فقد عرفت الميزانية العامة تدبذبا وتراجعا مقارنة بما كانت عليه، وذلك راجع إلى الارتفاع المتواصل للنفقات العامة مقارنة بارتفاع الإيرادات العامة . نصيب الفرد من الناتج الداخلي: لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع من 2.15% سنة 2000 إلى 5.01% سنة 2010.¹

¹ - رشيد بن يوب، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، حالة الجزائر، الطبعة 3، 2006، ص43.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجدول رقم (09): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2001-2010)

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار دولار)	نصيب الفرد من PIB بالدولار	معدل نمو PIB
2000	54.749	1800.01	2.15
2001	54.745	1772.87	2.7
2002	56.748	1809.47	4.7
2003	67.802	2128.55	6.9
2004	85.144	2630.81	5.2
2005	102.721	3121.64	5.1
2006	114.831	3397.36	2
2007	131.568	3824.65	4.6
2008	158.699	4545.17	4.8
2009	161.245	4987.12	5.1
2010	165.983	5100.46	5.01

المصدر: موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية: dzwww.el-mouradia.

أن الناتج الداخلي الخام كان في تزايد مستمر خلال هذه الفترة وتضاعف بثلاث مرات عما كان عليه في بدايتها، حيث انتقل من 54.749 سنة 2000 ليصل إلى 165.983 سنة 2010، حيث يمكن ارجاع ذلك إلى تحسن الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال هذه الفترة، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 5100.46 دولار سنة 2010 بعدما كان 1800.01 سنة 2000، وقد تحسن معدل النمو PIB هو الآخر مرتفعاً من 2.15 سنة 2000 إلى 5.01 سنة 2010.

2- تطور الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري: يعتبر القطاع الصناعي والقطاع الزراعي أهم القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (10): تطور الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2010) الوحدة: النسبة %.

السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2000	8.8	56.7	34.5
2001	9.8	54.7	35.5
2002	10	53	37
2003	10	55	35
2004	10	57	34
2005	8.3	53.3	38.4
2006	8.4	60.6	31
2007	8.1	61	30.9
2008	8.4	61	30.6
2009	7.8	62	30.2
2010	8.1	60.4	31.5

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 277.

يمكننا القول من خلال الجدول أن الصناعة قد احتلت أعلى نسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بنسبة بلغت 62%، بعدما كانت في بداية الفترة أي سنة 2000 تقدر ب 56.7% حيث أن الصناعات الاستخراجية قد استحوذت على النصيب الأكبر في تشكيله، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية إلى مستويات قياسية خلال هذه الفترة لم تشهدها من قبل، كما يمكننا القول بأن الصناعة قد استحوذت على أكبر نسبة من الناتج الداخلي الخام طوال هذه الفترة، أما بالنسبة للزراعة فقد حافظت نسبيا على حجمها طوال هذه الفترة، حيث أن نسبتها لم تكن مرتفعة مقارنة مع نسبة قطاع الخدمات الذي تراوحت قيمة نسبته خلال هذه الفترة بين 34.5% سنة 2000 و 31.5% سنة 2010.¹

3- المديونية الخارجية للجزائر: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحسنا في مديونيتها الخارجية لارتفاع الأسعار المحروقات، وهذا ما جعل الجزائر تقوم بالتسديد المبكر لمديونيتها الخارجية، الأمر الذي يبينه الجدول أدناه الذي يعطينا صورة واضحة عن تطور المديونية الخارجية الجزائرية.

الجدول رقم (11): تطور مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2010) الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الديون الخارجية	إجمالي خدمة الدين الخارجي
2000	25.621	4.500
2001	22.621	4.464
2002	22.642	4.150
2003	23.353	4.358
2004	21.821	5.658
2005	17.191	5.846
2006	5.612	13.314
2007	5.606	1.431
2008	5.586	1.218
2009	5.413	1.000
2010	5.457	0.667

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة (2004/2008/النشرة الإحصائية 2010).²

¹ - مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 277.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة (2004/2008/النشرة الإحصائية 2010).

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن إجمالي الديون الخارجية للجزائر سنة 2000 قد قدرت ب 25.621 مليار دولار، وهو مبلغ ضخّم من الديون نتج عنه مبلغ سنوي لخدمة الدين خلال هذه السنة قدر ب 4.500 مليار دولار، وبعد تطبيق لجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية مستغلة في ذلك فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، نتج عن ذلك انخفاض هذه الديون إلى 5.457 مليار دولار خلال سنة 2010، ومعها انخفض خدمة الدين التي بلغت قيمتها أقل من مليار دولار خلال نفس السنة. لقد خلفت المديونية الخارجية للجزائر خسائر مالية معتبرة وأوجدت الكثير من المشاكل التي أثرت على التحكم الجيد في تسير الشؤون الاقتصادية للبلاد من خلال الشروط التي كانت تفرضها المنظمات المالية المانحة التي كانت تضغط وتؤثر في القرارات الاقتصادية، حيث دفعت الجزائر ما قيمته 117.9 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1985 و2005، منها 84 مليار دولار في تسديد أصل الدين، و34 مليار دولار على سبيل الفوائد.

4- الميزان التجاري للجزائر: تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية بأنها مرتبطة في تجارتها الخارجية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وبالأخص أسواق الدول الأوروبية وبالتحديد سواء تعلق الأمر بصادراتها أو وارداتها، حيث أن متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1995-2005) قد قدر بنسبة 54%، أما فيما تعلق بالصادرات فقد قدرت النسبة المتوسطة خلال نفس الفترة ب 61.36%، ما يدل على الأهمية الكبيرة التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات التجارية الخارجية للجزائر.

الجدول رقم (12): تطور هيكل الميزان التجاري للجزائر للفترة (2000-2010)

السنوات	المخرقات (1)	صادرات أخرى (2)	الصادرات السلعية (2+1)	الواردات	الميزان التجاري
2000	20.950	0.620	21.570	9.270	12.300
2001	18.508	0.678	19.186	9.576	9.610
2002	18.110	0.610	18.720	12.010	9.710
2003	23.990	0.470	24.460	13.320	11.140
2004	21.550	0.670	32.220	17.950	14.270
2005	45.250	0.790	46.040	19.570	26.470
2006	54.000	1.065	55.065	21.005	34.060
2007	60.205	1.474	61.679	27.439	34.240
2008	75.730	2.314	78.044	37.444	40.600
2009	42.960	2.120	45.080	36.754	7.780
2010	55.093	2.025	57.218	37.805	18.200

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

إن تتبع الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة يمكننا من القول بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مجمل مداخله من العملة الصعبة على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام، كما أن الملاحظة الأخرى من خلال معطيات الجدول أن الصادرات خارج المحروقات كانت في تزايد بطيء حيث وصلت إلى 2.025 مليار دولار سنة 2010، وهي قيمة ضعيفة جدا مقارنة مع حاجيات البلد الاقتصادية، وبالنسبة للميزان التجاري نلاحظ أن قيمته قد بلغت 12.300 مليار دولار سنة 2000، لتبدأ في التراجع إلى النصف سنة 2002 وذلك راجع إلى تسديد الديون،¹ لحقق الميزان التجاري ابتداء من سنة 2003 ارتفاعا إيجابيا متواصلا ليصل سنة 2008 إلى 40.6 مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع عائدات صادرات المحروقات الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، لتصل قيمة الميزان التجاري إلى 18.2 مليار دولار سنة 2010.

5- احتياطي النقد الأجنبي: عانت الجزائر طويلا من التدهور الكبير في حصيلتها من قيمة احتياطي الصرف قبل الإصلاحات الهيكلية والتي بلغت 1.2 مليار دولار سنة 1984، وهو ما كان يعادل 1.2 شهر من الواردات، بعدها عرفت الحصيلة ارتفاعا طفيفا وصل إلى 1.5 مليار دولار، لتصل خلال مرحلة الإصلاحات إلى 2.7 مليار دولار سنة 1994 وهو ما كان يغطي 3 أشهر استيراد.

الجدول رقم (13): تطور احتياطي الصرف للجزائر للفترة (2000-2010)

السنوات	احتياطي الصرف (مليار دولار)	احتياطي الصرف على أساس أشهر الاستيراد
2000	11.90	12.19
2001	17.96	18.08
2002	23.11	19.14
2003	32.94	24.34
2004	42.3	28.0
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.3	41.2
2008	112.6	42.5
2009	112.9	42.8
2010	114.7	43.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن احتياطي الصرف قد شهد ارتفاعا مستمرا طوال هذه الفترة وبوتيرة سريعة، حيث أنه ارتفع من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى 114.7 مليار دولار سنة 2010، وهو

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

فارق كبير كان نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية التي أدت إلى زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة،¹ وبالمقابل فإن احتياط الصرف على أساس أشهر الاستيراد قد شهد ارتفاعا هو الآخر، حيث انتقل من تغطية 12.19 شهر من الاستيراد سنة 2000 إلى 43.1 شهر سنة 2010 وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا.

6- معدل التضخم: يعتبر التضخم من المؤشرات الاقتصادية المهمة، حيث أنه يعبر عن فاعلية السياسة النقدية للبلد ويعتبر كأحد مؤشرات التوازن الداخلي، إلى جانب العجز في الميزانية العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، حيث أن معدل التضخم قد بلغ نسبة عالية سنة 1995 حيث وصل إلى 30%، كحد أقصى له لينخفض بعدها بشكل مفاجئ وتصبح قيمته 18.7% سنة 1996، ثم 5.7% سنة 1997، لتصل قيمته 0.3% سنة 2000 كأدنى نسبة تضخم عرفت الجزائر.

الجدول رقم (14): تطور معدل التضخم للجزائر للفترة (2000-2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.58	3.56	1.6	2.5	3.7	4.1	4.9	5.2

المصدر: (2006-2000): بنك الجزائر، 2007: (ONS)، (2008-2010): موقع رئاسة الجمهورية (dzwww.el-mouradia).

ارتفع معدل التضخم خلال سنة 2001 حيث بلغت نسبته 4.2% بسبب ارتفاع الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموها في تلك السنة حوالي 24.9% وهو ما يرجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي استلزم أموالا ضخمة في تلك السنة، وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم سنة 2002 إلى 1.4% إلا أنه عاود الارتفاع مجددا إلى 2.58% و3.56% سنتي 2003 و2004، لينخفض سنة 2005 إلى 1.6% ثم يرجع إلى الارتفاع المستمر إلى نهاية الفترة، حيث قدرت نسبته سنة 2010 بـ 5.2% ويمكن إرجاع هذا التذبذب في معدل التضخم إلى النمو في الكتلة النقدية الذي تزايد بمعدلات أكبر من نمو الناتج الإجمالي المحلي.

7- البطالة والتشغيل: إن تأثير البرامج التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة كان جليا في الجانب الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة والتشغيل الذين تغيرت مستويهما نتيجة السياسات التي تم تطبيقها ضمن البرامج التنموية كما هو موضح في الجدول.

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة : ألف نسمة

الجدول رقم (15): تطور مستويات الشغل والبطالة للفترة (2000-2010)

2008	2006	2004	2002	2000	أنواع القوى العاملة		
7 022	6 517	5 981	5 462	4 997	القوى العاملة		
3 260	3 052	2 861	2 660	2 514	الخدمات، إدارة، تجارة، خدمات	حسب القطاعات	العدد
6.81	6.67	3.69	17.43	/	أخرى	معدل النمو %	
1841	1780	1617	1438	1185	الزراعة	العدد	
3.42	10.08	3.32	8.28	/	معدل النمو %		
1 371	1 160	980	860	781	الأشغال العمومية والبناء	العدد	
18.18	18.36	8.04	7.09	/	معدل النمو %		
530	525	523	504	497	الصناعة	العدد	
0.95	0.38	2.54	0.39	/	معدل النمو %		
2 579	2 485	2 070	1 455	1 263	العاملين غير المنتظمين	العدد	
3.78	20.04	34.67	1.07	/	معدل النمو %		
1220	1265	1729	2388	2610	العاطلين عن العمل		
11.3	12.3	17.7	25.7	29.5	معدل البطالة الرسمي		
35.17	36.52	38.84	41.30	43.76	معدل البطالة المصحح (*)		
10 801	10 267	9 780	9 305	8 850	المجموع (القوى النشيطة = 1+2+3)		

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر (2005-2010).

(*) : معدل البطالة المصحح = (فئة العمال غير المنتظمين + فئة العاطلين عن العمل) / الفئة النشيطة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن هناك انخفاضا في معدل البطالة في الفترة (2000-2008)، إلا أن هذا الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي كان أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـ 8.59 نقطة مئوية، بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 18 نقطة مئوية، ويمكن إرجاع هذا التفاوت في قيمة التراجع بين المعدلين إلى ارتفاع حجم القوى العاملة على العموم وفئة العاملين غير المنتظمين بالأخص، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر مقصاة عند احتساب المعدل الرسمي للبطالة، بينما ارتفعت الفئة العاملة بحوالي 40 %، وقد شمل هذا الارتفاع قطاعات عدة.¹

8- قطاع الخدمات: يأتي هذا القطاع في المرتبة الأولى من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 8.65 % في فترة الدراسة، إذ انتقل عمال هذا القطاع من 2.514 مليون عامل سنة 2000 إلى 3.260 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة قدرها 29.67 % خلال هذه الفترة، يمكن تفسير هذه الزيادة المعتبرة بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر (2005-2010).

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الداخلية والخارجية، حيث أن ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي قد أدى إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية الداخلية وخصوصا الخارجية، يضاف إلى ذلك تحرير قطاع الاتصالات.

9- القطاع الفلاحي: يأتي هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي لعمال القطاع 6.27% في الفترة (2000-2008)، وكان ذلك بنسبة زيادة قدرها 55.35% خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحسن إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة 2000، بالرغم من أن فرص العمل التي يتم توفيرها تبقى مؤقتة وموسمية بالنظر إلى ظروف هذا القطاع.¹

10- قطاع الأشغال العمومية والبناء: لقد كان لتأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على هذا القطاع الأثر الواضح، حيث ساهمت المشاريع و العمليات المدرجة خلال هذه الفترة في رفع عدد عمال هذا القطاع، حيث انتقل عددهم من 0.1781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.371 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة قدرها 75.5% وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12.91%.

11- قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة ضعيفة من حيث اليد العاملة خلال الفترة (2000-2008) حيث انتقل عدد العمال من 0.497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0.530 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة تقدر ب 6.63% وهي نسبة ضعيفة، وبمعدل نمو قدره 1.06% وبالتالي فإن آثار البرامج المطبقة خلال هذه الفترة لم تؤت أكلها في دعم القطاع الصناعي بالشكل الكافي.

وعليه فإن الانخفاض الذي سجله معدل البطالة الرسمي ومعدل البطالة المصحح يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاع الخدمات الفلاحة، الأشغال العمومية والبناء بدرجة أقل القطاع الصناعي مع وجود مناصب عمل مؤقتة راجعة إلى نوعية الخدمات التي قد تكون موسمية في القطاع الفلاحي أو ظرفية متعلقة بالتدخل الحكومي في قطاع الأشغال العمومية والبناء، وبالتالي فإن البرامج التي تم تطبيقها خلال هذه الفترة كان لها تأثير إيجابي خاصة على قطاع الأشغال العمومية والبناء، كما أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع تلك البرامج بالنظر إلى نسبة النمو التي حققها في زيادة استقطاب اليد العاملة.

¹ - لخضر بن أحمد، الأمين لباز، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد 02، اوت 2008، ص 96.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)

1- تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري: هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لاقتصاد دولة ما، لعل أهمها الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، ويعد كذلك كلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار، كما يمكن دراسة التوازن الداخلي لاقتصاد دولة ما عن طريق تتبع تطورات كل من معدل التضخم ورصيد الميزانية العامة للدولة.

1-1 واقع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: لتقييم واقع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة الممتدة

ما بين 2010-2019، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطورات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2019)

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار		11 991,60	14 526,60	16 115,50	16 569,20	17 228,60
معدل نمو الناتج المحلي %		20,3	21,1	10,9	2,8	4,0
المؤشر	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار		16 715,70	17 514,60	18 954,10	20 189,60	21 790,40
معدل نمو الناتج المحلي %		-3,0	4,8	8,2	6,5	7,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية-مارس 2014، ص ص 15-29.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية-مارس 2017، ص ص 15-29.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية-مارس 2019، ص ص 15-29.

من خلال ما هو معروض في الجدول أعلاه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تميز بالنمو المستمر انطلاقا من سنة 2010 حتى بلغ سنة 2014 حوالي 17228,60 مليار دج، وهو رقم قياسي لم يحققه الجزائر قبل هذا التاريخ، ثم تراجع قليلا سنة 2015 ليبلغ 16715,70 مليار دج، ويعزى هذا التراجع إلى تبعية الاقتصاد الوطني واعتماده بنسبة كبيرة على الموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات، بحيث شكل تراجع أسعار المحروقات صدمة كبيرة على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر بهذه الصدمة، بحيث تجاوزت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ابتداء من جوان 2014 وتواصلت في الانهيار طيلة سنة 2015 بحيث فقدت 47.1% من قيمتها.¹

ثم انطلاقا من سنة 2016 عاود الناتج المحلي تعافيه، وواصل نموه المستمر ليبلغ سنة 2019 رقما قياسيا تاريخيا قدر بـ 21 790,40 مليار دج، بعد ما كان 11 991,60 مليار دج سنة 2010، وهو ما يمثل نسبة

¹ - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص 07.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

نمو 81.71%، ومع هذا فالجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهون بتقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي فهو يتغير وتقلب بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية ويبقى توازنه توازنا هشاً لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل بالعكس يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات بكل تغيراتها وعدم استقرارها. أما فيما يخص معدلات نمو الناتج المحلي، فقد تميزت بمعدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

1-2- واقع معدلات التضخم في الجزائر:

الجدول رقم (17): واقع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم السنوي %		3,91	4,52	8,89	3,26	2,92
المؤشر	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم السنوي %		4,78	6,4	5,59	4,62	5,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2014، مارس 2017، مارس 2019.

من خلال ما هو معروض في الجدول أعلاه يتضح أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار كبيرين خلال فترة الدراسة، إذ تراوحت بين 2.92% كأدنى حد سنة 2014، إلى 8.89% سنة 2012، فقد بلغت 3.91% سنة 2010، ثم ارتفع هذا المعدل في السنتين التاليتين ليبلغ مستواه الأقصى سنة 2012 ومرد ذلك لارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 34.94% سنة 2012 مقارنة بسنة 2010، بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.¹

ثم انخفض هذا المعدل سنوات 2013 و 2014 بحيث سجل سنة 2014 أدنى مستوى له ليحقق نسبة قدرها 2.92% ويعزي هذا التحسن إلى لانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وعاود الارتفاع انطلاقا من سنة 2015 بعد إطلاق السلطات الجزائرية برنامج إنعاش ثاني، وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الميزانية العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 6.4% سنة 2016، في حين سجل ما يقارب 5.59% سنة 2017 لينخفض مجددا سنة

¹-Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur «Evolution économique et monétaire en Algérie»: Rapports 2013.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

2018 مسجلا 4.62%، ولم تنجح الحكومة الجزائرية في الحفاظ على معدل التضخم في حدود هذه النسبة إذ عاد ليرتفع سنة 2019 ليصل إلى 5.6%.

ويعد التحكم في التضخم انشغالا دائما للسلطات العمومية، فقد وضعت الحكومة سياسة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية، وهو ما سمح بالحد من ارتفاع نسبة التضخم ومحاوله إبقائه في مستوى "معقول". وتتوقع الحكومة أن تبلغ نسبة التضخم حوالي 4% في نهاية سنة 2020.¹

1-3- رصيد الميزانية العامة للجزائر: لدراسة تغيرات رصيد الميزانية العامة للجزائر، نسوق الجدول التالي الذي يرصدها ويوضحها خلال فترة الدراسة، انطلاقا من سنة 2010 وصولا إلى سنة 2019:

الجدول رقم (18): تطورات رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2010-2019

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار		-74,0	-63,5	-718,8	-151,2	-1257,3
المؤشر	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج المحلي %		-2553.2	-2187,4	-1206,5	-1913,0	-2049,3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2013، ص 95.

تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017، ص 144.

بوابة الوزارة الأولى، قانون المالية لسنوات 2018 و 2019 متوفرة على الرابط <http://www.premier-ministre.gov.dz> :

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الميزانية العامة للدولة، ظل رصيدها سالبا طيلة فترة الدراسة، وبلغ أوجه سنة 2015 بحيث سجل عجزا قدر ب 2553.2 مليار دج، وهو أكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة، وقد أرجع هذا العجز الكبير إلى كل من تراجع الجباية البترولية المتأثرة هي الأخرى بالانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول، وكذلك تنامي حجم النفقات العامة بسبب كثرة البرامج التنموية التي أطلقتها الدولة الجزائرية، إذ بلغ متوسط سعر برميل النفط الجزائري 53.1 دولار سنة 2015 و 45 دولار سنة 2016، بعد ما كان 100.2 سنة 2014 و 109.5 دولار سنة 2013، والملاحظ من خلال الجدول السابق أن العجز في رصيد الميزانية العامة تميز بالانخفاض نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وذلك بسبب تعافي أسعار البترول وتوجهها إلى الارتفاع. ولكن في ظل تراجع أسعار البترول إلى ما دون 54 دولار للبرميل الواحد خلال سنوات 2015، 2016، عرف عجز رصيد الميزانية العامة أعلى مستوياته، ومع التحسن الطفيف لمتوسط

¹ - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2019، ص 30.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

سعر البترول سنة 2017 إذ بلغ 54.1 دولار وإتباع السلطات الجزائرية سياسة ترشيد النفقات، تراجع عجز الميزانية لسنة 2017 إلى حدود 1206.5 مليار دج¹، وهو ما يمثل نسبة 81.30%، أما سنوات 2018 و2019 فقد عاود عجز الميزانية ارتفاعه بسبب إعادة بعث مختلف المشاريع التنموية التي جمدت آنفاً، وذلك مع تعافي سعر البترول سنة 2018 بحيث بلغ متوسطه 71.3 دولار وبلغ متوسطه في الثلاثي الأول من 2019 إلى 63.73 دولار².

3- تقييم استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري: ترتبط مؤشرات التوازن الخارجي لاقتصاد أي دولة ما بعلاقة اقتصادها الوطني بالعالم الخارجي، وتتمثل أساساً هذه المؤشرات في كل من رصيد ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية (والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية)، سعر الصرف (والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية). وسوف نوضح تطورات هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

3-1- رصيد ميزان المدفوعات الجزائري: يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي. ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول³. ولدراسة تغيرات رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة الدراسة، نسوق الجدول التالي الذي يرصدها ويبينها:

الجدول رقم (19) : تغيرات رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2010-2019

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات بمليارات الدولار		15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88
نسبة ر م \ م %		9,67	10,10	5,80	0,06	-2,75
المؤشر	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات بمليارات الدولار		-27,54	-26,03	-21,76	-15,82	-5,9
نسبة ر م \ م %		-16,55	-16,27	-12,74	-9,14	-12,85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2014، ص 15، مارس 2017، ص 15، جوان 2019، ص 15.

¹ - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2017، ص 144.

² - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2019، ص 27.

³ - بن طربة حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 03.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

يتضح لنا من الجدول أن ميزان المدفوعات الجزائري حقق فائضا خلال الفترة 2010-2013، بحيث قدر بـ 15.58 مليار دولار سنة 2010 ثم ارتفع إلى 20.14 مليار دولار للبرميل سنة 2011، ثم انخفض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2012 إلى 12.06 مليار دولار، وواصل انخفاضه حتى بلغ 130 مليون دولار، وابتداء من سنة 2014 ومع تهاوي أسعار البترول أصبح رصيد ميزان المدفوعات يسجل عجزا متواصلا، بحيث عرفت سنة 2015 أكبر عجزا قدر بـ 27.54 مليار دولار، ومرد ذلك لانخفاض أسعار البترول الذي بلغ متوسط سعر البرميل الواحد سنة 2015 إلى 53.1 دولار، ومع تواصل تدهور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 حافظ رصيد ميزان المدفوعات على عجزه في حدود 25 مليار دولار كمتوسط، لكنه ومع التحسن الطفيف في أسعار البترول سنة 2018 حقق رصيد ميزان المدفوعات عجزا قدره 5.82 مليار دولار بتحسّن ملموس مقارنة مع العجز المسجل في السنوات الثلاثة السابقة. والملاحظ من خلال تطورات رصيد المدفوعات تأثيره الشديد بتقلبات أسعار البترول، بحيث كلما انتعشت أسعاره تحسّن رصيد ميزان المدفوعات، وبالعكس النقيض كلما تدهورت أسعار المحروقات ارتفع عجز ميزان المدفوعات.

3-2- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو":

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية".¹ ولتوضيح تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (20) : تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة 2010-2019

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
سعر صرف الدينار مقابل الدولار		74,40	72,85	77,55	79,38	80,56
سعر صرف الدينار مقابل اليورو		99,16	102,22	102,16	105,44	106,91
المؤشر	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
سعر صرف الدينار مقابل الدولار		100,46	109,47	110,96	116,62	118,62
سعر صرف الدينار مقابل اليورو		111,44	121,18	125,32	137,69	134,81

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2014، مارس 2017، جوان 2019.

¹ - علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 14.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

يتضح لنا من الجدول أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، عرف استقرارا نسبيا في النصف الأول من فترة الدراسة، بحيث انتقل من 74.40 دينار للدولار الواحد سنة 2010 إلى 80.56 دينار للدولار الواحد سنة 2014، بالرغم من انتعاشه قليلا سنة 2011 بحيث بلغ 72.85 دينار للدولار الواحد ويعتبر هذا السعر أحسن سعر للدينار مقابل الدولار في كامل فترة الدراسة، ويعزى هذا الأمر إلى انخفاض قيمة الدولار أمام أغلب العملات الأجنبية خلال سنة 2011، بحيث بلغ 1.39 دولار لليورو الواحد بعدما كان 1.32 في سنة 2010، وبالرغم من الاستقرار النسبي للدينار مقابل الدولار إلا أنه فقد 8.28% من قيمته خلال الفترة من 2010-2014، أي بمعدل 2.07% في السنة الواحدة، نفس الملاحظة يمكن أن نلاحظها على سعر الدينار مقابل اليورو، بحيث تميز بالاستقرار النسبي خلال النصف الأول من فترة الدراسة، وفقد 7.78% من قيمته في هذه الفترة، أي بمعدل 1.95% كل سنة، وانطلاقا من سنة 2014 بدأت أسعار صرف الدينار مقابل الدولار واليورو بالتقهقر والتراجع إلى مستويات جد منخفضة، بحيث انتقل سعر الدينار مقابل الدولار من 80.56 سنة 2014 إلى 118.62 سنة 2019 وهو ما يمثل فقدان الدينار 47.24% من قيمته أمام الدولار، أي 9.45% كل سنة، أما سعر الدينار مقابل اليورو، فقد انتقل من 106.91 سنة 2014 إلى 134.81 سنة 2019، وبذلك يكون الدينار قد فقد 26.10% من قيمته خلال هذه الفترة.¹

3-3- تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010-2020: تعرف المديونية الخارجية على أنها تلك المبالغ التي أفترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة.²

ولقد تميزت المديونية الجزائرية خلال فترة الدراسة بالاستقرار، خاصة ما بين سنوات 2012 و2019، إذ ظلت تحت مستوى 4 مليار دولار، ما عدا سنة 2018 أين تعدت هذه القيمة بقليل (4.04 مليار دولار)،

¹ - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الفلانية - مارس 2014، مارس 2017، جوان 2019.

² - أبو حصيرة مازن أحمد، الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014-2015، ص 21.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

وسجلت سنة 2015 أدنى قيمة ب 3.02 مليار دولار، ومن أجل توضيح تغيرات هذه المديونية، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي الذي يبينها ويقارنها إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (21) : تغيرات المديونية الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المديونية بمليارات الدولارات		5,56	4,40	3,67	3,39	3,73
نسبة المديونية \ ن م %		3,45	2,21	1,77	1,62	1,74
المؤشر	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المديونية بمليارات الدولارات		3,02	3,85	3,99	4,04	3,86
نسبة المديونية \ ن م %		1,81	2,41	2,34	2,33	2,1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2014، مارس 2017، جوان 2019.

نلاحظ من الجدول أن قيمة المديونية انتقلت من 5.56 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2019، مع تسجيل أدنى قيمة للمديونية الخارجية سنة 2015، وهي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير من قيمة المديونية، وفي السنة الموالية شهدت المديونية ارتفاعا طفيفا لكنها بقيت عموما في مستوى جد معقول بحيث لم تتعدى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

4- التجارة الخارجية: بلغت الصادرات الجزائرية 34.126 مليار خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2018، حسب ما أشر المركز الوطني للإرسال ونظام المعلومات التابع للجمارك. وبلغ عجز الميزان التجاري 4.11 مليار دولار خلال الأشهر العشر الأولى مقابل عجز بلغ 9.95 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، متراجعا ب 5.84 مليار دولار أي ما يمثل انخفاضا ب 58.65%. وفيما يتعلق بالواردات تراجعت بشكل طفيف إلى 38.240 مليار دولار مقابل 38.374 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض قدره 134 مليون دولار (-0.35%).

الجدول رقم (22) : مؤشرات التجارة الخارجية للفترة (2016-2017)

المؤشرات	2016	2017	التغير + -
الصادرات الكلية	30.026	34.763	4.737
المستوردات الكلية	47.089	45.957	1.132 -
العجز في الميزان التجاري	17.063	11.149	5.869 -
نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات الكلية (%)	63.8	75.6	11.8

المصدر: وزارة التجارة، من الموقع، 2020/09/17 <https://commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur>

غطت الصادرات 89% من الواردات خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2018، مقابل 74% خلال الفترة نفسها من العام السابق له. وقدرت قيمة صادرات المحروقات والتي تمثل عادة أهم المبيعات الجزائرية من جهة

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوزن النسبي في التركيبة السلعية للصادرات نحو الخارج بمبلغ 31.795 مليار دولار بنسبة (93.17% من إجمالي الصادرات) مقابل 26.896 مليار دولار مرتفعة بنحو 4.9 مليار دولار (18.21%).

5-الفقر: وفقا للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري فقد بلغ معدل البطالة 11.7% في سبتمبر 2018 دون تغيير يذكر بسبتمبر 2017، و 10.5% في عام 2016، ما يعكس ركود النمو في القطاعات الغير نفطية، ويعد معدل البطالة مرتفعا خاصة بين المتعلمين والشباب والنساء. ويعزي البنك الدولي ذلك¹، إلى تفضيل هذه الفئات انتظار الوظيفة في القطاع الرسمي. وتقوض زيادة معدل البطالة ما تحقق من خفض في مستويات الفقر، ويعيش 10% من السكان على حافة السقوط مرة أخرى في براثن الفقر، واستمرت التفاوتات بين المناطق، إذ أن معدل البطالة في بعض المناطق (الصحراء) بلغ ضعفي المعدل الوطني وفي البعض الآخر (السهول) ثلاثة أضعاف المعدل الوطني.

6- القوى العاملة: بلغ إجمالي القوى العاملة في الجزائر (15-65 عاما) في نهاية عام 2018 نحو 12.26 مليون نسمة، مقابل 12.11 مليوناً في عام 2017، وفقا لبيانات البنك الدولي، وتشكل الإناث 18.4% من إجمالي القوى العاملة في البلاد مقابل 18.3% في العام 2017، فيما يسجل الذكور النسبة المكملية، وفي حين بلغت نسبة مشاركة الذكور من قوة العمل 73.14% في عام 2018، و 73.01% في عام 2017، من إجمالي قوة العمل من الذكور، فإن نسبة مشاركة الإناث ظلت منخفضة عند 16.85% في عام 2018، 16.71% عام 2017، من إجمالي القوة العاملة من الإناث.

وقد شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في معدل البطالة من 29.8% عام 2000 ليصل إلى أدنى مستوياته عام 2017 بمعدل 11.7%، إلا أن القطاع العام الجزائري يواصل لعب دور مهم في امتصاص اليد العاملة، حيث يستقطب 42% من إجمالي الموظفين في عام 2017، وفقا للديوان الوطني للإحصاء تحسنت نسبة النساء في القوى العاملة بشكل كبير طيلة العقد المنصرم حيث ارتفعت من 13.9% عام 2009 إلى 17% عام 2017.

7- البنى التحتية: ساهم ارتفاع إيرادات النفط والغاز الطبيعي منذ عام 2000 في تمكين الحكومة من إطلاق خطة طموحة لإنشاء طرق سريعة وسكك حديدية وأنظمة نقل حضرية جديدة، وتم انعاش مشروع تشييد طريق سريعة عبر المغرب العربي تصل بين الجزائر وتونس والمغرب، ويتم حاليا بناء طرق سريعة ثانية تصل بين الشرق والمغرب عبر الهضاب العليا، حيث ارتفع عدد السكان الحضر بشكل كبير. تم تحديث السكك الحديدية القائمة

¹ - البنك الدولي، من موقع: 2019/09/15. <https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview>

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

والتخطيط لإنشاء خطوط جديدة، بما في ذلك خطوط عالية السرعة تصل بين المدن الرئيسية عام 2011، تم تشغيل شبكة الميتر في مدينة الجزائر بعد فترة طويلة من التأجيل.¹

8- تطور معدلات البطالة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020:

الجدول رقم (23): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

السنة	2000	2002	2003	2004
معدل البطالة %	28.89	25.7	23.7	17.7
السنة	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.31
السنة	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة %	10.2	10.0	10.0	11.0
السنة	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة %	9.8	10.6	11.2	10.5
السنة	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة %	11.71	11.88	11.7	14.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصاء.

يعتبر المخطط الخماسي (2010-2014) أحد أهم البرامج الداعمة لسياسة التشغيل وترقية الحياة اليومية للمواطن، ورغم الزيادات المعتبرة في نسبة السكان إلا أن معدلات البطالة بقيت ثابتة ولم تتجاوز عتبة 11%، والمسجلة سنة 2012، وقد تم إقرار خلال هذا الخماسي تخصيص 40% من موارد المخطط لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وكنتيجة لانخفاض أسعار البترول مرة أخرى سنة 2015، واستهلاك نسبة كبيرة من احتياطي الصرف، جعل الحكومة تعلن سياسة التقشف لمواجهة الأزمة، وكان أول قراراتها تجميد عملية التوظيف في أغلب القطاعات، وكذا تعديل قانون التقاعد الذي ألغى التقاعد النسبي وتوحيد سن التقاعد بـ 60 سنة لكافة المستويات، وهذا ما جسده ارتفاع نسب البطالة سنة 2015 و2016، في ظل فشل القطاعات الاقتصادية عن توظيف عدد كبير من العاطلين عن العمل.²

أما سنة 2019 قبل حدوث جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ 11.7% بانخفاض طفيف قدره 0.3% مقارنة بسنة 2018 التي سجلت نسبة 11.88%، ويشير تقرير

¹ - بكاري مختار، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبلالي اليابس سيدي بلعباس، 2020-2021، ص 246.

² - عمر بن دادة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2017، ص 48.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الديوان الوطني للإحصاء أن عدد العاطلين عن العمل سنة 2019 قد بلغ 1449 مليون عاطل عن العمل مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 1462 مليون عاطل عن العمل، وتظهر التقارير أن 663 ألف عاطل عن العمل ليس لديهم شهادات جامعية أي بنسبة 45.8% من مجموع العاطلين عن العمل، في حين يشكل خريجي التعليم العالي نسبة 27.8%، أما خريجي التدريب المهني يشكل 26.5%¹.

وعليه فالأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.2% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.7%، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة، حيث أظهر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل بها 440171 عاملا أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية، فانعكس هذا سلبا على القوة الشرائية للأفراد².

المطلب الثالث: تقييم النتائج الإنمائية المحققة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم وظائف الدولة الحديثة، فقد سعت الجزائر خلال العشرية الأخيرة إلى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني عن طريق إحداث تنمية باعتماد برامج تنموية طموحة، كانت الأضخم في المنطقة وفي تاريخ الجزائر المعاصر، ولخدمة البرامج التنموية سخرت الحكومة الجزائرية كل الموارد المالية للبلاد في خدمة أهداف البرامج فقد اتسمت مرحلة البرامج التنموية في الجزائر بعجز مزمن في الميزانية العامة، وهذا نتيجة لطبيعة السياسة المالية المتبعة والذي تميزت بسخاء الإنفاق مع كثرة الإعفاءات الضريبية قصد دفع النشاط الاقتصادي وتحفيزه على الإنتاج.

1- تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014:

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، تبين أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي واستفادت منها المجتمعات الاقتصادية الأجنبية والمؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر. ويفسر هذا حسب التوجه الكينزي إلى أن الإنفاق العام ساهم في رفع حجم الطلب الكلي، وبسبب ضعف الجهاز الإنتاجي. تحول هذا الطلب نحو زيادة الواردات من الخارج.

¹ -BERAH, M. K. Activité Emploi et Chômage. algérie: La Direction Technique Chargée Des Statistiques de la population et de l'Emploi. Mai 2019,p 08.

² - موسى كاسحي، رقية دربال، أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 905.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

وتبين أيضا، أن هناك نقص في فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة (2001-2010) في تحقيق النمو اقتصادي وفي الرفع من نسبة الصادرات غير النفطية، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للناتج الداخلي الخام.

1-1- تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر: ساهمت البرامج المتبعة (2001-2014) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو بالمقارنة بالفترة السابقة، ولكنها اقتضرت على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك بتخصيص مبالغ ضخمة لها ما أدى إلى زيادة التشغيل بالقطاعين وبالتالي ساهم في تحسين معدلات البطالة، أي كان لها تأثير إيجابي على كل من معدل النمو العام ومعدل البطالة. إلا أنه لم تشهد القطاعات المنتجة على رأسها الصناعة معدلات نمو جيدة، بالرغم من جهود الدولة في دعمها؛

1-2- بالنسبة لقطاع المحروقات: جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 36.44% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي -0.21%. وهذا ما يؤكد مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الطفرة النفطية خلال هذه الفترة، غير أن هذا القطاع يبقى عرضة للصدمات النفطية وتقلبات ظروف الطلب والعرض، كما حدث في 2009، فبعد أن بلغت الأسعار 99.97 دولار للبرميل الواحد سنة 2008 انخفضت على إثر الصدمة النفطية السلبية سنة 2009 على 62.25 دولار، وانخفاض الصادرات من النفط والغاز الطبيعي، حيث انخفضت إلى حدود 22453.6 مليون دولار سنة 2009 مقابل 39245.7 مليون دولار سنة 2008 أي سجلت معدل نمو سالب قدره 42.78%¹.

1-3- بالنسبة لقطاع الفلاحة: جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 8.81% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 6.95% وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، وقد عرف هذا القطاع معدل نمو حقيقي سلبي سنة 2008 والذي بلغ -5.3% بسبب الجفاف، وهذا ما يؤكد ارتباط نمو هذا القطاع بالظروف المناخية، كما أن ضعف مساهمة القطاع الفلاحي يفاقم تبعية الجزائر الغذائية، خاصة في حالة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية. كما يمكن الاستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يضمن الاكتفاء الغذائي الذاتي للدولة، أو حتى التصدير للخروج من دائرة التبعية الغذائية.

¹ - التقارير السنوية لبنك الجزائر، الملاحق الإحصائية، 2010، 2005، 2014.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

1-4- بالنسبة لقطاع الصناعة: جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 5.60% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 1.95% وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الصناعة الناتج الداخلي الخام، وذلك يعزى إلى ضعف معدلات نمو الصناعات المعملية، بالنظر لمتطلبات السوق المحلية. ناهيك عن ضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. هذا ويبقى قطاع الطاقة والمياه ينمو بقوة نتيجة التوسع المتزايد في استهلاك الأسر للكهرباء والغاز. كما يمكن الاستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يضمن بناء قطاع صناعي وطني قوي ذي قدرات تنافسية قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية.

1-5- بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية: جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 9.05% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.57% وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية الناتج الداخلي الخام، لكن بالرغم من ذلك يعتبر هذا القطاع مستفيدا نسبيا من برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة انخراط الدولة في الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات بأنواعها). لكن تطور هذا القطاع يبقى رهينة لارتفاع أو انخفاض الاستثمارات العمومية (من نفقات مي زانية التجهيز).¹

1-6- بالنسبة لقطاع الخدمات: جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، قد استحوذ هذا القطاع بشقيه خدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية على حوالي 21.60% و 11.83% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لكل شق حوالي 6.03% و 5.04% أي أن مساهمة قطاع الخدمات بلغت 33.43% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، ما يعكس قوة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، ويعزى ذلك إلى ديناميكية بعض القطاعات التجارية والنقل، نمو الإنتاج الفلاحي والاتجاه التصاعدي الواردات، ومجهودات تحسين الخدمات العمومية.²

2- انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر: تتخذ ظاهرة الفساد في الجزائر أشكالا عديدة تتراوح بين الرشوة (رشوة أعوان الإدارة العمومية، رشوى تتعلق بالصفقات العمومية، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات

¹ - باعياش بلعاطل، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر-دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 01، سطيف، الجزائر 2019-2020، ص 205.

² - التقارير السنوية لبنك الجزائر، الملاحق الإحصائية، 2010-2014، 2005.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الدولية)، ومنح أو الاستفادة أو محاولة الاستفادة من مزايا عينية أو غير عينية غير مستحقة بطريقة غير قانونية، وبين إساءة استخدام الوظيفة العمومية والاستخدام غير القانوني للممتلكات العامة لتحقيق منافع خاصة.

الجدول يقدم عرضا لعينة من جرائم الفساد -موزعة حسب نوع الجريمة- المسجلة في الجزائر بين سنة 2010 والثلاثي الأول من سنة 2012، والملاحظ هو العدد الكبير لهذه القضايا التي تشكل فيها القضايا المتعلقة بالاستخدام الغير القانوني للممتلكات العامة من طرف الأعوان العموميين نسبة تفوق 50%، في حين تشكل جرائم الرشوة بأنواعها المختلفة المتعلقة بالقطاع العام (رشوة الموظفين العموميين، رشوى تتعلق بالصفقات العمومية) ما نسبته 16%، أما الجرائم المتعلقة بسوء استخدام الوظيفة العمومية وجعلها لتحقيق منافع خاصة، فشكلت نحو 15% من مجموع قضايا الفساد خلال هذه الفترة.

الجدول(24): جرائم الفساد موزعة حسب نوع الجريمة بين سنة 2010 والثلاثي الأول من سنة 2012.

نوع الجريمة	2010	2011	الثلاثي الأول من سنة 2012
رشوة أعوان الإدارة العمومية	95	83	50
مزايا غير قانونية تتعلق بالصفقات العمومية	73	81	39
رشوى تتعلق بالصفقات العمومية	5	11	6
رشوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المنظمات الدولية	0	0	4
الاستخدام غير القانوني للممتلكات العامة من طرف الأعوان العموميين	456	329	221
إعفاءات وامتيازات جبائية وغيرها غير قانونية	5	7	21
إساءة استخدام الوظيفة العمومية	104	101	54
الرشوة في القطاع الخاص	10	11	2

المصدر: Office des nations unies contre la drogue et le crime, rapport d'examen de l'Algérie, cycle d'examen 2010-2015, p 248.

لقد شهدت ظاهرة الفساد في الجزائر تفشيا ملحوظا خلال الفترة 2001-2014، تزامنا مع إطلاق برامج الاستثمار العمومي التي كلفت الخزينة العمومية مبالغ مالية طائلة تقدرها بعض المصادر بأكثر من 800 مليار دولار أمريكي¹، البيانات المتاحة والتي نعرضها من خلال الجدول التالي رقم تظهر أنه خلال الفترة بين سنة 2010 ونهاية الثلاثي الأول من سنة 2012 بلغ عدد قضايا الفساد المطروحة على مستوى المحاكم 2273 قضية، تمت معالجة 2035 قضية، وبلغ عدد الأشخاص المتابعين في قضايا الفساد تلك خلال ذات الفترة 3240 شخص. هذه الأرقام لا تعكس حقيقة الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل محاربة هذه الظاهرة والحد من انتشارها، لاسيما على صعيد إصلاح الترسنة القانونية (التصديق بتحفظ) على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، إصدار القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر...، والمؤسساتية

¹-Office des nations unies contre la drogue et le crime, rapport d'examen de l'Algérie, cycle d'examen 2010-2015, p 248.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

(الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلس المحاسبة...)، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول فعالية هذه الآليات، ومدى إعمالها على أرض الواقع من أجل الحد من تفاقم ظاهرة الفساد.

الجدول (25): البيانات الإحصائية لقضايا الفساد على مستوى المحاكم بين سنة 2010 والسداسي الأول من سنة 2012.

السنة	عدد المتابعات	عدد القضايا المعالجة	عدد الأشخاص المتابعين
2010	918	850	1314
2011	832	735	1213
السداسي الأول من 2012	529	450	713

المصدر: Office des nations unies contre la drogue et le crime, rapport d'examen de l'Algérie, cycle d'examen 2010-2015, p 249

إن الأرقام الوطنية المتعلقة بالفساد والسابق الإشارة إليها أعلاه، تجدد لها سنداً قويا في تقارير المنظمات والهيئات الدولية على غرار منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي حيث ومن خلال استقراء التقارير الدورية التي تصدرها هذه المنظمات يتضح بجلاء مدى تفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر.¹

الجدول أدناه يعرض تطور اثنين من أهم مؤشرات قياس الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2015، الأول هو مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، يقيم هذا المؤشر الفساد على أساس درجة إدراك الفساد في القطاع العام بالاعتماد على نتائج ثلاثة عشر استقصاء تعدها منظمات دولية منخصصة (البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، دار الحرية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية...) وتشمل رجال أعمال محليين وخبراء مقيمين أو غير مقيمين، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر ضبط (السيطرة) الفساد الذي يصدره البنك العالمي، يقيس هذا المؤشر مستوى تفشي الفساد في بلد ما، من خلال تقييم مدى استغلال السلطة من قبل النخب الحاكمة وأطراف أخرى لتحقيق منافع شخصية.

الملاحظة الأبرز على معطيات الجدول أدناه، تتمثل في عدم استقرار تطور المؤشرين في حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2015، فالنسبة لمؤشر مدركات الفساد الذي عرف تحسنا طفيفا خلال الفترة 2003-2007 حيث انتقل من 26% (2.6 على 10) إلى 30%، تراجع خلال الفترة 2009-2011 ليستقر خلال السنة الأخيرة 2011 عند 29%، هذه القيمة جعلت الجزائر تحتل المرتبة 112 عالميا من أصل 182 دولة على سلم الفساد، بعدها تحسنت قيمة المؤشر بين سنتي 2013 و 2015 لتستقر عند 36% ما جعل الجزائر تصعد إلى المرتبة 98 عالميا خلال سنة 2015.

¹-Office des nations unies contre la drogue et le crime, rapport d'examen de l'Algérie, cycle d'examen 2010-2015, p 249.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

في المقابل مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي انتقل من 28.79% سنة 2003 إلى 40% سنة 2005، وهي أعلى قيمة يبلغها المؤشر خلال الفترة 2003-2015، بعدها وخلال الفترة 2007-2011 ترجعت قيمة المؤشر - بالرغم من أن هذه الفترة شهدت العديد من الإصلاحات بعد المصادقة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- لتستقر عند 35.07% سنة 2011. سنة 2013 عرفت تسجيل مؤشر ضبط الفساد لثاني أعلى قيمة خلال الفترة 2003-2015 بلغت 39.34%، غير أن هذا التحسن لم يعمر طويلا بدليل تراجع قيمة المؤشر إلى 28.85% سنة 2015.

الجدول(26): تطور مؤشري مدركات الفساد و ضبط الفساد في الجزائر بين سنتي 2003 و 2015

السنة	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
مؤشر مدركات الفساد	26	28	30	28	29	36	36
الرتبة عالميا حسب مؤشر مدركات الفساد	88	97	99	111	112	105	89
مؤشر ضبط الفساد	28.79	40.00	34.47	33.49	35.07	39.34	28.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Worldwide governance indicators, <http://info.worldbank.org/governance/wgi>, 2019/10/10 تاريخ الاطلاع عليه

- www.transparency.org, 2019/10/10 تاريخ الاطلاع عليه

لقد خلق الحجم الاستثماري العمومي الذي تم اعماله في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014، مناخا مواتيا لتفشي ظاهرة الفساد، حيث شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تفجر العديد من قضايا الفساد التي كلفت الخزينة العامة مبالغ طائلة قدرت حسب بعض المصادر ب 30 مليار دولار بين سنتي 2000 و 2010، نذكر هنا قضية الخليفة التي كبدت الخزينة العمومية نحو 1.7 مليار دولار وتسببت في افلاس وسحب الاعتماد من سبع مصارف و مؤسساتين ماليتين، قضايا الفساد والرشاوي المتعلقة ب إنجاز الطريق السيار شرق غرب، لاسيما في شقه الغربي، وأيضا ما بات يعرف ب فضيحة سوناطراك 01 و 02، حيث تشير بعض المصادر أن عدد الصفقات المشبوهة التي أبرمتها الشركة مع شركات أجنبية أغلبها شركات إيطالية ناهز عن 1600 صفقة.¹

3- الإنعاش الاقتصادي والفقر في الجزائر: إن الأداء الاقتصادي في الجزائر والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى تحسن السعر في سوق النفط كان له بالغ الأثر في تنشيط الجهود الجزائرية من أجل تحقيق تنمية شاملة وعادلة، ومحاولة التخفيض من حدة الفقر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تم تضمينها في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية الذي نظّمته الأمم المتحدة سنة 2000 وتم تضمين التقليل من الفقر في الهدف الأول من أهداف

¹ - سارة بوسعيد، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، ص 314-315.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الألفية والمتمثلة في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارا واحدا. ففي مخطط الإنعاش الاقتصادي في هذه الفترة فإن دور الدولة في مكافحة الفقر البشري كان له وزن كبير.

إذ تصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر المقدر بدولار واحد لمفرد في اليو في الجزائر إلى أكثر من 5.7% خلال العشرية الأخيرة وقد لوحظ تناقص هذه النسبة في السنوات الأخيرة كنتيجة لسياسة الإنعاش وعلى الرغم من أنها لا تزال غير مرضية، إلا أن ذلك يعتبر مؤشرا إيجابيا نحو السعي لتحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية حيث تشير الإحصائيات -الخاصة باتجاهات الفقر في الجزائر بناء على خطوط الفقر الوطنية - إلى وجود تحسن من بداية عقد التسعينات.¹ كما تجدر الإشارة أن الفقر في الجزائر ينتشر في الأوساط الريفية حيث أن معدلات الفقر أعلى من مثيلتها في الأوساط الحضرية، فالريف هو من يحتضن غالبية الفقراء حيث وصلت النسبة في الريف إلى ما قارب 10.2% بينما لا تتعدى 3.2% في الحضر.²

2- تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2015-2019

أ- الآثار المترتبة عن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على التشغيل والبطالة: لم يعمل الانفاق الضخم على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ أنه لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، وهذا ما يعود إلى وجود مشكلة في الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في جانب العرض، ويتجلى هذا في عدم مرونة القطاع الصناعي باعتباره غير كفء وعدم مرونة أهم القطاعات المنتجة مما يبرز هشاشة الاقتصاد الوطني وموازة مع ذلك يبقى الإشكال المطروح في هذا المجال هو عجز السلطات القائمة على إيجاد منافذ عديدة لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، هذا ما سعت الجزائر للعمل من أجله خلال البرنامج الحالي والاعتماد على الاستثمار المنتج الذي يعمل على تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وذلك بالعمل على زيادة التشغيل وتوافق قوى العرض والطلب وذلك من خلال تقريب كلا الاتجاهين، حيث يوضح الجدول التالي ومن خلال تحليل معطيات وزارة المالية توقع زيادة نسبة القوى العاملة بنسبة 1.425% لكل سنة خلال هذا الخماسي.³

¹ - كما جاء في التقارير المنشورة عن البنك العالمي وكذا صندوق النقد العربي.

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص 267.

³ - ناصر بوشارب، راضية اسمهان خزار، انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص 128.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجدول رقم (27): يوضح أثر برنامج توطيد النمو 2015-2019 على التشغيل والتغير في القوى العاملة

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
توقعات القوى العاملة (الفرد)	13622181.17	13818992.33	13999791.74	14183031.75	14424663.58
نسبة الزيادة في القوى العاملة	-	1.4	1.3	1.3	1.7

المصدر: توقعات وزارة المالية (الموقع الرسمي)

لم تخصص الدولة مبالغ مهمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي إلا في حدود 6.9 مليار دولار، وهذا مقارنة بالأغلفة المالية لباقي البرامج، لذا كان أثر سياسة الإنعاش على البطالة ضعيفا جدا. واتضح هذا الأثر من خلال برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009 لكنه لم يرقى لتوقعات هذا البرنامج في مجال التشغيل، وهذا ما يعزى لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة للبرنامج، والذي استهلك فقط ما قيمته 16% من إجمالي اعتماداته المالية. أعطت الأرصدة المالية المرحلة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 وزنا ماليا معتبرا، ما أدى إلى توفير مناصب شغل جديدة وتدني نسب البطالة، لكن النتائج الفعلية لم تعكس حقيقة هذا الطرح، فالطاقة الاستيعابية لهذا البرنامج في التشغيل استطاعت أن تحقق فقط 3/1 مما هو متوقع ومسطر في الأهداف المرجوة.

تحسن طفيف للمؤشرات الاقتصادية بعد تطبيق الجزائر للنموذج الاقتصادي الجديد للفترة 2015-2019 على كل المستويات خاصة علي مستوى القطاع الزراعي والطاقات المتجددة غير أنه يبقى غير كاف حيث لم تتغير تبعية النمو الاقتصادي لقطاع النفط على مدى فترة طويلة من الزمن، علي الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط في عام 2000 سمح بتدارك النقص في الهياكل الأساسية اللازمة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة، ولكن الاستثمار الخاص ظل ضعيفا، حيث يمثل 10% فقط من إجمالي الاستثمارات. ولا يزال تنوع الاقتصاد، وصادراته بطيئا ويشكل تحديا رئيسيا للجزائر، في سياق الانخفاض المستمر في أسعار النفط، وكذلك في الإنتاج.¹ تمثل 95% من الصادرات في قطاع النفط، وعلى مدى فترة طويلة من الزمن (1990-2019) لا تتجاوز الصادرات خارج قطاع المحروقات ومشتقاتها سوى مليار دولار، مع عدد قليل جدا من المنتجات 100 منتج مقارنة بأكثر من 200 منتج في البلدان المجاورة. ولكن يمكن أن تزيد الجزائر من صادراتها خاصة في مجال الزراعة.²

¹ - وهبية بن داويدة، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، مارس 2022، ص 51.

² - Economic Commission for Africa, Quality of institutions and structural transformation: Distortions and resource allocation, United Nations Addis Ababa, Ethiopia, 2019, p 10.

الفصل الثاني واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

خلاصة واستنتاجات:

- رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هاته البرامج التنموية وحتى تلك المرتبطة منها بالمستوى الاجتماعي فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج الثلاث ناهيك عن حجم فساد كبير ارتبط بتنفيذها.
- نقص في فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة (2001-2019) في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الرفع من نسبة الصادرات الغير النفطية، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام.
- لم تستفد المؤسسات الجزائرية من برنامج الإنعاش الاقتصادي كثيرا واستفادت منها المجمعات الاقتصادية الأجنبية والمؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر. ويفسر هذا أن الإنفاق العام ساهم في رفع حجم الطلب الكلي، وبسبب ضعف الجهاز الإنتاجي تحول هذا الطلب نحو زيادة الواردات من الخارج.
- افتقاد المشروعات العامة في الجزائر إلى رؤية واضحة مسبقة، كما أن وجودها لا يعبر في الكثير من الأحيان عن سياسة تنموية محددة أو إستراتيجية تنموية وطنية واضحة المعالم، وإنما هي نتاج سمنة مالية (وفرة مالية).
- أن الاستثمارات العامة في الجزائر خاصة المشاريع الكبرى يلاحظ عليها في الغالب أنها نتاج قرارات سياسية وإدارية واستجابة لظروف آلية مرحلية.
- ضعف هذه البرامج التنموية في تحقيق أهدافها خاصة تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، بالإضافة إلى عدم تحسن الخدمات العمومية، بمعنى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج إلا في حدود ضيقة.
- ارتفاع عمليات إعادة التقييم للمشاريع الاستثمارية المختلفة وبالتالي ارتفاع تكلفة الانجاز، فعلى سبيل المثال قدرت عمليات إعادة التقييم للمشاريع الاستثمارية من 2000 إلى 2012 ب 50 مليار دولار، ويتوقع أن تصل مع انقضاء البرنامج الخماسي 2014 إلى حدود 55 مليار دولار، وكل هذا راجع إلى غياب التخطيط الدقيق للمشاريع وضعف دراسات الجدوى المتعلقة بها.
- إن البرامج التنموية المتبناة لم تحقق نتائج معتبرة في ميدان الأنشطة المستندمة الموفرة للثروات وخلق مناصب العمل وسبب ذلك هو افتقاد هذه البرامج للعمق الاستراتيجي، فالبرغم من التراكمات المالية إلا أن ذلك لم يقابله دفع قوي ومتواصل للنمو وإنما انحراف بطيء لقطاعات النشاط الاقتصادي الإستراتيجية.

الفصل الثالث

آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة

2000 – 2020

الفصل الثالث: آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

يعتبر تحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه من الغايات التي دأبت عليها الأنظمة السياسية، في كل دول العالم، وأصبح من الأهداف الجوهرية التي لا بد من تحقيقه، وشرطا ضروريا ومسبقا لتحقيق باقي متطلبات الحياة الكريمة للشعوب. لكن، إلى جانب محورية الاستقرار السياسي، نجد أيضا أن هناك هدفا آخر يسعى أي نظام سياسي لتحقيقه إرضاء للمواطنين، وحفاظا على بقائه واستمراره بطرق سلمية وشرعية، وهو العمل باستمرار على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين اقتصاديا، واجتماعيا.

تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي ومنذ كان الاستقرار السياسي من بين أكبر غاياتها، إذ عمل النظام السياسي في البلاد بجهد حثيث للحفاظ على الاستقرار السياسي الذي كان قد تم استرجاعه بعد عقد من الصراع الداخلي المسلح، ما زالت أحداثه الدامية ماثلة في الوعي الجمعي الجزائري. نتيجة لاسترجاع الاستقرار، ورغبة من النظام في الحفاظ على ديمومته واستقراره، كان لا بد من القيام بجملة من الإجراءات التي تصب في خانة تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وهو ما تم فعلا، بيد أن هذا التغيير جرى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أكثر من جريانه على المستوى السياسي؛ كون أن النظام السياسي الجزائري انطلق، كما يفعل العديد من الأنظمة الاستبدادية، من فكرة أن إحداث تطورات اجتماعية واقتصادية كفيلة بأن تسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي واستمراره بغض النظر عن طبيعة الحكم ودرجة التطور المؤسساتي للدولة.

المبحث الأول: دور المصالحة الوطنية في ترسيخ الاستقرار السياسي في الجزائر

برت المصالحة الوطنية كمفهوم مركزي مع الربع الأخير من القرن العشرين اين تمكنت مجموعة من الدول من تحقيق الانتقال الديمقراطي داخل دولها ومجتمعاتها وهذا من خلال التحول، من وضع سياسي شمولي إلى نظم ديمقراطية، وقد تعلق الأمر بدول أمريكا اللاتينية وأقطار المنظومة الاشتراكية سابقا وبعض الدول الإفريقية وبقية البلاد العربية وحدها خارج هذه الحركية، وامتدت المصالحة الوطنية إلى دول كثيرة في العالم كغيرها من الدول التي عرفت أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي أدت بها لتبني مشروع المصالحة الوطنية للخروج من الأزمة.

لقد كان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر تنويجا للحوار السياسي بعد الأزمة الأمنية في البلاد وتم الاستفتاء الشعبي حوله ما أدى إلى تجسيد بنود، وأحكام هذا القانون لوضع نهاية للنزاع الداخلي في الجزائر ولقد كان الميثاق تنويجا لجهود الحوار الوطني التي بدأت بقاء سانتيجيديو بإيطاليا، وندوة الوفاق الوطني ثم عرض تدابير قانون الرحمة، يليها قانون الوثام المدني ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عبر مسار من الزمن ضمن التجربة الجزائرية لحل الأزمة الأمنية التي وقعت فيها.

المطلب الأول: مسار تحقيق مشروع المصالحة الوطنية

إن الأزمة الجزائرية كانت أزمة سياسية وكان لابد لها من حل سياسي، فاعتمد النظام السياسي كبداية للمسار قانون الرحمة ثم الوثام المدني وصولا إلى المصالحة الوطنية والتي هي مطلب سياسي وشعبي¹.

بفشل كل الحلول السياسية -من قانون الرحمة وما تزامن معه من حوارات- وتأزم الوضعية الأمنية أكثر، ازدادت المطالبة الخارجية بإيجاد لجنة دولية للتحقيق في المجازر المرتكبة، خاصة وأن الاتهام كان مجها للمؤسسة العسكرية، بأنها هي المسؤولة عما آلت إليه الأوضاع الأمنية في البلاد. وبالتالي كان التوافق موجودا بين صناع القرار بانتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا لأمرين أساسيين: الأول لأن بوتفليقة مدني، وتنصيبه رئيسا يتلاءم مع التقاليد العسكرية المتمثلة باستخدام المدنيين واجهة بالنسبة إليهم مما يساهم في إخراج الجزائر من العزلة التي فرضت عليها، وبوصفه أيضا وزير خارجية سابق والأكثر فعالية. والسبب الثاني هو ما خلفه العنف كان ذو أبعاد سلبية جدا مما استدعى وجود حل ملموس حتى تسترجع الجزائر شرعيتها مرة أخرى، مما أمن مرور قانون الوثام المدني².

وصفت العهدة الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمرحلة "التوافق والانسجام" بين المؤسسة العسكرية و الرئاسة، ولكن بعد اكتساب الرئيس شرعيته من خلال الاستفتاء على الوثام المدني، والانفراج المالي الذي بلغ 12 مليار دولار، ونجاحه في فك العزلة عن النظام السياسي في بيئته الإقليمية والدولية، تحول التوافق إلى صراع وتنافس. وكان من أبرز نتائج فوز عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية، حدوث تصدع داخل المؤسسة العسكرية، وتقاعد الفريق محمد العماري، وطرح الرئيس مشروعا للسلم والمصالحة بتبني إستراتيجية "الارتياح العام" فلا هو أراد استفزاز الأطراف الاستتصالية، ولا قطع أمل القيادات الإسلامية بإمكانية العودة إلى الساحة السياسية³.

لكن ما يجب قوله وما يبدو لنا جليا، أنه من خلال نتائج قانون الرحمة إلى غاية 1999 قد حسمت الأزمة أمنيا وبالأساليب العسكرية أولا، ثم بعدها تم اللجوء إلى الحل السياسي السلمي. وهذا ما يفسر لنا عدم نجاح الحوار وقانون الرحمة وعقد روما ولكن سمح لقانون الوثام المدني بالتطبيق، بدليل أن المؤسسة العسكرية تلعب دورا مهما في صناعة القرار خصوصا الأمني، وأعربت عن نيتها منذ بداية النزاع أنها تريد الاستئصال، وهذا لا يعاب على المؤسسة العسكرية لأن طبيعتها تحتم عليها اعتماد آليات القوة والقمع، ولكن ضعف المؤسسات

¹ - فاطمة الزهراء بوعزة، المصالحة الوطنية الجزائرية كمقاربة لحل النزاع الداخلي، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد 02، نوفمبر 2019، ص 593.

² - فوزية قاسي، عربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزاع الطابع العسكري"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016، ص ص 60-62.

³ - فاطمة الزهراء بوعزة، مرجع سابق، ص 593.

السياسية وعدم فعاليتها في مواجهة الأزمات وتقديم حلول سلمية رشيدة وافتقارها للشرعية أدى إلى ملء الفراغ بالمؤسسة العسكرية، و بالتالي عدم نجاح أي قرار من دون موافقة هذه الأخيرة.¹

أول ما يمكننا أن نلاحظه على هذا القانون هو أنه لم يكن تدبيراً محضاً جرى إقراره بأوامر رئاسية مثل سابقه، قانون الرحمة، لكنه مرر على الهيئات التشريعية ليأخذ حصانته القانونية، ثم مرر للاستفتاء الشعبي ليتحصن بإرادة شعبية تعطيه مداه من الصداقة، وتمنحه سنده الاجتماعي.

ولأنه كان تدبيراً منطلقاً من عمق النظام السياسي الحاكم ومن اقتناعه بجدوى تسوية سلمية للأزمة، وتعبيراً عن إرادته لحللتها بعد تلكؤ دام أعواماً، ولأنه حظي بتزكية شعبية كبيرة، أكثر من 85 % من أصوات المستفتين، جسد هذا القانون ولو نسبياً، طموح إعادة الإدماج المدني في المجتمع لعشرات التائبين ممن تخل عن العمل المسلح في الجبال بعد إعلان الهدنة، وكانوا ينتظرون تحصيناً قانونياً يراعي وضعهم الجديد، لتلك الأسباب مجتمعة، أسفر تطبيق هذا التدبير القانوني بين فترة إقراره وانتهاء مدته التي حددها قانون الوثام المدني بستة أشهر (من يوليو 1999-يناير 2000) عن عودة آلاف المسلحين، وانقطاعهم النهائي عن العمل المسلح.²

1- مضمون قانون المصالحة الوطنية الجزائري: يتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تدابير للعفو العام عن الإرهابيين الذين سلموا أسلحتهم، باستثناء المذنبين في جرائم القتل الجماعي والهجمات التفجيرية على المنشآت العامة والاعتصاب، ويشمل المحكوم عليهم غايباً.

ومن جانب آخر، وضع الميثاق شرطاً أساسياً للاستفادة من أحكامه وهو عدم عودة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور للنشاط مجدداً، كما برأ رجال الأمن من تهم الاختفاء القسري من خلال الفصل السادس منه الذي أشاد بجهود قوات الأمن خلال العشرية السوداء، على أساس أن ما يشاع هو تصرفات معزولة يمكن أن يكون قد قام بها بعض رجال الأمن ولا يجب أن تنسب لمؤسسة مثل المؤسسة الأمنية كلها وأنهم قد تم عقابهم فردياً، كما أن محاربة الإرهاب لا تزال مستمرة ولا تزال الدولة تحتاج لكل أبنائها.³

كما منح الميثاق تعويضات مالية لأسر القتلى والمفقودين، وكذا إعادة الدمج الممكن للمفصولين من العمل لأسباب سياسية، وفرص العفو عن القادة المسلحين الذين فروا إلى الخارج، فهذه الأمور تخضع للتنظيم بتشريعات برلمانية أو بموجب مرسوم رئاسي.

¹ - المرجع نفسه، ص 593.

² - بحسب الإحصاءات المتاحة، وصل عدد الذين استفادوا من تدابير قانون الوثام المدني إلى ما بين 6 آلاف و6.5 آلاف مسلح. وكان عدد المسلحين بين عامي 1993 و1996 قد وصل، إلى نحو 30 ألف مسلح.

³ - منى غبولي، من الإرهاب إلى المصالحة الوطنية: دراسة قانونية تحليلية حول الأزمة الأمنية الجزائرية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 194.

كما أقر المشرع الجزائري بالمسؤولية المدنية للدولة بشأن مسألة الكشف عن مصير المفقودين وترك المسؤولية الجزائرية لمن اقتترف جرما فرديا من أعوان الأمن حيث يعاقب عليه فرديا وذلك على أساس قاعدة أن الدولة مسؤولة عن حماية المواطن وأي تقصير يلحق أمن هذا الأخير تتحمل هي مسؤوليته.¹ فحسب ما جاء في الميثاق، "تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية، وستتخذ كل الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع"، فالبند الرابع من الميثاق ينص على إجراءات دعم سياسة معالجة ملف المفقودين المأساوي، مع التمييز بين أفعال أو مسؤولية الدولة وأفعال أو مسؤولية أعوانها، الذين ساهموا في محاربة الإرهاب.

لذلك حاول المشروع التفرقة بين المسؤولية المدنية التي تقع على عاتق الدولة، وبين المسؤولية الجنائية التي تقع على عاتق أعوان الدولة بقوله "ويعتبر أن الأفعال الجديرة بالعقاب المقترفة من قبل أعوان الدولة الذين تمت معاقبتهم من قبل العدالة، كلما ثبتت تلك الأفعال لا يمكن أن تكون مدعاة لإلقاء الشبهة على سائر قوات النظام العام"، وبعبارة أخرى أن الدولة مسؤولة عن التعويض المدني، دون المسؤولية الجزائرية عن أفعال أعوانها.² فالدولة مسؤولة عن الوضع الأمني وتطوراته في حق المواطنين.³

لقد عالج قانون المصالحة الوطنية في الجزائر مختلف جوانب مكافحة الإرهاب من خلال ميثاق السلم والمصالحة، وحدد ستة فئات تستفيد من انقضاء الدعوى العمومية في حقها وهم:

- كل من ارتكب فعلا أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها بموجب الأحكام المذكورة في المادة 01، أو كان شريكا فيها وسلم نفسه للسلطات المختصة بين تاريخي 13 جانفي 2000 وتاريخ صدور هذا الأمر في الجريدة الرسمية؛

- كل من يمثل طوعا ويسلم ما بحوزته من سلاح وذخيرة أمام السلطات المختصة خلال ستة أشهر من نشر القانون ويكف عن ارتكاب الأفعال الواردة في المواد 87، 87 مكرر 3، 87 مكرر 6 الفقرة 2، 87 مكرر 7، 87 مكرر 8، 87 مكرر 9، 87 مكرر 10 من قانون العقوبات، وهي المواد التي تتحدث عن الجرائم الموصوفة بأنها أفعال إرهابية أو تخريبية.⁴

¹ - عبد المنعم أحمد، الارهاب وتعويض ضحاياه. مصر: المكتبة المصرية، 2006، ص 101.

² - منى غبولي، مرجع سابق، ص 194.

³ - رمسيس بنهام، مشكلة تعويض المجني عليهم في الجريمة الإرهابية. مصر: أعمال المؤتمر الثالث لجمعية المصرية للقانون الجنائي، ص 444.

⁴ - راجع أحكام الأمر 156/66، المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق ل 8 جوان 1966 الذي يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بالأمر 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995، الجريدة الرسمية رقم 11، ص ص 8-10، القسم الرابع مكرر.

- كل من يمثل طوعا خلال ستة أشهر من الأشخاص الذين هم محل بحث داخل أو خارج الوطن من المتهمين بارتكاب الأفعال السابقة الذكر؛
- كل من شارك عن طريق الاشادة بالعمليات الارهابية أو المساعدة على طبع أو نشر الوثائق أو التسجيلات المشيدة بها إذا مثل طوعا أمام الجهات الأمنية؛
- كل محكوم عليه غيابيا يمثل طوعا خلال ستة أشهر؛
- المحبسون وغير المحكوم عليهم.¹

ويعنى هؤلاء من كل أشكال المتابعات إذا كان التحقيق في جرائمهم لا يزال على مستوى التحقيق الابتدائي كما تخفف العقوبة أو تستبدل في حق كل من لم يشملته الاعفاء النهائي أو العفو الرئاسي.²

2- تقييم تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية:

إن تجربة المصالحة والتي كانت امتدادا لسياسة الوئام المدني ما ازلت تعطي ثمارها إلى اليوم في حفظ السلم والأمن الداخليين، لكن ذلك لا يمنع من الاشارة إلى بعض الاشكالات الاجتماعية والقانونية التي أفرزها تطبيقه. ورغم الايجابيات الكبيرة التي صاحبت هذه السياسة من تحسن في الوضع الأمني، وكذلك ضم لأول مرة فئات كانت الدولة ترفض التكفل بها أو معالجة أوضاعها سابقا كعائلات الإرهابيين، عائلات المفقودين، اللاجئين السياسيين والمفصولين من عملهم لأسباب سياسية. إلا أنه قد احتوى على بعض السلبيات منها:

- الميثاق حمل طرفا واحدا مسؤولية نشوب الأزمة يتمثل في الذين استعملوا الدين لأغراض سياسية في إشارة ضمنية للجبهة الإسلامية للإنقاذ وبرأ السلطة منها، وكرس منطق الغالب والمغلوب، حيث أكد بأن الدولة الجزائرية انتصرت على خصومها الذين فشلوا في تطبيق إيديولوجيتهم، في حين أن المصالحة الحققة لا تعمل بهذا المنطق.
- الميثاق لم يتضمن حلا سياسيا شاملا للأزمة، حيث ركز على الأبعاد الأمنية والاجتماعية للمصالحة في حين أهمل أبعادها السياسية والحضارية، بعبارة أخرى ركز على المعالجة الأمنية لقضية المسلحين والمعالجة الاجتماعية لقضية المفقودين وضحايا المأساة الوطنية بصفة عامة. وقد تفتن لهذا النقص العديد من السياسيين على رأسهم عبد الحميد مهري الذي أعاب على الميثاق إهماله للحل السياسي الشامل للأزمة والذي اعتبره الوحيد القادر على تمكين الجزائر من مواجهة التحديات المفروضة.

¹ - باخويا ادريس، العدالة الانتقالية في ضوء قانون المصالحة الوطنية بالجزائر، الاجتهاد للدراسات القانونية والفقهية: بسكرة، العدد 12، 2017، ص 106.

² - المادة 18 و 19 من الأمر 278/05 المتضمن تدابير السلم والمصالحة.

- الميثاق سلب ذوي المتضررين من الأزمة حقهم في إنزال العقوبة أو العفو، بمعنى أنه منح عفواً أو تخفيفاً للعقوبات لصالح المسلحين باسم عامة الشعب والدولة على حساب الضحية التي يعود لها هذا الحق. فالطبيعي هو أن الضحية هي التي تقوم بالصفح عن جلاديه، لكن الدولة من خلال هذا الميثاق حرمتها من ذلك.

- السياسة بأكملها لم تستطع أن تقضي على فلول الإرهاب حيث بقي يمارس أعماله الإرهابية بين الفينة والأخرى وما تفجيرات قصر الحكومة والمدرسة العليا للقضاء ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية أثناء زيارته لولاية باتنة لخير دليل على ذلك، والملاحظ هو أن تقلص عدد افراد الجماعات ومع احتكاكها بعناصر القاعدة جعلها تلجأ الى العمليات التفجيرية و الانتحارية.

على الرغم من النجاح الظاهر والنتائج الإيجابية لمسعى الوثام المدني، مقارنة بنتائج قانون الرحمة، فإن ذلك لا يمنع توجيه جملة من الانتقادات؛ لعل أبرزها أن هذا القانون، شأنه شأن سابقه، قانون الرحمة، لم يذهب إلى حد معالجة الأزمة الجزائرية في عمقها، بما هي أزمة سياسية بامتياز، بل اكتفى بمعالجة بعض أعراضها ومظاهرها، وعلى رأسها الظواهر ذات المنزاع الأمني؛ حيث تراجعت أعمال القتل والتخريب تراجعاً ملحوظ، وإن استمر بعضها، ولو على نحو استعراضي.¹

أمام سياسة الوثام المدني الظافرة التي نجحت في تضيق مساحة العمل المسلح واسترجاع الدولة مكانتها على الصعيد الأفريقي والعربي والدولي - حيث أعادت معظم السفارات الأوروبية فتح أبوابها، وتكثف النشاط الدبلوماسي لإبراز الوجه الجديد لجزائر الوثام، وهو ما أثمر عودة الكثير من الاستثمارات الأجنبية وتحسن وضع الجزائر وصورتها على الصعيد الدولي عموماً - بدا أفق جديد للرئيس السابق بوتفليقة، قبيل انتهاء عهده الرئاسية الأولى، لتبشير الجزائريين بإمكانات الذهاب بسياسة الوثام المدني إلى خيار أوسع وأعمق، وهو خيار تعميق السلم والمصالحة الوطنية الشاملة. لذلك، سيكون تبشيره بـ "المصالحة الشاملة"، ودعوته إليها هما المفردة الأساس في برنامج ترشحه لولاية رئاسية ثانية، مثلما كان تبشيره بالوثام المدني هو المفردة الأساس في برنامج ترشحه للولاية الرئاسية الأولى.

" يجب تشجيع كل عمل من شأنه أن يدفع حركية السلم، كمام يجب أن تباشر هذه الحركية وتواصل إلى نهايتها"². بهذه العبارات كان الرئيس بوتفليقة يحث الهيئة الناجبة الجزائرية لتصوت لمشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. وهو ما استجاب له كثير من النخبين، على الرغم من الأصوات المعارضة والمعتضة على بعض بنود

¹ - الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد 34، سبتمبر 2018، ص 48.

² - انظر خطابه لدى استدعائه الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 سبتمبر في 2/8/1999. موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، في: <https://bit.ly/2kmBj07>

المشروع؛ حيث أصبح بالفعل حقيقة واقعة منذ سبتمبر 2005، حينما زكته أغلبية من الأصوات، تجاوزت 97 في المئة، ليبدأ تنفيذه بوصفه قانون في فبراير 2006.¹

المطلب الثاني: مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر

لم يكن قانون المصالحة الوطنية الذي استفتي فيه الجزائريون في بداية الألفية الجديدة، خطوة جرى القفز نحوها بسهولة كما قد تصور؛ إذ سبقها لأكثر من عشرية كاملة جهود ظلت تراوح بين الفشل ونصف النجاح، اعتقاداً من أطراف النزاع في إمكان أن يظفر أحدهما بالآخر ليفرض خياراته، لكن شراسة المعركة وتكلفتها البشرية والمادية جعلتا بعض الفاعلين السياسيين يبادر إلى إطلاق مبادرات سياسية لإيجاد حل "للأزمة الجزائرية". مبادرات بدت في البداية محتشمة ومحدودة الأثر، لكن تكلفة المعركة جعلتها تنضج ببطء لتغدو أكثر جرأة، أملاً في إنهاء الأزمة المتصاعدة.

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية هو الوثيقة التي عرضت على الشعب للاستفتاء فيها، وهي بمنزلة الإطار العام للأحكام القانونية للمصالحة. يتضمن مشروع الميثاق المحرر في 16 صفحة من القطع المتوسط باللغتين العربية والفرنسية ديباجة وخمسة محاور أساسية؛ هي كالآتي:²

أولاً- الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم: وتتلخص في بعض الترتيبات القانونية لتسوية وضعيات «التائبين» والمحكوم عليهم وفق آليات معينة، منها: إبطال المتابعات القضائية وإبدال العقوبات والإعفاء من العقوبة والعفو. وبعد انتشار ثقافة العنف والاستئصال طيلة فترة الأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر، وجب التأسيس لثقافة جديدة ومغايرة تسمح بطي صفحة الخلاف وانتهاج أسلوب الحوار والتعايش بين مختلف الأطياف والقوى السياسية في الجزائر وقد جاءت المساعي الرامية للصفح والوثام والمصالحة في هذا الإطار، بينما استطاع الرئيس بوتفليقة تجسيد هذه المعاني والقيم من خلال مسعى الوثام المدني، والذي لم يكن سوى خطوة أولى تهدف إلى تحقيق التهدئة الأمنية تليها خطوات في اتجاه التهدئة السياسية والانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية.

والمصالحة الوطنية الشاملة كإستراتيجية اختارتها قيادة المرحلة السابقة، يقصد بها كما أوضح رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة: فالمصالحة الحقيقية هي تلك التي تدمج تلك الأبعاد تماماً، وتحدث تحولات ثقافية ومجتمعية حقيقية وعميقة تصل إلى رسم رؤية كلية للنزاع المشترك³، وعليه فإنها لا تقتصر في نظري على

¹ - صدر تحت رقم 01-06 بتاريخ 2006/2/27، ويتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

² - سعود الطاهر، مرجع سابق، ص 48.

³ - Youcef Bedjaoui, "Qui réconcilie qui? Réflexions sur la dite réconciliation en Algérie," p.8-9.

مجرد إيقاف أعمال العنف... بل أنها تعني في غايتها القصوى إعادة بناء الوفاق بين الجزائريين أيا ما كانت مشاركتهم ومنازلهم، وبث روح السلم في الصدور، وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة لسيان ما حدث... وهي تعني طور من أطوار سريورة كلية لتحقيق السلام في مجتمع فقده. تبدأ هذه السيرورة وتستمر على متصل زمني ثلاثي المراحل، يشمل: تسوية النزاع بوقف أعمال العنف، ثم حل النزاع بمعالجة مسبباته، والمصالحة التي تعالج الآثار الناجمة عن النزاع. إذا فضاء تلتقي فيه الحقيقة والعدالة والاحترام والأمن. وفاعلية مسارها مرهونة بدرجة الدمج التي يمكن تحقيقها بين هذه العناصر الأساسية.¹

وقد كان الهدف منذ اللحظة الأولى من المرحلة الجديدة، هو المصالحة الوطنية الشاملة التي تمكن من رآب الصدع الذي فرق بين أجيال الوطن الواحد، نتيجة لمنطق رفض الآخر ومحاولة استئصاله، وما صاحب ذلك من شعارات للقطيعة تهدف إلى تحويلنا إلى نكرات ومجهولين في تاريخ الأمم والشعوب.²

ثانيا- الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية: هي إجراءات تعمل على القضاء على بذور البغضاء والحقد والكراهة، وإعادة المفصولين إلى مناصبهم، وتسوية وضعياتهم الاجتماعية ومنع النشاط السياسي لمن شارك في أعمال إرهابية، ومن كانت له مسؤولية في العبث بالدين وتعاليم الإسلام.

وبهدف تحقيق منظومة ثقافية جديدة في إطار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، تحمل قيم الصفاء والسلم وقبول الآخر فكانت المصالحة الوطنية التي تحمل في طياتها قيما ومعان تختلف عن سابقتها قبل أن تبني على إجراءات لتسوية ملف الأزمة في الجزائر.

إضافة إلى محاولة ترسيخ قيم السلم والتصالح وإعادة بناء فكرة الدولة كقيمة مرجعية لاغنى للمجتمع الجزائري عنها فإن لثقافة السلم والمصالحة الوطنية بعدا آخر يحاول أن يجمع بين وجهات نظر الساسة المختلفة والتي جعلت من المقومات الوطنية عناصر متناقضة، حيث اتخذ كل حزب إحدى هذه المكونات وجعله محورا لنضاله وأساسا لمشروعه المجتمعي، وضاع الشعب الجزائري بين مزایدات هؤلاء وأولئك.

والثقافة التي تسعى المرحلة الجديدة إلى تكريسها تنطلق من حاجة الجزائريين إلى الكثير من الوقت لكي يقتنعوا بأن هذه العناصر لا بد أن تتكامل لتشكّل وحدة واحدة منسجمة، وأن ذلك شرطا ضروريا لا يمكن تجاوزه قبل ممارسة الديمقراطية.³

¹ - سعود الطاهر، مرجع سابق، ص 43.

² - محي الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس، الجزائر: دار هومة، 2003، ص 208.

³ - رزيقة رواجي، دور الثقافة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر في ظل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية 2005-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص 232.

ثالثا- ترقية الائتلاف الحكومي: سعى النظام السياسي الجزائري ما بعد انتخاب بوتفليقة إلى ترقية الائتلاف الحكومي الذي طبع مرحلة الأزمة، خاصة بين التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى تحالف سياسي بدافع بناء الجماعة الوطنية، حيث رأت الأحزاب المشكلة لهذا التحالف أن الديمقراطية تحتاج إلى أمن سياسي يعترف فيه المتنافسون ببعضهم البعض وأن بناء هذه الديمقراطية واستقرارها يحتاج إلى زمن لا بد من احترامه. كما أن مكاسب الوثام المدني والمصالحة الوطنية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في الفترة الراهنة تحتاج إلى الاستقرار والاستمرارية مادام الاتجاه صحيحا، أو على الأقل ما يعتقده المتحالفون وما يمثلونه من امتداد جماهيري.¹

لقد جسد التحالف الرئاسي في 16 فبراير 2004 حقيقة الثقافة السياسية المنشودة لفترة ما بعد الأزمة والمتمثلة في السلم والمصالحة الوطنية الشاملة، وتنازلت الزعامات لبعضها البعض وفك الاشتباك بين الإسلامي والعلماني، وتكاتف جهود الجميع ولو في المرحلة الراهنة حول برنامج واحد وهو برنامج رئيس الجمهورية.

رابعا- الإجراءات الموجهة لتعزيز التلاحم الوطني: حيث يمجّد هذا الفصل مقومات الشخصية الجزائرية، والمتمثلة في تفادي كل شعور من شأنه إقصاء الأشخاص الذين سلك أحد أقاربهم طريقا يدينه العقل والقانون. حيث جاءت فكرة المصالحة الوطنية لتؤكد على ضرورة التمسك بالثوابت الوطنية الإسلام، العربية والأمازيغية، وذلك بالاستناد إلى أرضية مشتركة بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري، دون إقصاء وتعيد صياغة الهوية الوطنية ضمن رؤية تحمل أكثر فأكثر رموزا حضارية وثقافية بعيدة عن الهوس والتطرف بكل أشكاله فالجزائر كحقيقة تاريخية كل لا يتجزأ ز ومراحلها المتداخلة هي التي صقلت الهوية الوطنية بمقوماتها المتعددة.

كما عملت الدولة على ترقية اللغة الأمازيغية، وترسيمها كلغة رسمية في البلاد، وهذا ما انعكس في دستور 2016 حيث أصبحت الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، حيث قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، في إطار التعديل الدستوري الجديد، وذلك في الشق الأول من التعديل المتعلق بتقوية الوحدة الوطنية. واضعا بذلك حدا للمزايدات السياسية بورقة الأمازيغية، فيما تظل العربية "اللغة الرسمية للدولة"، كما تم إدراج سياسة المصالحة الوطنية في ديباجة الدستور، حيث وضع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حدا للمزايدات السياسية بورقة الأمازيغية، بترسيمها لغة وطنية ورسمية في الدستور الجديد، فبعد دسترة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الذي تم في 2001، قرر الرئيس هذه المرة ترقية الأمازيغية إلى مكانة لغة وطنية ورسمية. لإضافة إلى إنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية مكلفة بتوفير الشروط المطلوبة لهذه المكانة للغة

¹ - عبد اللطيف بن اشهنو، عصرة الجزائر حبيلة وأفاق، الجزائر، الفا ديزايتي، 2004، ص 127.

الأمازيغية، وذلك بمساهمة خبراء في هذا المجال، وتؤكد المادة الثالثة من دستور 2016، بأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية مع إضافة عبارة "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة".¹

وعليه فقد نصت المادة (03) مكرر من دستور 2016 ما يلي: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، يحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضح لدى رئيس الجمهورية". حيث يستند هذا المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد.²

خامسا- الإجراءات الهادفة إلى تحريك الاقتصاد الوطني: تتضمن المصالحة الوطنية بعدا اقتصاديا يعمل على توحيد النظرة إلى مؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم التفريق بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث يقول رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة "ذلك أن التميز بين القطاع العمومي والخاص، طالما أضر بنمو البلاد وأنه بات من المستعجل أن نمحي هذه الازدواجية التي تشوب التشريع والتنظيم والممارسات، وذلك حتى نسمي المؤسسة الجزائرية مؤسسة وكفى، حتى تلك المؤسسة الأجنبية أو تلك التي تنشأ عن الشراكة يجب أن تعامل بنفس المنطق والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون يجب عليهم هم أيضا أن يتصالحوا فيما بينهم عبر الحوار منظم ودائم يراعي بنفس القدر مصلحة المؤسسة ومصلحة العمال... كما أن التنمية الاقتصادية مرهونة بالسلم والاستقرار وأن أرضية السلم ستبقى هشة دون تنمية اقتصادية ومهددة بأشكال أخرى من التعبير عن العنف الاجتماعي لذلك كان المحور الثاني من الجهد يعني بإعادة دفع الاقتصاد وتنشيط الاستثمار، ومن الواضح لا يمكن الحديث عن السلم الاجتماعي والوئام المدني دون العمل في نفس الوقت ضد الفقر وتعميق الشروخ الاجتماعية وضد البطالة وأزمة السكن".³

كما أن البعد الاقتصادي في ثقافة المصالحة الوطنية هو الاقتناع بضرورة الانفتاح على المحيط الخارجي وبناء جسور التعاون مع التكتلات المجاورة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال عصرنة الاقتصاد الوطني وتفعيله وتنويعه وفتح المجال للمبادرة الخاصة أمام المقاتل الجزائري والترحيب بكل شريك يضيف قيمة إيجابية للمنظومة الاقتصادية في ظل هذه التحديات التي يفرضها الواقع الدولي المتحرك وهشاشة الوضع في الجزائر ما بعد

¹ - مفيدة مقورة، اللغة الأمازيغية في الجزائر: دراسة في سياسات الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 06، 2018، ص 637.

² - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع 06، المؤرخ في 03 فبراير 2016، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، المادة 03 مكرر.

³ - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 233.

الأزمة تتوجب قيم التضامن بين أبناء الوطن، وتأكيد قيم العدالة والتوزيع العادل للثروة ومحاربة الفساد والفقر والابتعاد عن الحسابات الربائية والجهوية .

لقد أصبحت هناك ضرورة ملحة للاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار إستراتيجية تضمن سلامة الاقتصاد الوطني الجزائري من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة للحماية الذكية، التي تطورت النظرة لها من اعتبارها مجرد سياسات انغلاقية وتدابير دفاعية للحد من منافسة الإنتاج الوطني.¹

المطلب الثالث: دور ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار في الجزائر

توجت مساعي الدولة الجزائرية في ترقية ثقافة التعايش السلمي بين الجزائريين على مدار سنوات، بتشديد الصرح القانوني المتمثل في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، على أنقاض المؤسسة الوطنية التي عاشتها البلاد خلال التسعينيات.

ويتميز النموذج الجزائري عن "النموذج المستهلك" للمصالحة الذي أعدته المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال انتهاج طريق الاستفتاء بغية التوصل إلى حل توافقي استنادا إلى نص قانوني فريد ومتميز، وهو ميثاق من أجل السلم والمصالحة الذي زكاه الشعب الجزائري يوم 29 سبتمبر 2005 وأثبت فعاليته من خلال النتائج التي حققها على أرض الواقع.²

تضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية مواد تنص على العفو وإجراءات اجتماعية، وكان من بين أهم نتائجه قطع الطريق أمام التدخل الأجنبي والتدويل، وإطلاق سراح العديد من المساجين وعودة السلم والأمن، حيث أصبح الجزائري يتنقل ليلا وفي أي وقت بدون خوف.

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سمح بالحفاظ على الوحدة الإقليمية للجزائر واستعادة السلم والاستقرار والشروع في إعادة بناء البلاد، وأصبح يتخذ كمثال يحتذى به ومصدر إلهام للعديد من الدول التي تريد إيجاد حلول داخلية وتجنب التدخل الخارجي في بلدانها، حيث أصبحت تجربة المصالحة الوطنية محل اهتمام المجموعة الدولية قاطبة كنموذج عملي للعيش معا في سلام، ولفض النزاعات الداخلية للشعوب والتي تذكيها وتؤججها في الغالب استقطابات أجنداث خارجية للقوى العظمى.³

¹ - بن عبد العزيز سفيان، تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 05، جوان 2016، ص 40.

² - محمد دمانة، سعاد حافظي، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: نموذج جزائري متميز في ترقية ثقافة التعايش السلمي قابل للتصدير، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص 197.

³ - المصالحة الوطنية نموذج عالمي للأمن والاستقرار، 2015، نقلا عن الرابط الإلكتروني: <https://www.elmassa.com/dz>. 16 مارس 2019.

ونجح مشروع المصالحة الوطنية في إنقاذ الجزائر من مصير مأساوي، حيث تمكنت البلاد من استعادة السلم والتماسك الاجتماعي، فالنداء الذي وجهته الجزائر لأبنائها المغرر بهم جعل العديد من أفراد الجماعات الإرهابية يتركون السلاح ويغادرون الجبال ويسلمون أنفسهم للاستفادة من تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ولا زالت العملية متواصلة إلى حد الآن، حيث تعلن وزارة الدفاع الوطني باستمرار عن تسليم إرهابيين لأنفسهم من الذين بقوا في الجبال بالرغم من وقف القتال، إذ مكن الميثاق من تقليص آلة الإرهاب المدمرة بنسبة كبيرة وحاصره في رقعة ضيقة جدا، ولم يبق منه سوى فلول محدودة تنبض أنفاسها الأخيرة، يتم القضاء عليها بين الحين والآخر عند كل عملية تمشيط يقوم بها أفراد الجيش الوطني الشعبي بالجبال.

وبالعودة إلى الوراء والتوقف عند تلك المحطات الدامية التي عاشتها الجزائر في كل قراها ومدنها، يمكن القول إن المصالحة الوطنية أعادت للجزائر أمنها واستقرارها بعودة الطمأنينة إلى النفوس، وانطلاق إعادة البناء وتشغيل العجلة الاقتصادية بعد سنوات من الركود والرعب والدمار وحظر التجوال.¹

مشروع المصالحة الوطنية أجهض مخطط الجماعات الإرهابية وأعطى درسا للعالم والدول التي جعلت من المأساة الوطنية سجالا تجاريا كانت تتاجر به المنظمات غير الحكومية، وأرجع للجزائر سيادتها ومكانتها في العالم وفي المحافل الدولية، حيث أصبحت بذلك الجزائر محل اهتمام كل دول العالم للاستفادة من تجربتها الرائدة لمحاربة الإرهاب، الذي صار ظاهرة عالمية وقفت أمامه أقوى الدول في العالم راکعة وغير قادرة على السيطرة على أمنها واستقرارها اليوم، بعد أن لعبت دور المتفرج عندما كانت الجزائر تصارع هذه الآفة لوحدها وتمكنت من الانتصار عليها لوحدها بعيدا عن أي تدخل أجنبي، رغم الأيدي الخفية التي كانت تمتد في الظالم لتفعل فعلها وتزيد من طول الأزمة والفرقة بين الجزائريين، وفي وقت كان العالم ينعم فيه بطمأنينة ولا يؤمن بالإرهاب إلا بعد أن اهتز على وقع اعتداءات 11 سبتمبر 2001، ليصدق بعدها معاناة الجزائر التي بالرغم من أحاديثها في محاربة الظاهرة كانت حصنا منيعا للعديد من الدول القريبة منها والمجاورة لها، والتي نجت من عبور الجماعات الإرهابية إليها بفضل جهود الجزائر التي نجحت في القضاء عليها وحققت استقرارها واستقرار الدول المجاورة.²

جسدت المصالحة الوطنية كآلية لإعادة النظر في مدى نجاعة العقوبة في معالجة الجريمة الإرهابية، وهذا ما لمسناه في السياسات التي سبقت تبني المصالحة الوطنية. وقد صرح رئيس الجمهورية في خطابه بأن المصالحة تتيح فرصة لقبول التضحيات جديدة من أجل تجاوز المعاناة، وتطلعا لمستقبل الأجيال القادمة قائلا: "المصالحة الوطنية سوف تفتح مرحلة حاسمة من تاريخ مسار تحديد بلادنا وهي بقدر ما تخاطب العقل فإنها تدعو إلى الكرم و

¹ - ليلي مسالي، رياض حمدوش، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن والسلم، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 01، نوفمبر 2022، ص 1047.

² - أمال فاضل، السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 06، الجزائر جانفي 2009، ص 34.

الاستسلام لتعاليم الإسلام، الجزائريين و الجزائريات كافة من أجل التسامح دون الوقوع في النسيان، والتوجه بكل حزم نحو المستقبل و اكتشاف طريقة تعايش جديدة في الجزائر تكون دائما و أبدا أكثر ازدهارا".

وكما نعلم كلنا فقد استمدت سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر أسسها من مبادئ الدين الإسلامي، وهذا ما يؤكد لنا الرئيس السابق بوتفليقة من خلال عبارته الشهيرة عفا الله عما سلف، وهي دعوة منه لكل الجزائريين لطى صفحة الماضي و التصالح فيما بينهم و هذا عن طريق طي صفحة العشرية السوداء بغية استعادة التلاحم الاجتماعي.¹

وعلى الرغم من الايجابيات التي حققتها عملية المصالحة الوطنية مثل:

- إدماج أكثر من 15 ألف شخص في عملية المصالحة.
 - التكفل بملف المفقودين، بحيث أقرت العملية مبدأ التعويض المادي للأسر المعنية.
 - التكفل بعائلات الإرهابيين وإعادة إدماج المفقولين بسبب المأساة، وتعويضهم.
 - العيش بكرامة، واحترام المجرمين والعفو عنهم...
- علاوة على ذلك فعلى المستوى الخارجي تغيرت صورة الجزائر بشكل ايجابي ملحوظ، فقد اعادت اعتبارها وصارت شريكا سياسيا يطلب الجميع رأيه سواء بالنسبة للدول المجاورة أو القارية، وهو التطور الذي يشهد عودة الثقة في قدرة الجزائر في التغلب على مشاكلها، فقد أعيد فتح جل السفارات وما صاحبها من تزايد اهتمام المستثمرين الأجانب مما انعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني.
- لكن على الرغم من العديد من الايجابيات التي تحققت بفضل هذه العملية، إلا أنها كانت تعاني من قصور و ماخذ نذكر منها:

أ- **الافلات من العقاب:** الميثاق سلب المتضررين من الأزمة، حقهم في إنزال العقوبة والعفو، مما جعل البعض يعتقد بأن هذه العملية تخدم مرتكبي الانتهاكات أكثر من الضحايا، حتى و إن توفرت التعويضات و الاعتذار الرسمي.

ب- **تهميش الأطراف السياسية و الفواعل الاجتماعية:** لم تتضمن المصالحة الوطنية حلا سياسيا شاملا للأزمة، حيث ركزت على الأبعاد الأمنية والاجتماعية للمصالحة، وأهملت أبعادها السياسية والحضارية².

- عدم شمولية المصالحة الوطنية لجميع شرائح المأساة الوطنية.

- الوضعية الصعبة للتائبين في المجتمع.

¹ - ليلي مسالي، رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 1048.

² - التهامي مجوري، مشروع الميثاق الرئاسي: المسار السياسي بين المساحة والمصالحة، مجلة أسبوعية السفير، العدد 273، أوت 2005، ص 08.

ج- أزمة المشاركة السياسية و تقييد حرية التعبير: بحيث تعد أزمة المشاركة السياسية عائقا حقيقيا أمام تجسيد معالم الحكم الراشد .

1- عوامل نجاح المصالحة الوطنية في الجزائر: هناك عدة عوامل رئيسية ساعدت في نجاح عملية المصالحة الوطنية كما رأينا سابقا، ولذلك سنحاول من خلال هذا العنصر الإشارة إلى أهم العوامل التي كانت سببا في نجاح المصالحة الوطنية في الجزائر، وذلك من خلال:

أولاً- تقديم الحل السلمي للنزاع: إن المصالحة ترتبط بالضرورة بوضع حل سلمي للنزاع. فهي تمثل أسلوبا للحل السلمي للنزاعات، لأنها تهدف إلى إرساء عاقلات تعتمد على الشرعية المتبادلة، بين الطرفين المتنازعين. التي تقوم على تعزيز العلاقات بين الطرفين، والاعتراف المتبادل والأمن الحقيقي بينهما وبالتالي التوصل إلى حل مرضي للطرفين.

ثانيا- تبادلية الالتزامات: يعتمد مسار المصالحة على التبادلية بين طرفي النزاع، في الالتزامات الرسمية والغير الرسمية، وذلك لأنه في سنوات النزاع سادت وغلبت أجواء العداء، وانعدام الثقة، على الجانبين، وبالتالي يجب على عملية المصالحة إظهار الرضى لتغيير تلك المشاعر، وتقديم أعمال كثيرا ما تكون بسيطة لكنها رمزية. تبرز النوايا الحسنة، وتهدف إلى بناء علاقات سلمية، تؤثر وبشكل إيجابي على مواقف وإدراكات الأطراف المتنازعة، وهذا ما حدث بالتحديد في الجزائر بحيث نجح مشروع المصالحة الوطنية في إنقاذ الجزائر من مصير مأساوي، حيث تمكنت البلاد من استعادة السلم والتماسك الاجتماعي، فالنداء الذي وجهته الجزائر لأبنائها المغرر بهم جعل العديد من أفراد الجماعات الإرهابية يتركون السلاح ويغادرون الجبال يسلمون أنفسهم للاستفادة من تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطني.¹

ثالثا- انخراط القادة في المسار السلمي: يشترط في نجاح المصالحة عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي وعلاقات الثقة التي تجمعهم، وعادة ما تواجه تحركاتهم بالمعارضة وسط جماعاتهم نفسها، بهدف إعاقة المسار السلمي. وهنا يبرز الدور الكبير الذي لعبه الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لاستعادة السلم و الاستقرار، "عفا الله عما سلف"، "إن الجزائر تناديكم بجراحها وأمواتها وضحاياها"، "أتعهد أمام الله أنني قادر على إخماد نار الفتنة" عبارات ردها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، مرات عديدة في خطابه، وكانت آنذاك عبارات وعود السلم والاستقرار حلما يراود كل جزائري. لكنه بات اليوم حقيقة يشهد كل العالم لها، فقد استطاع الرئيس السابق بوتفليقة تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الذي سمح بالحفاظ على الوحدة الإقليمية للجزائر، وتحقيق الأمن والسلم.

¹ - المصالحة الوطنية نموذج عالمي الأمن والاستقرار، مرجع سابق.

رابعاً- دعم المؤيدين للمسار: حيث يرتبط مسار المصالحة بمدى قوة ونشاط المؤيدين له. فهو بحاجة إلى مشاركة الأفراد، الجماعات والمنظمات، في إقناع الأفراد المترددين أو المعارضين من الجماعات بأهميته. كما يجب على كل الأطراف الاقتناع بأن المصالحة هي الهدف المنشود، وقد توفر هذا العامل بشكل كبير في تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية، فكثرة المؤيدين لهذه العملية كانت السبب في نجاحها.

خامساً- تجنيد مؤسسات المجتمع لدعم المسار: نجاح المصالحة، يكون من خلال تجنيد كل مؤسسات المجتمع لدعم المسار. ويشمل ذلك كل المؤسسات السياسية والعسكرية، والاجتماعية والثقافية والتربوية. ومثال على ذلك تمكن النسيج الاجتماعي الجزائري من تجاوز المرحلة الأولى الهامة للمصالحة الوطنية المتمثلة في التسامح إلى المرحلة الثانية المهمة، وهي التعايش السلمي والثقافي بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري عموماً وبين الأطراف المعنية بالمصالحة الوطنية خصوصاً، بحيث ساهمت كل مؤسسات المجتمع في نجاح هاته العملية.

سادساً- دعم المحيط الدولي: أصبحت التجربة الجزائرية، تتخذ كمثل يحتذى به ومصدر إلهام للعديد من الدول التي تريد إيجاد حلول داخلية وتجنب التدخل الخارجي في بلدانها، حيث أصبحت تجربة المصالحة الوطنية محل اهتمام المجموعة الدولية ونموذج عملي للعيش معاً في سلام، ولفض النزاعات الداخلية للشعوب والتي تركيها وتؤججها في الغالب استقطابات أجنداث خارجية للقوى العظمى.¹

¹- ليلي مسالي، رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 1051.

المبحث الثاني: أثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي

إن السياسات المعتمدة من قبل النظام السياسي الجزائري أخذت أبعادا مختلفة أمنية واقتصادية وسياسية، حيث اعتمد في البعد الأمني على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفي البعد الاقتصادي اعتمد على برامج اقتصادية متنوعة من خلال محاولة تعزيز الاطار العام لسير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، وفي البعد السياسي اعتمد على مقولات الاستقرار السياسي من خلال العودة إلى الشرعية الدستورية في بناء الصرح المؤسساتي من جهة و مباشرة مجموعة من الإصلاحات السياسية التي مست قوانين عضوية عدة، من جهة واختتام هذه الإصلاحات بتعديل دستوري.

أن عودة الأمن والاستقرار للبلاد فتح المجال واسعا لمباشرة العديد من المشاريع الاقتصادية، حيث تمكن الرئيس السابق بوتفليقة من خلال سياساته التنموية من وضع قطار التنمية الاقتصادية على السكة، حيث شهدت البلاد نموا اقتصاديا وإن لم يكن مرتفعا إلا أنه يختلف اختلافاً بيناً عن الوضع الاقتصادي في بداية حكمه، حيث باشر جملة من الإصلاحات السياسية، حيث شهدت البلاد نوعاً من الاستقرار المؤسساتي من خلال وجود انتخابات سياسية دورية ومنتظمة، ومؤسسات سياسية مركزية ومحلية مستقرة ومباشرة لجملة من التعديلات الدستورية.

المطلب الأول: أثر الإصلاحات السياسية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي:

قامت الجزائر بعدة إصلاحات سياسية ودستورية تهدف إلى سبيل تعزيز شرعية النظام السياسي، وتحقيق مبدأ المشاركة السياسية خاصة في المواعيد الانتخابية بما يضمن بناء مؤسسات تمثيلية وفاعلة تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، ومن بين الطرق التي انتهجتها ولا يزال تنتهجها هي إعادة النظر في علاقة النظام السياسي بالمجتمع وبالمواطن، من جهة وكذا إعادة صوغ مصادر شرعيته بعيدا عن المصادر التقليدية التي أثبتت عجزها في تحقيق الشرعية للسلطة الحاكمة،¹ وقد حاولت الدولة تجسيد هذه الإصلاحات من خلال مجموعة من القرارات والقوانين العضوية المنظمة وسوف نتناول أبرزها:

1-قرار رفع حالة الطوارئ: اعتبرت أولى خطوات الإصلاح السياسي التي أعادت الحياة السياسية إلى مجراه الصحيح، علما أنه قد تم إقرارها بعد وقف المسار الانتخابي في فيفري 1992 بحجة مكافحة الإرهاب وضمان أمن واستقرار البلاد²، حيث بتاريخ 15 أبريل 2011 ألقى الرئيس بوتفليقة خطابا للأمة، أعلن فيه عن نيته وضع برنامج إصلاحات سياسية لتعميق المسار الديمقراطي وقال السيد الرئيس: "... فبعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة، وبعد رفع حالة الطوارئ، قررت استكمال هذا المسعى ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منها تعميق المسار الديمقراطي، و تمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم..."³.

2-قوانين الإصلاحات السياسية: جاءت عقب خطاب الرئيس بوتفليقة عام 2011 الموجه للشعب الجزائري، وقد أعلن فيه عن تبني جملة من القوانين المنظمة للحياة السياسية بشكل عام، و التي عرفت فيما بعد "بالإصلاحات السياسية الستة الشهيرة". والتي سبقها قانون الجمعيات المحلية عام 2011 وتمثل تلك الإصلاحات في:

أ-قانون البلدية 10-11: لقد حاول المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية تدارك النقائص التي تضمنها القانون السابق (90-08)، بالتكفل بتسوية النزاعات التي تنشأ بين الكتل السياسية والحزبية المشكلة للمجلس الشعبي البلدي، وضمان ديمومة سير البلدية واستمرارية المرفق العام المحلي، حيث أسس هذا القانون على تكريس الديمقراطية المحلية التشاركية، من خلال مشاركة المواطنين والحركة الجمعوية في التسيير الجماعي و الجوارى لشؤون

¹ - نوال بلحري، أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2006)، رسالة ماجستير علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 226.

² - منصور لخضاري، السياسة المنية الجزائرية: المحددات -الميادين- التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015، ص 221.

³ - خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة بتاريخ 15 أبريل 2011 .

البلدية، كما هدف القانون في المقام الأول إلى وضع العنصر البشري في قلب مشروع عصنة الإدارة وتحسين خدمة المرفق العمومي، من أجل التخفيف من التعقيدات البيروقراطية التي أصبحت مرض ينخر جسد الإدارة، إضافة إلى إرساء نظام حقيقي للمركزية الإقليمية وتكريس مبادئ الحكم الراشد المحلي.¹

ب- قانون الولاية 07-12: حيث يؤسس مشروع قانون الولاية لأرضية بناء أسس النظام اللامركزي كترجمة لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة، ومساعي الحكومة لتنسيق رسم السياسات العمومية وترشيد القرار على المستوى المحلي، والذي تضمن مجموعة من المواد تدعم إلى حد بعيد المقاربة التشاركية في شقها المحلي، فقد بات بإمكان الولايات إنشاء تجمعات فيما بينها يشكل إطارا لامركزيا وسيطا ما بين الدولة و الولاية، والذي يساهم في حل المسائل ذات الاهتمام المشترك وخصوصا في مجال التنمية.²

ج- القانون العضوي رقم 01/12 المتعلق بالانتخابات: جاء القانون في 07 أبواب بمجموع 238 مادة، حيث نص القانون على الرقابة المزدوجة للانتخابات من خلال اللجنة السياسية للانتخابات الوطنية وفروعها الولائية والبلدية، وكذلك لجنة الاشراف القضائي:

تشكل هذه اللجنة من أمانة دائمة تضم عدد من الكفاءات الوطنية وتعين عن طريق التنظيم، ومن ممثلي كل من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والمرشحين الأحرار الذين يختارون عن طريق القرعة من قبل المرشحين الآخرين المادة (172). كما يشمل أيضا القانون الأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وبالنسبة لتوزيع المقاعد يترتب على طريقة الاقتراع النسبي على القائمة (المادة 84) ويتم توزيع المقاعد حسب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى الأخرى، ولا تؤخذ في الحسبان عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تحصل على خمسة في المائة على الأقل من الأصوات المعبر عنها، ويكون المعامل الانتخابي المعمول به في توزيع المقاعد المطلوب تشغيلها، هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها، منقوصة منه الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي لم تصل نسبة 5 بالمائة المادة (86).³

د- القانون العضوي رقم 02/12 المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية: صدر هذا القانون في 12 جانفي 2012، يهدف إلى وضع حد لتحقيق المكاسب الشخصية للنواب، نظرا لما تمنحه لهم العهدة الانتخابية

¹ - هناك قصران، الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تحديات الحراك السياسي العربي، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، العدد 09، مارس 2020، ص 117.

² - عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 122.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 01، 14 جانفي 2012.

عموما والعهد البرلمانية على وجه الخصوص من مكاسب مالية، وهو ما دفع السلطة إلى إصدار هذا القانون، بحسب المادة 03 من القانون: "تتألف العهدة البرلمانية مع وظيفة عضو في الحكومة، العضوية في المجلس الدستوري، عهدة انتخابية أخرى في مجلس شعبي منتخب، وظيفة أو منصب في الهيئات والإدارات العمومية والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية، أو العضوية في أجهزتها وهيكلها الاجتماعية، وظيفة أو منصب في مؤسسة أو شركة أو تجمع تجاري أو مالي أو صناعي أو حرفي أو فلاح، ممارسة نشاط تجاري، مهنة حرة شخصا أو باسمه، مهنة القضاء، وظيفة أو منصب لدى دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية، رئاسة الأندية الرياضية أو الاتحادات المهنية".¹

ذ- القانون العضوي رقم 03/12 المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة: حيث تم وضع مجموعة من المواد التي حددت كليات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، إذ تنص المادة 02: "على أنه ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه، بحسب المقاعد المتنافس عليها".² "20 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (04) مقاعد، 30 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (05) مقاعد، 35 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا، 40 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثون (32) مقعدا، و 50 % بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج".³

ر- القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية: صدر هذا القانون في 12 جانفي 2012، يتضمن الأحكام العامة المتعلقة بتعريف الأحزاب السياسية، كما هو وارد في المواد (2،3،4)، فمثلا تقرر المادة 2 بإنشاء الأحزاب السياسية التي تعبر عن تجمع مجموعة من المواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجمعون بغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية كما هو وارد في نص المادة 03، كما تم التأكيد على دورها ومهامها كما هو منصوص عليه في المواد 11-12-13-14، أما الأحكام الخاصة بتحديد شروط عملها فهو منصوص عليه في القسم الثاني من القانون العضوي المتعلق بالأسس والمبادئ، فمثلا تنص المادة (08) لا يجوز طبقا لأحكام الدستور

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 02/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لحالات التناهي مع العهدة البرلمانية، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

³ - خالد بوهند، الانتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013، ص 12.

تأسيس حزب سياسي على أهداف مناقضة للقيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية، لقيم ثورة أول نوفمبر 1954 وللخلق الإسلامي، للوحدة و السيادة الوطنية، للحريات الأساسية، لاستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي.

المادة (09): "لا يمكن للحزب السياسي أن يلجأ إلى العنف أو الإكراه ومهما تكن طبيعتها أو شكلها". والأهم في هذا القانون ما يتعلق بالشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين و شروط التصريح بتأسيس حزب سياسي ودراسة مطابقة التصريح بتأسيسها، كما هو وارد في نص المادة 17 الخاصة بالشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين، كأن يكونوا من جنسية جزائرية، أن يكونوا بالغين سن 25 سنة على الأقل، ويشمل منهم نسبة من النساء، وأن لا يكونوا سلكوا سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954، أما بالنسبة لدراسة مطابقة التصريح بتأسيس الحزب السياسي، كما تنص عليه المادة (20) "للووزير المكلف بالداخلية في أجل أقصاه سنة (01) واحدة، وفي حالة رفض الرخيص بعقد المؤتمر التأسيسي، يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ تبليغ الرفض".¹

ع-القانون العضوي رقم 05/12 المتعلق بالإعلام: صدر هذا القانون في 12 جانفي 2012، يتضمن أحكام خاصة بتحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة (المادة الأولى)، كما يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضوي، وذلك في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية (المادة الثانية). إضافة إلى تعريف أنشطة الإعلام كما هو محدد في (المادة الثالثة): "يقصد بأنشطة الإعلام كل نشر أو بث لواقع إحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أي وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو الكترونية، وتكون موجهة للجمهور أو فئة منه".

تضمن القانون أحكام خاصة بمهنة الصحفي إذ تنص المادة (73): "يعد صحفيا محترفا كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله".

المادة (84): "وبالتالي له الحق في الوصول إلى مصدر الخبر ماعدا في الحالات التالية: المادة (94): "عندما يكون الخبر بسر الدفاع الوطني أو يمس الخبر بأمن الدولة أو السيادة الوطنية مساسا واضحا، أو بسر البحث والتحقيق القضائي، أو من شأن الخبر المساس بالسيادة الخارجية والمصالح الاقتصادية".

المادة (97): "ويعرض كل خرق لأداب وأخلاقيات مهنة الصحافة أصحابه إلى عقوبات".

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

أما بخصوص دعم الصحافة وترقيتها فقد ورد في المادة (127): "تمنح الدولة إعانات لترقية حرية التعبير لا سيما من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة. وتحدد مقاييس وكيفيات منح هذه الإعانات عن طريق التنظيم".¹

غ- القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات: صدر هذا القانون في 12 جانفي 2012، حسب هذا القانون في المادة (02): "تعتبر الجمعية تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تقاعدي لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي، الرياضي، البيئي، الخيري، والإنساني".

ويجب أن يحدد هذا القانون أيضا أن تستجيب الجمعيات للالتزامات خاصة المتعلقة بنزاهة عملياتها والشفافية في إدارتها، خاصة الإدارة المالية، واحترام قوانينها الأساسية، كذلك المتعلقة بميدان نشاطها واحترام الدستور وعدم المساس بالنظام العام، وفي حالة ثبوت أي خرق للنظام العام و التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية، كما هو منصوص عليه في المادة (39).²

3- الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012: جرت هذه الانتخابات في ظروف إقليمية ووطنية مميزة، تمثلت في ظهور ما يسمى بالحراك الثوري- الاحتجاجي كتونس ثم مصر والبحرين...، أما وطنيا فتتعلق بسلسلة من الإصلاحات السياسية التي جاءت في أعقاب خطاب الرئيس بوتفليقة للأمة في أفريل 2011 والمتعلقة بالإصلاحات الستة السابقة الذكر. وقد علقت السلطة الحاكمة أمالا كبيرة على هذه الانتخابات وأكدت على ضرورة إنجاحها، وذلك للاعتبارات التالية:³

- إثبات أهمية الانتخابات كوسيلة للتغيير، وليس عن طريق الثورات وما يترتب عنها من عنف والاستقرار.
- توجيه رسالة للأطراف الخارجية بأن الشعب الجزائري ملتف حول الإصلاحات السياسية المعلنة من قبل السلطات الجزائرية ومستعد لاختبار صديقتها وحسن نواياها.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 05/12 المتعلق بالأعلام، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.

³ - منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج و التداعيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 3-4.

- تفهم أطراف العملية الانتخابية (خاصة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني) خصوصية هذا الاستحقاق وأهميته والتفاعل معه، من خلال إفراز قوائم انتخابية تعكس تغييرا فعليا في الممارسة، وتقديم شخصيات وبرامج تعيد الثقة في العملية الانتخابية.

- أن تسفر هذه الانتخابات عن مجلس شعبي وطني تعددي خاصة في ظل التطورات الحزبية وقواعد النظام الانتخابي الجديد.

4-الانتخابات الرئاسية أفريل 2014: ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة، وهو في وضع صحي متدهور، لم يكن الجديد الوحيد الذي ميز رئاسيات 2014؛ فقد عرفت الحملة بروزا واضحا لقوى سياسية، ومالية وإعلامية جديدة، حسمت الانتخابات لصالح الرئيس بوتفليقة وهو في حالة صراع جزئي، مع مراكز قرار مهمة، داخل النظام السياسي الجزائري، كان من بينها المؤسسة العسكرية الأمنية. كما تولدت عن هذه الانتخابات التي قاطعتها قوى سياسية مهمة، كانت متعودة على المشاركة فيها تقليديا، خارطة سياسية بملامح جديدة وحراك سياسي لم تعرفه الجزائر منذ عقود.

فقد قاطع هذه الانتخابات جل التيار الإخواني كما قاطعتها أحزاب التيار "الديمقراطي" على غرار جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ليشارك فيها للمرة الثانية رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس الذي قدم نفسه كمرشح قوي باستطاعته منافسة الرئيس بوتفليقة وإحداث مفاجأة لم تتحقق حتى الآن في العالم العربي: التداول السلمي على رأس السلطة بواسطة الانتخابات¹.

6-التعديلات الدستورية 2016: يتضمن التعديل الدستوري الجديد 2016 على العديد من النقاط الأساسية تخص الوحدة الوطنية وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون إلى جانب العديد من التحسينات أدرجت على مستوى بعض المستويات:

أ-التعزيز الديمقراطي: من خلال تكريس التداول الديمقراطي على السلطة حيث نصت المادة 88 على أن مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات، ويمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة، كما تنص المادة 93 على: "يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول"، إضافة إلى ذلك نصت المادة 98 على أنه: "يجب على الحكومة أن تقدم سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة تعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة"².

¹- ناصر جابي، التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط بتاريخ 2014/08/14: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201481410221240268.html>

²- قانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، 7 مارس 2014، ص ص 17-19.

كما تم التأكيد على الحريات الديمقراطية من خلال حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطنين حسب ما نصت عليه المادة 49، وكذلك ضمان حرية الصحافة في جميع أشكالها المكتوبة والمرئية والمسموعة، وكذلك عبر شبكة الانترنت في إطار احترام الثوابت وقيم الأمة مع إلغاء كل حرمان من الحرية أو عقاب قانوني لمخالفات الإعلام وذلك حسب ما نصت عليه المادة 50، إضافة إلى ضمان حق الحصول على المعطيات وضمان تداولها وهو ما نصت عليه المادة 51.¹

كما أكد التعديل الدستور لسنة 2016 تنبيه للديمقراطية، عندما قوى سلطة البرلمان في مراقبته للحكومة، واعتمد و اعتمد إجراءات جديدة لدعم مصداقية الانتخابات، بحيث ادخل التعديل الدستوري آلية جديدة هامة وهيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، مكونة من قضاة وكفاءات مستقلة تسهر على شفافية ونزاهة الانتخابات والاستفتاءات، من استدعاء الهيئة الناجبة إلى إعلان النتائج المتوقعة.²

ب- تعزيز دولة القانون: وذلك من خلال إثراء الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ودعم استقلالية القضاء، كما استهدف التعديل الدستوري إضفاء المزيد من الانسجام والوضوح، ضمن احترام مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك من خلال إعادة ترتيب العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ودعم صلاحيتها بهدف تحقيق توازن أفضل بينهما، وفعالية أكبر في أعمال كل واحدة منهما، من خلال توسيع تمثيل السلطة القضائية في المجلس الدستوري، ودعم استقلالية القضاء.³

ج- آليات محاربة الفساد وتوسيع الحقوق: نصت المادة 34 على أن "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين ولمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، كما نصت المادة 41: "يعاقب القانون على المخلفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات، على كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية"، كما تؤكد المادة 44 على الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتتمارس في إطار القانون وتضمنه خدمة للتنمية المستدامة للأمة.⁴

وفي مجال المراقبة نص الدستور على أن مجلس المحاسبة مكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، ويساهم في تطوير الحكم الرشيد والشفافية

¹ - نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 187.

² - المرجع نفسه، ص 192.

³ - المرجع نفسه، ص 192-193.

⁴ - قانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، 7 مارس 2014، ص 10-11.

في تسيير الأموال العمومية، ويحدد القانون صلاحيات مجلس المحاسبة ويضبط تنظيمه وعمله وجزاء تحقيقاته وكذا علاقاته بالهيئات الأخرى في الدولة المكلفة بالرفابة والتفتيش.¹

د- التأكيد على الهوية الوطنية بمكوناتها: والتي تمثلت في:

أولاً- البعد العربي: ويتمثل في المادة الثالثة من الدستور التي تؤكد على مكانة اللغة العربية التي ستظل اللغة الرسمية للدولة، وتعميم استعمالها في المجالات العلمية والتكنولوجية، من خلال العمل الذي سيقوم به المجلس الأعلى للغة العربية المكلف بترقيتها.

ثانياً- البعد الأمازيغي: سجل التعديل الدستوري تقدماً جديداً على مستوى المادة الثالثة مكرر، من خلال ترقية الأمازيغية إلى مكان لغة وطنية ورسمية، بالإضافة إلى إنشاء أكاديمية للغة الأمازيغية تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية، مكلفة بتوفير الشروط المطلوبة لهذه المكانة للغة الأمازيغية، إلى هذا الوضع الرسمي، وذلك بمساهمة خبراء في هذا المجال.²

تحسينات على بعض المؤسسات الدستورية والاستشارية:

بخصوص البرلمان نسجل ما يلي:

- معاينة "التجول السياسي" بحيث يمنع تغيير الانتماء السياسي لكل منتخب في البرلمان أثناء عهده، وذلك باحترام الطابع الوطني للعهد، تحت طائلة حرمان المعنيين من عهدتهم البرلمانية، وهذا ما نصت عليه المادة 117.

- إعطاء الأولوية لمجلس الأمة في معالجة مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي (المادة 137).

7- بخصوص المجلس الدستوري: عرف هذا الأخير :

- التأكيد على استقلاليته بأداء أعضائه اليمين (المادة 181-182).

- اكتساب هؤلاء الأعضاء على مؤهلات عليا في مجال القانون (المادة 184).

8- المؤسسات الاستشارية: بموجب التعديل الدستوري الجديد، تم استحداث مجالس استشارية جديدة مثل المجلس الأعلى للشباب و المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا، وقد منح التعديل وضعاً دستورياً لهيئات قديمة، مثل الهيئة المستقلة للوقاية من الفساد والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان.³

¹ -هنا قصران، مرجع سابق، ص 121.

² - نفيسة بخني، مرجع سابق، ص 189-190.

³ -هنا قصران، مرجع سابق، ص 123.

المطلب الثاني: أثر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي

منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. وقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبرى من خلال هذه البرامج بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلاد من أزمتها الأمنية الطاحنة، وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية.

تم تطبيق هذه البرامج التنموية في ظل تقلبات اقتصادية عالمية من شأنها أن تؤثر عليها خاصة لاعتماد تمويلها على أسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، فقط عرف العالم الأزمة المالية لسنة 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري إلى الآن.¹

لقد أسس ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لقيم التصالح والعفو من أجل طي صفحة الخلاف والتأسيس لمرحلة من التوافق والتسامح في ظل توحيد النظرة لمؤسسات الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص وفتح الباب نحو الاستثمارات لخلق الثروة ومناصب الشغل لطالبيها، وبذلك لقد هيا الميثاق المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي بتوفير الأمن والسلم خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

لقد كان لعودة الأمن والاستقرار دورا هاما في تهيئة المناخ الذي يسمح بتفعيل الأنشطة التنموية لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الجزائري والاقتصاد الوطني، حيث رافق الميثاق برامج وسياسات صبت في إطار تحقيق التطور للمجتمع وزيادة القدرات الانتاجية لمختلف المؤسسات بما يساهم في جلب رؤوس الأموال وتحقيق القدرة على المنافسة الانتاجية بين مختلف الدول.

ومن بين هذه البرامج المسطرة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، برنامج النمو الجديد (2015-2019) حيث تواصلت برامج المخططات الخماسية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية في ظل القدرات البشرية والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث وبعد استتباب الأمن في الجزائر بدأت تتضح الجهود لاستدراك ما فاتها خلال عشرية من الزمن في مجال السكن والبنى التحتية بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، ورغم إنجاز العديد من المشاريع السكنية والشبكات الطرقية ومد أنابيب المياه وبناء محطات تحلية مياه

¹ - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص 37.

البحر وإقامة سدود مائية، إضافة إلى انجاز هياكل في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وفي قطاع التربية والتعليم وقطاع التكوين المهني، غير أن ذلك لم يكن كافيا للاستجابة لتطلعات المواطنين وبناء اقتصاد وطني منتج بعيدا عن عائدات الجباية النفطية التي تشكل المورد الأساسي لدعم الخزينة العمومية.

لقد كان لارتفاع سعر النفط الذي تجاوز مئة دولار للبرميل عام 2011، سببا في انتعاش الخزينة العامة وبلغ احتياط النقد الجزائري من العملات الأجنبية يبلغ 178 مليار دولار، هذا ما مكن النظام السياسي من امتصاص الغضب الشعبي، من خلال إطلاق مجموعة من البرامج التي تستهدف دعم الأسعار الاستهلاكية الأساسية، وتوفير مساكن أكثر، وفتح أكبر قدر ممكن من الوظائف على مستوى القطاع العمومي، ورفع أجور موظفي القطاع العام، والعمل على دعم الشباب من خلال مجموعة من الهيئات على غرار الوكالة الوطنية لدعم الشباب المكلفة بدعمهم بقروض مالية دون فوائد من أجل القيام بمشاريع استثمارية خاصة بهم.¹

كما ساهم التعديل الدستوري 2016 في تبني مجموعة من الإصلاحات في المجال الاقتصادي والمهدف منها مساهمة التطورات الاقتصادية العالمية ومحاولة النهوض بالاقتصاد الجزائري ويمكن أن نوجزها في مايلي:

1- حماية الاقتصاد الوطني: وذلك من خلال تأطير التحول الاقتصادي بواسطة الخيارات الوطنية ومسؤوليات الدولة المنصوص عليها في الديباجة في المواد التالية: 8، 9، 37، 18، 20، 19، 21، 22، بما يؤكد الأتي: حماية الملكية العامة، بناء اقتصاد منتج تنافسي ومتنوع، بالاعتماد على كل الثروات الطبيعية والإنسانية والعلمية للدولة، حماية الأراضي الفلاحية والموارد المائية، ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وحمايتها للأجيال القادمة، ضمان حرية التجارة في إطار القانون، تحسين مناخ الأعمال، تشجيع المؤسسة المحلية دون تمييز وتنظيم السوق وحماية المستهلك، المنع بالقانون لكل مظاهر الاحتكار والتنافس الغير شريف، تعزيز الحوار بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.²

2- دسترة بعض المؤسسات الاقتصادية: تضمن التعديل الدستوري الجديد دسترة عدد من المؤسسات والهيئات الوطنية واستحداث أخرى، في خطوة ترمي إلى تدعيم الديناميكية في شتى القطاعات وترقية المجتمع، وفي هذا المسعى جاءت المادة 170 لتضمن استفادة مجلس المحاسبة من الاستقلالية بحيث تكلف هذه الهيئة بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، كما يساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية، كما أنه يعد تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني. ومن جهة أخرى يدرج المشروع

¹ - صادق حجال، اشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجا، مركز الدراسات للجزيرة، نوفمبر 2019، ص 07.

² - المرجع نفسه، ص 123.

التمهيدي لمراجعة الدستور مادة خاصة بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تحدد مهامه وتعرفه على أنه: "إطار للحوار و التشاور و الاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي" مشيرة إلى أن المجلس يعد مشاركة للحكومة (المادة 173-7)، وأمام الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد والمتعلقة بانخفاض أسعار البترول وما صاحبها من تداعيات يؤكد المشرع في مادته 170 أن: "مجلس المحاسبة يتمتع بالاستقلالية ويساهم في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية"، كما يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة لها.¹

3- الاستثمار: من بين النقاط التي تطرق إليه التعديل الدستوري في هذا المجال هي:

- تكريس حرية الاستثمار والتجارة وتعزيز ممارسات الحكامة الاقتصادية وكذا تشجيع تحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تنص المادة 09 من الدستور 2016 على أن الشعب يختار لنفسه مؤسسات غايتها تشجيع بناء اقتصاد متنوع يضمن قدرات البلاد كلها، وكذا حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة. ويتمثل هذا في تعزيز الطابع الرأسمالي للنظام الاقتصادي وتشجيع المبادرات الاقتصادية الحرة وبالتالي فتح مناصب شغل بعيد عن إطار المحروقات الذي طالما كان المنبع الأساسي للموارد المالية والاقتصادية للدولة.

- يشير التعديل الدستوري في المادة 18 إلى أن الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم والمواد الطبيعية للطاقة والنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري البريد والاتصالات وغيرها، وفي إطار تحقيق التنمية المستدامة تضمن الدستور في المادة 19 على أن الدولة تضمن الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، وتحمي الدولة الأراضي الفلاحية والأملاك العمومية للمياه.

- كما تنص المادة 43 من الدستور على أن: "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون"، وتعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية وتكفل الدولة ضبط السوق ويحمي القانون حقوق المستهلك ويمنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة.

- التطرق إلى التجارة الخارجية حيث يشير الدستور إلى أن تنظيم هذا النشاط من اختصاص الدولة، وأن القانون يحدد شروط ممارسة التجارة الخارجية ومراقبتها" المادة 21.²

4- مساعي تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار: عمل النظام السياسي في الجزائر للحفاظ على الاستقرار السياسي، والذي كان قد تم استرجاعه بعد عقد من الصراع الداخلي المسلح، فرغبة من

¹ - المرجع نفسه، ص ص 123-124.

² - قانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، 7 مارس 2014، ص ص 7-16.

النظام في الحفاظ على ديمومته واستقراره، كان لابد من القيام بجملة من الإجراءات التي تصب في خانة تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وهو ما تم فعلا، ما جعل الجزائر تعرف عملية تحديث متسارعة جدا. بيد أن هذا التحديث جرى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أكثر من جريانه على المستوى السياسي؛ كون أن النظام السياسي الجزائري انطلق، كما يفعل العديد من الأنظمة الاستبدادية، من فكرة أن إحداث تطورات اجتماعية واقتصادية كفيلة بأن تسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي واستمراره، بغض النظر عن طبيعة الحكم ودرجة التطور المؤسساتي للدولة.¹

إن التوجهات الاقتصادية التي جاء بها الرئيس السابق بوتفليقة كان يفترض أنها من أجل إضفاء الوضوح والشفافية على أهداف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، أضف إلى ذلك مجموعة من التعديلات شملت المنظومة الجبرية والمنظومة المصرفية، مع ضرورة مكافحة ظاهرة البيروقراطية التي تعطل حركة الاستثمار، إلى جانب إعادة هيكلة وإنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة النظر في المخططات الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ركز برنامج الرئيس السابق على ترقية الفلاحة، من خلال اتخاذ العديد من التدابير كاستصلاح الأراضي الغير المستغلة، وتعزيز شبكات الري وغيرها من التدابير.² أما في المجالات الاجتماعية فقد ساهم التعديل الدستوري في تكريس قوانين تحفظ كرامة المواطن وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة وبمك إيجازها فيما يلي:

1- التكافل الاجتماعي: فمن أبرز مظاهر سيادة القانون هو مدى تطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع، سواء في الحقوق والحريات أو في تكريس العقوبات، حيث أن العدالة الاجتماعية هي نظام يهدف إلى المساواة بين الجميع دون تمييز، فهي تؤمن للجميع فرص متكافئة للتطور الشخصي والاجتماعي، تشكل حقوق الانسان والمساواة أهم دعائمها، فهي من مبادئ التعايش السلمي في الدولة.³

حيث أن تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية أصبح حجر الزاوية في الدستور، لاسيما في ديباجته وفي المواد التالية: 54، 55، 57، 65، 66، 67، حيث جدد النص تأكيداً على المساواة بين المواطنين في أداء الضريبة حيث تشير المادة 78 إلى أن كل عمل يهدف إلى التحايل في المساواة بين المواطنين والأشخاص المعنويين في أداء الضريبة يعتبر مساساً بمصالح المجموعة الوطنية.⁴

¹ - عبد الرحمان غالم، عبد الوهاب عمروش، أثر التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021، ص 23.

² - هادي العيد، مشاريع الإصلاح السياسي بين مقولات الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 02، 2013، ص 23-45.

³ - فاطمة الزهراء رمضان، دراسة حول التعديلات الدستورية في الجزائر 2016، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 83.

⁴ - هناء قصران، مرجع سابق، ص 125.

فالشعب الجزائري يتطلع فالشعب الجزائري يتطلع لحياة تسودها القيم إنسانية والعدالة الاجتماعية في مختلف مناحي الحياة، وفق منهج تنموي تكون فيه الهوية الوطنية هي القاعدة الأساسية لاستحقاق كل جزائري لحقوقه الإنسانية المشروعة وهو ما يعمل على تجسيده من خلال المؤسسات التي يختارها.¹

مرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي باتت تعيشها الجزائر في عهد نظام بوتفليقة نتج عنها انطلاق عملية تحديث واسعة النطاق أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى المجتمع. تلك التغيرات نحو التحديث تدل عليها مجموعة من المؤشرات التي يمكن حصرها أساسا في ارتفاع مستويات التعليم، والصحة، والتغذية، والتمدن، وانتشار وسائل الإعلام، وزيادة نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي.

- على المستوى الصحي والديمقراطي انخفضت نسبة وفيات الرضع من 36.9% عام 2000 إلى 21% عام 2017، وارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى 77.6 عاما عام 2017، بعد أن كان 72.5 عاما في 2001.²

- عرفت البنية التحتية الخاصة بالصحة تطورا مهما؛ ففي عام 2013 ارتفع عدد المستشفيات إلى 291 وحدة وعدد العيادات إلى 1588 وحدة، بعد أن كان العدد في حدود 230 مستشفى و 497 عيادة عام 2013.³

- ووفق مؤشر الجوع العالمي، أحرزت الجزائر تطورا مهما في مجال تخفيض نسبة الجوع في السنوات الأخيرة؛ فبعد أن كانت درجة مؤشر الجوع تبلغ 15.6% عام 2000، انخفضت إلى 9.4% عام 2018⁴، كما ارتفعت نسبة سكان المدن من 60% عام 2000 إلى أكثر من 70% عام 2017.⁵

- على المستوى التعليمي، عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا المجال؛ إذ ارتفعت سنوات التعليم المتوقعة من حوالي أحد عشر عاما في سنة 2000 إلى أكثر من أربعة عشر عاما في سنة 2017، وانخفضت نسبة الأمية إلى 12.33% عام 2017 بعد أن كانت في حدود 22.3% عام 2008، وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الابتدائية من 104.9% عام 2000 إلى 114% عام 2018، كما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الثانوية من 65% عام 2000 إلى 100% عام 2018 .

¹ - فاطمة الزهراء رضاني، مرجع سابق، ص 83.

² - Office National de statistique, "Démographie Algérienne 2017," no. 816, "accessed October 22, 2018.

³ - Direction de la communication, "compagne présidentielle Bilan (1999-2014)," Avril 17, 2014, "accessed October 22, 2010".

⁴ - Global Hunger index, "The inequalities of hunger," October 2017, International Food Policy Research Institute, "accessed". January 2, 2019.

⁵ - United nations development programme, "Human development Data (1990-2017)," "accessed January 2, 2019".

- نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فقد ارتفعت من 20% من إجمالي عدد السكان عام 2000 إلى 43% عام 2018. هذا في ظل استمرار ارتفاع عدد الطلبة المسجلين على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛ فبعد أن كان العدد لا يتجاوز 428 ألف طالب في الموسم الجامعي 1999-2000 ارتفع العدد إلى أكثر من مليون طالب في الموسم الجامعي 2010-2011¹. وكان وزير التعليم العالي الجزائري السابق قد صرح بأنه من المرتقب أن يصل العدد إلى مليوني طالب في الموسم الجامعي 2018-2019².

المطلب الثالث: أثر تعزيز مكافحة الفساد على تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

يعتبر الفساد أحد أهم الظواهر الخطيرة، التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث ترتفع نسبته في الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، لتوفر فرص الربح السريع وضعف نظم الرقابة والمساءلة، وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

لا يخفى أن للفساد الإداري مضار سياسية متعددة، فهو يؤدي إلى تراجع مستوى الأداء الحكومي، وخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، ويؤدي في الوقت ذاته إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة، ويخلق حالة من الاحتقان لدى أغلبية السكان واتساع الهوة بين الحكام والمحكومين، كما أن الفساد الإداري يؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا عن ما يترتب على سلبات الفساد الإداري من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة.

في الجزائر ساهم الفساد الإداري منذ الاستقلال في تآكل شرعية ومشروعية نظام الحكم، فالسلطة أضحت لا تتمتع بالمشروعية، ولم يعد للسلطة أي مشروع سوى الاحتفاظ بالثروة والامتيازات القائمة، وعليه فإن عامل استئثار الفساد في مختلف أجهزة الدولة لعب دورا أساسيا في تغذية أزمة الثقة بين السلطة والمواطنين، أي سبب تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع³.

فغياب الاستقرار السياسي والفساد توأمان لا يفترقان وعمليتان متلازمتان، فالدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نجدها تعاني من ارتفاع معدلات الفساد الإداري. لذلك فإن المجتمع الذي تفشى فيه الفساد يكون معرضا بنسبة كبيرة للعنف والفوضى، لقد بينت دراسة أجريت عام 1985 في 56 دولة أن هناك علاقة

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية)، ص. 32.

² - إلهام بوجلجي، "2 مليون طالب بالجامعات الجزائرية في" 2019، الشروق، 26 مايو 2018، (تاريخ الدخول: 2018/10/15).

³ - سارة بوسعيد، عقون شراف، واقع الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الأول، ص 318.

طردية بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعنف السياسي، فأعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في توزيع الدخل.¹

فالجزائر ونتيجة للمستويات المرتفعة للفساد الذي تعرفه في مختلف المجالات والقطاعات، والرتب المتدنية التي تحصل عليها في المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية الخاصة بالفساد والحكم الرشيد، قامت بوضع مجموعة من الآليات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها:

1- النصوص القانونية والآليات المؤسسية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر

تلعب النصوص التشريعية والأجهزة الرسمية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها دورا مهما في مكافحة الفساد، خاصة ما تعلق منها بالرشوة وممارسة الفساد والتهريب وتبييض الأموال، ولكن بشرط توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تطبيق هذه القوانين، وإعطاء الصلاحيات الواسعة والدعم اللازم للمؤسسات والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد .

1-1- النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر:

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السباقة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة في 31 أكتوبر 2003، وإن كان بتحفظ في 2004، وكذلك بالنسبة لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد المعتمدة في مابوثو يوم 11 يوليو 2003، والتي تم التصديق عليها دوت إبداء أي تحفظ في سنة 2006، بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000، وكذا البروتوكولات الملحق بها، فإنها سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقيات الدولية، ولعل أهم دليل على ذلك هو إصدار القانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه، والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر، حيث اعتمد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على المستوى الداخلي، وكانت جل قواعده منسجمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وهذا كله من أجل هدف واحد وهو العمل على الحد من هاته الظاهرة الخطيرة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للمواطنين.

أ- في مجال إبرام الصفقات: نظرا لكون أهم مجالات الفساد الذي مس القطاع العمومي في الجزائر هي الصفقات العمومية على اعتبار أنها عقود ممولة بميزانية الدولة، حيث كانت هناك العديد من التجاوزات القانونية في إبرام

¹ - فيصل بن طلع بن طابع المطيرى، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 60.

الصفقات العمومية، مما أدى إلى هدر وتبديد المال العام، كل هذا دفع المشرع الجزائري إلى إصدار قوانين خاصة بتنظيم الصفقات العمومية، وقام بتعديلها أكثر من مرة وذلك من أجل تعزيز الآليات الخاصة بالوقاية من الفساد.

ب- في مكافحة التهريب: من أجل محاربة ظاهرة التهريب والتي تضر كثيرا بالاقتصاد الوطني تم إصدار القانون رقم 05-06 المؤرخ في 2003، والذي يهدف حسب ما جاء في مادته الأولى إلى دعم وسائل مكافحة التهريب وذلك من خلال وضع تدابير وقائية، وتحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات، إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب.¹

ج- في مكافحة غسيل الأموال: صدر القانون رقم 05-01 في فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية، ويجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي ومن البنك الدولي، ويندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود والاتفاقيات التي أبرمتها مع المجموعة الدولية، خاصة في ظل تزايد المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة وارتباطها بظواهر أخرى كتجارة المخدرات والإرهاب، وتختلف المنظومة البنكية في الجزائر التي مازالت بعيدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكشف ما وصلت إليه هذه الظاهرة، منها على وجه الخصوص تقديم الاحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم إلى الخارج.²

2- الآليات المؤسسية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر:

في الجزائر هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، من أهمها ما يلي:

أ- البرلمان: للبرلمان دور محوري في الرقابة على بمختلف أنواعها حيث يبدأ دورها أساسا في سن التشريعات والقوانين الرادعة للفساد، أو تعديلها إذا لم تثبت نجاعتها أو إلغائها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الرقابة على أعمال الحكومة، حيث تطالب الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد ومساءلتها في حالة عدم قيامها بواجبها.³

يناط بالبرلمان دور الرقابة على أعمال الحكومة، فالبرلمان في الغالب مصدر التشريعات، وتختلف وسائل الرقابة من حيث درجة تأثيرها، كالاستجواب الكتابي أو الشفهي لتصل إلى سحب الثقة من الحكومة، وللوصول لهذه الدرجة ينبغي تفعيل الآليات البرلمانية التي يمكن بواسطتها مراقبة أعمال الحكومة، بطريق الاستخدام الأمثل للجان المراقبة.⁴

¹ - عبيدي الشافعي، قانون مكافحة التهريب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 25.

² - سارة بوسعيد، عقون شراف، ص 321.

³ - عادل عبد العال خراشي، آليات مكافحة جرائم الفساد، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، مصر، 2015، 76.

⁴ - محمد علي الريكاني، مواجهة الفساد دراسة مقارنة في إستراتيجية مواجهة جرائم الفساد، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2019، ص 163.

تحويل لجان المراقبة صلاحيات للوصول إلى الحقائق منها: الاطلاع على الوثائق، سماع أقوال الموظفين، استدعاء الشهود، زيارة الدوائر الحكومية، حيث نوهت كل من المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ومعهد البنك الدولي أن البرلمانيين يمكنهم المساهمة الفعالة في مواجهة الفساد وترسيخ الحكم الرشيد، وذلك بتوسيع دورهم الرقابي ليشمل جميع مراحل دورة الموازنة إخضاع النفقات الحكومية لتصديق البرلمان قبل إنفاقها.¹

ب- مجلس المحاسبة: يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشأ سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.²

باعتباره هيئة دستورية صنفها المؤسس الدستوري بالباب الرابع من الدستور بمؤسسات الرقابة، وكلفها من خلال المادة 184 دستور 2020 بالتحقيق في مطابقة العمل التشريعي والتنظيمي للدستور، وكيفية استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها.

ج- المفتشية العامة للمالية: إن صنع القرار السياسي يحتاج إلى مجموعة من الإسهامات، وقد خول المشرع الجزائري من خلال المرسوم رقم 272-08 المؤرخ في 06-09-2008 مجموعة من الأعمال تعتبر إسهام في ذلك تدخلات المفتشية لتقييم أداء قطاعات على سبيل الحصر كأنظمة الميزانية، وإعلام السلطات في حال الوضعيات الطارئة، إلى تقديم اقتراحات وصياغة توصيات.

تتدخل المفتشية العامة عقب تحضير المذكرة المنهجية للتدخل وتعيين المفتشين، ينتقلون إلى الجهة المعنية بالتدخل حيث يستعملوا تقنيات منها الملاحظة، الاطلاع على الوثائق، والاستبيان حيث يحق لهم طلب أي معلومة أو مستند له صلة بالتدخل ولا يحق الاحتجاج بالسر المهني أو الطابع السري للمستندات أو التدرج السلمي.³

د- المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها: أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة الرئيس السابق اليمين زروال، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02 جويلية 1993، وهو يضم موظفون سامون في الدولة ورجال القانون والأمن، مهمته الأساسية تقصي فضائح الفساد والرشوة واختلاس المال العام

¹ - دليل البرلمان العربي للرقابة البرلمانية، دليل البرلمان العربية، ص 09.

² - حمزة خضري، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2012، ص 182

³ - شطارة نبيلة، فعالية تقييم الاداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية حسب مقارنة المفتشية العامة للمالية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 154.

والخاص، وللمذكر فإن المرصد منذ بدأ عمله أهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر، حيث عاجلت ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية مثل: مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب العليا، الصندوق الوطني للسهوب، ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيار شرق-غرب، والعديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد.¹

ه- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: في إطار الجهود الرامية إلى الوقاية من الفساد والحد منه، أنشأ المشرع الهيئة أنيط لها مهمة وطنية مكلف بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ استراتيجية وطنية في هذا المجال، وفي هذا السياق وضعت العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمجابهة هذه الظاهرة كما أنشأت هيئات مكلفة بتنفيذ هذه الاتفاقيات والسهر على حث الدول على الالتزام بها عن طريق تكريسها داخل نصوصها الوطنية الداخلية. بالإضافة إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر عرفت تحول قانوني في مكانتها ووضعها ضمن الهيئات الدستورية وبالتالي تمتعها بمجموعة من الخصائص وكذا وضع جانب هيكلي وتنظيمي يضمن سيرها.²

فطبقا للحكام المادة 203 من التعديل الدستوري الجديد فقد خول الدستور مجموعة من الصلاحيات كما

وهي كما يلي:

1- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد: أسندت لهذه الهيئة في مجال وضع سياسة عامة في مجال اختصاصاتها ووضع سياسة متكاملة للوقاية منه سواء بوضع كل الآليات والطرق التي من شأنها أن تضع حدا للفساد في مختلف القطاعات.

2- تكريس مبادئ دولة الحق والقانون: لا عيب في أن تطور الدولة ترسانتها القانونية وأن تتوفر على قدر كاف من القوانين في كافة المجالات فذاك من مقتضيات "الدولة القانونية" التي لا تترك فراغا في أي مجال من مجالات تسيير وتدبير الشأن العام، وعليه جاء التعديل الدستوري لتكريس مبادئ دولة الحق والقانون من خلال هذه الهيئة وإعطائها صلاحيات واسعة.

3- المساهمة في تطبيق النزاهة والشفافية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية: حيث تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الأموال العمومية طبقا للتشريع المعمول به ولا سيما على مستوى القواعد المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها.

¹ - علي حبش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص 158.

² - فائزة جروني، صباح حياقي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كآلية رقابية لتصدي لظاهرة الفساد في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021، ص 399.

كما تسهم في إضفاء الشفافية في كيفية تسيير الشؤون العمومية على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية.

4- رفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية: مع أن ارتباط الهيئة برئاسة الجمهورية يوفر لها العمل دون خوف من ملاحقة الأسماء الكبيرة الفاعلة والمؤثرة التي تستثمر في غالب مؤسسات الدولة لتنمية ثرواتها ولتحقيق مصالحها الخاصة ومع هذه الميزة إلا أن هيمنة السلطة التنفيذية على الهيئة تجعل الاستقلالية أمرا نظريا لا أساس له من الواقعية.¹

وخاصة أنه أسندت لهذه الهيئة أن ترفع تقريرها السنوي حول 30 ملف فساد يتصدرهم ملف فضيحة سوناطراك 2 الذي يضم أزيد من 150 صفقة مشبوهة ومخالفة للتشريع المعمول به.

¹ - رمزي بن الصديق، دور الحماية الجنائية لنزاهة الوظيفة العمومية في ظل قانون الفساد ومكافحته، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص 71.

المبحث الثالث: التحولات السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر

شهدت البيئة الإقليمية للجزائر مجموعة من التحولات السياسية والأمنية بداية من سنة 2011 تمثلت فيما عرف بالحراك العربي، والتي حملت جملة من الإفرازات عصفت بالأنظمة السياسية القائمة في المنطقة العربية، وهذا في السياق المضطرب بدا النظام السياسي في الجزائر مرتبكا إلى حد كبير وعينه على الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي ظل ينشده مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999، والتي توجت بجملة من المشاريع السياسية والأمنية (قانون الوثام المدني 1999، سياسة المصالحة الوطنية 2005)، فضلا عن المشاريع الاقتصادية التنموية (برامج التنمية الاقتصادية 2001-2019)، غير أن هذه التحولات كشفت عن عمق الاختلالات القائمة سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، المعبرة عن التراكمية في تطور المجتمع الجزائري.

مع تخوف النظام السياسي في الجزائر من انتقال موجة الاحتجاجات ظهرت مستجدات إيجابية، حيث بدا صانع القرار الجزائري بحزمة من الإصلاحات في سنة 2011 كان وراءها عدد من الجهات الفاعلة من داخل النظام، ناشدين الوصول إلى استقرار مجتمعي آمن، لكن سرعان ما انخفضت وتيرة هذه الإصلاحات مع بداية سنة 2012 حتى توقفت بعد الاستقرار النسبي التي شهدته الجبهة الاجتماعية، إلى غاية 22 فيفري 2019، الذي شهد حراكا مجتمعيا أعاد فكرة ضرورة استكمال الإصلاحات، لذا تبرز أهمية الموضوع في كونه يرتكز أساسا على البحث في المتطلبات الرئيسية التي يستلزمها تحقيق أمن مجتمعي في الجزائر يحقق الاستقرار المنشود.

المطلب الأول: الحراك الشعبي الجزائري: بين انهيار النظام السابق وتحقيق المطالب

إن تصاعد موجة الاحتجاجات بهذه الصورة التي كانت عليها منذ نهاية شهر فبراير اختلف عن احتجاجات 2011 في خضم الموجة الأولى من الثورات العربية. لقد تمكن النظام الجزائري حينها بالنأي بالبلاد عن حركة التغيير التي اجتاحت بلدان المغرب العربي خاصة، وبعض الدول العربية الأخرى. وكان ذلك بالتذكير بما شهدته البلاد من موجة عنف تواصلت لعشر سنوات دامية في التسعينيات من القرن العشرين. لكن الرئيس السابق بوتفليقة وعد حينها بإصلاحات عميقة للنظام وتحوير معتبر للدستور. إلا أن الحصيلة لم تكن في المستوى المنتظر من قبل الجزائريين.¹

1- الاحتجاجات الشعبية في الجزائر 2011:

بعد التجربة التي عرفتها الجزائر في 5 أكتوبر 1988، والتي عرفت خروج الجزائريين إلى الشوارع، للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة عقب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري، وعشية الاحتجاجات التي عرفتها الدول المجاورة على غرار الجارة تونس، نهاية عام 2010 وبداية 2011، شهدت الجزائر حالة من الاضطراب في عدة ولايات، كان يغذيها شعور بالاختناق من الحالة المعيشية التي يعرفها المجتمع الجزائري خاصة الشعور بالضييق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة التضخم، وعدم استجابة الحكومة لمطالب الناس الملحة، وركود عملية التحرر السياسي.

شهدت الجزائر طيلة عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019) انسدادا سياسيا الذي شكل عائقا أمام إدخال تغييرات السياسية والاقتصادية من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة بتطوير مختلف القطاعات خاصة (الزراعية والصناعية) .

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي وتسخر بجملة من الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهلها أن تكون دولة قوية إقليميا، ولكن في ظل غياب إرادة سياسية وتلاعب بمستقبل الأجيال جعل الدولة الجزائرية تتخبط في الأزمات متشابكة داخليا وإقليميا.²

لما نتحدث عن انجازات النظام السابق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة يمكن تحديدها في نقاط التالية:

- استرجاع الاستقرار الأمني للجزائر من خلال ميثاق السلم والمصالحة؛

¹- محمد السبيللي، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 43، مارس 2019، ص 07.

²- زهيرة مزارة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان نموذجا)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد 02، نوفمبر 2020، ص 343.

- تسديد الديون في عهده الأولى؛

- استرجاع المكانة الجزائرية إقليمية ودولية؛

- التنفيذ المخطط الخماسي للإنعاش الاقتصادي.

بالرغم من هذه الانجازات التي حققها على المستوى الاقليمي والدولي إلا أن هذا النظام تسبب في خلق عدة أزمات للشعب الجزائري منها أزمة البطالة التي دفعت بمعظم الشباب إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا للبحث عن حياة أفضل، تدهور قطاع الصحي التي تنعدم فيه الوسائل الحديثة ويتعذر فيه العلاج، تراجع التعليم بسبب اتباع برامج لا تتلاءم مع البيئة المجتمع، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة وانتشار الفساد والمحسوبية في كل مؤسسات الدولة العمومية والخواص، وغياب العدالة.

إن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الجزائر في عامي 2010 و 2011 تنقلت من منطقة إلى أخرى، وتجمعها طبيعة عدم التأطير، إلى جانب افتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح المحتجة شباب الأحياء الفقيرة، أساتذة التعليم المتوسط والثانوي، طلاب الجامعات، سلك النظام الصحي من أطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم، إلى جانب حركات أساتذة التعليم العالي والثانوي، إضافة لشرائح كبيرة من المجتمع الجزائري.

كانت بداية الاحتجاجات في 3 جانفي 2011 في الجزائر العاصمة و المدن الرئيسية الأخرى في أعقاب شائعات بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية كالسميد والسكر، الزيت الخاص بالطبخ، كانت على وشك الارتفاع مرة أخرى بسبب اللوائح الجديدة التي كانت تهدف إلى كبح جماح السوق غير الرسمية. وشملت مطالبهم تحسين الظروف المعيشية، وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وتوفير فرص العمل والاحترام. ومع ذلك، لم يضاف قط الطابع السياسي على أعمال الشغب، ولم يتحول الاحتجاج إلى احتجاج سياسي، ولم تكن هناك مسيرات ولا شعارات مشتركة ولا مطالب منشقة¹.

كما لم يحصلوا على أي دعم من الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، لم تستمر أعمال الشغب الأخيرة لأكثر من 4 أيام، ولم تقدم أي مطالب سياسية، بل انتهت بمجرد أن أعلنت الحكومة أنها لن تتسامح مع أي ارتفاع في الأسعار، وأنها ستفعل ما يلزم لترقي إلى مستوى هذا الوعد. هذا وشمل الوعد ادراج لوائح جديدة للسوق كانت وشيكة، منها اعفاءات مؤقتة واستثنائية على رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة والضريبة على الشركات بالنسبة إلى السلع الأساسية اليومية².

¹ - Jack Brown, «Algeria's Midwinter Uproar » Middle East Research and Information project (MERIP), January 20, 2011, p3.

² - عبد النور زيام، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر 2011-2013، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 52.

تعزز الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية العميقة في البلاد مشاعر السخط السياسي. فقد شهد معظم الجزائريين تراجعاً في جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة لهم، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. كما أن معدلات البطالة مرتفعة، حيث تصل إلى 5.21% بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين. كما أن معظم الوظائف التي تم استحداثها خلال العقد الماضي غير مستقرة، وأجورها زهيدة ولا توفر أي منافع اجتماعية.¹

وفي محاولة لاستيعاب الغضب الجماهيري وعد الرئيس السابق بوتفليقة في خطاب له في 15 أبريل 2011 بإجراء إصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية، كما تم إطلاق سلسلة من إصلاحات سياسية واسعة في يناير 2012، مست مجالات وقوانين الأحزاب السياسية، الانتخابات، الإعلام وكذا قانون الجمعيات وشهدت هذه الإصلاحات توسيع نطاق المشاركة السياسية لطوائف المجتمع الجزائري، وتوسيع هامش الحريات والمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وفتح المجال لتأسيس أحزاب سياسية جديدة²، هذا فضلاً عن استغلال العوائد النفطية في دعم السلع الأساسية وزيادة الأجور وتشجيع مشاريع الشباب بتقديم القروض وكذلك توفير السكن الملائم.³

ساهمت الأزمة الداخلية الجزائرية كثيراً في عدم حدوث تغيير في الجزائر على غرار ما حدث في بعض الدول المجاورة لها، فالجزائريون يفضلون الهدوء الاجتماعي والسلم والاستقرار للبلاد على مسايرة الثورات. ويجد ذلك تفسيراً له في كون الجزائريين ما زالوا يتخوفون من شبح العودة إلى سنين الفوضى والاضطراب إن فتحوا على أنفسهم باب التغيير، فصدمة تسعينات القرن الماضي التي جاءت في أعقاب ثورة سلمية شبيهة بالربيع العربي في أواخر الثمانينيات أدت إلى اندلاع حرب أهلية في الجزائر والتي قتل فيها حوالي 200 ألف شخص في مجازر مروعة ليست بعيدة عن أذهان الجزائريين فقد كانت بمثابة رادع قوي جعل الكثير من الجزائريين يخافون من المطالبة بإجراء تغيير جذري رغم المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها ، هكذا حال الخوف من امتداد التطرف الإسلامي إلى الجزائر دون قيام أي ثورة في ظل موجة الربيع العربي ضد نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي رهن مستقبله السياسي بقدرته على سحق هذا التطرف.⁴

¹ - الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، أبريل 2013، ص 3.

² - طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013، ص 38-39.

³ - Louisa Dris-Aït Hamadouche , L'Algérie Face au Printemps Arabe: Politiques Méditerranéennes , N°81, 2012, p5

⁴ - انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 01، مارس 2017، ص 207.

2- حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر:

على الرغم من أن الدافع الأساسي لانفجار الوضع وخروج الشعب الجزائري بالملايين في حراك 22 فبراير 2019 هو الإحساس بالإذلال عقب الإعلان الرسمي عن ترشح بوتفليقة لخوض عهدة رئاسية خامسة وهو عاجز على ذلك تماما إلا أنه في الحقيقة هناك الكثير من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت مع بعضها تراكما ونقاط ارتكاز مقنعة للشروع في تجاوز هذا النظام الفاسد الذي ظل لما يقارب العقدين من الزمن يمارس كل انواع الظلم والفساد والاستبداد في حق الشعب الجزائري، وسنتطرق لهذه الأسباب على الشكل التالي:

أولا: على المستوى السياسي: لقد اشتغل نظام بوتفليقة على امتداد سنوات على تقييد قواعد التداول على السلطة وذلك عبر تعطيل وجود تعددية حزبية حقيقية، بالإضافة لتميع الممارسات السياسية وتفريغ المؤسسات السياسية من محتواها كالأحزاب وفعاليات أخرى مثل المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وعمل النظام السابق على شل الأداء الوظيفي والعملي للعدد الهائل الموجود والمعتمد من الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة ووسائل الإعلام بكل أنواعها وحتى المؤسسات المنتخبة والمتمثلة في المجالس البلدية والولائية والوطنية والتي هي في الأصل لا تحوز على الشرعية ولا على ثقة المواطنين.¹

تجد آخر واجهه النظام السياسي تمثل في عدم القدرة على المحافظة على شرعيته أمام أجيال جديدة، من حيث السن، ولكن أيضا من حيث مستواها التعليمي ودرجة وعيها؛ بحيث لم تعد تعترف ببركاز الشرعية التقليدية المعتمدة من قبل النظام، وإعادة الاستقرار والأمن بعد العشرية السوداء، ورمزية عبد العزيز بوتفليقة؛ فبخصوص ثورة التحرير وإعادة الاستقرار والأمن، يلاحظ أن معظم المواطنين الجزائريين لم يعيشوا حدثي الثورة الجزائرية، 1954، والعشرية السوداء 1991-2001؛ إذ إن أكثر من 62% من إجمالي عدد السكان عام 2017 لم يكونوا قد ولدوا عند انطلاق أحداث العشرية السوداء، أو كان عمرهم حينها (1991) لا يفوق سن الرابعة. وبالتالي لا يمكن بناء الشرعية على هذا الحدث الأليم وغالبية السكان الحاليين لم تعايشه من أساسه. أما فيما يتعلق برمزية عبد العزيز بوتفليقة، فإنه بسبب مرضه، وسوء تسيير البلاد، وفساد العديد من المسؤولين المقربين له لم يعد ركيزة يعتمد عليها لإضفاء الشرعية على النظام، بدليل أن ترشحه للانتخابات من أجل عهدة خامسة كان بمنزلة شرارة انطلاق حراك يوم 22 فبراير الرفض لشخصه ولنظامه.²

¹ - جلول بلهادي، الهندسة الانتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير 2019 (رئاسيات 12 ديسمبر 2019 نموذج)، الملتقى الوطني اشكاليات المؤسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 8 ديسمبر 2020، ص 281.

² - صادق حجال، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجاً، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2019، ص 11.

تم إلغاء دور المؤسسة التشريعية و تم تحويلها إلى مؤسسة مهيمن على قرارها، فأصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام يمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة، حيث فقد المواطن كل ثقته في البرلمان الذي من المفروض أنه يمثل ويدافع عنه ويراقب مهام النظام، وهذا ما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية.¹

الملاحظ أيضا أن مسألة انتقال السلطة بطريقة سلمية من رئيس جمهورية إلى آخر هي بمنزلة مؤشر على عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على تغيير أجياله؛ إذ غالبا ما أسفر ذلك عن اضطرابات سياسية كبيرة في البلاد؛ فمنذ الاستقلال لم يسلم أي رئيس جمهورية السلطة لآخر بطريقة سلمية، إلا في مرة واحدة، وكان ذلك حين انتقلت السلطة من الرئيس، اليمين زروال، إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وفي الحقيقة، حتى تلك المرة كان اليمين زروال قد قدم استقالته تحت ضغوطات قبل نهاية عهده. إضافة إلى كون هذا المؤشر، الذي يعبر عن ضعف قدرة النظام على التكيف، يمكن اعتباره أيضا، أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في تقويض ثقة المواطنين الشباب بمؤسسات الدولة.²

تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام³، فوجود وسائل الاتصال الحديثة كالمحطات الفضائية والانترنت والخلوي والكاميرات الرقمية وغيرها كان لها الأثر الأكبر في كشف عورات النظام الحاكم وفي انتشار الاحتجاجات. حيث قامت تلك الوسائط بنقل الوقائع أولا بأول وبشكل مباشر في بعض الأحيان كما منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم أجمع، مما أثر في مواقف كثير من الأطراف ويمكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، وهذا ما أدى إلى دعم تلك الاحتجاجات والضغط على تلك السلطات وبرز بقوة دور إعلام المواطن، متحديا بذلك التعتيم الإعلامي الرسمي.

ثانيا: على المستوى الاجتماعي: عاش الشعب الجزائري في السنوات الأخيرة الماضية ظروفًا إجتماعية صعبة ومعقدة، وكثيرا ما كان يعبر عن معاناته من خلال الاحتجاجات التي كانت تنظم من طرف الشعب وفئات مجتمعية ونقابية مختلفة متخذة أساليب متنوعة في ذلك كأعمال الشغب وقطع الطرقات وإحراق العجلات المطاطية، وتعود دوافع هذه الاحتجاجات لحالة الاحتقان التي سادت في المجتمع وإحساس الشعب بأنه يحيا في جو من الظلم والتهميش وهو في بلاد الخيرات المترامية، وكثيرا ما كان يعبر عنها بمصطلح "الحقرة"، وحسب بعض

¹ - بوحنيقة قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من اسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2019، ص 03.

² - المرجع نفسه، ص 13.

³ - جمال الشلي، العرب وأروبا، رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص 23.

الإحصائيات فإنه تم تسجيل آلاف الاحتجاجات سنويا ومعظمها تحمل مطالب ذات طابع اجتماعي وفتوي مثل توزيع السكنات والتشغيل ورفع الأجور وضعف خدمات التزويد بالمياه والكهرباء والغاز ومشاكل الأطباء وظروف الطلبة.

بالإضافة إلى بروز ظاهري البطالة والفقر والهجرة غير الشرعية إلى حالة من الاحتقان الشعبي والتي أشعل فتيلها غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية وأدت إلى نقمة الشباب على الأنظمة الحاكمة التي ال يعينها سوى بقائها في السلطة، فالأوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الحركات الاحتجاجية.¹

بالإضافة إلى عملية التحديث الاجتماعي التي تعد تحديا للاستقرار السياسي، بحيث كان التحديث الاجتماعي الكبير الذي عرفته الجزائر خلال عهد الرئيس السابق، بغض النظر عن التكلفة المترتبة عليه وعلى الفساد الكبير وسوء التسيير بمنزلة إنجازات كبيرة يستطيع النظام السياسي الارتكاز عليها لتبرير سياساته، لكن الملاحظ هو ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على مواكبة التحديث الاجتماعي إلى عامل مقوض لديمومة النظام السياسي الأمر الذي مهد لجملة من الاضطرابات، ويعد الحراك الشعبي 22 فبراير 2019 أحد أبرز الدلائل على ذلك إذ خرج الشعب الجزائري مطالبا بتغيير النظام السياسي من أساسه ولغاية اللحظة، تمكن الحراك من إزاحة بوتفليقة والعديد من رموز النظام السابق، ولأزال الحراكيون يطالبون بإحداث قطيعة تامة من كل مؤسسات النظام التي فشلت فشلا ذريعا في التكيف مع التطورات الاجتماعية الكبيرة التي تشهدها الجزائر.²

ثالثا: على المستوى الاقتصادي: لم تستغني الجزائر عن اتباع نموذج الدولة الريعية منذ الاستقلال إلى الآن فهي تعتمد على مداخيل الثروة البترولية والغاز بشكل تام اللذان يشكلان معا ما يفوق نسبة 80 % من صادرات الدولة، وأصبحت الجزائر تقبع في تصنيف الدول الأقل تنوعا في الجانب الاقتصادي، ما جعل اقتصاد البلاد يبقى رهينا لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ويزداد المشهد الاقتصادي في الجزائر ضيقا وتعقيدا كلما تراجعت الأسعار وبالإضافة لكون تراجع الأسعار سببا خارجيا فهو أيضا سببا في تراجع الإنتاج وتزايد الاستهلاك في الداخل.³

كما شملت المحفزات للحراك الشعبي في الجزائر تركيز الثروة في أيدي رجال الأعمال المقربين من السلطة، والافتقار إلى الشفافية في إعادة التوزيع وانتشار الفساد والمحابة واستغلال النفوذ وزيادة أسعار المواد الغذائية،

¹ - عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أبريل 2020، ص 840.

² - عبد القادر قندوز، الحاج مبطوش، واقع المشارك السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فبراير 2019 وتحتوي بناء الجزائر الجديدة، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2021، ص 71.

³ - جلول بلهادي، مرجع سابق، ص 282.

فرفض الشباب قبول الوضع الراهن، وقد تطلع بعض المحتجين إلى النموذج التركي بوصفه المثل الأعلى (سلمية الانتخابات والاقتصاد سريع النمو).¹

تعرض الاقتصاد الجزائري لهزة عنيفة خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا وانحيار أسعار البترول ما نتج عنه عجز تاريخي في موازنة 2021 إذ بلغت 22 مليار دولار، وهذا ما جعل أحد الخبراء يؤكد أن الأزمة المزدوجة دفعت بالحكومة الجزائرية إلى تقليص الإنفاق الحكومي إلى النصف تقريبا مع تجميد عدة مشاريع في عدة قطاعات، وامتدت آثار الأزمة لتطال أسعار المواد الاستهلاكية على اختلافها، وستكون الحكومة أمام رهان اطفاء لهيب الأسعار التي اشتدت وطأتها منذ شهر، والتي تدهورت معها القدرة الشرائية ولم تسلم العملة من تبعات الأزمة إذ بلغت مستويات قياسية من الانحيار أمام الدولار بنحو 142 دينار على أن يتقهقر ليصل إلى 149 دينار في العام المقبل، كما تتوقع السلطات انخفاضا بواقع 5% من قيمة العملة المحلية كل عام، خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقارنة بالعملة الأجنبية، وبحسب بيانات بنك الجزائر المركزي بلغ سعر صرف الدينار مطلع يونيو الماضي مستوى 134 مقابل الدولار و 160 مقابل اليورو.²

المطلب الثاني: انعكاس تنفيذ السياسات العامة على تحقيق حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر

يؤثر نجاح تنفيذ السياسات العامة أو فشلها عموما سواء كانت السياسة اقتصادية أو تنمية أو اجتماعية أو توزيعية بشكل مباشر أو غير مباشر في وضعية الاستقرار السياسي على مستوى الدولة. مما لا شك فيه أن مستوى الصراع في المجتمعات ينخفض ويتراجع مع ارتفاع وانتعاش مستوى النمو الاقتصادي والتنمية ككل. في أن التخلف الاقتصادي وما تخلقه مظاهر الفساد السياسي، تؤدي إلى ظهور تفاوت اجتماعي قائم على تمتع أقلية من الناس بامتيازات مادية ومعنوية تؤهلها للعيش في رخاء على حساب أغلبية تعاني حالة من الحرمان والظلم القائم على التوزيع غري العادل للثروات والفوائض المالية. من شأن هذه المظاهر تعزيز التوترات الاجتماعية وخلق مجتمع اجتماعي يسوده الخوف والغضب والكراهية، مما يؤدي إلى ممارسات العنف السياسي.³ ومن شأن ممارسات العنف من قبل الجماهير مقابلتها بعنف مضاد ممارس من قبل الدولة، وهذا قد يؤدي في حالة تفاقمه إلى ثورات داخلية تهدد استقرار الدولة وأمنها.

¹ - ثائر مطلق عباس، لعوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع 2009-2011، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 04، 2016، ص 1884.

² - عبد القادر قندوز، الحاج مبطوش، مرجع سابق، ص 71.

³ - فضل الله محمد إسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث دراسة في الفلسفة السياسية، ب ط، ب ب ن، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص ص 29-30.

1- تعزيز شرعية النظام السياسي كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي: الشرعية مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون أو عرف ديني أو مدني معتمد وراسخ) يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي.¹

وتقوم الشرعية على ثلاثة عناصر:²

- **العنصر الدستوري:** ومضمونه أن السلطة شرعية لأنها قامت وفق مبادئ البلاد الدستورية والشرعية.
- **عنصر التمثيل:** بمعنى أن الشرعية تقوم على اقتناع المحكومين أن الذين في السلطة يمثلونهم.
- **عنصر الإنجاز:** أي أن الشرعية تقوم على الإنجازات الكبيرة التي تنجزها أجهزة ومؤسسات السلطة لفائدة المجتمع.

يتفق منظرو مفهوم الشرعية على الأساس الذي تنطلق منه، وهو أن القبول الطوعي لمواطني دولة ما بالحكومة هو ما يجعلها شرعية. ويعتبر ماكس فيبر من أوائل المفكرين الذين تناولوا مفهوم الشرعية بالتحليل. حيث قام بنسبها لتلك النظم السياسية التي تقبل شعوبها بها وتعترف بها كنظم شرعية صالحة تستحق التأييد والطاعة. وأكد بأن تلك الشرعية تستقي من ثلاثة مصادر أو أسس وهي: الشرعية التقليدية، الشرعية الكاريزمية، الشرعية العقلانية.³ غير أن القول بأن حكومة ما شرعية لا يعني بالضرورة أنها حكومة صالحة تخدم الصالح العام، بل يعني أن مواطنيها يعتبرونها ذات سلطات دستورية شرعية.⁴

وبالتالي فإن مصطلح الشرعية يتحدد معناه في تعبير المواطنين عن حالة الرضا والقبول إزاء النظام وممارسة السلطة.

وحالة الرضا هذه تعتبر قيمة معنوية تبنى على التفاعل الإيجابي بين السلطة والمواطنين، ويتم ذلك من خلال تكامل عنصرين اثنين: الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة وأهداف غالبية المجتمع؛ الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف، حيث تعتبر الممارسة والتجسيد الفعلي للأهداف قاعدة بناء الشرعية.⁵

¹ - عمر فرحاتي، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر: تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 46.

² - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط 1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 181.

³ - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص 21-22.

⁴ - المرجع نفسه، ص 23.

⁵ - المرجع نفسه، ص 29.

شهدت قدرة القطاع العام على استمداد شرعيته بالاعتماد على الخلفية القانونية والدستورية فقط تراجعاً، ولم تعد كافية. بل ظهرت الضرورة للاعتماد على رشادة اقتصادية وعدالة اجتماعية أكبر، وهذا ما يتطلب تحديد قدرات الدولة على التكيف مع هذه المتطلبات.

2- مصادر الشرعية: يقوم قبول السلطة كسلطة شرعية على توفر حد أدنى من عوامل السيادة، والمساواة، والعدالة الاجتماعية.

3- فعالية النظام السياسي كمصدر من مصادر الشرعية: يرتبط تحقيق الرضا المجتمعي واقتناع جميع أطراف المجتمع بشرعية النظام السياسي بقدرة هذا الأخير على تحقيق قدر معين من الفعالية في معالجة القضايا الداخلية والخارجية التي تواجهه، كقضايا التنمية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الحريات السياسية والاجتماعية، والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، إضافة لقدرته على إدارة شؤون المجتمع بكفاءة وفعالية، ومدى قدرته على تنفيذ أهدافه وقراراته ...¹

فالفعالية عنصر مهم للنظام السياسي من خلال مساهمتها في ترسيخ السلطة على أسس قوية تتميز بالاستمرارية. فهي من خلال تحويل قوته "النظام السياسي" وشمولية سيطرته من الكم إلى النوع تضمن تحويل انصياع وطاعة المجتمع له من القوة والإجبار إلى الاقتناع والقبول والشعور بالواجب اتجاهه، وبالتالي ضمان الطاعة وتحقيق الاستقرار.²

وبالتالي، يعتبر عنصر الفعالية أهم عامل لتحقيق الشرعية تعتمد عليه النظم السياسية التي تعاني من عدم القدرة على تحقيقها من منطلقات الديمقراطية والاستقرار المؤسساتي والاستقرار والتوافق الإيديولوجي. حيث يتم اللجوء في ظل هذه النظم للخطط التنموية، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق الخدمات العمومية الاقتصادية والاجتماعية وسياسات إعادة التوزيع "دولة الرفاه"، وفتح المجال لبعض الممارسات الديمقراطية الشكلية.

4- دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن تراجع قدرة القطاع العام على استمداد شرعيته من الخلفية القانونية الدستورية، والاعتماد عليها فقط كمصدر وحيد لها لم يعد كافياً، بل ظهر مصدر جديد لاستمداد الشرعية يقوم على سعي السلطات العمومية لتحقيق الرشادة الاقتصادية، والنهوض بالمهام الاقتصادية في سبيل الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ - سلمى حروش، دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 55، مارس 2021، ص 947.

² - خميس حزام والي، المرجع نفسه، ص 255.

وقد برزت الأهمية الاقتصادية لتنفيذ السياسات العامة من خلال الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في مجال تدخلها في ضبط ومراقبة ودعم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية. ويمكن إجمال مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بفضل سياساتها في ما يلي:¹

- تعزيز نشوء الأسواق؛ مواجهة قصور الأسواق واختلال توازنا؛
- تقليص مظاهر عدم المساواة وتحقيق مستوى الفعالية الأمثل في تخصيص الموارد؛
- تصحيح العقلانية المحدودة للفواعل الاقتصادية.

5- السياسات والبرامج التنموية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: التنمية هي عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية الهادفة إلى إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، من خلال إتاحة الفرصة لهم للاستجابة لحاجاتهم الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال²، وهي بذلك تقوم على ثلاثة أبعاد:

بعد إقتصادي: يتمثل في تحقيق النمو الإقتصادي، و**بعد إجتماعي:** يتمثل في التوزيع العادل للثروة الناجمة عن البعد الإقتصادي، و**بعد بيئي:** يتمثل في الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

السياسات التنموية أو إستراتيجيات التنمية هي مجموعة من المخططات، البرامج، والمشاريع المختلفة التي تقوم الدولة بتسطيرها وصياغتها وفق تصور ونسق فكري محدد خلال فترة زمنية معينة، قصد تحقيق أهداف طويلة المدى. وبمعنى آخر فهي تعكس جهود الدولة بمختلف مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية وبالتعاون مع القطاع الخاص، في وضع إطار نظري يعكس رؤيتها لنمط وصيغة التنمية التي تريد تحقيقها وهيكل محدد لتجسيد أهداف التنمية بمخلف أشكالها (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية)..

وكمثال على ذلك نذكر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014³.

سياسة الإنعاش هي أحد أدوات الاقتصاد الكلي ذات التوجه الكينزي، التي تتم في إطار استخدام سياسة الميزانية لإنعاش الطلب الكلي "أو العرض الكلي"، وإعادة بعث اقتصاد ما يعاني من حالة ركود، من خلال زيادة

¹ -Antoine Bozio, Julien Grenet **économie des politiques publiques**, Paris : Edition La découverte, 2020, p 09.

² - محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة، ط 1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص ص 16-17.

³ - علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014، مصر: الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 جانفي 2015، ص 04.

الإنفاق لتحفيز الإنتاج بما يحقق ارتفاعا لمعدلات النمو وامتصاص للبطالة. وتعتبر سياسة الإنعاش سياسة ظرفية يتم من خلالها السعي لتحقيق تلك الأهداف في المدى القريب.¹

حيث تم بعث برامج الإنعاش الاقتصادي مباشرة بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني الذي شهد اضطرابا وتدهورا كبيرا خلال العشرية السوداء، والذي كانت له آثار مدمرة للبنية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر. من جهة أخرى فقد سمح تحسن الوضعية المالية للخزينة العمومية للجزائر مطلع ال 2000 والمرتبط بانتعاش سوق النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية بالتحول في السياسات الاقتصادية المنتهجة نحو التوسع في الإنفاق العام من خلال برمجة سلسلة متتالية ومتكاملة من البرامج الاستثمارية العمومية.

حيث سجلت أسعار النفط منذ سنة 1999 ارتفاعا كبيرا ساهم بقوة في تمويل الاقتصاد الوطني، وساهم نمو الصادرات النفطية في الرفع من الإيرادات العامة التي بلغت سنة 2012 إلى 3455.46 مليار دج. بينما لم تتجاوز سنة 2000 إلى 1124.93 مليار دج.²

وبالتالي فقد تكفلت السلطات العمومية بوضع برامج وسياسات مستعجلة في سبيل دعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

خصصت الجزائر العديد من البرامج والسياسات التنموية المحلية للمناطق الريفية والصحراوية والهضاب العليا: ففي إطار التنمية المحلية وفي سبيل تعزيز العدالة والمساواة في التنمية الإقليمية، وإتاحة فرص تنمية متكافئة لأفراد المجتمع عبر كامل الإقليم الوطني، خصصت السلطات العمومية برامج لتسريع النمو بالمناطق الداخلية والصحراوية التي تعاني تراجع تنموي كبير مقارنة مع المناطق الشمالية، وهي عبارة عن برامج تكميلية لبرنامج دعم النمو 2005-2009، البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب جانفي 2006، والذي خصص له غلاف مالي قدر ب 377 مليار دج. البرنامج التكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا، فيفري 2006، وخصص له غلاف مالي قدر ب 693 مليار دج.³

كما يمكننا في هذا السياق الإشارة إلى سياسة التجديد الريفي والفلاحي 2009-2014 كسياسة عامة محلية يهدف تنفيذها لتحقيق تنمية ريفية متوازنة في الجزائر:

¹ - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 148.

² - نصير احمد، بنين بغداد، سياسة الموازنة العامة وتأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي حالة الجزائر للفترة 2001-2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2012، ص 52

³ - علام عثمان، مرجع سابق، ص 07.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على القانون التوجيهي للزراعة الصادر في أوت 2008. تسعى هذه السياسة لتحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في تأمين المستثمرين الفلاحيين من ناحية العقار؛ مواصلة التدعيم المالي لصالح التجديد الفلاحي "من خلال مسح الديون، التحفيز، الدعم، المنح والقروض"؛ دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة؛ مرافقة التجديد الفلاحي عبر تعبئة القطاع الصناعي؛ تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير.

6- دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يقوم تحقق الاستقرار الاجتماعي على توفر العدالة الاجتماعية على مستوى الدولة، وانتفاء مظاهر الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي التي يمكن أن تتولد جراء ممارسات الفساد خلال تقديم الخدمات العمومية وتنفيذ السياسات العامة والبرامج التنموية التي تكون موجهة بالأساس لكامل أفراد المجتمع بالعدل" باعتباره أهم محددات تحقق التنمية الشاملة".

أ- مفهوم العدالة الاجتماعية ومحددات تحقيقها:

تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: "الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من السلطة أو الثروة أو من كليهما. والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة. ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية، وحرية متكافئة. ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم، وإطلاق طاقاتهم من مكانها، وحسن توظيفها لمصلحة وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع من جهة أخرى. والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى".¹

إن غياب مقومات تحقق العدالة الاجتماعية يؤدي لتكون حالة من الحرمان النسبي التي لها آثار جد سلبية تزعزع حالة الاستقرار الاجتماعي، وتؤدي إلى حالة من السخط التي يمكن أن ينجر عنها ثورات وأحداث عنف. حيث تظهر الحركات الاجتماعية والاحتجاجات داخل أنساق الدولة، وتستهدف غالبا سلطات الدولة "صانع القرار" التي تعمل على إحداث التغييرات والإصلاحات التي تستجيب لمطالبهم.²

أصبحت الحركات الاجتماعية والاحتجاجات شائعة جدا، حيث يعتبرها دارسو العلوم الاجتماعية جزءا من الممارسة السياسية. فقد أصبحت قناة من قنوات التعبير التي يلجأ إليها المواطنون في ظل تراجع الشرعية التمثيلية، ودور منظمات المجتمع المدني، وضعف قنوات الاتصال الرسمية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، ماي 2012، ص ص 6-7.

² - إيناس محمد الجعفرأوي، دراسة نقدية لكتاب إبراهيم العيسوي العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 71، ص 175.

ب- الحرمان النسبي: هو ذلك التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعليا فيما يتعلق بإشباع القيم الجمعية.¹

وقد ساهم العديد من الباحثين في بلورة نظرية الحرمان النسبي على غرار كل من ROBERT DOWSE et JOHN HUGHES الذين أوعزا الاضطرابات التي تظهر في المجتمعات إلى الحرمان الذي يتشكل نتيجة عدم تمكن الأفراد من الحصول على الأشياء التي يسعون إليها والتي يعتبرونها ذات قيمة كالدخل، القوة، الحرية، العدالة، المكانة. وكنتييجة لذلك تولد لديهم وتنمو حالة من عدم الرضا والغضب والعداء تجاه الجهة التي تسببت في الحيلولة دون إشباعهم لحاجاتهم وتحقيقهم لأهدافهم وحصولهم على ما يعتبرونه حقا لهم. على هذا الأساس تم تعريف الحرمان بأنه الفجوة بين ما ينبغي أن يحصل عليه الأفراد وما يحصلون عليه فعلا أو يعتقدون أنهم بإمكانهم تحقيقه.

ج- الاستبعاد الاجتماعي: يتكون الشعور بالاستبعاد الاجتماعي لدى فئة من أفراد المجتمع يحسون بشكل مستمر بحرمانهم وعجزهم عن الاقتراب من الوسائل التي تعود عليهم بالنفع، إضافة لحرمانهم من الامتيازات والاستحقاقات في المستويات الاجتماعية المختلفة مقارنة بأفراد آخرين لديهم فائض من الوسائل والمنافع، ينتج عنه قيامهم بردود أفعال وتحركات ونضالات وصراعات يخوضونها في سبيل استعادة أو اكتساب حقوقهم المسلوبة منهم. وبالتالي يعتبر الاستبعاد الاجتماعي حرمانا نسبيا ومزمنا.²

ويرتبط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بعدة مفاهيم تعتبر مسببات تحققه:

- كالفقر والفقر متعدد الأبعاد واللامساواة،
- إضافة إلى عمليات بنائية مؤسسية تركز التعطيل والخيبة والمنع، على مستوى البناء الهرمي لمؤسسات الدولة.
- إضافة لقضايا الصراع الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية،
- تخلي الدولة عن مسؤولياتها اتجاه المجتمع.
- انتهاك التبادل التعاقدى للحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع والدولة من خلال التلاعب بالمعايير.
- احتكار أصحاب القوة للفرص الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لأنفسهم.
- التوزيع غير العادل للقيم والثروة والفرص.

¹ - محمد عبد الكريم الحوراني، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للدراسات الاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، 2012، ص ص 231-233.

² - سلمى حروش، مرجع سابق، ص 95.

- كما يبرز دور الدولة ومؤسساتها في خلق هذا النوع من أنواع الأزمات الاجتماعية، من خلال ممارسات الفساد البيوي المتغلغل عبر كل مؤسساتها وأجهزتها الإدارية، والمسير لكل سياساتها وبرامجها وخدماتها. وبالتالي يعتبر الاستبعاد الاجتماعي مصدرا أساسيا من مصادر الصراعات الاجتماعية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي في الدولة ، والتي يكون لها آثار سلبية على استقرارها السياسي.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر

أن عملية الحكم على الاستقرار السياسي في الجزائر بعد موجة الحراك العربي لن تقتصر فقط على الاستقرار الأمني وغياب العنف، بل الأمر ينصرف إلى المؤشرات التي سبق الإشارة إليها في الإطار النظري، مع العلم أن قياس هذه المؤشرات في الجزائر يعد عملية صعبة. بيد أننا سنحاول أن نرصد ذلك وفق معطيات واقعية من شأنها التأسيس لفكرة الاتجاه نحو عدم الاستقرار السياسي، ويظهر هذا الانحراف بداية من التعديل الدستوري لسنة 2008، مع الاعتقاد بأن عدم الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر يعود بدرجة كبيرة إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغير الاقتصادي والاجتماعي، وهي الحالة التي تنطبق على الدول النامية على حد قول هيجر Higer¹.

1- نخط انتقال السلطة في الجزائر: إن عملية انتقال السلطة في الجزائر كانت دائما تتم عن طريق العملية الانتخابية فمنذ سنة 1999 إلى غاية آخر انتخابات رئاسية في الجزائر 2019 تجرى في وقتها المحدد، حيث تكتسي هذه الانتخابات الرئاسية في الجزائر أهمية خاصة، باعتبارها تتعلق بأهم مؤسسة سياسية ودستورية منتخبة (رئيس الجمهورية) لما يتمتع به رئيس الجمهورية من مكانة مهمة في البناء السياسي والدستوري من جهة، وجملة الصلاحيات التي يتمتع بها من جهة أخرى، كما أسهمت في الحفاظ على أهم ثوابت النظام السياسي الجزائري ولعل أبرزها قوة ومكانة مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في البناء السياسي والدستوري للجزائر². مع ثبات رئيس الجمهورية في منصبه، وعدم حدوث أي طارئ من شأنه أن يؤسس إلى انتقال عنيف للسلطة، غير أنها لا تزال في يد نظام يرفض التغيير، وتعص عليه بالنواجد المؤسسة العسكرية، وهو الأمر الذي يؤسس إلى انتقال عسير وعنيف في المنظور القريب والمتوسط في ظل استمرارية الغلق السياسي، واستمرارية صراع الرئاسة و المؤسسة الأمنية (جهاز المخابرات) والحراك الذي تقوده المعارضة من خلال آلية تنسيقية الانتقال الديمقراطي³.

¹ - عبد العالي ديلة، الدولة: رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 97.

² - عبد الله بلغيث، الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2019، ص 2-3.

³ - عربي بومدين، الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق، مجلة القانون، السلطة والمجتمع، المجلد 05، العدد 01، فيفري 2016، ص 147.

2- **شرعية النظام السياسي في الجزائر:** نجد في الجزائر أن النظام السياسي تكون نتيجة ازمة تاريخية، هي رد فعل على نظام استعماري، وهو لم يتكون نتيجة تناقضات اجتماعية داخلية بين الجزائريين، بل كان نتيجة تناقض خارجي على المجتمع، أي بين الأمة الجزائرية الموحدة حول هدف واحد والاستعمار الفرنسي، الشيء الذي جعل هذا النظام مبني على الإجماع الفوقي وليس على مؤسسات انتخابية، وارتكز بعد الاستقلال هذا النظام على أسس سياسية لبناء شرعيته، وذلك من الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.¹

شهدت الجزائر بمرور جيل جديد يؤمن بشرعية الإنجاز، بحيث تشير الدلائل الواقعية إلى تراجع شرعية النظام الجزائري في المخيال الجمعي بسبب ضعف الأداء والفعالية، وهو ما يتجسد في المشاركة الشعبية الضعيفة في الحياة السياسية واتسامها باللامبالاة. يؤثر ذلك بشكل مباشر في الدفع نحو عدم الاستقرار السياسي وآية ذلك العصيان والاحتجاجات المتكررة، بل حتى تهديد الفضاء العام.²

3- **قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:** أثبتت الجزائر قدرتها على الدفاع عن البلاد من الاعتداءات الإرهابية المتكررة وتحقيقها لاستقرار أمني مقبول يشيد به كل الجزائريين، وقد نجحت الجزائر في تقليص الإرهاب المحلي مما أدى إلى تهجير هذه المجموعات إلى ما وراء الحدود الجزائرية وذلك بسبب الظروف الإقليمية غير المستقرة، لذلك قامت الجزائر في وقت لاحق ببذل العديد من الجهود الدبلوماسية في حين ظلت تعمل على الحفاظ على مصالحها القومية وتمسك بمبادئ القانون الدولي.

هكذا تحركت الجزائر دبلوماسيا في محيطها الجغرافي (الساحل) باعتبارها الدولة المركزية في القارة بحكم موقعها وقوتها الاقتصادية، وفي كل الأحوال حرصت الجزائر على تغليب الخيار الدبلوماسي واستبعاد الخيار العسكري لدردء مشاكل القارة بما فيها معضلة الإرهاب كما سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها إلى إقناع المجتمع الدولي منع وتجريم تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية. مع القدرة الواضحة في التكيف مع التهديدات الإقليمية المتأتية من دول الجوار التي تشهد اضطرابات أمنية على غرار ليبيا وتونس ومالي بعد سنة 2011، حيث قامت الجزائر بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، واكتسبت معرفة عميقة في مجال التعامل مع الشبكات الإرهابية محليا ودوليا، والأهم من ذلك حققت الجزائر مستوى خاص من الحكمة في طريقة تعاملها مع هذه الشبكات وحذرت من التدخل العسكري في مالي وليبيا المجاورة وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف وتوحيد المشاعر الانفصالية، خاصة وأنها تحتوي على الطوارق في جنوبها وقد يتحول

¹ - محمد قدوسي، السياسي من خلال معطى الشرعية: استمرارية التطور أم تقطعات؟، مجلة إنسانيات، المجلد 05، العدد 15، ديسمبر 2001، ص 44.

² - عربي بومدين، مرجع سابق، ص 147.

انفصال الطوارق في مالي على عدوى بين طوارق منطقة الساحل وهو ما قد يؤدي إلى المساس بالوحدة الترابية لهذه الدول ومن بينها الجزائر.¹

4- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: (الاستقرار الحكومي) فإنه وباعتماد ذلك كمؤشر يمكن القول بعدم وجود استقرار سياسي مستفحل يمس التغيير على مستوى النخب، بحيث شهدت الجزائر منذ 2011 إلى غاية يومنا هذا قرابة سبعة حكومات لم تعمر طويلا، مع العلم أن معدل الاستقرار الحكومي ثلاثة سنوات، وهو ما يضعف أداء وفعالية الحكومات في تنفيذ السياسات العامة، وينبؤ بصفة واضحة على عدم قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع المطالب المجتمعية الداخلية والضغط الخارجية المتمثلة في تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على سبيل المثال، على الرغم من وجود عوامل أخرى قد تتعلق بعوامل شخصية وحسابات وصراعات سياسية.²

5- الاستقرار البرلماني: إن الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر خاصة ما أسفر عنه الدور الأول من انتخابات 1991، والفراغ الدستوري الذي أحدثته استقالة رئيس الجمهورية " الشاذلي بن جديد" في جانفي 1992، شكل منعطفا خطيرا على العديد من الأصعدة منها: المؤسساتية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية³، فمن أجل الحفاظ على سلطة الدولة واستمرارية مؤسساتها التي كادت أن تعصف بالدولة الناجمة عن أحداث أكتوبر 1988، وإلغاء الانتخابات التشريعية سنة 1991، والفراغ الدستوري بسبب اقتران حل المجلس الشعبي الوطني باستقالة رئيس الجمهورية⁴، فقد تدارك المشرع الجزائري الفراغ القانوني في دستور 1996 في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، بمقتضى الدستور تنتقل إنابة رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الأمة⁵.

6- تطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية: إن عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي في الجزائر، لم تكن إلا انتقالا سلطويا، أي الانتقال من نظام سلطوي إلى آخر. وبالتالي استمرارية عهد النظام القديم بصورة جديدة ومتجددة، عن طريق استخدام آليات النظام الديمقراطي، لتجديد طرق اشتغال النظام الحاكم القديم، وكذلك

¹ - حكيم غريب، من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب، على الموقع الإلكتروني: <https://www.washingtoninstitute.org>، تاريخ الدخول : 2021/01/14، على الساعة : 21.15.

² - عربي بومدين، مرجع سابق، ص 148.

³ - أمين شريط، "التجربة البرلمانية في ظل التعددية"، الفكر البرلماني، ع 04، أكتوبر 2003، ص 111.

⁴ - عقيلة خراشي، مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص 62.

⁵ - حيث تنص الفقرة الثانية من المادة 88 من الدستور 1996: "يعلن البرلمان المنعقد بغرفتيها مجتمعين معا ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي لأعضائه ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها 45 يوم رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة 90 من الدستور" أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد: 76، المؤرخة في 1996/12/08.

تجديد مشروعيته. نجد كذلك تدخل الجيش في السياسة، وهيمنتته على دوائر صناعة القرار، أي عسكرة السياسي، بحيث تعتبر المؤسسة العسكرية مصدر التأييد الأساسي لنظام الحكم في الجزائر. رغم أن هذا لا يعني أن الحكومات المتعاقبة في الجزائر كانت عسكرية.

فعلا لقد شكلت علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة، أو تدخلها في السياسة في الجزائر، عائقا في وجه العملية الديمقراطية. ولا شك أن تدخل الجيش في السياسة، بل وصنعها وتحديداتها هو من المميزات الأساسية للنظام السياسي الجزائري. فقد لعب الجيش، وما زال يلعب دورا كبيرا في كل الحياة العامة في الجزائر. ويرجع ذلك ربما إلى المشروع الثوري التي اكتسبها، وإلى التركيبة البشرية والتنظيم الجيد الذي يتميز به. بالإضافة إلى مساهمته في التنمية. كما يرجع إلى الماضي السياسي المتمثل في ارتباطه بالحكم¹، وأخيرا يرجع إلى كون المؤسسة العسكرية ينظر إليها على أنها الحامي للبلاد. وإن وجود هذا التصور لدى نخبتها، يعطيها دفعا قويا للتدخل في الحياة السياسية، من باب متابعة تطور الأوضاع، وأمن الدولة والمجتمع وحمايتهما. ففي كافة التجارب الديمقراطية، أدى تدخل الجيش فيها إلى عرقلتها².

7- تجانس الثقافة السياسية: من معوقات العملية الديمقراطية في الجزائر، مسألة التنوع الثقافي العرقي واللغوي والقبلي. فقد شكل ذلك عائقا، بدل أن يكون مساعدا للانفتاح والتحول الديمقراطي. فتعدد الرؤى والتناقضات في الطروحات بين مختلف النخب: إسلامية من ليبرالية واشتراكية وقومية ومتغربة وعربية وجهوية، كلها لها تأثير على العلاقات النخبوية والمجتمعية، وأدت إلى قيام صراعات، وإلى تعطيل العديد من المشاريع الديمقراطية والتنمية. كما أن الولاءات والانتماءات الضيقة المتعصبة للقبيلة والعشيرة والجهة، كان لها كلها، تأثير سلبي على العملية الديمقراطية. وزاد الأمر خطورة بلعب الدول الأجنبية على وتر التنوع والأقلية، ما أثار بعض الحركات الانفصالية في الجزائر.

كان للعامل الخارجي وخاصة الغربي، دور في إعاقاة المسار الديمقراطي في الجزائر، كما في غيرها من الدول العربية خاصة. فقد عرف هذا العامل انحرافا وتغيرا في دوره، فبعد أن لعب دورا إيجابيا محفزا للتوجه نحو تبني الديمقراطية في البداية، فإن ما نتج عن هذه الديمقراطية في الجزائر، وفي غيرها من الدول العربية، بوصول قوى إسلامية إلى الحكم، وأخرى لا تخدم مصالح الغرب وأهدافه، تغيرت الفكرة عنده من تشجيع بناء الديمقراطية، إلى عملية مكافحة ما سمي بالإرهاب والمقصود بها الحركات الإسلامية.

¹ - توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص 241.

² - محمد مجدان، مرجع سابق، ص 67.

وأدى ذلك إلى أن أنظمة الحكم في هذه الدول، ومنها الجزائر، أصبحت تبتز هذا الغرب، بالاختيار بين قبولها وبقائها هي كنظم تسلطية موالية له، تخدمه وتحقق له مصالحه، وبين فتح المجال لصعود الإسلاميين والمناوئين له، الذين يعادون هذا الغرب ويضرون بمصالحه. وبالتالي فإن العامل الخارجي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تخلص عن دوره في دفع عملية التحول الديمقراطي كمبدأ، وأصبح يرى في عملية التحول هذه على أنها مجرد لعبة يريد منها تحقيق المكاسب فقط. لذلك فضل بقاء الأنظمة القائمة، التابعة له والخدمة لمصالحه وأهدافه في هذه الدول ومنها الجزائر، حتى ولو كانت ديكتاتورية وعسكرية، دون المغامرة في دعم وبناء ديمقراطية حقيقية، يمكن أن تضر بمصالحه، بل وتهددها من الأساس¹.

ففيما يخص العملية الانتخابية، نجد أن الانتخابات في الجزائر، غالبا ما تكون عبارة عن تدريبا يحدد فيه الحزب الحاكم أو النظام القائم، شروط هيمنته الطويلة على الحياة السياسية. فنجد أن النظام الحاكم قد أبقى على نفس طريقة إدارة الانتخابات التي كان معمولاً بها خلال الحزب الواحد، حيث أن إدارة هذه العملية الانتخابية بقيت تحت إشراف وزارة الداخلية².

إن كثير من المنظمات والجمعيات المدنية الناشطة في الجزائر، هي من صنع النظام الحاكم وقليل منها مستقلة، ولكنها تتعرض إلى قيود قانونية ومالية صارمة وظالمة، وضغوطات كثيرة. كما أن افتقار هذه الحركات السياسية والمدنية، لمصادر التمويل التي تسمح لها بالنشاط الحر، وكذا الاستقلالية شكل عائقا ماديا لها، جعلها عرضة لاستغلال النظام الحاكم، بل وحتى لاستغلال الجهات الأجنبية³.

8- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: إن نجاح السياسات الاقتصادية للنظام يعتبر دعامة أساسية لتعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر، ولكن يبدو هذا الأمر يأخذ صفته العكسية خصوصا إذا علمنا أن هذه الزيادة في تحسين المستوى المعيشي وارتفاع البيني في مستويات معينة لا تعود إلى مشاريع اقتصادية مخطط لها، وإنما تعود بصفة مباشرة إلى تزايد أسعار النفط، بحيث لم يؤد ذلك إلى خلق للثروة وتنمية حقيقية، بل ساهم في تحسين لمواقع وأدوار أشخاص معينين. وما يؤكد ذلك سياسة التقشف المعلن عنها مطلع 2015 جراء تراجع أسعار النفط، وهي النقطة التي ستؤسس في اعتقادنا إلى منطق اللااستقرار عندما تتقهقر درجات هذه المواقع، وتراجع

¹ - محمد مجدان، المرجع نفسه، ص 68.

² - Saad Eddine Ibrahim, Liberalisation & Democratisation in the Arab world, in Rex Brynen, Bahgat Korany & Paul nobel, Theoretical Perspectives on Arab Liberalisation & Democratisation in the arab worlde, vol 11, Colorado, Lynne Rienner, 1995, p 36

³ - عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في أحمد ولد دادة وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 15.

المستويات المعيشية، فالأمر لن يخرج عن سياسة تشغيل مدروسة وبالتقطير، وزيادة حجم الطرائب. وهو ما سينعكس على الرفاه الاجتماعي.

الملاحظة الجوهرية في هذا السياق أن السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالبرامج التنموية، لم تؤد إلى تنمية اقتصادية حقيقية، بل الأمر لا يعد أن يكون مداخل لتقوية النظام و الحفاظ على السلطة.¹

9- **حركة الهجرة الداخلية والخارجية :** بالنسبة لبلد كـالجزائر يمكن القول أنه مع بداية سنة 2000 برز عاملين كان لهما وقع كبير في تحول الجزائر من بلاد عبور إلى بلاد إقامة طويل المدى أو دائمة لآلاف من المهاجرين في حالة إقامة غير شرعية في المدن ولاسيما الأرياف، العامل الأول تمثل في الغلق المحلي للحدود الأوروبية لبلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية، ولعل مضمون السياسة الأوروبية للهجرة هو أبرز مثال لهذه العوائق والتي تهدف إلى تنظيم حركة دخول وخروج وإقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة وتنظيم عملية استقبال اللاجئين، أما العامل الثاني يتمثل في التنمية المسجلة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي الذي حرك وتيرة النشاط على مستويات عديدة، ابتداء من سنة 2000 والذي جعل من الجزائر بلد مانح للعمل وجالبا لليد العاملة للمهاجرين الغير شرعيين الذين يشتغلون في الشركات بطرق غير شرعية في مختلف المشاريع كالزراعة والبناء و الأشغال العمومية وحتى الأشغال المنزلية عند بعض الأشخاص.²

10- **غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية :** تشهد الجزائر استقرارا أمنيا بعد انفراج الأزمة الأمنية فيما عرف بال عشرية السوداء، غير أن العنف قد يأخذ طابعه الرسمي عندما يمارسه النظام ضد المواطنين فيما يخص إهمال الشأن العام وعدم تلبية طلبات وحاجيات المواطنين، وهي الخاصية التي تنطبق على الحالة الجزائرية، رغم التحسن الكبير الذي مس الجهاز البيروقراطي بعد الحراك العربي، وينصرف أيضا العنف إلى المواطنين ضد النظام حتى وإن أخذ صورة الرمزية عند الحديث عن إهمال واجبات المواطنة الصالحة، هذا فضلا عن زيادة رقعة العنف سواء لمطالب هوياتية أو دينية كأحداث غرداية ومنطقة القبائل فيما سبق، إن لم تدار وفق استراتيجية وطنية شاملة.³

¹- فضيلة عكاش، الحوار الاجتماعي والدولة الربعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، سبتمبر 2011، ص 11.

²- بن صغير فارس، ذهبية أوموسي، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب وأساليب التصدي، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 05، العدد 02، 2015، ص 322-323.

³- عربي بومدين، مرجع سابق، ص 151.

خلاصة واستنتاجات:

- يعد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بمثابة عقد سياسي واجتماعي بادرت به السلطة السياسية في الجزائر من خلال اقراره عبر استفتاء شعبي في 29 سبتمبر 2005 لاستعادة السلم والأمن الداخليين وتوفير الأرضية الملائمة لتحقيق الاستقرار السياسي وانطلاق عملية التنمية وتلافي آثار الأزمة الأمنية التي عرفت بها البلاد بعد توفير المسار الانتخابي في جانفي 1992.
- أولت الدولة أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، حيث تم رصد مبالغ مالية ضخمة لإنعاش ودعم الاقتصاد الجزائري لتحقيق النمو الاقتصادي وقد تسنى لها ذلك بفضل عوائد النفط في إطار اقتصاد الربع.
- مازلت تأثيرات الاقتصاد الاشتراكي تعيق تنفيذ عدة مشاريع اقتصادية للدولة الجزائرية، بالإضافة إلى استشراف الفساد والتلاعب بالمال العام وكلها سلبيات أثرت دعم الاستقرار السياسي الحقيقي في البلاد خلال هذه المرحلة.
- إن عملية الإقلاع الاقتصادي الحقيقية لم تحدث رغم توفر كل المقومات البشرية والموارد الطبيعية اللازمة لذلك وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية الحالية لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من عراقيل هيكلية تستمر في تعطيل إرساء اقتصاد منتج وتنافسي.
- لدعم الاستقرار السياسي في الجزائر يجب رسم تصور وطني للتنمية على المدى القريب والمتوسط والبعيد في ظل تفعيل حقيقي لمرتكزات الحكم الراشد، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الشفافية في التسيير وإقامة دولة القانون، ومراعاة الاحتياجات الوطنية وخصوصية الفرد الجزائري إضافة إلى ترقية المصالحة إلى الجانب الاقتصادي للتكفل باحتياجات المواطنين.
- حقق ميثاق السلم والمصالحة عدة انجازات في سبيل تحقيق استعادة السلم والاستقرار السياسي بالنظر لمجموعة القيم والإجراءات التي تضمنها والتي أسست لثقافة سياسية مبنية على السلم والتعايش وقبول الاختلاف مع الآخر على الأقل على المستوى الرسمي.
- مثلت الإصلاحات السياسية نجاحا مؤقتا للنظام الجزائري، لكن سرعان ما سينقلب ذلك إن لم تتحول هذه الأخيرة في إطارها القانوني إلى الواقعي الذي يستوجب تفعيلها مجتمعا واقتصاديا وسياسيا، مع القيام بإصلاحات دستورية عميقة وتنمية اقتصادية عميقة ومستدامة وعادلة، وزيادة المشاركة الشعبية.

الفصل الرابع

التنمية وأثرها على الاستقرار السياسي في - الجزائر في الفترة

2020 - 2000

الفصل الرابع: التنمية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر في الفترة 2000-2020

يعد الاستقرار السياسي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها كافة النظم السياسية في العالم والجزائر خاصة، وذلك لما يشكله الاستقرار من تأثيرات إيجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يرتبط بقاء الأنظمة السياسية باستقرارها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع المختلفة.

تحتاج الجزائر إلى استقرار سياسي وإعداد مشروع مجتمع لتجاوز مختلف الصعوبات وإيجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها، حيث عرفت الجزائر بأن الاستقرار السياسي لا يتأتى إلا من خلال تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، خاصة بعد التجربة القاسية التي مرت بها خلال العشرية السوداء وبداية الألفية الثالثة ما جعل من السلطة القائمة تتحرك في مسارين في نفس الوقت، مسار الاستقرار السياسي والمصالحة من جهة ومسار التنمية والإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى.

المبحث الأول: دور الفاعلين السياسيين في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر

تظل كافة الانظمة السياسية المعاصرة تسعى الى تحقيق مطلب الاستقرار السياسي والتنمية باعتبارهما يمثلان أحد أهم المتطلبات الأساسية التي تسهم بدورها في إطالة أمد النظام السياسي باعتباره يساعد في حصوله على التأييد الاجتماعي الشعبي وصولا إلى ما يعرف بطابع الشرعية.

عملت الجزائر من أجل إيجاد استقرار سياسي وتعاون بين الكتل السياسية بجميع أنواعها الرسمية والغير الرسمية من أجل الاستقرار والتنمية الشاملة في جميع أرجاء البلاد، ولا يقتصر هذا الأمر على فاعل دون آخر، بل يتعدد الفاعلون سواء تعلق الأمر بالفواعل الرسمية كالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، أو الفاعلين غير الرسميين كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

تعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره واستقراره، فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية وصارت تشكل ركنا أساسيا من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلبا أو إيجابا على نوعية الحياة السياسية وعلى مستوى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي، وفاعلية النظام السياسي الذي يعد انعكاسا للنظام الحزبي السائد في الدولة.

وللأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسات العامة وتحقيق التنمية والاستقرار السياسي لأي بلد، حيث تعد أحد قنوات المشاركة السياسية للمواطن، لقد ادرك القادة السياسيون في مختلف الحكومات والأنظمة السياسية أهمية دعم المواطنين لقراراتهم، وهذا لن يتأتى إلا باستجابة الحكومات لمطالبهم المختلفة وذلك عبر نظام متكامل من البرامج والخطط أو ما يعرف بالسياسات العامة¹، التي تهدف إلى حل المشاكل المجتمعية وتحقيق العديد من المنافع على كافة المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية... إلخ.

فالأحزاب السياسية هي جماعة منظمة تحاول السيطرة على القوى السياسية، أو هي منظمة سياسية نظم جماعة من الأفراد الذين يتفقون فيما بينهم على الأسس العامة التي يجب أن تتبع في تنظيم الدولة ويسعون إلى السيطرة على الحكومة أو المشاركة فيها من أجل تطبيق هذه الأسس².

¹ - تعرف السياسة العامة بأنها كل عمل أو تعهد بالقيام بعمل أو تعبير عن موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر يهدف الى معالجة مشكلة عامة، متوخية بذلك الوصول لحلول تكسب الرضا العام مستخدمة الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها.

² - ليمان سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المنهجية والمفاهيم والبيئة، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 219.

وفي الدول المعاصرة تلعب دور المبلور للمصالح الاجتماعية والمبلور للمطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة، ولكن تتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد وتوحيد المطالب على عدد الأحزاب السياسية في الساحة، ففي المجتمعات التي تأخذ بالتعددية الحزبية فإن الأحزاب لا تبذل جهدا كبيرا في تجميع المصالح وتوحيدها قدر اهتمامها بمصالح محددة وضيقة كما هو الحال في الجزائر وفرنسا، أما في الدول ذات الحزب الواحد فإن دور الحزب الواحد يتمثل بالهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة.¹

إذن لا غنى عن تكوين الأحزاب السياسية كأحد الحقوق الأساسية في حياة الإنسان وإن كان هذا الحق في بعض الأحيان يحتاج بل الكثير من الأحيان إلى الحماية من جور كلا من السلطتين التنفيذية وفي بعض الأحيان التشريعية خاصة في دول العالم الثالث، وهذه الحماية قد كفلها التعديل الدستوري لسنة 2016²، والقانون العضوي المتعلق بالانتخابات 16-10.³

لا ترتبط مجريات وشرعية العملية السياسية بالقواعد والأطر المنظمة لها فحسب وإنما تتأثر بالتوازنات وأشكال العلاقات القائمة بين مختلف أطرافها الرئيسيين والثانويين بما فيها طبيعة العلاقة التي تقوم بين الدولة (المؤسسات الرسمية) التي تشرف على الأداء السياسي وبين بقية المؤسسات المختلفة من أحزاب ومجتمع مدني ووسائل إعلامية باعتبارها أحد أهم الأطراف المؤثرة في العملية.

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دورا سلس ومرن للنخبة فبقاء القيادات واستمرارها وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الاحتكار.

والأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد فهناك واقع للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي هناك طموح للتغيير على مستوى القواعد الحزبية وفجوة بين القاعدة الحزبية والقيادات أفرزت عدة نتائج وبقاء النخب والقيادات الحزبية خصوصا الزعامات دون تغيير وتناوب على قيادة الحزب السياسي عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية والسبب الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها.

¹ - وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 55.

² - القانون 16-10 المؤرخ في 06-03-2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، بتاريخ 07 مارس 2016.

³ - القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 أوت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50 المؤرخة في 28 أوت 2016، ص 27.

إن العلاقة بين الأحزاب والمجتمع هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحة وانتخابية تتسم بالعلاقة الزبائنية وتمثيل مجموعات ضيقة في المجتمع وهي بمثابة امتداد للسلطة أكثر منه تمثالا ديمقراطيا للمجتمع من خلال ممارسات القبلية والجهوية الزبائنية في الانتخابات ومن الانعكاسات التي تركها نمط التمثيل الحزبي على مستوى البرلمان، فقدان المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة للأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن وعدم الإقبال على النشاطات السياسية لأنها فقدت العنصر النضالي فيها وانحصرت في قضايا انتخابية أو تنظيمية بحتة.

وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني، وضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد السلطة مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها وعدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي بل أن هناك العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات الأحزاب الأرسيدى والأفافاس في منطقة القبائل رغم أنها كانت تمثل معقلا لها.¹

وهكذا نجد الأحزاب الجزائرية عبارة عن أحزاب ضعيفة مليئة بالتناقضات وعديمة القدرة على المحافظة على خطاب واحد صريح وشفاف وهذا ما أدى إلى نفور الشعب وابتعاده عنها فهي لم تمثل في السلطة ولن تمثل فيها أبدا فالشعب بعيد على السلطة وسوف يبقى بعيدا عنها، كل ذلك في ظل الثقافة السائدة المتسمة بالطابع الاحتكاري والانفراد بالرأي على مستوى السلطة السياسية، ما أعاق كثيرا دور الأحزاب السياسية في العمل على تطوير هذه الثقافة السياسية بما يتناسب مع روح الديمقراطية الحقيقية القائمة على فكرة المشاركة وتحولت إلى أحزاب للدعم والمساندة لعمل السلطة القائمة.

¹ - عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008، الشلف، ص ص 4-8.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر

المجتمع المدني هو بمثابة الوسيط بين المجتمع بفئاته وشرائحه المختلفة وبين الدولة بهيمنتها الكلية. وفي الجزائر فإن مفهوم المجتمع المدني، استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي من أزيمته والتخلص من مرجعياته التقليدية (الاشتراكية، التخطيط، الأحادية) نحو مرجعيات جديدة أخرى كالديمقراطية، اقتصاد السوق ... وإنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي وذلك بإشراك الفاعلين الاجتماعيين.¹

رغم فتح المجال أمام نشاط قوى المجتمع المدني في الجزائر منذ دستور ما بعد التعددية السياسية سنة 1989 والدساتير والتعديلات التي تلتها، فقد أشار دستور 1989 في الفصل الخاص بالحقوق والحريات في المادة 33 إلى "الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان". كما نصت المادة 41 من دستور 1996² على حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، بيد أن الملاحظ لواقع حال المجتمع المدني الجزائري يجده يعيش حالة من بؤس سياسي واجتماعي، وبالرغم كذلك للعدد الهائل من الجمعيات المدنية في الجزائر غير أنها لا تلعب دورا يذكر في المجتمع الجزائري، ويمكن أن نرجع ذلك لأسباب عديدة نذكر منها:

أولاً: تأثر قوى المجتمع المدني بالوضع الأمني في الجزائر، جعل أدائها تابعا للتوجهات الحزبية فجعل هذه الجمعيات والتنظيمات الطلابية أدمج خطابها في سياق الخطاب العام لأحزاب السلطة بشكل خاص.

ثانياً: أن مفهوم كالتنقابات المجتمع المدني في الممارسة السياسية الجزائرية، ارتبط بالأزمة الاقتصادية الخانقة وأزمة الشرعية التي تعرض لها النظام، وبالتالي عمل على تسويق هذا المفهوم سياسيا وإعلاميا بنية جعله وسيلة جديدة تنظيمية لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي وذلك بإشراك الفاعلين الاجتماعيين.³

رغم سبق الجزائر من حيث العدد في مجال تأسيس الجمعيات فإنها تفقد هذا الموقع في مجال حيوية ونشاط وتطور المجتمع المدني أمام فاعلية الحركة الجمعوية في لبنان ومصر واليمن والمغرب والأردن وفق التصنيفات التي ذهبت إليها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، وهي الحقيقية التي نشعر بها أثناء زيارتنا لمختلف البلدان العربية

¹ - قط سمير، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية مقاربة بنوية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16 جانفي 2017، ص 236.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

³ - قط سمير، المرجع نفسه، ص 236.

مع أن سقف الحريات المتاح للمجتمع المدني في كل العالم العربي لا يرقى للمستوى الذي يمكنه من أداء أدواره في تطوير المجتمعات العربية.

ورغم قلة فاعلية هذا العدد الكبير نسبيا من الجمعيات عادت السلطات الجزائرية للتضييق في تأسيس الجمعيات متعذرة بكثرة وجودها حسب الإحصائيات التي تقدمها بنفسها للرأي العام والمنظمات الدولية المهتمة بذلك، ومستندة كذلك لحالة الفوضى التي يعيشها قطاع العمل الجمعوي بسبب حالات الإرباك الأمني والسياسي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر في سنوات الفتنة. وفي ظل هذا التقييم أصبح الاعتبار السياسي هو المعيار الوحيد لتسليم الاعتماد لطالبيه. والغريب في الأمر أن التقييم السياسي لطالبي الاعتماد تطور بشكل هزلي من سنة إلى أخرى في الفترات الأخيرة فبعدما كان اعتماد الجمعيات الوطنية -وفي بعض الولايات الجمعيات الولائية- لا يسلم للأفراد والمجموعات المعارضة لنظام الحكم فقط، أصبح لا يسلم إلا لمن يعرف بانتمائه أو مساهمته بشكل أو بآخر لنظام الحكم، ثم تطور الأمر فأصبح الاعتماد لا يسلم حتى للأفراد والمجموعات التي لا يعرف لها انتماء أصلا وذلك كإجراء استباقي لمنع احتمال التسرب.¹

تعود أسباب هذا الضعف إلى عوامل رئيسية أهمها المناخ الانتهازي الذي نمت فيه الجمعيات والمنظمات حيث أصبحت السلطات تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها ويقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها باختصاصها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي والإهمال وإثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى الملاحقات بشتى أنواعها. وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما سمي في المصطلح السياسي الجزائري بـ "المجتمع المدني المستفيد" ومجموعات مصالح ومراكز نفوذ وأدوات سلطوية فاعلة على المستوى المحلي ولكن بشكل أكبر وضوحا على المستوى الوطني.²

ولخطورة الأدوار التي تلعبها هذه المنظمات المجتمعية أصبحت دائرة من دوائر الصراع على التحكم فيها بين السلطة والأحزاب من جهة وبين الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي، فالصراع الآن على أشده في هذا المجال بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي بعدما أعلنت جبهة التحرير عن

¹ - قاسمي إبراهيم، بن طومول عبد العزيز، واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية، مجلة افاق فكرية، المجلد الرابع العدد الثامن، مارس 2018، ص 230.

² - عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية، ص 36، شوهدي في 2021/03/29، على الموقع:

<http://boulemkahel.yolasite.com/resources>

عزمها لاسترجاع ما أسمته قديما منظمتها الجماهيرية التي ألحقت بالتجمع وقت خروجها للمعارضة في زمن عبد الحميد مهري، ومن أغرب ما يحدث في الجزائر أن السلطات أقامت وزارة أسمتها وزارة التضامن تنافس الجمعيات الخيرية وتضيق عليها السبل حتى كادت تعدم وجود الهلال الأحمر الجزائري نفسه، ولا يخفى على أحد أن الغرض من إمساك الملف الخيري هو الخوف من براعة الإسلاميين في هذا الجانب¹.

بالإضافة إلى هذا السبب الرئيسي الذي أفرغ المنظمات والجمعيات من محتوياتها وأعطاه أذوارا لا علاقة لها باختصاصها توجد أسباب أخرى تتعلق بضعف التمويل من قبل السلطات، وقلة كفاءة المسؤولين على الجمعيات في تدبير سبل الإنفاق على مشاريعهم، وقلة رغبة هؤلاء في الترسخ المجتمعي لمؤسساتهم وضمان ديمومتها، وضعف العمل المؤسسي وبدائية التسيير والإدارة، ويعود ذلك كله إلى غياب خطة وطنية لتطوير المجتمع المدني لكي يساهم في تنمية المجتمع وترقيته وضمان مستقبل الحريات والديموقراطية من جهة، ومنع اتصال الجمعيات الوطنية بالشبكات العالمية للاستفادة منها تحت ذرائع عديدة من جهة أخرى، فصارت الحركة الجمعوية في الجزائر كالقطة التي حرمتها صاحبته من الغذاء ومنعتها أن تأكل من خشاش الأرض.

لا يخفى على أحد الدور الأساسي التي يلعبه المجتمع المدني في استقرار المجتمعات وخدمتها وفي ضمان وصيانة الديمقراطية والحريات، وفي هذا الصدد يمكن للجزائر أن تتقدم بشكل نوعي لما تملكه من خبرة متراكمة منذ الفترة الاستعمارية، وعدد معتبر من الجمعيات والكفاءات، ولقربها من المحيط الأوربي البار في هذا المجال، ولا يمنع من ذلك إلا الحسابات السياسية لبعض المسؤولين الذين يخافون من الحرية والديموقراطية معتقدين بأن أساليبهم هذه تمنع الانفلات الاجتماعي متناسين بأن كسر الوسائط المجتمعية هو الخطر الأكبر على استقرار المجتمعات وأن الحرية لا تأتي إلا بالخير².

في إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح للمجتمع المدني دور أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية لمختلف شرائح المجتمع ونشر مبادئ وقيم الديمقراطية التشاركية باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة، لذا نجد اهتمام الجزائر بدا واضحا وجليا بهذا الدور الداعم والمساند لدور الدولة التنموي.

عرفت الجزائر ارتفاعا مطرودا في عدد منظمات المجتمع المدني سواء منها النشطة في الحقل المهني مثل النقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في حقل العمل الخيري والبيئة أو تلك المهتمة بترقية حقوق مجموعات مثل

¹ - قاسمي إبراهيم، بن طرمول عبد العزيز، مرجع سابق، ص 231.

² - المرجع نفسه، ص 231.

النساء والشباب. أو في مجالات معينة كالثقافة، الرياضة، الصحة وغيرها. عموما في ظل هذا التعدد والتنوع في أنشطة منظمات المجتمع المدني الجزائري.¹

إن النمط الغالب على توجه عمل منظمات المجتمع المدني الجزائري هو التوجه الخدمي والرعايائي (الخيري)، ف 80% من الجمعيات مرتكزة في مجالات (جمعيات الأحياء: 21.09%، رياضة: 16.26%، أولياء تلاميذ 15%، دينية: 14.41%، فنون وثقافة 14.85%)، وهذا التركيز الشديد في النشاط أدى إلى تقسيم منظمات المجتمع المدني إلى مجموعتين: (مجموعة كبرى، ومجموعة صغرى) ومنه منظمات المجموعة الكبرى تستحوذ على قرابة 80% من المجالات التي يتوجه إليها المجتمع المدني الجزائري.²

في حين يلاحظ أن هناك ضعف كبير، أو عدم توجه المجتمع المدني الجزائري للمجالات الأساسية (الصحة، التعليم) أو استهداف وتمكين فئات مهمة من المجتمع على غرار (النساء، الأطفال والشباب) فمثلا عدد عملها كمؤسسات قروض متنامية الصغر. منظمات المجتمع المهتمة بالدائرة الصحية تقدر ب 945 جمعية، وهو ما يمثل ما نسبته 0.85% من مجموع منظمات المجتمع المدني الجزائري، وبمعنى آخر 02 جمعية لكل 03 بلديات. ونفس النسب تقريبا تنطبق أيضا على الجمعيات النسوية حيث قدر عددها ب 1083 جمعية نسوية بنسبة تقدر ب 0.98%.

غير أنه تجدر الإشارة أن بعض الجمعيات التي تخصصت في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والمرافعة من أجل المساواة بين الأفراد تعد من أبرز الجمعيات على الساحة الجزائرية الناشطة أساسا في الدفاع عن حقوق المرأة، ليس فقط على مستوى الأسرة فحسب، لكن على المستوى الكلي لمؤسسات المجتمع: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى العمل على التكفل بقضايا ضحايا الإفrazات السلبية الناتجة عن عملية التغيير الاجتماعي وتحديثه. فمن خلال هذه المنظمات ناضلت المرأة الجزائرية ضد التمييز الممارس ضدها في الحياة السياسية لأسباب عديدة: دستورية وقانونية وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها، وضغطت لأجل انخراط الدولة في الاتفاقيات الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، عبر رفع التحفظات الموضوعة حولها وتفعيل تلك الاتفاقيات على أرض الواقع ومنع تعارضها مع القوانين الوطنية.³

¹ - محمد حفاف، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: الحوكمة والتنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص 172.

² - المرجع نفسه، ص 172.

³ - عصام بن الشيخ، "تمكين المرأة المغاربية في ظل الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص 272.

أما في مجالات التدريب والتأهيل والتعليم فالجزائر تعرف العديد من الجمعيات الناشطة أساسا مثل هذه المجالات كالجمعيات المهتمة بالمقاولاتية، وجمعيات محو الأمية. وفي هذا الشأن يمكن التوقف عند وزن الجمعيات المسجلة رسميا والناشطة أساسا في محو الأمية وتعليم الكبار كمؤشر على الجمعيات المعنية بالتعليم في الجزائر.

وفي هذا الشأن نشير إلى أن هناك العديد من الجمعيات التي تضع من بين أهدافها محو الأمية وتعليم الكبار، كالجمعية الوطنية لتكوين وتشغيل الشباب وتطوير المحيط والجمعية الوطنية لترقية المرأة في الجنوب، الجمعية الوطنية للإرشاد والإصلاح، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات المحلية الكثيرة والمتعددة. أما فيما يخص الجمعيات المتخصصة في محو الأمية، فالجزائر تعرف تواجد جمعيتين متخصصتين على المستوى الوطني هما: الجمعية الوطنية محو الأمية "اقرأ"، والجمعية الوطنية للكتاب ومحو الأمية "القلم" أما على المستوى المحلي يوجد عدد من الجمعيات من بينها نذكر: جمعية أمل، جمعية النور، جمعية الراشدة لترقية العائلة ومحو الأمية.¹

ففي مجال مكافحة الفقر وتمكين الفئات الفقيرة من الاعتماد على نفسها، قدمت لنا منظمات المجتمع المدني على المستوى العالمي صورة مشرفة على فعالية دورها كآلية محفزة لبلوغ فضاء التنمية التشاركية عن طريق اندماج هذه المنظمات لاسيما على المستوى المحلي في مبادرات مكافحة الفقر والقضاء على البطالة من خلال عملها كمؤسسات قروض متنامية الصغر.²

وفي هذا السياق فإنه يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني الجزائري لم تواكب متطلبات العصر للقيام ببرامج تنموية تعمل من خلالها على الحد من مظاهر الفقر والحرمان في أوساط المجتمع الجزائري، ففي الوقت الذي عرفت فيه العديد من البلدان العربية مبادرات وملاحم مشجعة من قبل منظمات المجتمع المدني من خلال تبنيها العديد من البرامج التنموية على غرار المجتمع المدني في المغرب الذي انطلقت به تجربة القروض الصغرى تسعينيات القرن 20 في سياق محاكات لتجربة بنك غرامين مع جمعية "نضامن بلا حدود" وقد توسعت هذه التجربة ونحت نحو التوسع والتجذر في الثقافة السياسية والاقتصادية المغربية، حيث أصبح المغرب يعرف العديد من جمعيات القروض الصغرى. وبفضل التنامي السريع لمنظمات القروض الصغرى حصل المغرب على جائزة الأمم المتحدة لسلفات الصغرى لسنة 2005 على مستوى منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتوفره لوحده على نصف عدد زبائن القروض الصغرى أي حوالي 1.5 مليون زبون 66% نساء و 44% في الوسط الريفي.³

¹ - محمد حفاف، مرجع سابق، ص 174.

² - صالح زباني، " تفعيل العمل الجماعي للمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 04، أبريل 2009، ص 61.

³ - محمد حفاف، مرجع سابق، ص 175.

أما في الجزائر فتبرز ملامح وتوجهات نشاط تنموي للمجتمع المدني في بعده الاقتصادي (مكافحة الفقر) بما تقوم به الجمعية الوطنية" التوزيع الجزائرية "وهي الجمعية الوحيدة المعترف بجزئيتها في مجال التمويل المصغر (القرض المصغر). وقد تأسست سنة 1989 وتعمل في إطار من التعاون مع السلطات الجزائرية، ويرتكز عملها حول أربعة نشاطات رئيسية (قيادات الشباب-التنمية-التدريب-البحوث).

1- مظاهر الإسهام التنموي للمجتمع المدني الجزائري:

على مدار العقدين الماضيين نما عدد منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتنوعت تركيبتها ومجالات نشاطه، فقد أضحت الساحة الجزائرية تعرف منظمات مجتمع مدني لم تكن معروفة من قبل، مثل الجمعيات النسائية، جمعيات حماية البيئة، جمعيات التغذية وحماية المستهلك، كما ظهرت بعض الأنواع الجديدة من الجمعيات التي تحمل الطابع التخصصي، على غرار جمعيات محو الأمية، وجمعيات المقاولاتية.

أولاً- المجتمع المدني والاهتمام بالتنمية الصحية:

على الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن الظروف المعيشية، غير أن ذلك لم يغطي على الانتشار الواسع للأمراض المتفشية في المجتمع الجزائري سواء كانت متنقلة أو غير متنقلة، فأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان لا تزال تمثل أهم أسباب الوفاة في الجزائر.¹ بداية تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالرعاية الصحية عرفت تنامي كبير في العقود القليلة الماضية في الدول المتقدمة وحتى النامية منها، إلا أنه في الجزائر لم تظهر منظمات أو ممارسات ذات شأن، أو ذات أهمية كإنشاء مستشفيات ومراكز صحية أو الإنفاق عليها في سبيل تقديم الخدمات والرعاية الصحية للمرضى خاصة الفقراء منهم، أو التي تتوجه للتخصص في أمراض مزمنة كمرض السرطان، القلب والشرابين.

عدد منظمات المجتمع المهتمة بالدائرة الصحية في الجزائر تقدر ب 945 جمعية، ويغلب على أنشطة وتوجهات هذه الجمعيات في سعيها للتأثير في المستوى الصحي للجزائريين الدور الوقائي، والمتمثل أساسا في تبنيها للعديد من الأنشطة والبرامج التوعوية والتثقيفية، وذلك بحكم قلة تكاليف هكذا أدوار، وقدرة هذه الجمعيات على تأدية هذه الأنشطة، إضافة إلى فعاليتها التنموية.²

¹ - إلياس بومعروف، عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جوان 2009، ص 35.

² - محمد حفاف، مرجع سابق، ص 178.

وفي هذا السياق تعتبر الحملات الوقائية الصحية، من أهم الأنشطة المتبعة من قبل الجمعيات الصحية في الجزائر، وذلك بحكم خصوصية هذه الآلية التي تسمح بالاتصال المباشر مع المواطنين لتوعيتهم وتوجيههم وارشادهم، وعادة ما تستهدف هذه الحملات موضوع معين، غالبا ما يكون موضوع الساعة (مرض السرطان، أخطار التدخين، المخدرات، التسممات الغذائية وحوادث المرور وغيرها).¹

بادرت بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بالصحة وتحملت مسؤولية توعية المجتمع بأخطار هذا المرض، وضرورة الكشف المبكر له، وذلك من خلال القيام ببعض المبادرات التوعوية والتثقيفية وحتى الخدمية، والتي يمكن إبرازها كالتالي:

أ- تنظيم الندوات والملتقيات: أطلقت مجموعة من الجمعيات المختصة بمساعدة مرضى السرطان في الجزائر حملة "أكتوبر الوردي لمكافحة سرطان الثدي"، للتوعية وشرح ما يعانيه المصابون بهذا الداء الذي يفتك بعشر نساء جزائريات يوميا. وتتضمن هذه الحملة أنشطة توعوية حول أسباب الإصابة بسرطان الثدي وبأهمية التشخيص المبكر له.

ب- قوافل طبية: تنظم العديد من الجمعيات الصحية بصفة عامة والمتخصصة في أمراض السرطان قوافل طبية على غرار جمعية "الرحمة" لمرضى السرطان لولاية بومرداس، التي انضمت يوما للكشف الإكلينيكي عن سرطان الثدي يوم 20 فيفري 2016، بالعيادة متعددة الخدمات محمد بويحياوي الواقعة بعاصمة الولاية.

وحسب رئيسة الجمعية، فإنه بعد عملية الفحص الإكلينيكي التي ستجرى لعدد من النساء بهذه العيادة، سيتم تحويلهن نحو مستشفى الثنية، أين يتوفر جهاز الكشف عن سرطان الثدي أو ما يعرف ب"ماموغرافيا" الثدي. كما يمكن للنساء الخاضعات للفحص، التوجه أيضا إلى العيادات الخاصة لإجراء هذا النوع من الأشعة، لكن بدفع تكلفة أقل، وهذا عبر التعاقدات التي قامت بها جمعية "الرحمة" مع العيادات الخاصة وبالتنسيق مع مديرية الصحة لولاية بومرداس.²

ثانيا- المجتمع المدني والاهتمام بالتنمية التعليمية: يعتبر التعليم في طليعة الأنشطة والمجالات التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني حيث تصل بعض إسهاماتها في سبيل تقديم خدمات تعليمية إلى إقامة وتشبيد مدارس

¹ - نوال بلحشر، "الدور التحسيس والإعلامي لجمعيات حماية المستهلكين في الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، المجلد 01، العدد 01، أوت 2013، ص 217.

² - محمد حفاف، مرجع سابق، ص 180 .

وجامعات أو مراكز بحثية وفكرية. وترجع أهمية التعليم بالنسبة للمنظمات المجتمع المدني في اعتباره مدخل رئيسي في توسيع خيارات التنمية الإنسانية.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته الجزائر خاصة بتحقيق شمولية التعليم الابتدائي والمساواة في التعليم لكل من البنين والبنات، بهدف تنمية القدرات البشرية، من خلال الإلتزام بمجانية التعليم والزاميته للمواطنين حتى سن السادسة عشر، والعمل على تطوير المناهج بما يتواءم مع التطورات العالمية، بالإضافة إلى تنوع وتشعب المجالات التعليمية بما يتلاءم مع سوق العمل. إلا أن الجزائر لا زالت تعاني الكثير من التحديات التعليمية لعل أبرزها إستمرار ظاهرة الأمية بين الأجيال، التسرب المدرسي، كما بدأت في الآونة الأخيرة تنتشر بعض المظاهر السلبية التي لم تكن معروفة من قبل في المجتمع الجزائري (العنف المدرسي).¹

وفي مجال التوقف عند مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار نسجل نشاط لبعض الجمعيات الوطنية الناشطة في الميدان التعليمي والتي قدر عددها ب 113 جمعية منها إثنان متخصصة في مجال محو الأمية وهما: (جمعية اقرأ والرابطة الوطنية للكتاب ومحو الأمية "القلم"، إضافة إلى جمعيات وطنية غير متخصصة مثل: الكشافة الإسلامية وجمعية الارشاد والإصلاح. أما على المستوى المحلي فهناك 131 جمعية متخصصة، ومنها العديد من الجمعيات غير المتخصصة مثل الجمعيات الخيرية.

ثالثا- المجتمع المدني والاهتمام بتنمية الدخل

في إطار البحث عن مظاهر دور تنموي للمنظمات المجتمع المدني في الجانب الاقتصادي (مكافحة الفقر، البطالة، المساواة الاقتصادية) نتوقف عند "المقاولاتية النسوية"، خاصة وأن مشاركة المرأة الجزائرية في ريادة الأعمال واحدة من الموارد التي لم تستغل بشكل كبير في المنطقة العربية بصفة عامة، وفي الجزائر على وجه الخصوص، فعلى الرغم من تزايد عدد النساء المتعلّقات تعليما عاليا ممن يرغبن في العمل، فإن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في الجزائر بلغ 15% في تقرير التنمية البشرية لسنتي 2013 و 2014، وهو يؤشر على ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائري. قيم دنيا مقارنة بأكثر من 60% متوسط معدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي. كما يبرز هذا المعدل 15% من جهة أخرى شكل من عدم المساواة بين الجنسين في قوة العمل، حيث قدرت نسبة الذكور ب 71.9 %.²

¹ - المرجع نفسه، ص 181.

² - المرجع نفسه، ص ص 181-182.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر

من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن، توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة، كما أن الاستقرار السياسي يتطلب دعائم أساسية تحقق الحقوق الأساسية للمواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتمثل في¹:

- جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للدخول دوما لصيانة الأمن بوجه عام ولتأمين الوطن وحفظ كيانه، وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين و الإرهابيين.
- جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن الحقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفاصل وردع المعتدين و المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم .
- تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات التربوية والأمنية والعسكرية لتوفير مقومات الأمن والأمان للفرد والجماعة.

في السنوات القليلة الماضية تصاعدت حدة أعمال العنف والإرهاب في العالم أجمع، وكانت الجزائر من بين الدول التي عانت من تلك المشكلة، ولقد استهدف الإرهابيون محاولة زعزعة الثقة في الاقتصاد الوطني والاخلال بالنظام العام في المجتمع، وقد قامت المؤسسة العسكرية بدور أساسي ومؤثر في مواجهة هذه العمليات الإجرامية والوقوف ضد كل عمليات التخريب. ومما لا شك فيه أن دور المؤسسة العسكرية في توفير الأمن الداخلي من أهم عوامل تنمية الاستثمار وزيادة فاعليته لتشجيع المشروعات الوطنية والأجنبية.

كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها مجتمعنا، فرضت على المؤسسة العسكرية مسؤوليات ومهام إضافية، اختلفت في طبيعتها وجوهرها عن تلك الوظائف التقليدية التي قام بها من قبل. فقد تنوعت المشاكل الأمنية التي أصبحت تواجهها مختلف الأجهزة الأمنية للدولة، وهي بصدد ممارسة وظيفتها في كشف الجرائم وكشف الجرائم والوقاية منها، حيث أصبح من واجبها الحفاظ على استقرار الأمن الاقتصادي للفرد والدولة على حد سواء، من خلال حماية المنشآت الاقتصادية وهذا عن طريق توفير الأمن والطمأنينة في جميع مواقع العمل والإنتاج، كالمصانع والمتاجر والمزارع و المطارات والموانئ وغيرها من المنشآت الاقتصادية الحساسة.²

¹ - عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 114.

² - المرجع نفسه، ص 116.

إن المؤسسة العسكرية هي المسيطرة، وأن السلطة السياسية في الجزائر هي تابعة للاتجاه الذي يرسمه لها العسكريون منذ الاستقلال وإلى غاية الآن، فالدور المحوري الذي يلعبه الجيش في صناعة القرار الأمني والسياسي، باعتباره أحد المؤسسات المهمة يؤكد ما له من دور على قرار السياسات التنموية، وعليه هذه المقاربة خلاصتها ما تم تداوله منذ نصف قرن أن لكل دولة جيشا باستثناء الجزائر، لأن جيشها الوحيد الذي له دولة، ورغم أن أشياء كثيرة تغيرت في العالم العربي وفي الجزائر خلال نصف القرن الأخير، فإن قبضة الجيش في الجزائر ظلت من الثوابت التي لم تتغير، إذ ظل صاحب الكلمة الفصل في السياسة والاقتصاد والإدارة، وبات مستقرا ومتعارفا عليه أنه هو الذي يأتي برؤساء الجمهورية ويعزلهم، وهو الذي يرجح كفة المرشح لرئاسة الحكومة ويحرك الأغلبية في البرلمان. وظل جنرالاته يحركون المشهد السياسي وهم في مناصبهم، والذين يحالون إلى التقاعد منهم سرعان ما ينتقلون إلى قطاع الأعمال فيصبحون ضمن كبار المستوردين والمقاولين وملاك الأراضي والعقارات.¹

والمؤسسة العسكرية بصفقتها إحدى القوى الرئيسية و الأساسية في الأمة، المحافظة على وحدة الشعب واستقرار البلاد إلى جانب القوى الحية في المجتمع، قد عودت الأمة على حزمها وكفاءتها في الوقوف لصد كل من يحاول المساس بسيادة وأمن واستقرار البلاد.²

1- أهم المجالات التي تساهم فيها المؤسسة العسكرية الجزائرية:

إن للمؤسسة العسكرية وظائف متعددة في المجتمع، منها وظيفة أمنية وظائف اقتصادية واجتماعية، وتبقى الواجبات الأمنية التقليدية هي القائمة كونها يحددها الدستور. ولهذا، فإن أهم الواجبات الوظيفية هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، كما أدخلت المؤسسة العسكرية بعض المساعدات عبر الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها، لذلك رأت أن تخرج عن نطاقها التقليدي وتساهم في الخدمات الاجتماعية الاقتصادية.

وعليه، إذا اعتبرنا أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تساهم في عملية التنمية كالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، فإنه لا بد من الحديث عن الحاجيات التي تلبّيها هذه المؤسسة، لأن الحاجيات تعتبر بمثابة الحجة التي تبرر الدور الاقتصادي لهذه المؤسسة والمصاريف التي تنفق في تسييرها.³

أولا- التشغيل: يعتبر التشغيل من القضايا والأساسيات الجوهرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم. وعليه أصبح موضوع التشغيل يحتل موقع الصدارة ضمن انشغالات المخططين والاقتصاديين، كما شغل هذا

¹ - فهمي هويدي، "ماذا بعد الانقلاب الأبيض في الجزائر"، المعرفة: تحليلات، 28-09-2015 شوهد في 25-03-2021، على الموقع:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2015/9/28>

² - عميرة إسماعيل، مرجع سابق، ص 119.

³ - المرجع نفسه، ص 89.

الموضوع رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد بكل توجهاتهم، لأنه يتم عبره استغلال قدرات الإنسان وطاقته المادية والمعنوية والفكرية في خدمة الاقتصاد الوطني.

وعليه فالمؤسسة العسكرية تعتبر من بين أكبر مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة، إذ نجد مثلا أن القاعدة المركزية للإمداد بالبليدة تشغل قرابة 2000 عامل أغلبهم من المدنيين، كما يشتغل بمصنع الأسلحة الخفيفة بمخنشلة قرابة 700 عامل، بالإضافة إلى 1573 عامل بمصنع الذخيرة بسريانة، وتعتبر هذه المصانع من بين العديد منها المنتشرة عبر التراب الوطني والتي لها دور كبير في امتصاص اليد العاملة والحد من مشكل البطالة خاصة في المناطق النائية باعتبار أن بعض من هذه المصانع يتواجد في المناطق البعيدة عن المدن.¹

ثانيا- التعليم والتدريب الفني: لما كان العنصر البشري يعد ثروة الجزائر الأولى ودعامة أساسية لإنجاز الخطط التنموية فإن الجيش الوطني الشعبي انخرط بما لديه من إمكانيات ووظف كفاءاته مساهمة منه في تأهيل الموارد البشرية من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين المهني وتأهيل الشباب. وتوفر لدى المؤسسة العسكرية العديد من المراكز والمدارس والمنشآت التكوينية في اختصاصات متنوعة.²

حيث تتيح المؤسسة العسكرية عن طريق الخدمة الوطنية للشباب الذي ال يتمتع بمستوى معين من التعليم والتكوين، اكتساب مهارة وتعلم مهنة خلال خدمته ليخرج بعدها إلى الحياة العملية متكونا تسهل عليه الاندماج في الحياة الاجتماعية. بالإضافة إلى مدارسها المتعددة وفي العديد من الاختصاصات، فللمؤسسة العسكرية القدرة على تعليم الجنود والطلبة ومحو الأمية، وأنها تنظر إلى التعليم فيها كمهمة جوهرية للقائد العسكري. كما تمتلك المؤسسة العسكرية معاهد للتكوين في مختلف التخصصات بها أقسام ومخابر وورشات، تقوم بتكوين عمالها أو المتربصين من مختلف الشركات الأخرى، مثال ذلك القاعدة المركزية للإمداد التي تستقبل المتربصين من مختلف المعاهد ومراكز التكوين وحتى الجامعات من أجل تكوينهم في مجال الميكانيكا وفي نفس الوقت تخصص لهم منح دراسية، كما تفتح أبواب التشغيل للمتفوقين بعد نهاية التربص.

ثالثا- السياسة الصحية: لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا على مستوى الصحة قبل ومنذ الاستقلال، ففي إطار صلاحياتها تعمل مصالح الصحة العسكرية على ضمان التكفل الطبي لمختلف التشكيلات العسكرية في وقت السلم أو في وقت الحرب مدعمة بالوسائل والهيكل اللازمة لتطبيق السياسة الصحية لوزارة الدفاع الوطني.³

¹ - المرجع نفسه، ص 91.

² - المرجع نفسه، ص 94.

³ - مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "الصحة العسكرية"، مجلة الجيش. سلسلة خاصة، العدد 4/4، أكتوبر 2013، ص ص 150-169.

تمثل الصحة العسكرية ركنا أساسيا في التغطية الصحية التي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني، فهي تدعم بكفاءة المجهود الوطني في هذا المجال، بتوظيف كفاءاتها وقدراتها الصحية من كفاءات وبنية تحتية وتجهيزات وتقنيات وخدمات مختلفة لصالح المواطنين، فالمنشآت الصحية العسكرية كانت مفتوحة أساسا للمحافظة على جاهزية القوات المسلحة صحيا، إلا أن خدماتها توسعت لتشمل فئات عديدة من المواطنين في إطار الانسجام مع المنظومة الصحية الوطنية، حيث تستقبل المرضى من مختلف مستشفيات الوطن خاصة بالنسبة للأمراض التي تتطلب أجهزة متطورة.

ففي العاصمة مثال تم بناء المستشفى المركزي للجيش (عين النعجة) وهو مؤسسة عسكرية ما فتئت تحاول منذ إنشائها إلى مواكبة التطورات في مختلف التخصصات بفضل الإمكانيات التي سخرتها لها المؤسسة العسكرية بتوفير الوسائل التقنية الحديثة، وتكوين وتأهيل الإطارات بصفة مستمرة، علما أن بعض الأطباء المختصين يتلقون تربصا بأكبر المستشفيات المختصة بالخارج، كما أن المستشفى من شأنه التقليل من التكاليف الباهضة لبعض العمليات بالخارج، وكذا استقبال المرضى من مختلف المستشفيات الوطنية، والذي يعد تأكيدا قويا ولموسا عن المؤهلات التي تكتسبها الإطارات الجزائرية العسكرية، وتجسيدها فعليا لإرادة المؤسسة العسكرية الرامية إلى تطوير وتحديث مختلف مؤسساتها لبلوغ مصاف الجيوش الحديثة.¹

كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات معتبرة لمحاربة الأمراض الوبائية التي واجهتها بعض مناطق الوطن، كما تقوم المستشفيات العسكرية بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية، هذه الأخيرة التي تدار بشكل فعال من قبل "مكتب التعبئة والأخطار الكبرى"، التابع لدائرة التنظيم والإمداد²، والذي أثبت على مدار السنوات الماضية مدى مساهمته في إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية .

رابعا- السياسة الصناعية: وفقا لمبدأ أن التصنيع المحلي والتفوق التكنولوجي أصبح من العوامل الأساسية لتحقيق سيادة الدولة، وتماشيا مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية وبعث الصناعة الوطنية من جديد، يخوض حاليا الجيش الوطني الشعبي غمار الإنعاش الاقتصادي، ليصبح طرفا فاعلا في مسار تطوير النسيج الوطني الصناعي، والمساهمة في الارتقاء بالسياسات الصناعية الجزائرية، وذلك من خلال إرساء قاعدة صناعية صلبة وخلق مشاريع واعدة بين مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة، وشركاء أجنبى ذوي سمعة عالمية، على غرار الشريك التكنولوجي الألماني "ديملر" والشركة الإماراتية "أبار"

¹ - مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "المستشفى المركزي للجيش: انطلاقا جديدة في جراحة القلب"، مجلة الجيش، العدد 464، مارس 2002، ص 5.

² - عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، "التعبئة والأخطار الكبرى"، مجلة الجيش. سلسلة خاصة العدد 03، أبريل 2013، ص ص 38-81.

للاستثمار، فمثال كانت سنة 2014، سنة الصناعة العسكرية من كل النواحي، من خلال وضع قاعدة متينة لصناعات كبرى ومتوسطة من شأنها المساهمة الفعالة في إعطاء دفع قوي لعملية التنمية الوطنية عبر الوطن، على غرار خلق ما يقارب 20 ألف منصب شغل مباشر.¹

ولأن الجزائر اليوم تخطط للخروج من أزمة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ولأن الاهتمام بالصناعة العسكرية في الجزائر بات ضروريا إذ تعد الجزائر من أكبر الدول إنفاقا على الأمن والدفاع نظرا للوضع الأمني المقلق على الحدود الجزائرية الشرقية والجنوبية مع ليبيا ومالي، إذ يفرض على الجزائر الإبقاء على وحداتها العسكرية في حالة يقظة دائمة، سواء من الجانب الاستخباراتي لرصد أي اعتداءات محتملة، أو من الجانب القتالي والعملياتي والذي يفرض تزويد الوحدات المرابطة على الحدود بتجهيزات عسكرية عالية الدقة ومعدات التصنت والرصد الجوي وذلك لدعم القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات المرتبطة بالوضع المضطرب في الدول المجاورة.

لذلك ومن باب أولى أن تكون الجزائر من أكبر الدول تصنيعا في هذا المجال، ولأن الفرصة متاحة لتعزيز القدرات الاقتصادية تم إنشاء عشر شركات صناعية موزعة عبر كل التراب الوطني، متخصصة في عدة مجالات كالميكانيك والكهرباء والصناعات الكيماوية والنسيج وغير ذلك، وهذه الشركات لديها أربعين (40) مصنع وشركات قابضة متعددة الأسهم.

فقد تلبى الصناعة العسكرية احتياجات السوق الوطنية في مجال النسيج والألبسة التي تعتبر إنتاج وطني محض في إطار الشراكات وفي إطار المؤسسة التي تنتج البدالات والأحذية العسكرية.

أما في مجال الشراكة مع الأجانب فإنه خلال المخطط الخماسي 2009-2014 كان هناك محور جديد لإعادة انطلاق الصناعة الوطنية حيث يتركز على بعض محاور إستراتيجية منها الشراكة في إطار الاستثمار الأجنبي بالجزائر وجلب تكنولوجيات ذات سمعة وإنتاج بضائع بعلامة معروفة على المستوى العالمي.²

لقد أصبح التصنيع المحلي والتفوق التكنولوجي من العوامل الأساسية لتحقيق سيادة الدولة لذلك وتماشيا مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية وبعث الصناعة الوطنية من جديد ووعيا منها بالأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع ودوره في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص الصناعة الميكانيكية، قامت وزارة الدفاع الوطني باستحداث العديد من الشركات في هذا المجال.

¹ - علي بوشربة، "الصناعة العسكرية: دفع قوي للصناعة الوطنية"، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015، ص 30.

² - كشف عنه مدير الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني اللواء رشيد شواكي في معرض الصناعات العسكرية المقام في مقام الشهيد في لقاء مع مجلة الجيش الجيش، نشر في ذات المجلة جويليا 2017 عدد خاص.

شهدت سنة 2014 مثلاً خروج أول شاحنة مركبة بالجزائر من علامة العملاق الألماني "مرسيدس-بنز" من مصنع الشركة الجزائرية ذات رأس مال المشترك لإنتاج الوزن الثقيل "مرسيدس" والتي تنتج 16500 سيارة صناعية سنوياً وبطريقة تدريجية، كما خلقت أزيد من 3360 منصب شغل، كما تم تدشين الشركة المشتركة الجزائرية لصناعة الأنظمة الإلكترونية بسيدي بلعباس التي تضطلع بإنتاج وصناعة أجهزة الرادار والاتصال ووسائل وأدوات المراقبة والكشف.¹

خامساً- سياسة السكن والنقل: حيث ساهمت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال باستخدام مجنديها بتنفيذ سياسة وطنية للسكن، خاصة على مستوى المناطق الريفية والمعزولة، كبناء القرى الاشتراكية في الأرياف، وكذا بناء المنشآت الترفيهية كرياض الفتح والمسرح المفتوح، ودور الشباب، والعيادات المتخصصة وغيرها.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية قصوى، كان عليها أن تنشأ وحدات مختصة في البناء والهندسة المدنية، تستجيب لغاية مزدوجة وهي ترقية الشباب الجزائري مهنيًا، وإعطاء مردود اقتصادي لعملية البناء عن طريق الاستعمال الأقصى للطاقات وإنجاز المشاريع في ظروف حسنة من حيث التكاليف والآجال.

وفي إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت المؤسسة العسكرية بإنجازات عديدة في ميدان النقل والمواصلات البرية والجوية كبناء السكك الحديدية والمطارات، ففي مجال السكك الحديدية مثال نجد تشييد الخط الرابط بين عين توتة ومسيلة، وبين تبسة ومغنية.

سادساً- السياسة الزراعية: حيث سعت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال على تنمية الجانب الزراعي والمساهمة في الحفاظ عليه، من خلال إنجاز العديد من المشاريع أهمها إنجاز السد الأخضر الممتد على طول 1200 كلم وبعرض 2023 كلم، لمحاربة ظاهرة التصحر، بالإضافة إلى المساهمة في عمليات التشجير عبر العديد من مناطق الوطن، وكذا المساهمة في مكافحة الجراد للحفاظ على الثروة الغابية.²

¹ - شهناز شرف، الصناعة العسكرية: رافعة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 01، ماي 2019، ص 242.

² - حميدة عجاج، "البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر: أية حلول ناجعة لمستقبل أفضل"، مجلة الجيش، العدد 591، أكتوبر 2012، ص 39.

المبحث الثاني: الآثار التنموية للاستقرار السياسي في الجزائر في الفترة 2000-2020

استطاع النظام السياسي الجزائري تحقيق عدة إنجازات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، خاصة على المستوى الاجتماعي والأمني. ولأنه استطاع تجنب موجة الحراك العربي التي اجتاحت معظم دول المنطقة منذ أواخر عام 2010، اعتبر نظام بوتفليقة أن الحفاظ على ديمومته واستقراره يستلزم الاستمرار في التحديث الاجتماعي والاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات السياسية والمؤسسية الواجب إدخالها.

لقد حققت الجزائر تقدما يحق الاعتزاز به في مجال الاستقرار السياسي والتنمية بمختلف أشكالها هذا لا يعني التوقف عند هذه الإنجازات بل يتعين بذل المزيد من الجهود للتكفل بجميع الحاجات الاجتماعية المتبقية للشعب الجزائري والتعجيل بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنويع مكونات الإنتاج الوطني لكي نتحرر أكثر فأكثر من التبعية للمحروقات وتقلبات سعرها في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في ظل التوجهات الجديدة التي اعتمدا الجزائر على المستوى الاقتصادي سعيا منها إلى تطوير بيئتها الاستثمارية وذلك باعتبارها الملاذ الناجح للخروج من خطر المديونية ووسيلة لنقل التكنولوجيا، عمدت إلى تجسيد أداء اقتصادها من خلال تحسين نوعية مؤسساتها السياسية والاقتصادية جعلها منها أكثر استقرارا في مستويات مقبولة وذلك في إطار سياسة وطنية ترمي إلى تحقيق الرقي والانفتاح الاقتصادي على العالم. فهذه المؤشرات أصبحت معترف بها عالميا بغية إجراء على أساسها إصلاحات مؤسسية تحت إشراف المؤسسات الدولية لإصلاح البيئة المؤسسية والتي تعتبر حجر الأساس للإصلاح بيئة الأعمال.

فالجزائر دولة مهمة في شمال إفريقيا فهي دولة كبيرة، تبلغ مساحتها أكثر من 2381000 كيلومتر مربع، ويسكنها حوالي 42 مليون نسمة، لديها احتياطات كبيرة من النفط والغاز ولها موقع جيوسراتيجي، على بعد بضعة كيلومترات من السواحل الجنوبية لأوروبا، ولقد استحوذ هذا البلد على اهتمام العالم في عدة مناسبات في التاريخ الحديث¹، ولدراسة الوضع السياسي في الجزائر لا بد لنا من استعراض تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر الصادر عن البنك الدولي للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020.

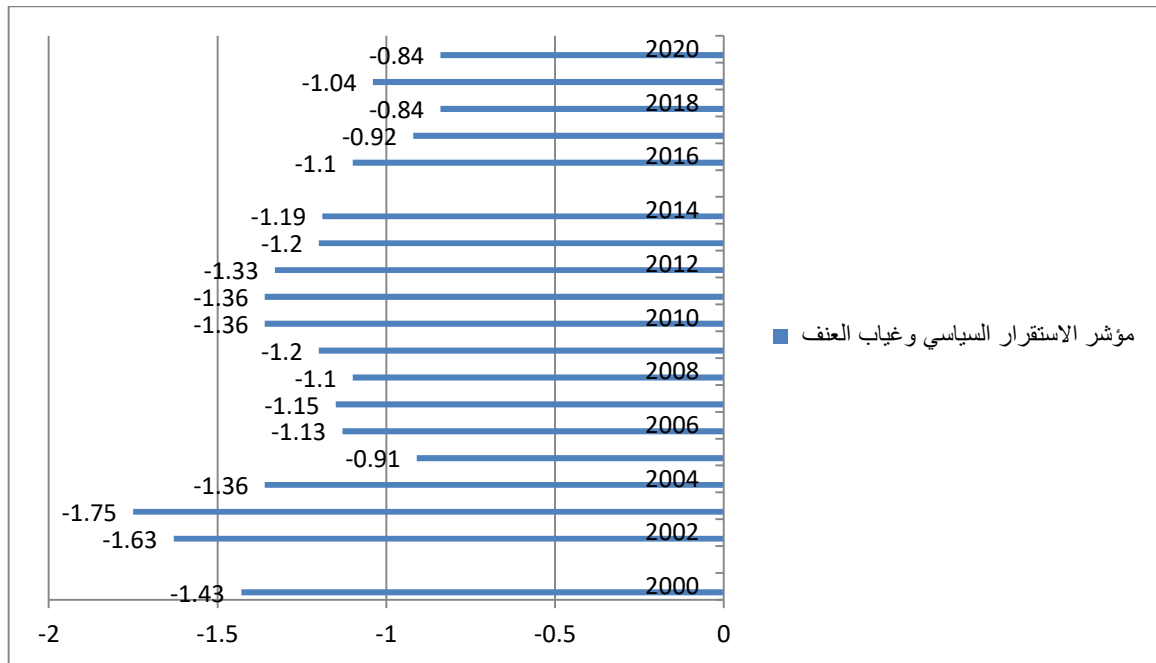
إن للاستقرار السياسي والأمني دورا هاما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن بين مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعاقب السريع للحكومات، وكذا الخلفيات السياسية وما يتبعها من أعمال الشغب

¹ -Tiliouine, H., Cummins, R. A., & Davern, M. Measuring wellbeing in developing countries: The case of Algeria. Social Indicators Research, 2006 p 3.

والصراعات والإضرابات والمظاهرات ضد السلطة، وقدرت النظام السياسي على تأهيل مؤسساته بتجهيزها بالإمكانات الكافية لها، وذلك لأن انعدام الاستقرار السياسي يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف المستثمرين.

لقد شهد هذا المؤشر تدبدا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2019 أحسن تنقيط قدر بـ0.8 في حين سجلت سنة 2003 أسوأ تنقيط قدر بـ1.78 بسبب العشرية السوداء و ظاهرة الإرهاب و ما خلفه من عنف و عدم استقرار والذي كلف الجزائر الكثير من أجل احتواء النتائج المترتبة عنه. إلا أنه بفضل قانون الوثام المدني الذي أقره النظام استطاعت الجزائر تخطي هذه الفترة، وهذا يثبت تسجيل المؤشر تحسن ملحوظا في السنوات الأخيرة، وهو دليل عن فعالية النظام السياسي في إحلال الاستقرار السياسي و السلم الاجتماعي.

الشكل البياني رقم 03: تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة من 2000 – 2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ، مؤشرات الحوكمة العالمية على الرابط :

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

يقوم البنك الدولي بتقييم كل مؤشر للحكومة من -2.5 (الأداء السيئ) إلى +2.5 (الأداء الجيد)، ويبين

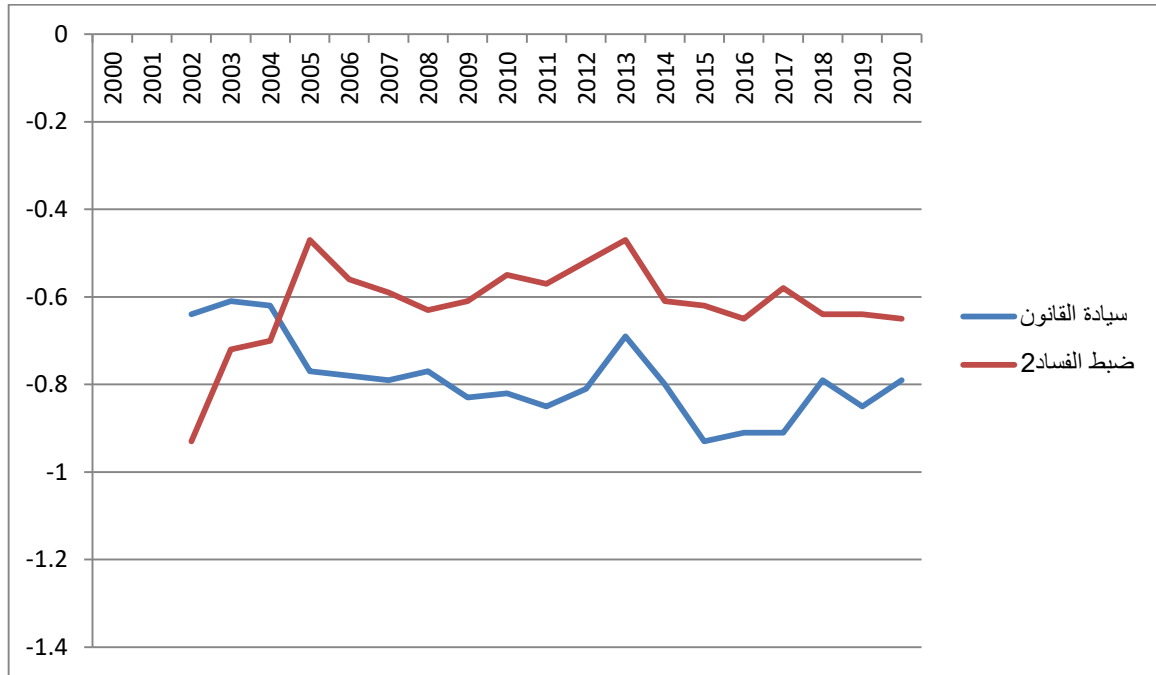
الشكل رقم 01 أن لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف قيم سالبة وهذا ما يعكس ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية القائمة في البلاد نظرا للحقبة التي مرت بها الجزائر والتي اتسمت بالعنف والاضطرابات الاجتماعية والعشرية السوداء.

من الواضح أن الحرب الأهلية – التي بلغت ذروتها بين عامي 1994 و1997 وخلفت ما بين 100 ألف و200 ألف قتيل جزائري حيث كانت للحرب الأهلية بعد اقتصادي وتأثير كبير على الوضع الاقتصادي في

الجزائر، فقد تسببت الحرب الأهلية في الجزائر في حدوث بعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، وأدى العنف ضد مؤسسات الدولة إلى حلها وسمح لأصحاب المصالح الاستيلاء على المشاريع الاستثمارية. وعلى الرغم من التغيرات في العديد من مجالات الاقتصاد الجزائري، إلا أن سماته ظلت دون تغيير وظل اقتصادا ريعيا، يعتمد على عائدات النفط والغاز، ولا يزال اعتبار شركة الطاقة العملاقة سوناطراك العمود الفقري للاقتصاد ومصدرا رئيسيا للاختلاس.¹

بالإضافة إلى ذلك فقد كان لمؤشر سيادة القانون وضبط الفساد في الجزائر مستوى سيئ للغاية خاصة خلال فترة التسعينات والحرب الأهلية الطويلة بين عامي 1992 و 2000، حيث لا تزال قضايا الفساد المتفشية في قطاع الأعمال والقطاع العام وفي قطاع الطاقة سائدة إلى حد اليوم، وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، بأن الجزائر احتلت المرتبة 104 عالميا من أصل 180 دولة بمعدل 36 نقطة من أصل 100 وفي ما يلي يمكننا استعراض تطور مؤشر سيادة القانون وضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020:

الشكل البياني رقم 04: تطور مؤشر سيادة القانون وضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020:



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ، مؤشرات الحوكمة العالمية على الرابط :

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

¹ - Werenfels, I. Managing instability in Algeria: elites and political change since 1995. Routledge, 2007, P 48.

يتضح من الشكل 04 أن مؤشر سيادة القانون ومؤشر الفساد له قيم سالبة خلال طول فترة الدراسة وهذا ما يعكس الأداء السيئ لإدارة الحكم في الجزائر، على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل صناع القرار السياسي في البلد من أجل سيادة القانون ومكافحة الفساد، حيث أشار تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2013 أن القضاء يتصدى للعديد من الفضائح المرتبطة بشكل رئيسي بقطاع الطاقة ومشاريع البنية التحتية الكبيرة، ويوصي التقرير بضرورة تعزيز الإطار المؤسسي الضعيف نسبياً (المرتبة 141 من أصل 140)، كما ينبغي للحكومة أن تواصل جهودها لتحسين قدرة الجزائر على الابتكار وتسهيل بناء المعرفة والبنية التحتية والإطار القانوني الذي يفضي إلى استيعاب واستخدام التقنيات الجديدة وتحسين تطوير الأعمال، حيث تمتلك الجزائر سوق كبير وقدرات بشرية تمكنها من الوصول إلى الموارد التي توفر قاعدة صلبة لتطوير القطاع الخاص، ولن يساهم النشاط الاقتصادي الخاص في خلق فرص عمل مستدامة فحسب بل سيحرر أيضاً موارد حكومية ثمينة يمكن إعادة توجيهها لتعزيز متطلبات القدرة التنافسية الأساسية، مثل البنية التحتية والمؤسسات الحيوية، مع تكثيف الجهود في معززات الكفاءة، مثل التعليم العالي والاستعداد التكنولوجي.¹

وفي هذا الشأن فقد عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي للبلاد، وهي الاستراتيجية التي تسعى من خلالها السلطات الجزائرية إلى تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للبلاد، من خلال الحد من تعدد التشريعات التي تحكم الاستثمار بغية تحقيق الشفافية والوضوح للمستثمرين الأجانب وقد تجلّى ذلك من خلال مراجعات متعددة لجميع القوانين والقرارات والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار منذ 2001، ويعكس هذا الاتجاه اهتمام الحكومة بتعزيز وتطوير بيئة الاستثمار من خلال اعتماد قوانين جديدة وإضافة حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وبالتالي فإن تطوير كل من الأطر التشريعية والمؤسسية هو واحد من أهم السياسات التي اعتمدها الجزائر من أجل تهيئة مناخ الأعمال، ويمكن حتى اعتبارها المنصة التي تنفذ منها سياسات الجذب الأخرى.²

سجلت الجزائر تقلبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة من 1999 على 2019، حيث كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل عام 1999 ضعيفة للغاية ولاسيما في فترة الانتقال إلى

¹ -Drzeniek-Hanouz, M., & Dusek, The Arab World Competitiveness Report 2013. The World Economic Forum, Geneva, Switzerland, and The European Bank for Reconstruction and Development. London, The United Kingdom M. (2013).p 04.

² - Freedom.House. (2013). "Freedom in the World 2013". available online at: <http://www.freedomhouse.org/report/freedomworld/2013/algeria>.

اقتصاد السوق وفترة العشرية السوداء كان لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد عام 1999، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ولكنها بشكل عام ليست كافية.¹

ووفقا للبنك الدولي لعام 2019 فقد تحسن حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على الجزائر بشكل ملحوظ في عام 2000، خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية واعتماد سياسات أكثر تحمرا، ونتيجة لذلك فقد قفز مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأقل من 0.5% عام 1995 إلى 2% كنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي عام 2001، كما تم الوصول إلى النسبة المئوية القصوى عام 2009 ثم بدأت في الانخفاض على الرغم من الموارد الطبيعية المتاحة والموقع الجغرافي للجزائر إلا أنها لا تزال تسجل مستويات متدنية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم وجود تنوع في مجال الاستثمار الأجنبي، وتقتصر النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي على مجال البترول، الصناعات ومجال استخراج الموارد الطبيعية.²

أن الاستقرار عامل مهم للغاية مهم للغاية لبيئة العمال في البلاد، حيث يعزز الاستقرار السياسي جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان، وقد عانت الجزائر خلال فترة التسعينات من عدم الاستقرار السياسي وهذا بدوره أثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

أن مؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون بالإضافة إلى استقرار الحكومة تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن عامل الاستقرار السياسي والإطار القانوني والتنظيمي وسيادة القانون والحد من الفساد عوامل جد مهمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقات رأس المال، حيث يولي المستثمرون الأجانب أهمية كبيرة لهذه العوامل قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

إن مؤشر الاستقرار السياسي والأمني في المدى الطويل ليس له معنوية في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على عكس بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية (مؤشر حرية الاستثمار، مؤشر حرية التجارة، مؤشر الإنفاق الحكومي) التي أظهرت معنوياتها في تفسير تمويل التنمية في الجزائر في المدى الطويل، إلا أن معنوية هذه المؤشرات تتفاوت في النسبة، حيث سجلت حرية الاستثمار أعلى معنوية (0.0169) في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تم تلاها الإنفاق الحكومي (0.0368) وأخيرا الحرية التجارية (0.0493). في حين بعد حذف مؤشر الاستقرار السياسي من النموذج في المدى القصير ارتفع معدل التحديد إلى 86 %، و هذا يظهر وجود علاقة إيجابية في المدى القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات الحرية الاقتصادية ، أي أن هذه

¹ - Chine, L., Djeddi, T., & Haidouchi, A. Foreign direct investment as an instrument to promote entrepreneurship in Algeria: structural analysis using MICMAC method. Journal of Business and Management Sciences, 2017, P 121.

² - Mohammed A, A. Inward Foreign Direct Investment in Algeria: Determinants, Performance, Challenges in the Last Twenty Years. International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, Volume 7, Issue 3, 2020, P 277.

المؤشرات تساهم إيجابيا في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى القصير ، على الرغم أن ترتيب الجزائر ضمن هذه المؤشر لا يزال متأخرا.

وعلى الرغم من كل الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر لتحسين بيئة الأعمال وتوفير المناخ الملائم للمستثمرين إلا أنها لازالت تحقق مستويات متدنية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، ويرجع ذلك بالأساس إلى الوضع السياسي الذي يكتنفه عدم اليقين بالإضافة إلى البيئة القانونية والتنظيمية التي يخشى منها المستثمرون الأجانب، لذا من الأولويات التي يجب على الجزائر تحقيقها هي توفير بيئة مواتية للاستثمار من أجل الخروج من دوامة التبعية لقطاع النفط والغاز وتحقيق التنوع الاقتصادي.

المطلب الثاني: تأثير مؤشر الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 2000-2020 على الاستقرار السياسي والتنمية

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية المعتمدة من طرف الدولة، ويتضمن الإنفاق على البنية التحتية بالإضافة إلى الإنفاق على البحث العلمي والتقدم التكنولوجي وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية بدفع الدولة للفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المحفضة على القروض الاستثمارية لصالح البنوك (المقرضة)، ما يساهم في تخفيض التكلفة الاستثمارية و بالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر عرفت الفترة 2002-2014 ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وهذا حفز الجزائر على وضع برامج تنموية تداركا لسنوات العشرية السوداء، فهذه المخططات التنموية كلفت الجزائر مبالغ ضخمة. فبرنامج دعم الإنعاش 2001-2004 كلف ميزانية الدولة ما يعادل 7.5 مليار دولار.

في حين برنامج سياسة دعم النمو 2005-2009 قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو ما مقداره 8.705 ملايين دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد خصص له 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.¹

ودعم هذا البرنامج ببرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، والذي رصد له 286 مليار دولار، إجمالي القوامه المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي قدرها 21.214 مليار دينار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي

¹ - رئاسة الحكومة: تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة. الجزائر: 2008، رئاسة الحكومة الجزائرية

للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار أي 155 مليار دولار.¹

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي انطلقت منذ عشر سنوات بدء ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك. وعقب هذه الحركية، تمت مباشرة برنامج 2005-2009 الذي عزز بدوره ببرامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا والجنوب. وقد بلغت كلفة العمليات التنموية التي أدرجت خلال السنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الانجاز قيمة 17.500 مليار دج.

ومع تراجع الحاد لأسعار النفط في عام 2015 ألزمت الحكومة على ضبط أوضاع ماليتها العامة بخفض إنفاقها الحكومي بنسبة 9 % وزيادة الضرائب على الكهرباء وعلى تسجيل الملكية للسيارات،² بينما عرفت سنة 2016 خفض 9 % من نفقاتها إضافة إلى رفع أسعار المنتجات المدعمة مثل الوقود والكهرباء في حين تم زيادة بنسبة 25% سنة 2018، وعرفت سنة 2019 انخفاض في مداخيل الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، وهو ما جعل الجزائر تتخذ عدد من الإجراءات التي تنقص من حجم الزيادة في النفقات العامة منها تجميد عمليات التوظيف.

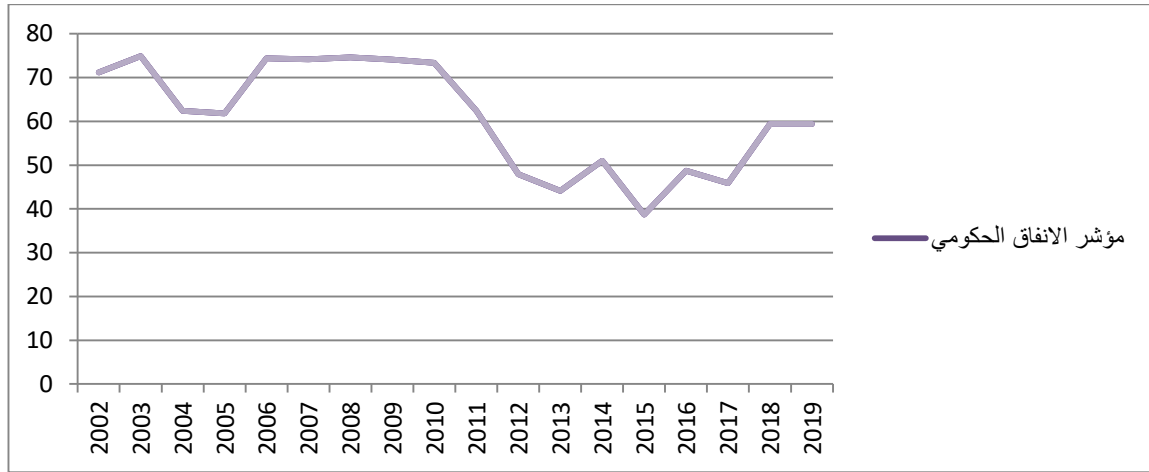
إلا أنه بالنظر للحالة الوبائية الناتجة عن فيروس كورونا زاد تناقص الطلب على النفط ما أدى إلى انخفاض عائدات البلد منه ما أدى إلى اتخاذ إجراءات استثنائية خاصة بعد ارتفاع ميزانية تسيير قطاع الصحة وكذلك ارتفاع التحويلات الاجتماعية لدعم العائلات المعوزة والتعويضات التجار الحرفيين الذين مستهم أضرار من الجائحة من المتوقع أن ترتفع نفقات التسيير سنة 2020.

¹ - رئاسة الحكومة: بيان اجتماع مجلس الوزراء. برنامج التنمية الخماسي. الجزائر. 24 ماي 2010. تاريخ الاسترداد 09 أكتوبر 2018 من

<http://www.algerianembassy.saudi.com>

² - البنك الدولي، قاعدة البيانات، 2020-03-30، ص 139. على الرابط: <http://www.pubdocs.worldbank.org>

الشكل البياني رقم 05: الإنفاق الحكومي في الجزائر (2002-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ، مؤشرات الحوكمة العالمية على الرابط:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا بارتفاع الميل المتوسط للإنفاق العام من سنة إلى أخرى، وخاصة خلال الفترة 2005-2014 بوصول نسبة أقصاها 116% سنة 2012، وهذا راجع إلى أنه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برنامجين لدعم النمو عرفا باعتمادهما على ميزانية مالية كبيرة في ظل سياسة مالية توسعية هدف من خلالها إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي والحد من البطالة.¹

أما فيما يتعلق بالميل الحدي للإنفاق العام نسبة إلى الدخل الوطني فنلاحظ أنه أرتفع بصفة عامة خلال الفترة 2000-2011 بوصوله إلى أقصاه سنة 2011 بـ 9.45 وكذلك في نهاية الفترة ببلوغه 1.38 انعكاسا لسياسة الإنعاش الاقتصادي. وهذا يعكس في النهاية الحساسية الكبيرة للإنفاق العام اتجاه التغير في الدخل الوطني الإجمالي.

وبالنسبة لمؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي فنلاحظ أنه على طول فترة الدراسة عرف تزايدا ونموا مستمرا من سنة إلى أخرى فخلال الفترة 2000-2014، فنلاحظ بصفة عامة أن معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي عادت للارتفاع مجددا، إذ خلال الفترة 2000-2008 سجلت متوسط معدل للنمو قدر بـ 13.12% و خلال الفترة 2009-2014 سجلت ما يقارب 2.66% وبشكل عام هذا راجع أساسا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي ذو السياسة الانفاقية العامة التوسعية.

¹ - وهيبة سراج، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص 95.

باعتبار الجزائر دولة من الدول النامية وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيقها للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والسياسي فإنها قد طبقت واعتمدت على هذه السياسة ألا وهي سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماش والتوسعي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:¹

- الإنفاق العام عرف تزايدا ونموا على طول فترة الدراسة، لكن هذا النمو والتزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه، وأنه انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

- تسطير الدولة لبرامج الإنعاش، دعم النمو الاقتصادي والتنمية الخماسي خلال الفترة 2001-2014 جاء بهدف تغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل الموسع، حيث سعت هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة بالتوسع في الإنفاق العام بشقيه وهذا تجسيدا منها للاتجاه الكينزي المبني على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي.

- أن هيكل الإنفاق العام الجاري بالجزائر تحتل فيه الرواتب والأجور وكذلك التحويلات الجارية المرتبة الأولى ومن ثم تليها الخدمات العامة ومدفوعات فوائد الدين العام، منح المجاهدين لتأتي في الأخير المعدات والأدوات.

- أن هيكل الإنفاق العام الاستثماري بالجزائر تحتل فيه حصة البنية التحتية الاقتصادية المرتبة الأولى من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، تليها الري والموارد المائية، قطاع البناء، قطاع التربية والتعليم، التهيئة العمرانية، البنية التحتية الإدارية والبنية التحتية الاجتماعية، أما بقية القطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة فقد كانت حصتها ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة.

- سواء تعلق الأمر بمؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام أو الميل الحدي للإنفاق العام، فإن كاهما قد عرفا على طول فترة الدراسة تذبذبا، عكس طبيعة واتجاه السياسات المنتهجة من قبل السلطات العامة في ظل الأوضاع الاقتصادية. حيث انطلاقا من الالفية عرفت المؤشرات ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة المتميزة بالطابع الانكماش والصارم في السياسات الاقتصادية الكلية، إذ أن هذا الارتفاع هو راجع لانتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة على إيرادات أسعار النفط.

¹ - المرجع نفسه، ص 96.

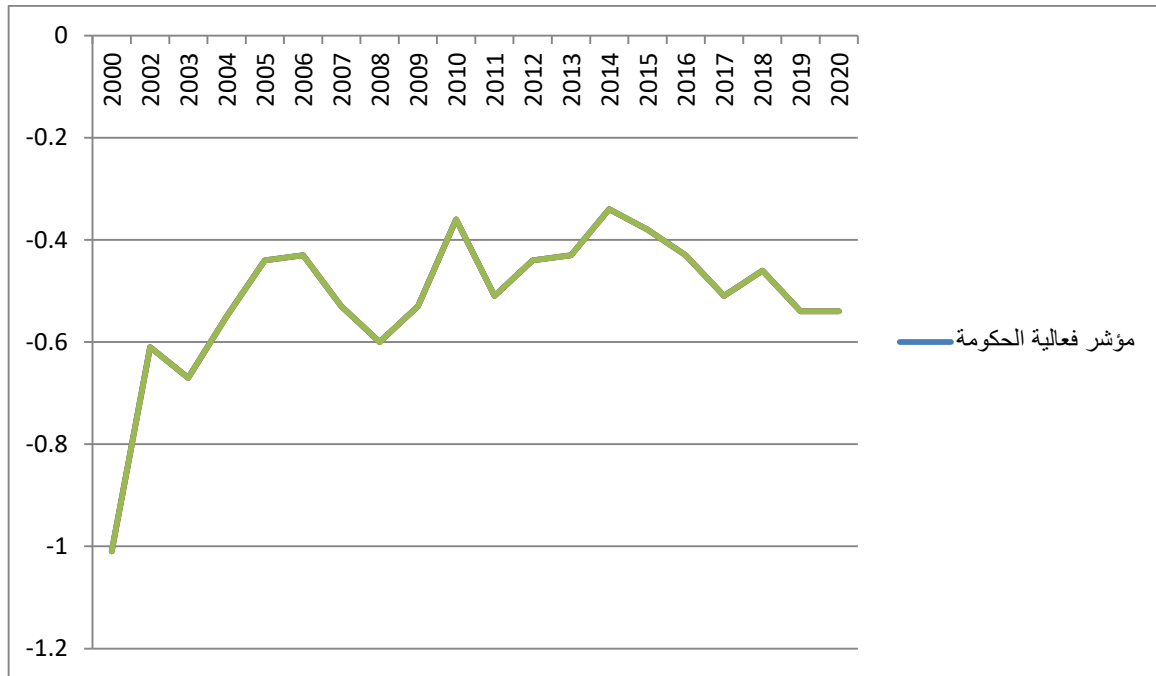
- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي بصفة عامة على طول فترة الدراسة عرف تزايداً ونمواً مستمراً من سنة إلى أخرى، نظراً لارتفاع حصة النفق العام الحقيقي.¹

مؤشر فعالية الحكومة:

مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية، نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة.

مؤشر فعالية الحكومة في الفترة 2000-2019 :

الشكل البياني 06: منحى مؤشر فعالية الحكومة للفترة 2000-2019



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ، مؤشرات الحوكمة العالمية على الرابط :

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

مؤشر فعالية الحكومة الذي يتم تجميعه من خلال كفاءة الجهاز البيروقراطي استقلالية الإدارة من الضغوط السياسية، نوعية الخدمات العامة، نوعية صياغة السياسات ومصادقية الحكومة في الالتزام بتطبيقها، فتقييمه لا يختلف عن سابقه فأفضل مستوياته كانت (-0.48) بين سنتي 2010 و2014، ثم تحسن طفيف (-0.44) في سنة 2018، مما يعكس فشل الحكومات المتتالية وعدم قدرتها على أهداف التنمية خلال العقد الأخيرين.

¹ - وهبية سراج، مرجع سابق، ص 97.

المطلب الثالث: دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر

لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية، سواء في الأقطار المنتجة أو المستوردة له، باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، فلقد حاولت الكثير من الدول النامية زيادة معدلات إنتاجها الاقتصادية من المواد الأولية لسداد التزاماتها الخارجية.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية، يعد قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد، وذلك لأنه لا يزال يعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95% وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30%.

الجزائر على غرار باقي الدول النفطية، عرفت خلال السنوات الأخيرة من 2000 إلى يومنا هذا تدفقا كبيرا في العوائد النفطية، بسبب ارتفاع أسعار النفط وهي أيضا تواجه تحدي إدارة هذه العوائد بكفاءة إذ أن هذه العوائد تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنمية شاملة إذا ما تم استخدامها وتوظيفها بشكل تحكمه الكفاءة والشفافية بعيدا عن الهدر والتبذير والاختلاس، ومن خلال رؤية مستقبلية واضحة تضيفي إلى المزيد من الكفاءة في استخدام هذه العوائد بما يضمن الاستدامة في عملية التنمية.¹

إن الخلفية التاريخية لتطور قطاع النفط في الجزائر ابتداء من اكتشافه مروراً بسيطرة الدولة على هذا القطاع تدريجيا، وصولاً إلى السيطرة التامة على مصادر الثروة للمجتمع والاقتصاد هذه الثروة التي فتحت أهميتها تتزايد عبر الزمن إلى الدرجة التي باتت فيها حركة التنمية في الجزائر مرونة بحركة عوائد النفط. والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط إلى جانب عوائد الغاز.

ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات صادرات النفط بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات فقط وأن أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري مهمة حيث تعد الجزائر دولة نفطية وذلك لأن الهيكل الاقتصادي نما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك السنوية التي تحويها ميزانية الدولة ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:²

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام؛

¹ - سامي فؤاد براك، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 707، العدد 01، جوان 2020، ص 358.

² - عبد الكريم بن دحيس، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2018، ص

- عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية؛
- تعد عوائد النفط من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، إذ يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 28: تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية 2000-2016

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	حصة قطاع المحروقات	النسبة المئوية %
2000	2360.5	658.0	27.8
2001	2650.6	761.3	28.7
2002	2780.2	839.0	30.2
2003	2830.5	638.2	22.5
2004	3248.2	890.9	27.4
2005	4098.8	1616.3	39.4
2006	4227.1	1443.9	34.1
2007	4522.8	1477.0	32.8
2008	5247.7	1868.9	35.6
2009	6151.9	2319.8	37.7
2010	7564.7	3352.9	44.3
2011	8512.2	3882.2	45.6
2012	9408.3	4089.3	43.5
2013	11042.8	5001.5	45.3
2014	10212.0	3242.3	31.7
2015	12049.4	4180.4	34.7
2016	14384.8	5281.8	26.3

المصدر: Annexe rapport Bank of Alegria 2016, 2007, 2002

من الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2002 - 2016، 35.40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف

يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل، وتجدد الإشارة إلى أن النفط الخام يمثل 38% من صادرات المحروقات ويمثل الغاز الطبيعي 47%، أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين GPL 7% و Condensate 8%.

وقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي الاجتماعي كأرقام إحصائية ونذكر منها:

- ارتفاع الناتج المحلي الخام (PNB) من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة 2004، ثم إلى 97.6 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو تقترب من 5.2% في سنة 2005 وهي نفس النسبة تقريبا في سنة 2004.

- ارتفاع مؤشر دخل الفرد من 2060 دولار سنة 2003 إلى 2519 دولار سنة 2004 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له 2967 دولارا للفرد سنة 2005.

- التحكم في معدلات التضخم من 2.6% سنة 2003 إلى 3.6% سنة 2004 ثم إلى 1.6% سنة 2005.¹

بلغ النمو الاقتصادي 3% خلال سنة 2010 غير أن هذا النمو يبقى هشاً لأنه مرتبط بقدر كبير بالمحروقات، وقد بلغ النمو خارج المحروقات 6.3% خلال نفس السنة، وقد سجل هذا النمو أساساً بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن 10%، والخدمات 9%، أما القطاع الصناعي الذي يعد قطاعاً أساسياً لتحقيق النمو المستديم فإن إسهامه في الإنتاج المحلي الخام يعتبر هامشياً، لأن نسبة نموه لا تتجاوز 1% في سنة 2008، أما القطاع الزراعي فقد ارتفع معدل نموه من 1.9% سنة 2005 إلى 5% سنة 2007 ثم 8.5% سنة 2010 كنتيجة لإستراتيجية التنمية الريفية التي تم إطلاقها في 2006 (التجديد الريفي) وفي 2008 (تجديد الاقتصاد الزراعي) ويهدف تجديد الاقتصاد الزراعي 2009-2013 باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة، إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد.²

معدل التضخم بلغ 3.6% سنة 2004 إلى 5.7% سنة 2009 بسبب ارتفاع أسعار الموارد الغذائية وأسعار المواد المستوردة نتيجة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، ثم انخفض إلى 3.9% سنة 2010 ثم رجع للارتفاع حيث بلغت نسبة التضخم في الجزائر 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% في 2011 وقد ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك ب 9%، مما زاد من نسبة التضخم لسنة 2012 لتبلغ 8.9% حسب الديوان الذي

¹ - خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 130.

² - Annexe rapport Bank of Alegria 2016, 2007, 2002.

فسر ذلك بارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة ب 21%، أن سنة 2012 شهدت ارتفاعا في المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع مضيفا أن ارتفاع نسبة التضخم تعود أيضا إلى الزيادة في الأجور متوقعا انخفاضها خلال سنة 2012.

فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى، بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين، أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم العدالة في التوزيع التي تشمل الإمكانيات والفرص المتاحة للفرد التعاون كمصدر أساسي للإشباع الذاتي، الأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات وأخيرا الاستدامة التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة اللاحقة وحققها في العيش الكريم وبدورها هذه المؤشرات لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكيم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح.¹

¹ - سامي فؤاد براك، مرجع سابق، ص 362.

المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر

يعد موضوع الاستقرار السياسي في الدولة من أهم الموضوعات التي تدخل في صميم اختصاصات الدراسات السياسية في وقتنا الراهن حيث أصبح هذا الموضوع مثار اهتمام المجتمع والرأي العام على المستويين العربي والدولي، نظرا لما مرت وتمر به الدولة العربية من أزمات متعددة ومتشابكة. في المقابل يعد الاستقرار السياسي أيضا من الموضوعات التي له أثر وتداعيات سلبية في حال عدم توفره ليس على التنمية فقط بل على جميع الجوانب الحياتية.

لهذا فالاستقرار السياسي في الجزائر له دورا حيويا والمهم في تحقيق متطلبات التنمية إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية في ظل غياب الأمن والاستقرار، وبالتالي انعدام الاستقرار والسلام وحقوق الإنسان والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية، الأمر الذي يقودنا الى التأكيد على وجود علاقة جدلية بين الاستقرار السياسي والتنمية، بمعنى لا يمكن أن تتحقق التنمية في ظل انعدام الاستقرار السياسي. وبالتالي في حال توفر الاستقرار يمكن تحقق التنمية وفي حال غياب الاستقرار لا يمكن تحقق التنمية.

المطلب الأول : العلاقة بين التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر

تعتبر التنمية في الجزائر الانشغال الرئيسي لمختلف الحكومات المتعاقبة خاصة منذ بداية التسعينات، حيث كان لانخفاض أسعار البترول مع نهاية الثمانينات آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري سرعان ما نتج عنها هزات عنيفة زعزعت البنيان الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلاد، لذلك راهنت السلطات العمومية على التنمية الاقتصادية كقادرة أولى لتجاوز الاضطرابات الاجتماعية والأمنية ولخلق مصداقية للهيئات الرسمية في ظل مؤشرات كانت تنذر بانحيار مؤسسات الدولة، واستمر الرهان التنمية بالنسبة للسلطات العمومية للعشرية 2000-2010 وحتى للفترة الحالية 2010-2020.¹

إن العمل على توفير الخدمات الأساسية للمجتمع أو إيجاد العوامل المساعدة على توفرها يمثل سببا رئيسيا لوجود الدولة العصرية، فزيادة على توفير الأمن والعدالة والحماية من الأخطار الخارجية يجب على السلطات العمومية أن تلتزم أيضا بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية كشق الطرق وضمان المواصلات وتوفير الكهرباء والمياه وأنظمة الري والصرف الصحي، كما يجب عليها ضمان التعليم والرعاية الصحية لأفراد المجتمع، ويمتد دور الدولة الحديث إلى تهيئة المناخ المناسب للأنشطة الاقتصادية والعمل على توفير التنمية.²

تزامنت بداية الألفية الثالثة مع ارتفاع ملحوظ لأسعار النفط، مما سمح للبلاد بالحصول على عائدات هامة من العملة الصعبة، وهو ما فتح المجال أمام الكثير من ورشات البناء والتشييد، مختلف أشكال التحولات الاجتماعية، وتحسين مستوى العيشي للمواطن، لكن بمجرد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بدأت بوادر التوتر لدى صانع القرار الاقتصادي في الجزائر، والتلميح نحو ترشيد النفقات وسياسات التقشف. وقد تبين أنه بالرغم من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحقيقها، إلا أن الهدف المنشود منذ منتصف السبعينات (الميثاق الوطني)، المتمثل في تنويع الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية للمحروقات، لم يتحقق بعد، بالرغم من توفر جميع الشروط خاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة.³

بادر صانع القرار الجزائري منذ بداية سنوات 2000 بإرجاع الديون بشكل مسبق، ليحذوا حذو عديد الدول التي عاشت نفس الحالة، على غرار كل من روسيا، نيجيريا، ليبيا، السعودية وقطر. ويعتبر تسديد الديون المسبق في

¹ - حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السريع شرق - غرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 08.

² - حازم البيلادي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة 1988، ص ص 22-23.

³ - لعربي بن عمارة، وفرة عائدات النفط وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين التحديات والفرص: 1999-2019، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 02.

الألفينيات كخطوة إيجابية ومكسب وطني، من شأنه تعزيز استقلالية الجزائر في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فإذا كانت المديونية الخارجية في حدود 25.261 مليار دولار أمريكي سنة 2000، فإنها قد تقلصت إلى 5.612 مليار دولار أمريكي سنة 2006، وهو ما جعل الجزائر إحدى الدول الأقل ديون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹

مرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي كانت تعيشها الجزائر في عهد نظام الرئيس السابق بوتفليقة نتج عنها انطلاق عملية تحديث واسعة النطاق أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى المجتمع. تلك التغيرات نحو التحديث تدل عليها مجموعة من المؤشرات التي يمكن حصرها أساسا في ارتفاع مستويات التعليم، والصحة، والتغذية، والتمدن، وانتشار وسائل الإعلام، وزيادة نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي؛ فعلى المستوى الصحي والديمقراطي انخفضت نسبة وفيات الرضع من 36.9 % عام 2000 إلى 21 % عام 2017، وارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى 77.6 عاما عام 2017، بعد أن كان 72.5 عاما في 2001، وعرفت البنية التحتية الخاصة بالصحة تطورا مهما؛ ففي عام 2013 ارتفع عدد المستشفيات إلى 291 وحدة وعدد العيادات إلى 1588 وحدة، بعد أن كان العدد في حدود 230 مستشفى و 497 عيادة عام 2013. ووفق مؤشر الجوع العالمي، أحرزت الجزائر تطورا مهما في مجال تخفيض نسبة الجوع في السنوات الأخيرة؛ فبعد أن كانت درجة مؤشر الجوع تبلغ 15.6 % عام 2000، انخفضت إلى 9.4 % عام 2018، كما ارتفعت نسبة سكان المدن من 60 % عام 2000 إلى أكثر من 70 % عام 2017.²

على المستوى التعليمي، عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا المجال؛ إذ ارتفعت سنوات التعليم المتوقعة من حوالي أحد عشر عاما في سنة 2000 إلى أكثر من أربعة عشر عاما في سنة 2017، وانخفضت نسبة الأمية إلى 12.33 % عام 2017 بعد أن كانت في حدود 22.3 % عام 2008، وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الابتدائية من 104.91 % عام 2000 إلى 114 % عام 2018، كما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الثانوية من 65 % عام 2000 إلى 100 % عام 2018. أما نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فقد ارتفعت من 20 % من إجمالي عدد السكان عام 2000 إلى 43 % عام 2018. هذا في ظل استمرار ارتفاع عدد الطلبة المسجلين على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛ فبعد أن كان العدد ال يتجاوز 428 ألف طالب في الموسم الجامعي 1999 -

¹ -Chikh-Amnache, Le syndrome hollandais, aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou. 2014-2015, p p 196-198.

² - صادق حجال، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجاً، تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2019، ص 09.

2000 ارتفع العدد إلى أكثر من مليون طالب في الموسم الجامعي 2010-2011. وكان وزير التعليم العالي الجزائري السابق قد صرح بأنه من المرتقب أن يصل العدد إلى مليوني طالب في الموسم الجامعي 2018-2019. على مستوى تطور وسائل الإعلام والاتصال، يلاحظ أن المجتمع الجزائري عرف موجة تغيير كبيرة في هذا المجال؛ حيث ارتفعت نسبة مستعملي الإنترنت من إجمالي عدد السكان من 0.55 % عام 2000 إلى 42% عام 2017، وارتفعت نسبة المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 فرد من 0.3% عام 2000 إلى 115.8% عام 2016. وازداد عدد الصحف اليومية من 78 صحيفة عام 2009 إلى 142 صحيفة عام 2013. وعرفت الساحة الإعلامية في الجزائر موجة هائلة من القنوات الخاصة الناشطة في مختلف الميادين بعد أن كان المجال السمعي والبصري مقتصرًا فقط على القنوات العمومية. تزامنت تلك الموجة مع إقرار الانفتاح في المجال السمعي والبصري عام 2012.¹

في الشق الاقتصادي، ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني (وفقا لتعادل القوة الشرائية بأسعار الدولار الجارية) في عام 2018 إلى ما فوق 13 ألف دولار بعد أن كان لا يتعدى عشرة آلاف دولار عام 2000. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 54 مليار دولار عام 2000 إلى 188 مليار دولار عام 2018 تبعا لذلك، ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من أربعة آلاف دولار لعام 2018 بعد أن كان لا يتعدى الدولارين لعام 2000.

إن عودة الأمن و الاستقرار للبلاد فتح المجال واسعا لمباشرة العديد من المشاريع الاقتصادية، حيث تمكن الرئيس بوتفليقة من خلال سياساته التنموية من وضع قطار التنمية الاقتصادية على السكة، حيث شهدت البلاد نموا اقتصاديا وإن لم يكن مرتفعا إلا أنه يختلف اختلافا بينا عن الوضع الاقتصادي الذي تسلم فيه الرئيس بوتفليقة السلطة. ومنذ وصوله إلى السلطة نهاية الألفية الثانية باشر الرئيس السابق بوتفليقة جملة من الإصلاحات السياسية حيث شهدت البلاد نوعا من الاستقرار المؤسساتي من خلال وجود انتخابات سياسية دورية ومنتظمة، ومؤسسات سياسية مركزية ومحلية مستقرة ومباشرة لجملة من التعديلات الدستورية.²

كان التحديث أيضا سببا أساسيا في تعميق الهوة بين الشعب ومؤسسات الدولة في عهد الرئيس السابق، وبعد حراك 22 فبراير بحيث فشلت في بناء مؤسسات سياسية قوية بشكل يجعلها قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتغيرة واستيعاب توسع المشاركة السياسية للمواطنين نتيجة التحديث الاجتماعي،

¹ - المرجع نفسه، ص 10.

² - هادي العيد، مرجع سابق، ص 38.

واكتساب ثقة المواطنين للتعبير عن انشغالهم واحتجاجاتهم من خلالها، باستثناء مؤسسة الجيش والأمن التي تبقى تتمتع بالشرعية والمصداقية لدى المواطنين، فإن درجة ثقة المواطنين في باقي مؤسسات الدولة ضعيفة جدا، أما البرلمان الذي يمثل أهم مؤسسة تمثيلية في البلاد والتي تمارس سلطتها باسم الشعب والممثل والمتحدثة باسمه فهي الأقل نسبة بـ 18 % من ثقة المواطنين إلى جانب الأحزاب السياسية التي لم تحصل إلا على 14 % التي كانت أهم الغائبين عن الحراك الشعبي.¹

مع تطور الحراك واستقطاب لعدد من القطاعات السياسية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية، بدأت دائرة المطالب تتسع للتجاوز رفض العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة إلى مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية، من خلال استحضار مجموعة من الشعارات والخطابات التي أطلقها المحتجون على امتداد التراب الوطني، يمكن القول أن ثمة مطلبين اقتصاديين أساسيين طرحا بقوة: أولهما يتعلق بمكافحة الفساد، وثانيهما يتصل بالانتقال من اقتصاد الربيع النفطي إلى اقتصاد منتج ومتطور ومنفتح.²

عرفت الجزائر عهدا جديدا مع الرئيس عبد المجيد تبون حيث اتسم المشهد الداخلي بتحويلات عدة، أهمها توالي الاستحقاقات الانتخابية، والتضييق على تظاهرات الحراك، فإن التغييرات على الصعيد الخارجي لم تكن أقل أهمية.

إن ما تم إنجازه على صعيد إعادة تحديد المؤسسات الدستورية، ليس بالأمر الهين، وهذا يحسب للرئيس تبون، وأعتقد أنه إنجاز مهم وأساسي قبل بدء أي إصلاحات سياسية واقتصادية في المستقبل". ولفت إلى أنه "من دون وجود برلمان قوي ومؤسسات حكم محلية جديدة يغلب عليها حضور الشباب، لن يكون بالإمكان إنجاز أي إصلاحات. كما أن إبعاد المال الفاسد عن دوائر الحكم عامل مهم . وبخلاف سابقه، لم يزر تبون حتى الآن أي ولاية في الداخل الجزائري. ويفسر البعض ذلك بطبيعة السياقات التي كانت تحكم الفترة الأولى من حكمه من جهة، وبطبيعة تبون نفسه الذي لا يميل إلى حشد الجماهير في الشوارع، إضافة إلى أنه لم يجد نفسه مدفوعا لإثبات شرعيته السياسية والشعبية.³

وفي غضون عامين، شهد حكم تبون حكومتين؛ الأولى لعبد العزيز جراد ثم تلتها حكومة ما بعد الانتخابات النيابية الأخيرة بقيادة أيمن بن عبد الرحمن، فيما بلغ مجموع الوزراء الذين تعاقبوا منذ تسلمه الحكم

¹ - عبد القادر قندوز، الحاج مبطوش، مرجع سابق، ص 72.

² - المركز العربي لأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، وحدة الدراسات السياسية، تقرير رقم 01، فبراير 2020، ص 14.

³ - عثمان لحياي، عامان على انتخاب تبون: تقييم أولي، تقارير عربية، على الموقع الإلكتروني العربي الجديد، تاريخ النشر 12 ديسمبر 2021.

<https://www.alaraby.co.uk/politics> تاريخ الاطلاع عليه: 2022/05/25 على الساعة 22.58.

70. ولم ينجح تبون خلال الحكومة الأولى في إحداث أي فارق في النشاط الحكومي، على الرغم من بعض التغييرات التي أدخلها على هيكلية الحكومة وبعض الوزارات، ما دفعه إلى تغيير وإلغاء عدد من الوزارات، كوزارة الجالية ووزارة الصناعات السينمائية، وإعادة دمج بعضها كالطاقة والمناجم بعد فصلهما. ولم يكن النصف الأول من عهدة تبون الأولى في الحكم، كافيا لإبراز توجهات جديدة نحو الإصلاح الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاجتماعية. إضافة إلى التعطيل الذي تسببت فيه أزمة كورونا، فإن الرئيس نفسه ظل حتى آخر خطاب له ألقاه قبل أسبوع في ندوة حول الإنعاش الاقتصادي، يشكو من تلكؤ الإدارة وبعض القطاعات الوزارية، وتعطيلها لخطط الإصلاح الاقتصادي التي طرحها. واستمرت شكاوى الرئيس مما يصفها بالثورة المضادة واللوبيات الإدارية التي يقول إنها مرتبطة بمافيا مالية بعض رجالها في السجون، لإبطاء نسق الإصلاحات والخروج من التبعية لعائدات النفط.

وعلى الرغم من نشوة يديها تبون بتحقيق الجزائر عام 2021، وللمرة الأولى، عائدات بأربعة مليارات دولار من صادرات غير نفطية، فإن مراقبين محليين يعتقدون أن الاقتصاد الجزائري لم يحقق تطورا، وأن المشكلة التي تبطئ إصلاح الاقتصاد ترتبط بعدم استقرار الرئيس على نسق تنموي واضح.

لكن ما يحسب لتبون خلال العامين الماضيين، تكريسه لتوجه اقتصادي لافت نحو أفريقيا عبر موريتانيا، وهو عمق اقتصادي أهملته الجزائر منذ عقود. إذ تبدي الجزائر اندفاعا كبيرا نحو أفريقيا، وتعيد ترتيب علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار كموريتانيا وتونس وليبيا ومالي والنيجر. وتمثل إعادة فتح المعابر التجارية مع هذه الدول، والقوافل التجارية التي تسير باتجاهها محملة بالبضائع والمنتجات الجزائرية، متنفسا مهما للاقتصاد الجزائري وللمؤسسات المحلية التي طرح تبون خططا لتشجيعها.

المطلب الثاني: عقبات تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر

1- العقبات السياسية:

أ- مدى شرعية النظام السياسي: أصبحت الشرعية التاريخية التي يحكم بها النظام السياسي الجزائري في خبر كان، ومن بين عوامل عدم الاستقرار السياسي، فالجزائر شهدت تغييرات في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية، والتي كانت سبا في ظهور جيل جديد يؤمن بشرعية الإنجاز، هذه الأخيرة باتت الحلقة المفرغة بحيث تشير الدلائل الواقعية إلى تراجع شرعية النظام الجزائري بسبب ضعف الفعالية والأداء، وهو ما يتجسد في المشاركة السياسية الضعيفة في الحياة السياسية واتسامها باللامبالاة. يؤثر ذلك بشكل مباشر في الدفع نحو عدم الاستقرار السياسي الذي يتبلور في شكل العصيان والاحتجاجات المتكررة ويصل أحيانا إلى تهديد الفضاء العام¹.

ب- ضعف المشاركة السياسية: إن قياس الديمقراطية في أي دولة من الدول عامة والجزائر خاصة هو قياس مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار ولوجود درجة مأسسة واستدامة الوسائل التي تتيح هذه المشاركة، و تمكن المواطنين من استخدامها ويمكن قياس ذلك باستخدام عدة مؤشرات، وتعتبر المشاركة السياسية من الأسباب الرئيسية التي تعرقل مسار التنمية في الجزائر، وهي نتيجة عن إخفاق الإصلاحات التي انخرطت فيها الجزائر منذ الاستقلال². وتمثلت هذه المشكلة في عجز المؤسسات والهياكل السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، ورفض هذه النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة القرار الوطني، وبالتالي فالسلطة لم تحترم في علاقاتها مع المجتمع مبدأ المشاركة السياسية كأساس لأي علاقة صحيحة ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار اقرب لمفهوم التعبئة منه إلى المشاركة .

ج- ضعف مؤسسات المجتمع المدني: لم يعرف المجتمع المدني تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائر على التعددية، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود، فالمجتمع المدني الجزائري حديث العهد مقارنة بالسلطة القائمة هذا ما يجعل المجتمع المدني في الجزائر ضعيف، فمؤسسات الدولة تملك إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في

¹ - عربي بومدين، الحراك العربي و مسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق، مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد 02، 2016، ص 147.

² - سمير بارة، "التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع و استراتيجيات التفعيل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2016، العدد 51-52، سبتمبر 2016، ص 126.

حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.

تفقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف والقيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها. فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثالا إزاء الدولة، تسمح لهذه الأخيرة يفرض استراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات، وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية، بدل العلاقة الإيجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين¹.

كل هذه الأمور السابقة أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد ومصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

يتسم عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية، إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية، وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها.

النظام السياسي الجزائري، على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى، يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وقد "ساهم انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء، ومتى تشاء، وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة".

طبع علاقة تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالدولة بطابع الهيمنة والسيطرة لصالح هذه الأخيرة في مقابل تبعية الأولى، حيث يشكل موقف معظم تنظيمات المجتمع المدني سنداً لموقف السلطة في مختلف الرهانات والاستحقاقات، حتى بات وكأنه يشكل تحالفا ضد أية معارضة محتملة للنظام الحاكم، ويجعل من الأخير تحت تصرف السلطة تستدعيه لخدمة أغراضها متى شاءت².

¹ - منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011، ص 417.

² - المرجع نفسه، ص 418.

د- ضعف الأداء البرلماني: رغم الصلاحيات المتعددة المعترف بها للبرلمان الجزائري في مباشرة العمل التشريعي، إلا أن هذه الصلاحيات تقف أمامها مجموعة من القيود تعرقل ممارستها بحرية، فرغم ما يتمتع به البرلمان بالسيادة في إعداد القانون والتصويت عليه، إلا أنه لم يجد مانعا في تقييد مبادرة النواب باقتراح القوانين من جهة، وتقييد سلطة مناقشة المبادرة التشريعية والتصويت عليها، وهنا تحول البرلمان في الجزائر إلى جسر للطموح الاجتماعي وخدمة المصالح الشخصية، بدل أن يكون منبرا للتعبير والتمثيل السياسي، حيث يبرز النمط الكاريكاتوري لشخص مغمور سياسيا ليس له سوابق سياسية يتصدر الحملة الانتخابية بجملة من الوعود ويتوجه إلى مخاطبة الخصوصيات المحلية (توظيف القبيلة والعشيرة والجهوية).

لا تساهم تركيبة البرلمان في الجزائر في عملية الديمقراطية، نتيجة للتخطيط المسبق للانتخابات، إذ أنتجت برلمانا يغلب عليه الحزب الواحد التابع للسلطة، أين أصبح دوره التشريعي والرقابي ثانوي، خاصة بمساهمته في تمرير تشريعات حكومية خادمة لها¹.

كم أن حزب السلطة يحصل على معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها في الدول العربية على العموم، رغم وجود الكثير من القوانين و النصوص الدستورية، إلا أن الممارسة الميدانية تعكس لنا استحالة أو على الأقل تغيير النظام وهيكله، وفي هذا الإطار يرى الأستاذ محمود المجذوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ونجد أن الحزب الذي تسانده هو أقوى الأحزاب حتى لو كان تأثير الجماهير منعدم².

ذ- إحتكار الإعلام المرئي و المسموع: على الرغم من إعلان رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2011 عن حزمة من الإصلاحات من ضمنها فتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة وإلغاء حكر الدولة للإعلام إلا أن القوانين المنظمة لافتتاح القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة جاءت بخطوة متأخرة وأثارت نقاشات ومخاوف، ولم يكن هذا الانفتاح نابع حقا من إرادة سياسية حقيقية. ونلاحظ أن الإستراتيجية الإعلامية في الجزائر ليست سوى إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية تضرب بجذورها إلى طبيعة المجتمع، وطبيعة المرحلة التي يمر بها في تطوره، ووضع الإعلام في الجزائر يتحدد بناء على إيديولوجية النظام السياسي الحاكم.

يبدو أن السلطات العمومية لا تزال لا تملك إرادة حقيقية في فتح هذا القطاع أمام المنافسة الحرة وإبقائه في خانة الاحتكار. والنتيجة لذلك أن أنشأت حوالي 40 قناة تلفزيونية خاصة تحكمها قوانين أجنبية، لأن شركاتها تمت بموجب قوانين الدول التي أنشأت فيها وكل مل تملكه في الجزائر مجرد مكاتب تابعة للشركة الأم، ما جعل

¹ - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 269.

² - هلال علاء الدين، المجتمع العربي والتعددية الحزبية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، مؤسسة عبد الحميد تومان، عدد 7، 1999، ص 56.

سلطة ضبط السمعى البصرى لا تملك أى سلطة على هذه القنوات، بما فيها القنوات الـ 5 التى تحصلت على رخصة للنشاط بالنظر إلى أن اختيارها كان على أسس غير واضحة¹.

وبالإضافة إلى ذلك لم تقم السلطات العمومية لحد الآن بخطوات جادة من أجل مواءمة هذه القنوات بجعلها قنوات وطنية، وخاصة بالتخفيف من صرامة دفتر الأعباء الذى وضعت وزارة الاتصال (جمدته فيما بعد) الذى أعتبر إجراء تعجيزي أكثر منه تعبير عن تقنين القطاع لذلك من المبكر تقييم أداء هذه السلطة الفتية، خاصة فيما يتعلق بالسهر على حرية المنافسة والمساواة بين مختلف المتعاملين والمتدخلين فى قطاع الإعلام السمعى البصرى، والسهر على تطبيق بنود كل من القانون رقم 05-12² والقانون رقم 04-14³ فى ما يتعلق بتسيير هذا القطاع.

هـ- ضعف الأحزاب السياسية: تفتقر الأحزاب السياسية فى الجزائر إلى المرونة والتغيير، كما تعتمد منذ بدايتها إلى حد الآن على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها، فبقاء القيادات واستمرارها وغياب التناوب على قياداتها هي الميزات التى تتمتع بها أغلب الأحزاب السياسية بل أصبحت امتداد للسلطة⁴، وأثبتت الكثير من القصور فى أرائها الشيء الذى جعلها تبتعد عن وظيفتها المتمثلة فى الوساطة بين السلطة و المجتمع المدني أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المعارضة والمحتجة إلى السلطة، هذا أفقدها الكثير من المصداقية والأهمية وجعل طبقات المجتمع تعزف عن المشاركة و انعدام الثقة بين المجتمع و الأحزاب السياسية⁵. كما أن الأحزاب السياسية لم تنجح لحد الآن فى التعبير عن الهموم اليومية للمواطن وترجمتها إلى برامج عملية واقتصارها على النخب السياسية وفشلها فى الوصول إلى الجماهير وإقناعها ببرامجها وأهدافها فهي لا تجيد فن وآليات التواصل معها لأنها أحزاب موسمية. كما أن البرامج الحزبية تتسم بعدم الوضوح حيث تفتقد لرؤية واضحة حول التنمية وأبعادها، وافتقارها ل حلول للخروج من الأزمة الأمنية والسياسية وكيفية مواجهة المشاكل الاجتماعية للمواطن الجزائري⁶.

¹ - جهيد سحوت، عن فتح قطاع الإعلام السمعى البصرى فى الجزائر أمام المنافسة الحرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، افريل 2019، ص 1715.

² - قانون عضوي رقم 05-12 مؤرخ فى 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، ج.ر العدد 02 لسنة 2012.

³ - قانون رقم 04-14، مؤرخ فى 24 فبراير سنة 2014 متعلق بالنشاط السمعى البصرى، ج.ر العدد 16 لسنة 2014.

⁴ - Addi Lahouari, les partis politique en Algérie, revue des mondes musulmans et de la méditerranée, C.N.R.S, France, n° 111-112, 2006, p 139.

⁵ - عبد الرحمان بينكو، التجربة الحزبية بالجزائر، منشور بتاريخ 19 ماي 2012، تاريخ الاطلاع عليه 2021/12/29، ساعة الاطلاع: 21:35 على الرابط

الالكترونى: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

⁶ - مفيدة مقورة، دور الأحزاب السياسية فى صنع السياسة العامة فى الجزائر (1997-2017) دراسة فى الاختصاص التشريعى، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 07، العدد 01، فيفري 2020، ص 98.

و- أزمة وظائف وقدرات النظام السياسي: لا زال النظام السياسي الجزائري لم يحقق تنمية سياسية وذلك بسبب عجزه الوظيفي الذي ينتابه بين الفينة والأخرى، وهذا راجع إلى نقص قدراته لاسيما القدرة الإستخراجية، فالجزائر عبر التاريخ عجزت مؤسسات النظام السياسي على استخراج وتعبئة موارد الدعم المادية والبشرية من البيئة المتواجدة فيها، حيث تقل لديه آليات التعبئة الجماهيرية، وتتضاءل مصادر الدعم المادي والمعنوي، إذ أنه في كثير من الأحيان كانت تستعصي عليه العثور على موارد دعم جديدة خاصة في الفترات الحرجة.

كما شهدت الجزائر منذ 2011 إلى غاية يومنا هذا عدة تغيرات في مناصب القيادات السياسية، حيث عرفت الجزائر قرابة سبعة حكومات متتالية لم تعمر طويلا، مع العلم أن معدل الاستقرار الحكومي ثلاثة سنوات، وهو ما يضعف من فعالية وأداء الحكومات في تنفيذ السياسات العامة، وينذر بصفة جلية عدم قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع المطالب المجتمعية الداخلية و الضغوط الخارجية المتمثلة في تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على سبيل المثال¹.

2- العقبات الاقتصادية: يعتبر الاقتصاد من أبرز العوامل وأهمها في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي، كما يعتبر أيضا من أهم معوقاتهما.

أ- مشكلة الاقتصاد الريعي: يصنف الاقتصاد الجزائري على أنه نفطي، لأنه يعتمد على ريع النفط. ووفقا لبيانات البنك الدولي، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي هناك 213 مليار دولار عام 2013. ولكن، مع انخفاض أسعار النفط، تراجعت قيمة الناتج إلى 160 مليارا عام 2016، ثم تحسنت بعض الشيء عام 2018، فارتفعت قيمة الناتج إلى 180 مليارا، بسبب التحسن النسبي في أسعار النفط في السوق الدولية، واستقرارها وصولا لأعلى من ستين دولارا للبرميل منذ عام 2017.

ومما يدلل بشكل كبير على رعية الاقتصاد الجزائري، والدور الكبير الذي يؤديه القطاع النفطي، أنه مع أزمة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، انخفضت قيمة احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إلى 87.3 مليار دولار عام 2018 بعد أن كانت 201.4 مليار عام 2013.²

تعد هذه المشكلة تحديا محوريا ومؤثرا للغاية لترجمة الإصلاحات الدستورية في شكل ممارسة سياسية لاسيما في عصر يتم فيه مقايضة السياسة بالاقتصاد إذ أن إنجاح هذه الإصلاحات يستدعي بلورة إستراتيجية فعالة

¹ - عربي بومدين، الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق، مرجع سابق، ص 148.

² - حسن يدا، الاقتصاد الجزائري.. المشاكل والتحديات، منشور بتاريخ 2020/11/26، تاريخ الاطلاع عليه 2022/01/01، ساعة الإطلاع: 07:51، على الرابط الإلكتروني: <https://omran.org/ar>.

وبعيدة المدى، إلا أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا واضحا في هذه الإستراتيجية¹. فيلاحظ في بنية هذا الاقتصاد الجزائري هيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الاستراتيجي حيث تمثل المحروقات ما يعادل 96 % من إجمالي الصادرات ما يشكل خطر في حالة حدوث أي انخفاض في أسعار البترول وهو ما حدث في الآونة الأخيرة نهاية سنة 2014، حيث شرعت الدولة في تطبيق سياسة تقشفية في جل القطاعات خوفا من حدوث أزمة اقتصادية، والمشكلة التي تواجهها التنمية في الجزائر هي عدم التنسيق بين القطاعات الرئيسية الصناعة والفلاحة وطرق توظيف التكنولوجيا فيها².

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن أموال الربيع النفطي في الجزائر لم تستغل بطريقة جيدة، حيث وجهت لإنجاز منشآت قاعدية لن تنتج شيئا ولن تفيد البلد في المستقبل، فقرار الدولة صرف أموال البترول في إنجاز منشآت قاعدية لن يأتي بالفائدة للاقتصاد في المستقبل، حيث كان من الأجدر صرف الأموال في قطاع الإنتاج لضمان مردودية على المدى الطويل، وتوجيه أموال الربيع النفطي والحماية البترولية نحو قطاعات، كالزراعة والصناعات الصغيرة والسياحة، التي ستسمح بإنتاج ثروة وضمان مردودية على المدى الطويل. فتطوير صناعات صغيرة مثلا يسمح بصناعة حاجيات الجزائر الاقتصادية خاصة الصغيرة، وبالتالي تفادي استيرادها وتوجيه أموال الاستيراد نحو الحاجيات التكنولوجية الكبيرة، والحديث عن تحويل التكنولوجيا وهم، لذا لابد من الاستثمار في توفير تكنولوجيا خاصة بالجزائر³.

ب- ضعف السياسة الاقتصادية: إن نجاح السياسات الاقتصادية للنظام دعامة أساسية لتعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر، ولكن يبدو أن هذا الأمر يأخذ صفته العكسية خصوصا إذا علمنا أن هذه الزيادة في تحسن مستوى المعيشي والارتفاع البيئي في مستويات معينة في الجزائر لا تعود إلى مشاريع اقتصادية مخطط لها، وإنما تعود بصفة مباشرة إلى تزايد أسعار النفط، بحيث لم يؤد ذلك إلى خلق للثروة وتنمية حقيقية، بل ساهم في تحسين لمواقع وأدوار أشخاص معينين. وما يؤكد ذلك سياسة التقشف المعلن عنها مطلع 2015 جراء تراجع أسعار النفط، وهي النقطة التي ستؤسس في اعتقادنا إلى منطوق الاستقرار عندما تتقهقر درجات هذا الموقع، وتراجع مستويات

¹ - صالح زباني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص 319.

² - جهيدة ركاش، الياس قسايسية، التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية الجزائر وآليات تفعيلها، مجلة دراسات في التنمية، العدد 03، ديسمبر 2015، ص 399.

³ - عبد الرزاق حمزة، سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012، ص 26.

المعيشة، فالأمر لن يخرج عن سياسة تشغيل مدروسة وبالتقطير، وزيادة حجم الضرائب وهو ما سنعكس على الرفاه الاجتماعي¹.

والملاحظة الجوهرية في هذا السياق أن السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالبرامج التنموية، وبالتركيز على البرنامج الخماسي (2010-2014) لم تؤد على تنمية اقتصادية حقيقية بل الأمر لا يعد أن يكون مداخل لتقوية النظام والحفاظ على السلطة.

ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الربعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى.

وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات ب 3 مليار دولار إلا أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل، ولمعالجة وتناول هذه الجزئية التي تعتبر في غاية الأهمية، والتي تعتبر الصادرات دالة التنمية الاقتصادية (تطور الدخل الفردي، وتحسن مستوى المعيشة)، على غرار تسريع وتيرة النمو الاقتصادي (زيادة القيمة المضافة للإنتاج الوطني)². كما يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر من عدة مشاكل وعراقيل، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة جدا ضمن المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية، فلم تقم خلال العقد الأخير سوى ب 9 إصلاحات على مستوى بيئة أداء الأعمال، وكان تنقيطها ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر الشفافية ضعيفا، حيث سجلنا صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، وأن بيئة الاستثمار غير شفافة وتتسم بالفساد والبيروقراطية.

في الجزائر تعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة و المدرسة ...) بنظماها التربوي و الاجتماعي أداة لتشجيع الفرد على قبول آراء الآخرين مباشرة دون تردد في الجهة المقابلة تجعل منه ينجل من الثقة في آرائه الخاصة

¹ - عربي بومدين، مرجع سابق، ص ص 149-150.

² - علي فلاق، أسامة بوشريط، البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاديات الربعية في ظل تقلبات أسعار المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 14، سبتمبر 2016، ص 109.

ولا يصحح بها، فينمي لدى الفرد الخضوع للسلطة ويقضي على الإبداع والابتكار¹، في هذه الحالة يصبح الفرد غير قادر على تحمل المسؤولية والاختباء وعدم مواجهة الواقع وإلى غياب النقد الذاتي وإرادة العمل والمبادرة في الفعل، فيترك غيره ليحل محله ويخضع له خضوعاً تاماً، فمعظم الشباب في الجزائر وخاصة الشباب خريجي الجامعة الجزائرية تجددهم مقيدون وفي بطالة هم من قاموا بابتكارها ينتظرون البرامج الحكومية للإفراج عن مناصب عمل، وما أن يتم انتقادهم يعلنون براءتهم موجهين الاتهامات إلى الحاكمين وهذا يثبت الشعور بالعجز الكلي عن التأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فيصبح الفرد موضوع لهذه الأحداث بدل أن يكون محركاً لها، وهذا يسهم في زيادة المشاركة الكلامية اللافاعلة وبالتالي يوسع التناقض بين الفعل والعمل، فسرى في المجتمع روح الخضوع محل الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة².

ج- الفساد السياسي في الجزائر: تصنف منظمات الشفافية الدولية الجزائر في ذيل الترتيب من حيث الفساد ولعلّ تحليل أسباب هذه الظاهرة، يرجع إلى أزمة ثلاثية الأبعاد؛ أزمة الشرعية وريع البترول والعلاقات الزبائنية بين السلطة والمجتمع المدني. فقد كشفت المرحلة الانتقالية منذ أحداث أكتوبر 1988، والتطورات السياسية الخطيرة التي أفرزتها بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية دموية دامت لأكثر من عقد؛ كشفت عن أزمة شرعية وثقة بين الشعب والنظام. فهذه الأوضاع السياسية والأمنية الفوضوية وغير المستقرة وفرت بيئة خصبة لنمو الفساد، فقد اتسمت الفترة الانتقالية بالتدخل المباشر للجيش في تسيير دفة الحكم ما انجر عنه بروز جماعات مصالح جديدة ارتبطت به وطفّت إلى السطح بشكل سريع ومفاجئ "الأثرياء الجدد" التي استغلت حالة الفوضى من أجل التهرب خاصة أن هذه المرحلة عرفت إعادة تصحيح وهيكلية الاقتصاد الوطني.

ارتفاع أسعار البترول وزيادة مداخيل ريع المحروقات منذ سنة 2000، جعل السلطة -ولا أقول الجزائر - تعيش بمجوحة مالية مكنتها من السيطرة على الفاعلين الاجتماعيين، وعرقلتها والحيلولة دون تمكنها من تكوين طبقة اجتماعية حقيقية. وهي مكونة من فئات اجتماعية مختلفة تنسج تحالفات ظرفية تختلف باختلاف الخيارات والأوضاع الاقتصادية والسياسية لكل مرحلة، غير أنها تشترك في كون مصدر نفوذها وسلطتها هو المراكز التي تحتلها في هرم الدولة، والتي تسمح لها بتوجيه الاقتصاد الوطني واحتكار توزيع الريع وتوجيهه، الأمر الذي يجعلها تسعى لإبقاء هذا الاحتكار، من خلال فرضها لنظام تسلطي يضعف القوى الاجتماعية التي قد تهدد نفوذها.

¹ - هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط 3، بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984، ص 41.

² - طوبوش سفيان، تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر، مجلة أبحاث سياسية و قانونية، العدد 06، جوان 2018، ص 153.

سيطرة السلطة على القوى الاجتماعية عبر التحكم في مصير الرّيع، وبالتالي توزيع الثروة وخلق علاقات زبائية بين السلطة والمجتمع المدني، فالجمعيات والنقابات وحتى الأحزاب السياسية تكون متمحورة حول شخص واحد أو مسمى ديني أو جهوي أو تاريخي...، وتتعلق بأمل تجنيد جمهور معين أو ضمان وجود إعلامي شكلي يباعان لنظام يسعى لكسب المشروعية، وعلى استعداد لوضع زعيم من تلك التنظيمات أو بعض رموزها في مراكز المنتفع كي يقدر على إعادة توزيع ما يقبض ويدعم الفريق الذي أنشأه.¹

المطلب الثالث: سبل تعزيز العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر

أن التنمية لا تتحقق إلا بوجود استقرار وتعاون سياسيين بين كل أطراف المجتمع بمختلف أفكارهم وتوجهاتهم السياسية والثقافية والعقائدية والطائفية، فلا تنمية بدون أمن ولا تطور كون أمن، ولا تتحقق رفاهية اجتماعية واقتصادية إلا بتوفر الأمن والاستقرار. ولذلك يجب على الدولة الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار في التنمية عامل الاستقرار السياسي بين مختلف التشكيلات الوطنية السياسية، الثقافية، اجتماعية، اقتصادية، وإعادة الاعتبار إلى الأمن و السلم الاجتماعي. كما أنه وبالمقابل لا استقرار سياسي ولا أمن اجتماعي إلا بتحقيق التنمية الشاملة وتطبيق سياسة التوازن الجهوي وتحقيق التنمية داخليا خاصة في المناطق المحرومة والمعزولة منها الصحراوية والجبلية والريفية، والبعيدة عن مصدر القرار وذلك من خلال توفير مناصب العمل وتحسين معيشة المواطن وتقريب الإدارة منه وتوفير الخدمات، وتأهيل العنصر البشري سياسيا واجتماعيا وثقافيا خاصة في المجالس المنتخبة من خلال وضع شروط للتمثيل وتولي هذه المجالس.

لو بحثنا في ظاهرة الاستقرار في بعده الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية لوجدنا أن هذه الظاهرة لم تحظى بوتيرة واحدة أو منطلق متساوي، ومن ذلك فانه ما يعد استقرارا سياسيا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر وعلى سبيل المثال فقد تنطلق مظاهرات جزئية في دولة ما قد لا يعادله خروج مظاهرة سياسية في دولة أخرى وذلك باختلاف درجة التطور والوعي السياسي فضلا عن طريقة تعامل السلطة مع ذلك الحدث، وذلك لما يشكله هذا الفعل من ضغط سياسي على المجتمع أو السلطة السياسية.

إن الاستقرار بصورة عامة عادة ما يخضع إلى درجة التأثير والنسبية عبر كل مرحلة من تاريخ المجتمع ويتأثر كثيرا بأنماط البنية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وإلى طبيعة تركيب وبناء النظام السياسي، ونوع الحكم السياسي الذي يمارسه فضلا عن أنماط الاتصال والتغير الذي يتعرض له المجتمع، كون أن الاستقرار يعبر عن محتوى سياسي واجتماعي وثقافي خاص به، وهو يتفاعل مع اتجاهات السلطة التي

¹- سمير قط مرجع سابق، ص 237.

عادة ما تكون من خلاله محكومة بعوامل داخلية وخارجية تتعرض من خلالها إلى هزات سياسية أو اقتصادية ذات فعل سلمي قد تعرضها الى تصدع في استقرارها بصورة عامة.

إن الاستقرار السياسي والاجتماعي بمدلوله الاخلاقي والسياسي يمثل حالة التضامن والتماسك داخل الدولة في مختلف مؤسساتها البنوية والوظيفية حيث ينعكس ذلك على المجتمع بكل مؤسساته من خلال المواقف والأدوار والتأثيرات التي تقوم بها السلطة السياسية كونها تمثل العنصر الرئيسي والهام في قيادة الدولة والمجتمع .

من ذلك نجد علاقة السلطة السياسية بالاستقرار السياسي هي علاقة تبادلية وترابطية لا يمكن فصل أحدها عن الاخرى، إذ أن الدولة تمثل كيان محدد بعناصره التي تستند عليها في وجودها وهي اتجاهات عقائدية وأيديولوجية نابعة من تراث وتاريخ المجتمع الذي تنطلق منه وأن من واجبات الدولة الأساسية هو حماية كيانها الجغرافي والبشري وصيانة تاريخها الوطني أولا ثم رعاية وحماية مصالح الأفراد التابعين لها ثانيا والحفاظ على تراثها القيمي والاجتماعي من خلال بناء مؤسسات ومراكز ذات فاعلية ايجابية وبمواصفات تستطيع من خلالها تنظيم شؤون الدولة وإيجاد حالة من الاستقرار فيه.

من جانب آخر نجد هنالك علاقة وثيقة ما بين استمرار السلطة السياسية وديمومتها ووجود حالة الاستقرار في المجتمع، إذ أن السلطة السياسية لا يمكن أن تحقق حالة الاستقرار والديمومة ما لم تستند إلى أسس ومقومات تتضمن الكفاءة والقدرة والفاعلية والاستمرارية والعمل على تطوير مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا لا نجده في أغلب المؤسسات السياسية في مجتمعاتنا العربية إذ أن أغلب هذه المؤسسات عادة ما تعمل وفق إرادة السلطة وتكون خادمة لها أكثر مما هي مؤسسات خاصة للشعب والجماهير وخادمة له، بل أن بعض المؤسسات العامة هي مؤسسات سلطوية مما يحرم الجماهير من خدماتها وهذه الصورة أكثر ما نجدها في المؤسسات الامنية والإعلامية بصورة خاصة.

إن تحقيق الاستقرار في أي مجتمع من المجتمعات لا يأتي بصورة ميكانيكية من غير توفر الشروط الموضوعية التي يجب ان تسعى اليها تلك المجتمعات عبر سلطاتها السياسية لكي تقوم بتحقيق الاستقرار ومن هذه الاليات والشروط الموضوعية بنية السلطة أو طبيعة ممارستها الوظيفية أو علاقاتها مع الشعب والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

يجب على السلطة السياسية في الجزائر أن تتسم بالسماة الشرعية والقانونية والتي تعد أهم السماة البنوية والوظيفية وذلك لما تعبر عنه السمة الشرعية في حالة الرضا التام عن كيفية انبثاق السلطة وفق مبررات

وجودها ومن خلال الممارسات الديمقراطية والدستورية والإجماع الشعبي على وجودها كمثل للشعب، كما يجب عليه أن يعزز ويقوي من أسس مشروعية، ويركز أكثر على ما يمكن أن يضمن إلى جانب ديمومته الرفاهية والعيش الكريم للمواطن، مع احترام الحريات والحقوق الأساسية وجميع قواعد الديمقراطية والحكم الراشد.

ويتأتى هذا الأمر عن طريق العمل وبجد على تحقيق التنمية بمختلف أصنافها ونقصد بذلك التنمية الاقتصادية والسياسية والإنسانية وخاصة المستدامة باعتبارها الضامنة للحق الأجيال المستقبلية في بيئة سليمة وفي ثروات الحاضر وكل هذا هدفه الإنسان وتحسين مستوى معيشته ورفاهيته، والعمل على تجسيد الديمقراطية التشاركية واقترب السلطة من المواطن و التفكير في آليات وطرق المشاركة الفعالة من خلال تفعيل دور المجتمع المدني واستقلالته في التسيير والنشاط والدور إلى جانب فتح قنوات الاتصال الفعال والفعلية و رفع جميع الحواجز بين الحكام والمحكومين من خلال تقوية دور الأحزاب السياسية وقيامها بأدوارها في هذا المجال والاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أصبح لا يمكن التخلي عنها في هذا الميدان سواء في تسهيل العملية الاتصالية أو تسريع تقديم الخدمة و جودتها.

محاربة الفساد بجميع أنواعه، و ذلك من خلال إرساء قيم العدالة و المساواة عن طريق تطبيق القانون ومساواة الجميع أمامه و الصرامة في العقاب واستقلالية القضاء ونزاهته.

مواكبة خصوصية الفترة التي يعيشها المواطن والسرعة في الاستجابة للمطالب الآنية التي تعبر عن حاجات ملحة تفرضها الضرورة قد تكون في غالب الأحيان مطالب متعلقة بحياة أو موت VITAL خاصة، وما يعيشه العالم من تغيرات متسارعة، و من مستجدات تفرضها الأوبئة أو الحروب أو البيئة... إلخ. وعليه بات من الضروري تغيير آليات الحكم وفقا لهذه الخصوصيات و التحلي بالمرونة في تطبيق القرارات، وقبل ذلك الاعتماد على الفكر الاستراتيجي القائم على استباق المشاكل واستشراف المستقبل والاستعداد له.

تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية باعتبارها رمز من رموز الدولة ودعامة من دعائم قوتها، وفي هذا الإطار، أعتقد عليها أن تسخر جميع وسائلها المادية والمعنوية قصد تحقيق هذا الهدف الأسمى كالتعليم، وغرس قيم المواطنة والتعايش السلمي وقبول الاختلاف وخصوصية الأقلية و توازن الجهوي و المساواة بين الجهات في مخرجات التنمية.

الارتكاز في الحكم على احترام الخصوصية التاريخية والثقافية للمجموعة من خلال العمل على تقوية الشعور، و الاعتزاز بالانتماء الحضاري والثقافي الجزائري وحماية كل ما يتعلق بالموورث المادي واللامادي وتطويره، بل لابد من العمل على التعريف به محليا ودوليا وتجنيد كل الوسائل والإمكانيات للحفاظ عليه وترقيته.

تقوية السياسة الخارجية الجزائرية في إطار مبادئها الأساسية وعقيدتها الأمنية، وتوجيهها نحو خدمة وحماية المصلحة الوطنية و ذلك من خلال استغلال جميع الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية، تحقيقا لهذا الهدف الذي يضمن المكانة الحقيقية التي تستحقها الجزائر ضمن المجموعة الدولية.

العمل على تقوية الثقة بين الحكام والمحكومين، الأمر الذي أراه ضروري جدا في الخروج من هذه الأزمة، ويكون ذلك بتأسيس لمرتكزات الحكم الراشد، وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وخاصة تجسيد العدالة والمساواة بين المواطنين.

التأكيد على ثبات النظام الدستوري وتعزيز قوة وفعاليات المؤسسات السياسية والدستورية والالتزام بالضوابط الدستورية التي تعبر عن الإرادة الشعبية في تحقيق الأهداف والتطلعات ضمن الأسس القانونية السائدة في المجتمع

التأكيد على عملية الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي تعبر أحد أهم المبادئ الأساسية في بنية ووظائف السلطة السياسية وذلك من خلال عدم تمرکز السلطة أو سيادة الممارسات الدكتاتورية أو الفردية، حيث يتحقق الفصل بين السلطات الرقابية الداخلية وعدم تجاوزها لممارسات السلطة القانونية أو القواعد الدستورية، كما يجب أن يعاد النظر في الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية بجل مجلس النواب وتحديد تشكيله، وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات وأن يكون للبرلمان الجزائري دور رقابي فعال في حالة إصدار تشريعات في الظروف الاستثنائية من قبل رئيس الجمهورية، فيقوم البرلمان بالمصادقة إذا كانت تصب في المصلحة العامة أو يوقف العمل بها. والأخطر من ذلك هو تولى رئيس الجمهورية رئاسة مجلس القضاء الأعلى الذي يعد في حقيقة الأمر خرق واضح وصريح لمبدأ الفصل بين السلطات، لذلك يفضل أن تعدل هذه المواد التي رجحت كفة السلطة التنفيذية بشكل واضح أدى إلى خرق مبدأ الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور الجزائري من جهة وخرقه من جهة أخرى.

ضرورة إيمان السلطة السياسية في الجزائر بالتبادل السلمي للسلطة كونه يشمل إستراتيجية عقلانية في بنية فكر السلطة كما يعبر عن الترجمة الحقيقية في التزامها بالقانون والأحكام الدستورية ويعد استخدام التبادل السلمي من أهم عناصر تحقيق الاستقرار في المجتمع بصورة عامة، كما يجب على النظام السياسي الجزائري مستقبلا أن يفتح المجال أمام نشاط الأحزاب السياسية التي ستجسد حقيقة التعددية السياسية، والتي تضمن التنافس السلمي على السلطة وتداولها بين مختلف هذه الفعاليات السياسية، بعيدا عن استخدام العنف والقوة غير المشروعة، في إطار محدد لتحرك هذه الفعاليات، كما تتطلب فعالية هذه التعددية رفع القيود المفروضة على نشاط

هذه الأحزاب، بما يتيح لها فرصا للتعبئة ونشر الوعي السياسي بين الفئات الشعبية من أجل رفع ثقافتها الديمقراطية وقبولها لمبدأ التداول على السلطة.

يمثل العنف السياسي أحد أبرز معوقات الاستقرار في المجتمع في ضوء هذه الحقيقة الواقعة فان المؤسسة السياسية في كافة المجتمعات العربية تغلب دورا هاما في محاربة العنف السياسي من خلال القضاء على بؤر العنف بكل أشكاله والعمل على سيادة القانون ومنع الاحتقان العرقي والطائفي وضمان الحريات العامة وسيادة الممارسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة أفراد المجتمع وعدم تهميش الأقليات الدينية أو العرقية والإيمان بطرق الحوار السلمي في حل المنازعات الداخلية، من جهة أخرى يجب تعميق الشعور بالانتماء إلى الوطن وتنمية حس وثقافة التعايش السلمي بين الجزائريين إيمانا بحتمية ذلك التعايش انطلاقا من التجربة الإنسانية العميقة التي توصلت إليها شعوب متحضرة سبقت الجزائر في الميدان بضرورة أن يقوم جميع الذين يتشاركون في العيش على أرض واحدة بتطوير قدسيه المكان الذي يضمهم جميعا.

كما يجب على الدولة التواصل الفعلي مع حاجات الشعب الجزائري وتوفير الجهد والإمكانات لإشباعها وتذليل المشاكل والعقبات التي تواجههم اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وتربويا كالبطالة والتضخم والفساد المالي والإداري أو اجتماعيا كالأمية والتفكك الأسري، لا بد من التصدي لمخاطر هذه الآفات قبل أن تصبح أمراض متوطنة ومستعصية تذكي روح العنف لدى بعض الشباب لا سيما المهمشة منهم، وضرورة قيام مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في بناء ودعم الديمقراطية وحمايتها وترسيخها ولتكون وسيلة المواطن الجزائري وإرادته الفاعلة في التعبير عن نفسه وعن مصالحه والدفاع عن حقوقه بطريقة حضارية منظمة، والمساهمة في مسيره بناء دولة المؤسسات والتوعية بأهميتها في عملية ترشيد الأداء الحكومي وإيصاله إلى أهدافه التي تصب في نهاية المطاف في مصلحة الوطن والمواطن..

محاربة الظلم الاجتماعي والتي تعني محاربة الفوارق التي عمقتها الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال سنوات الماضية لما أحدثته من توسيع لدائرة الفقر خاصة في أوساط العمال، كما لا ينبغي للدولة أن تتخلى عن وظيفتها كمنظم اجتماعي والمطالبة بالعمل على التوفيق بين المتطلبات الناجمة عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبين حتمية ضمان شروط معيشة كريمة و توفير الدولة الوسائل اللازمة لمحاربة مظاهر الفقر والبؤس التي تهدد جسم المجتمع الجزائري وإحياء فضائل التضامن والتكافل الاجتماع، كما أن الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة الجزائرية للنهوض بالمجتمع وحماية استقراره والتي لا تزال تعاني من الممارسات التمييزية لذلك يتطلب احترام وتدعيم حقوقها ضمن قيمنا وتقاليدها العربية.

تمثل الحرية مطلباً إنسانياً إذ أن ممارسة الحرية في مقوماتها السياسي والاجتماعي من شأنه أن يخلق مجتمعا ابتكاريا لا يسود فيه الخوف والاستعباد مما يؤدي على قيام علاقات إنسانية اجتماعية إيجابية ما بين المانح للحرية وممارستها ومن خلال ذلك فإن الدولة (السلطة السياسية) في اعتبارها الحرية حتمية اجتماعية عليها فإنها تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع، كما يجب على السلطات الحاكمة في الجزائر العمل على التقيد بنصوص الاتفاقيات و المعاهدات التي انضمت إليها خاصة تلك المتعلقة بالحریات السياسية، وتعمل على حماية هذه الحريات نظرا لمكانتها في العصر الحديث سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، حتى تتمكن من ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

العمل على تحقيق الأمن بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية باعتباره من المهام الأساسية في المجتمع كما يمثل البنيان الأساسي في تحقيق الاستقرار بصورة تامة ويأتي هذا الدور من خلال الاهتمام بصورة جيدة ومتوازنة ببناء أجهزة ومؤسسات أمنية ذات توجهات وطنية ومجتمعية تكون قادرة على حفظ الأمن في المجتمع وفق أساس سيادة القانون وتحقيق الأمن الجماعي بصورة عامة.

كما ينبغي التفكير الجاد لتحقيق الأمن الاقتصادي الذي أصبح ضرورة تستلزم البحث العميق والدراسة الواسعة، وبالنسبة لأمن الاقتصاد الجزائري كجزء من الاقتصاد العالمي وجزء من الأمن الوطني الشامل، يتطلب أخذ زمام المبادرة إلى تبني عقد مؤتمر علمي منظم لمناقشة القضايا الأمنية الاقتصادية، وضرورة فتح ورشات كبرى في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر بما يتناسب والأسواق الدولية، منت أجل تعديل منظومة الاستيراد والتصدير وتعزيز فرص الجزائر في الأسواق الواعدة كالمسوق الإفريقية، والتوجه النفعي مع الشركاء الدوليين من أجل نقل التكنولوجيا الجديدة واكتسابها، هذا يتطلب إرادة سياسية قوية تدفع نحو الإقلاع الاقتصادي من خلال طرح مشروع مجتمع قوامه بناء الإنسان الجزائري وهدفه الوصول إلى جزائر المستقبل وفق أجندة زمنية واضحة (الجزائر في أفق 2030).

في ضوء تعدد الأقطاب السياسية وزيادة الاضطرابات الداخلية والأطماع الخارجية وعودة الظاهرة الاستعمارية بشكل جديد فإن الدفاع عن السيادة الوطنية والإرادة الشعبية يعد من أهم أدوار السلطات السياسية في المجتمعات العربية في سعيها للاستقرار وهذا الدور لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال أتسام هذه السلطات بالشرعية أولا وتمثلها لإرادة الشعب ثانيا. إن البيئة الحدودية المحيطة بالجزائر تغيرت كثيرا، وفق وتأثر متسارعة بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي، وسقوط كل من الأنظمة الحاكمة لبن علي في تونس والقذافي في ليبيا، مما أدى إلى سلسلة من الأحداث المتتالية والمتسارعة على المنطقة، لذا يلاحظ على السياسة الخارجية

الجزائرية أنها تتعامل ببطء وحذر مع هذه التغيرات، مما قد يعقد القضايا مستقبلياً، ويجعل الجزائر من الدول المستهدفة في سلامتها الترابية والأمنية. مما يستدعي من السياسة الخارجية الجزائرية أن تعيد حساب الأولويات، ويحتاج تفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة إلى عملية تغيير داخلية تستجيب للمحيط الإقليمي الذي أصبح يفرض تحديات أمنية وسياسية، ويدفع الجزائر، بناءً على إمكاناتها لتترجمها، لأن تلعب دور قوة إقليمية مفتاحية، لا بد من مراعاتها من قبل الدول الكبرى في سياستها الخارجية تجاه المنطقة. تعمل على احتواء التوترات في دول الجوار والحيلولة دون انتقال مفعول هذه المشاكل إلى داخل الحدود الجزائرية، أو حدود دول أخرى، أو تتحول إلى قضايا تستعصي على الحل، وكذلك للحيلولة دون تواجد قوى خارجية على الحدود المجاورة تزيد من تعقيد الأوضاع في دول الجوار، أو تعطي غطاءاً وحماية لمصادر التهديد التي تستهدف الجزائر داخلياً.

تشكل الهوية المميزة الموحدة أحد أهم عوامل إظهار وحدة وتماسك المجتمع والتي تعكس حالة التضامن الاجتماعي وخلق التجانس بين أفراد المجتمع وتقوية الروابط الوطنية وتجسيد المواطنة والانتماء حيث تمثل الهوية الموحدة والوطنية ورفض حالة التجزئ والفردية ومن هذه الحقيقة فإن المؤسسة السياسية يجب أن تكون قادرة على تجسيد هوية موحدة تضم كافة أفراد المجتمع كما تعمل على محاربة التششت أولاً الولاء للهويات الفرعية تحقيقاً لوحدة المجتمع والعمل على استقراره.

إن هذه المرتكزات لا يمكن أن تعمل بصورة منفردة لتحقيق الاستقرار إذ أن عملية الاستقرار تعني بناء مجتمع متطور وسليم قادر على الإبداع ومنافسة المجتمعات المتقدمة فضلاً عما تقدم من مرتكزات فلا بد أن تراعي الجزائر في سعيها إلى بناء الاستقرار في بعده السياسي والاجتماعي والذي يتضمن التنمية الشاملة وذلك من خلال استحداث نط من التنمية الشاملة والمتوازنة في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطبيق العدالة الاجتماعية والقضاء على ظاهرة الفساد بكل أشكالها السياسية والإدارية والأخلاقية إذ أن من شأن الفساد أن يهدد الاستقرار في العمق مرتكزاته بما يخلق من انخيار للقيم والمعايير الأخلاقية والمؤسسية في المجتمع. فضلاً عن ذلك فإن توجهات الجزائر في الاستقرار يتطلب منها إشاعة مبدأ التسامح من خلال إيجاد آليات ووسائل اجتماعية وفكرية التي من شأنها أن تخلق حالات من التقارب والانسجام والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد وهذا ما تم ملاحظته بصورة واضحة في ثورات الربيع العربي حيث ظهر التناحر وعدم الانسجام وعدم الاتسام بالتسامح أو تحقيق المصالحة الوطنية وظهور العديد من الخصومات الطائفية والتي أثرت سلباً على مرحلة الاستقرار ما بعد الثورة حيث استمر القتال بين أفراد المجتمع الواحد مما يمهد إلى حرب أهلية تكون قاتلة بالنسبة إلى الاستقرار لفترة طويلة. كما يمكن عد القضاء على البطالة أحد الآليات المحورية والرئيسية في عملية

الاستقرار من خلال تنظيم الوسائل المنهجية والخطط السلمية في عمليات التنظيم الاجتماعي للموارد البشرية والمادية وإقامة المشاريع الصناعية والعمرانية والخدمية وتعزيز فرص العمل لكل الشرائح الاجتماعية وبدون تمييز. إن اتجاهات الاستقرار أو عدم الاستقرار في الجزائر يتطلب العديد من الإسهامات في الفعل السياسي المتوازن للسلطات السياسية في الجزائر وبناء هذه السلطات على الأسس العقلانية والديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام إرادة المواطن العربي وحقه في الحياة الحرة الكريمة.

خلاصة واستنتاجات:

إن فرض الاستقرار السياسي والحفاظ عليه كهدف جوهري يجب تحقيقه يعتبر من أولويات أي نظام سياسي، حيث يعتبر من أهم الشروط الضرورية لتحقيق متطلبات العيش الكريم للمجتمعات، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى الاستمرارية في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين اقتصاديا، واجتماعيا.

- عرفت الجزائر توجهها تنمويا ملموسا خاصة بعد استرجاع الاستقرار السياسي الذي عمل النظام السياسي في البلاد بجهد حثيث للحفاظ عليه بعدما تكبد خسائر كبيرة مادية كانت أو بشرية، سعى من خلاله النظام السياسي الحاكم إلى التحكم في استقرار الدولة ومواجهة مطالب المجتمع على كافة الأصعدة.

- القيام بجملة من الإجراءات التي تصب في خانة تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وبغض النظر عن مستوى نجاعة السياسات التنموية المنتهجة، فإن التحليل النسقي يؤكد أن إقرارها ساهمت فيه العديد من الأطراف داخل وخارج السلطة. حيث ساهمت كل من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية بشكل كبير في تحقيق التنمية والاستقرار للدولة .

-توجد علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في بيئة غير مستقرة وغير آمنة، كذلك لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي في ظل غياب التنمية بجميع أبعادها، كون أن النزاعات هي نابعة من الصراع على الموارد والفقر والحاجة.

- شهدت الجزائر تحولات كبيرة في الجوانب الاقتصادية والسياسية، عملت على اعتماد برامج تنموية واعدة، وانفتاحا على الشراكات الأجنبية في مجالات البنية التحتية، والطاقة، التجارة الخارجية، إلا أن هذه البرامج اصطدمت بمجموعة من التحديات: كتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع المداخل الدولة بشكل كبير، ومرض الرئيس، وتغييبه عن الساحة السياسية، وانتشار الفساد في العديد من القطاعات الوزارية في الدولة.

- تعديل الدستور وفتح العهدات الرئاسية، أدى إلى غياب الثقة في المؤسسات، خصوصا البرلمان كمؤسسة رقابية، أمينة على أموال الشعب، وبالتالي أصبح البرلمان أداة في يد الرئيس لتمرير القرارات والقوانين التي لا تعبر عن الإرادة الشعبية، وبالتالي والمزايد من الانقسام الاجتماعي والسياسي.

- مع تراجع أسعار النفط من جديد والانتشار الواسع للفساد في مؤسسات الدولة مع غياب الرئيس، عرفت البلاد حالة من التراجع في مؤشرات التنمية كالتضخم وارتفاع الأسعار، وتراجع العملة، كل هذا أدى إلى توسع موجة الاحتجاجات في العديد من القطاعات، وتفجير حراك شعبي في 22 فيفري 2019 الراض للعهد الخامسة للرئيس المريض ومطالبته بالرحيل.

- غياب العدالة في توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية في الجزائر هو أكبر عائق أمام تجسيد الاستقرار الاجتماعي، الذي يزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويقلص الطبقة المتوسطة، التي هي صمام الأمان للتماسك الاجتماعي، وبدوره يخلق الاستقرار السياسي والأمني.

الخاتمة

الخاتمة:

تؤثر عملية التنمية بجميع أبعادها على الاستقرار السياسي للدول، وذلك من خلال ما يقدمه النظام السياسي من نشاطات تنموية أو مشاريع إصلاحية خلال أداء دوره في الحكم، بما ينعكس على ما يتم تحقيقه من استقرار سياسي في الدولة، حيث يمثل الاستقرار السياسي حالة التوازن الذي ينشده النظام والشعب معاً، هذا التوازن الذي لا بد أن يكون قارماً بين الأفراد والمجتمع عندما يتحقق الأمن لدى الطرفين. ويتم تجاوز حالة الخوف مع إشباع الحاجيات الأساسية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة في إدارة شؤون الأفراد بما يحقق السلام الاجتماعي. يعتبر الاستقرار السياسي مطلباً جماعياً تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو و البيئة الضروريين للأمن و التنمية و الازدهار. و مهما كان نمط و طبيعة النظام السياسي القائم أو السائد في أية دولة فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً كي يستطيع الاستمرار.

فالاستقرار السياسي يعني إيجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية، و خلق جو من حرية العمل السياسي و نشاط و حركية الأحزاب السياسية كما يقصد به أيضاً مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه. و هو ليس وليد القوة العسكرية و الأمنية بل هو وليد تدابير سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية

كما تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي والتي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد و عدم القدرة على وضوح حشيتها، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها و تتلون مضامينها بما ينسجم مع ظروف الزمان و المكان. لهذا يعتبر الاستقرار بصورة عامة هو الغاية التي دوماً ما تبحث عنها كافة المجتمعات، حيث يعمل الاستقرار على تعزيز التماسك الاجتماعي ويمثل أيضاً صمام الأمان في أي مجتمع في وجوده وتقدمه وبنائه الداخلي حيث عادة ما تكون المجتمعات المستقرة أكثر نمواً وتطوراً من غيرها. إذ أن وجود الاستقرار الداخلي والخارجي سوف يؤثر على حالة الاستقرار السياسي، والتي يمكن أن تحققها دولة ما خلال فترة زمنية محدودة.

إن الاستقرار السياسي مفاده " بأنه الحالة التي تكون فيها الدولة وأفرادها في حالة تفاهم وتراضي من قبل الشعب للسلطة السياسية بحيث لا يكون هناك مجال للعنف السياسي في المجتمع أو وجود إستبداد من قبل السلطة السياسية فضلاً عن سيادة القانون والنظم الدستورية الشرعية، وكذلك وجود حالة من التعاون واحترام السيادة بين الدولة والدول الأخرى إذ أن هذه الحالات تقود إلى الاستقرار السياسي الذي يعد عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتنظيم مؤسسات المجتمع أن الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي مجتمع لا يمكن

أن يتحقق بصورته الكاملة من غير سيادة روح التماسك الاجتماعي حيث أن أي مجتمع من المجتمعات في العالم لابد أن يتألف من عدة فئات إجتماعية سواء اكانت دينية أو اجتماعية أو طبقية أو سياسية.

أما التنمية فهي لا تقف عند حد زيادة الدخل القومي، بل تتجاوزها لتحقيق التنمية البشرية ومفرداتها التي تشتمل على تنمية الموارد، وعدالة توزيعها، والحكم الرشيد في إدارة الشأن العام.

فمسألة تحقيق التنمية الشاملة يعتبر الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول القاطنة، من خلال سياساتها الاقتصادية، فلقد حظيت مسألة التنمية باهتمام العديد من المدارس والاقتصادية، حيث انقسمت هذه الأخيرة في تعريفها للتنمية. فرواد الفكر الاقتصادي الغربي يعرفون التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

كما أن هناك نظريات عديدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة وتعاكس وجهات نظر أصحابها، حيث تم يتم استعراض العديد من النظريات، وضحنا من خلاله مدى تطور هذه النظريات ومساهماتها في ظهور وصياغة الفكر التنموي الحديث.

فالاستقرار السياسي والتنمية مترابطان، وفي سياق أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي تشير إلى الطريقة التي يمكن أن يؤدي بها الاستقرار السياسي إلى النمو الاقتصادي في بعدي الإستدامة والإنصاف.

ويبقى القاسم المشترك والعلاقة الأكثر وضوحا بين التنمية والاستقرار هو حقيقة أن التنمية لا تتحقق إلا بوجود استقرار وتعاون سياسيين بين كل أطراف المجتمع بمختلف أفكارهم و توجهاتهم السياسية و الثقافية و العقائدية والطائفية فلا تنمية دون أمن ولا تطور دون أمن، ولا تحقيق رفاهية و اجتماعية و اقتصادية إلا بتوفر الأمن والاستقرار. وعليه فإن التنمية و الاستقرار السياسي و الأمن عاملان متلازمان يتواجدان معا؛ فلا تنمية دون استقرار ولا استقرار دون تنمية.

بالنسبة للجزائر يمكن تقييم عملية التنمية في الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2020 بأنها عملية غير مكتملة خصوصا مع ضخامة المشاريع، التي تعتمد في تمويلها على مداخل الريع النفطي، والذي بدوره يبقى مرنون بالتقلبات في الأسواق العالمية، خصوصا مع اكتشاف مصادر طاقة بديلة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتماد الدول المتقدمة على مصادر الطاقة النظيفة، كالطاقة الشمسية والرياح، ومصادر أخرى.

كما بينت التجربة أن جزء كبير من المشاريع يعود إلى المؤسسات الأجنبية، وأن القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجزائرية محدود، كما أن التسيير الإداري البيروقراطي للاقتصاد الجزائري وتداخل العديد من الهيئات في مجال صلاحيات غير محدد يتيح الكثير من الثغرات التي برزت بالخصوص في عدم استكمال بعض المشاريع الاستراتيجية مثل الطريق السيار شرق غرب، وتضخم قيمتها إلى حدود غير منطقية، ثم تحقيق الجزائر لنسب نمو ما بني 3.5 و 4 % مقابل ضخ ما بين 10 و 12 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، أي أن الأثر المضاعف غير متاح للاقتصاد لا يزال ريعيا بامتياز، ولا تشكل فيه القطاعات الانتاجية سوى 17 % منها 1 % للفلاحة و 5 % للصناعة.

وابتداء من سنة 2014، واجه الاقتصاد الجزائري وضعاً صعباً نتيجة تراجع السوق الدولية للمحروقات، حيث أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الإيرادات، مما أثر على احتياطات الصرف والميزانية العامة على حد سواء، وجعل الاقتصاد الوطني المهش عرضة مجدداً إلى الصدمات الخارجية، الأمر الذي يقتضي إجراء تغيير هيكلي في نموذج نموه، سعياً إلى مزيد من التنوع والتقليل من الواردات، وعليه فقد أصبح من المستعجل الشروع في التفكير لتحديد وجهة للنشوء والبدء في إعداد مخططات تنموية على آفاق 2035، هدفها إقامة فرصة استثنائية من أجل تغيير هيكلي لنموذج تنموي مستدام.

أن المصالحة الوطنية يمكن أن تسجل كإنجاز تاريخي في سجل الرئيس بوتفليقة بالرغم من العوائق الكثيرة في الداخل و الخارج، فقد استطاعت هذه الآليات أن تعيد الأمن إلى الجزائر، وهذا ما يجعلنا نسلم ولو نسبياً بنجاعة هذه الآليات في استرداد الأمن في الجزائر. إلا أن نجاحها على المدى المتوسط و البعيد يتطلب:

- نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري، وخلق فرص عمل جديدة والسعي لتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يسمح للنظام السياسي الجزائري باستعاب مختلف القوى والتيارات وإشراكها في صنع واتخاذ القرارات ورسم السياسات بالطرق السلمية، دون اللجوء إلى استخدام العنف وأساليب الإكراه، أي لابد على النظام السياسي مواجهة المشكلات التي تهيئ بيئة ملائمة لتنامي العنف السياسي.

- حياد الجيش فيما يتعلق بالحياة السياسية واقتصره على المهام التقليدية الموكلة إليه والمقتصرة أساساً في الحفاظ على الأمن الداخلي وحماية التراب الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، من شأنه أن يكون عاملاً مساعداً في إضفاء الشرعية على السلطة السياسية، ومنحها القدرة والحرية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات. الأمر الذي

يساعد على تجنب ظهور الصراع بين السياسي والعسكري، والتدخل في الصلاحيات، هذا الأخير الذي من شأنه أن يحد من ظهور الاضطرابات والصراعات التي تكون في الغالب تمهيدا لظهور البوادر الأولى للعنف السياسي.

- الاعتراف بأن جروح الماضي لا تندمل بسرعة بسبب الخوف من الآخر و رواسب المعاناة التي انطبعت في الذاكرة الجماعية... الأمر الذي يتطلب الحفاظ على كرامة الآخر بما يضمن كرامة الذات، برد الاعتبار للبعد الأخلاقي للإصلاح السياسي و للأطراف التي همشت أو أبعدت كي تدخل شريكا في الحقوق و الواجبات في عملية التغيير و المساهمة في بناء الوطن.

- إعادة بناء الهوية الوطنية على أسس المواطنة الحقيقية و بعيدا عن كل مزايدات أو مصالح شخصية ، أو فتوية و ذلك بتفعيل دور المجتمعين المدني و الوقفي، و محاولة غرس ثقافة وطنية واحدة تساهم في ترسيخ الأمن الفكري في المجتمع.

- بناء السلم الاجتماعي مرتبط بمدى جدية النظام الجزائري في محاربة الفساد والمفسدين واسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة. وبناء عليه ينبغي إعادة تشكيل هيئة مكافحة الفساد والديوان الوطني لمكافحة الفساد والغش.

- إن التدابير المتخذة لبناء السلم الاجتماعي اصطدمت بظروف اقتصادية صعبة. فحكومة تصريف الأعمال برئاسة نور الدين بدوي قوبلت برفض شعبي وحصار على تحركات وزرائها وجاءت في أوج الحراك الشعبي وحاولت لعب دور رجل الاطفاء بجملة من القرارات الجريئة ممكن أن نسميها ب"الشعبوية" التي اتخذتها دون مراعاة للوضعية المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.

- مع تراجع أسعار النفط من جديد والانتشار الواسع للفساد في مؤسسات الدولة مع غياب الرئيس، عرفت البلاد حالة من التراجع في مؤشرات التنمية كالتضخم وارتفاع الأسعار، وتراجع العملة، كل هذا أدى إلى توسع موجة الاحتجاجات في العديد من القطاعات، وتفجير حراك شعبي في 22 فيفري 2019 الرافض للعهد الخامسة للرئيس المريض ومطالبته بالرحيل.

- مثل الحراك العربي نقطة فارقة ومرحلة تحولية ضد أنظمة استبدادية تجذرت لفترات زمنية طويلة، وأعادت انتاج نفسها من جديد، ومن جهة أخرى لا يمكن انكار وجود طفرة شبابية في العالم العربي وتغير على المستوى الذهني والنفسي والتحرر من الخوف الذي زرع لفترات طويلة.

إن التدابير التي اعتمدها النظام الجزائري في سبيل إعادة بناء السلم الاجتماعي لازالت غير كافية ما لم يثبت حسن نيته من خلال الإسراع في إخراج النسخة النهائية من الدستور الجديد للشعب للوقوف على مدى استجابتها لمطالب الحراكين، بالإضافة الى تعديل القانون العضوي للانتخابات، استقلالية قطاع العدالة، حل مختلف المجالس وإعادة اجراء انتخابات تشريعية ومحلية.

لقد حققت الجزائر تقدما يحق الاعتزاز به في مجال الاستقرار السياسي والتنمية بمختلف أشكالها هذا لا يعني التوقف عند هذه الإنجازات بل يتعين بذل المزيد من الجهود للتكفل بجميع الحاجات الاجتماعية المتبقية للشعب الجزائري والتعجيل بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنويع مكونات الإنتاج الوطني لكي نتحرر أكثر فأكثر من التبعية للمحروقات وتقلبات سعرها في الأسواق العالمية. فالاستقرار السياسي في الجزائر له دورا حيويا والمهم في تحقيق متطلبات التنمية إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية في ظل غياب الامن والاستقرار، وبالتالي انعدام الاستقرار و السلام و حقوق الإنسان والحكم الفعال.

لهذا اهتمت الدولة الجزائرية بتوفير فرص العمل و السكن وتحسين شبكة الطرقات والتربية والتعليم، وتشجيع الاستثمار وتحسين معيشة المواطنين وتقريب الإدارة منه وتوفير الخدمات وتأهيل العنصر البشري سياسيا واجتماعيا وثقافيا .

مع كل هذه الإنجازات والانتصارات التي حققها الحراك الشعبي، إلا أنه مازال في منتصف الطريق وما تبقى من أهداف يعتبر مهما لبناء دولة القانون والديمقراطية والحريات، لأن الاعتماد على القانون سيوصلنا إلى دولة مدنية بمؤسساتها القوية دون التدخل في مهامها، بالإضافة إلى الحذر من بقايا النظام السابق وأجندات الدول الأجنبية التي تبحث عن مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وذلك على حساب أمن المجتمع الجزائري (البلاد) ومستقبله

وكما أن السلطة يغيب لديها الرؤية الواضحة بخصوص النموذج التنموي الناجح بالرجوع إلى التجارب الدولية الناجحة، والاستفادة منها وتفعيل الشراكات الإقليمية، في إطار المنظمات الإقليمية، كالاتحاد المغاربي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، لتجاوز علاقات التبعية للدول الاستعمارية السابقة، والتي تسيطر على الاقتصاد العالمي.

إن تحقيق التنمية بمفهومها ومنهجها الشمولي لا بد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن

تصور قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصور تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصور قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل. فلا بد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقيق التنمية .

وعليه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- توجد علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في بيئة غير مستقرة وغير آمنة، كذلك لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي في ظل غياب التنمية بجميع أبعادها، كون أن النزاعات هي نابعة من الصراع على الموارد والفقير والحاجة.

- أدت الأزمة الأمنية في الجزائر خلال العشرية السوداء إلى خسائر كبيرة في الأرواح التي بلغت حوالي 200 ألف ضحية، وخسائر اقتصادية تفوق 30 مليار دولار، وتدهور في البنية التحتية وضعف الخدمات العامة من التعليم والصحة، والمياه، والكهرباء.

طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر، ومع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية أدى إلى اعتماد الدولة لمشاريع كبرى على غرار طريق شرق غرب، برامج سكنية ضخمة، بناء المؤسسات التعليمية العالي في جميع الولايات، والسدود، إلا أن الفساد الموجود في السلطة في ظل مرض الرئيس حال دون استكمال المشاريع في آجالها، وتبديد الأموال العمومية لصالح رجال المال والأعمال.

- الارتفاع النسبي في أسعار النفط انعكس على المستوى المعيشي الذي تحسن بفضل سياسة الدولة في شراء السلم الاجتماعي ومواصلة دعم المواد الأساسية، دون خلق فعلي للثروة ومناصب شغل كون أن الاقتصاد هو ريعي بالأساس، كما أن التنمية المجسدة هي تنمية هشّة تعتمد أساسا على تحسين مؤشرات التنمية الإنسانية على المستوى الكمي، دون تحسين نوعي في الخدمات خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم، والمستوى المعيشي.

- تعديل الدستور وفتح العهدات الرئاسية، أدى إلى غياب الثقة في المؤسسات، خصوصا البرلمان كمؤسسة رقابية، أمينة على أموال الشعب، وبالتالي أصبح البرلمان أداة في يد الرئيس لتمير القرارات والقوانين التي لا تعبر عن الإرادة الشعبية، وبالتالي والمزايد من الانقسام الاجتماعي والسياسي.

- لقد أدى مرض الرئيس السابق بوتفليقة سنة 2013 إلى انسحابه من الحياة السياسية، واستئثار أخ الرئيس بالحكم عن طريق الخطب المكتوبة والبيانات الكتابية التي تحمل ختم رئاسة الجمهورية، هذا الغياب للرئيس في

العديد من المناسبات الدينية والوطنية، عزز الشكوك لدى عامة المواطنين والأحزاب السياسية، بأن الرئيس عاجزا عن الحكم ووجود فراغ في مؤسسة الرئاسة.

- مع تراجع أسعار النفط من جديد والانتشار الواسع للفساد في مؤسسات الدولة مع غياب الرئيس، عرفت البلاد حالة من التراجع في مؤشرات التنمية كالتضخم وارتفاع الأسعار، وتراجع العملة، كل هذا أدى إلى توسع موجة الاحتجاجات في العديد من القطاعات، وتفجير حراك شعبي في 22 فيفري 2019 الرفض للعهد الخامسة للرئيس المريض ومطالبته بالرحيل.

- غياب العدالة في توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية في الجزائر هو أكبر عائق أمام تجسيد الاستقرار الاجتماعي، الذي يزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويقلص الطبقة المتوسطة، التي هي صمام الأمان للتماسك الاجتماعي، وبدوره يخلق الاستقرار السياسي والأمني.

التوصيات:

- إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع البترولي قد جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتاج أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يأتي عن طريق إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها. هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول، لذا يجب عدم الاعتماد الكلي على القطاع البترولي ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى جانب الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة فيما يخص إدارة عائدات البترول.

- التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة

- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة التحويلية وتدريبها نحو قطاع السياحة والخدمات.

- واقع الجزائر حاليا يفرض التوجه إلى تحسين الجانب المالي، من خلال تنشيط الأسواق المالية.

- ضرورة ربط التحولات بالتنمية الشاملة اقتصادية واجتماعية، التي أصبحت ضرورة ملحة بالتوزيع العادل للثروات والحد من التهميش الفقر والأمية.

- العمل وبجد على تحقيق التنمية بمختلف أصنافها ونقصد بذلك التنمية الاقتصادية والسياسية والإنسانية وخاصة المستدامة باعتبارها الضمانة للحق الأجيال المستقبلية في بيئة سليمة وفي ثروات الحاضر وكل هذا هدفه الإنسان وتحسين مستوى معيشته ورفاهيته.

- تجسيد الديمقراطية التشاركية واقترب السلطة من المواطن و التفكير في آليات وطرق المشاركة الفعالة من خلال تفعيل دور المجتمع المدني واستقلاليته في التسيير والنشاط والدور إلى جانب فتح قنوات الاتصال الفعال والفعلية و رفع جميع الحواجز بين الحكام والمحكومين من خلال تقوية دور الأحزاب السياسية وقيامها بأدوارها في هذا المجال والاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أصبح لا يمكن التخلي عنها في هذا الميدان سواء في تسهيل العملية الاتصالية أو تسريع تقديم الخدمة و جودتها.
- محاربة الفساد بجميع أنواعه، و ذلك من خلال إرساء قيم العدالة و المساواة عن طريق تطبيق القانون ومساواة الجميع أمامه و الصرامة في العقاب واستقلالية القضاء ونزاهته.
- تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية باعتبارها رمز من رموز الدولة و دعامة من دعائم قوتها، وفي هذا الإطار، أعتقد عليها أن تسخر جميع وسائلها المادية و المعنوية قصد تحقيق هذا الهدف الأسمى كالتعليم، وغرس قيم المواطنة والتعايش السلمي وقبول الاختلاف وخصوصية الأقلية و توازن الجهوي و المساواة بين الجهات في مخرجات التنمية.

قائمة المراجع

أولا- الوثائق الرسمية:

- 1-مرسوم رئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق 19 أفريل 2004 يتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الأئمية لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003 الجريدة الرسمية العدد 26، 25 أفريل 2004.
- 2-مرسوم رئاسي رقم 06-414 مؤرخ في 01 ذو الحجة 1427 الموافق 22 نوفمبر 2006 يحدد نموذج التصريح بالملكيات، الجريدة الرسمية، العدد 74، 22 نوفمبر 2006.
- 3-قانون رقم 11-05 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 الموافق ل 22 مارس 2011، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 11-01 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق ل 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، العدد 19 الصادر في 23 فيفري 2011.
- 4-القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
- 5-القانون العضوي رقم 05/12 المتعلق بالأعلام، المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
- 6-القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
- 7-القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
- 8-القانون العضوي رقم 02/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
- 9-القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المحدد لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، السنة 49، العدد 01، 14 جانفي 2012.
- 10-الجريدة الرسمية، ع 06، المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1437هـ، الموافق ل03 فبراير 2016م، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، المادة 03 مكرر.
- 11-القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 جانفي 2012، والمتعلق بالأحزاب السياسية، العدد 02 الصادر في 15 جانفي 2012.
- 12-مرسوم تنفيذي رقم 17-100 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المادة 23.
- 13-مرسوم تنفيذي رقم 01-281، يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني وتنظيمه وسيره، الصادر في 26 سبتمبر 2001، ج.ر.ج. عدد 55، لسنة 2001 (ملغى).
- 14-الجريدة الرسمية، عدد 72 بتاريخ 1995/11/23.
- 15-الجريدة الرسمية للمناقشات، 23 محرم عام 1432هـ الموافق 29 ديسمبر 2010، رقم 189.
- 16- الدستور الجزائري 1996، المادة 85.

قائمة المراجع

- 17- المرسوم الرئاسي 12-321، المؤرخ في 31 أوت 2012، يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات المحلية لسنة 2012، ج.ر.ج.د.ش، عدد 48، بتاريخ 2 سبتمبر 2012.
- 18- المادة 2 من النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج.ر.ج.د.ش، عدد 13، بتاريخ 26 فبراير 2017.
- 19- الجريدة الرسمية، عدد 06 بتاريخ 31/01/1994.
- 20- المادة 17 و 17 مكرر من التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 28 ديسمبر 2015 صادر بالجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
- 21- المادة 17 و 17 مكرر من التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 28 ديسمبر 2015 صادر بالجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
- 22- الميثاق الوطني، 1976، الجزائر.
- 23- مصالح الوزير الأول، ملحق ببيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر، 2010.
- 24- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداوولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 01، 30/10/2001.
- 25- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداوولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 316، 26/11/2001.
- 26- عرض وزير المالية السيد مراد مدلسي لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداوولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.
- 27- رئاسة الحكومة، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، رئاسة الحكومة الجزائرية، الجزائر، 2008.
- 28- رئاسة الحكومة، بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، الجزائر، 24 ماي 2010.
- 29- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ 27/08/2003.
- 30- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017.
- 31- المادة 14 من التعديل الدستوري لسنة 2016 المؤرخ في 28 ديسمبر 2015 صادر ب الجريدة الرسمية المؤرخة في 7 مارس 2016.
- 32- المرسوم الرئاسي 12-69، المؤرخ في 11 فيفري 2012، يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات التشريعية لسنة 2012، ج.ر.ج.د.ش، عدد 06، بتاريخ 12 فيفري 2012.
- 33- قانون رقم 09-99 مؤرخ في 28 يوليو سنة 1999، يتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية رقم 51، المؤرخة في 02 أوت 1999.
- 34- القانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية، الرقم 14، 07 مارس 2016، المادة 204.
- 35- المادة 194 من القانون رقم 01-16 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية (الجزائر)، السنة 53، عدد 14، 7 مارس 2016.
- 36- قانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، 7 مارس 2014.
- 37- قانون رقم 10-17 مؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 11 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 اغسطس 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 57 الصادرة في 21 محرم 1439 الموافق 12 أكتوبر 2017

- 38-المادة 20 من الأمر رقم 06-08، يعدل و يتمم الأمر 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج.ج. عدد47 الصادر في 19 جويلية 2006 (ملغى).
- 39-القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد وبمكافحته ج ر عدد 14 المؤرخ في 08 مارس سنة 2006، المتمم بالأمر رقم 05/10 المؤرخ في 26 غشت سنة 2010، ج ر عدد 50 المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 15/11 المؤرخ في 02 غشت 2011، ج ر عدد 44 المؤرخ في 10 غشت 2011.
- 40-أمر رقم 01-09 مؤرخ في 17 فيفري 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر عدد 44، صادر في 26 جويلية 2009.
- 41-أمر رقم 01-10 مؤرخ 26 أوت 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، ج ر عدد 49، صادر في 29 أوت 2010.
- 42-قانون عضوي رقم 05-12 مؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام، ج.ر.العدد 02 لسنة 2012.
- 43-المادة 70 من القانون العضوي رقم 04-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية.
- 44-قانون رقم 04-14، مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 متعلق بالنشاط السمعي البصري، ج.ر.العدد 16 لسنة 2014.
- 45-المادة 06 من أمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، صادر في 22 أوت 2001، معدل ومتمم (ملغى).
- 46-أمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47، صادر في 22 أوت 2001، معدل ومتمم (ملغى).
- 47-المادة 48 من القانون العضوي رقم 04-12 .
- 48-المادة 08 من القانون العضوي رقم 04-12 .
- 49-المادة 50 من القانون العضوي رقم 04-12 .
- 50-المادة 51 من القانون العضوي رقم 04-12 .
- 51-المادة 71 فقرة أولى من القانون العضوي 04-12.
- 52-مرسوم رئاسي رقم 05-17 ، مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 4 يناير سنة 2017 ، يتضمن تعيين القضاة أعضاء الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج.ر.ج.ج.د.ش، عدد 01، بتاريخ 4 يناير 2017.
- 53-مرسوم رئاسي رقم 06-17، مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 4 يناير 2017، يتضمن تعيين الكفاءات المستقلة المختارة من ضمن المجتمع المدني أعضاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج.ر.ج.ج.د.ش، عدد01، بتاريخ 4 يناير 2017.
- 54-القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 52.
- 55-قانون رقم 09-09 مؤرخ في 13 محرم 1431 الموافق 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- 56-المرسوم الرئاسي 09-14، المؤرخ في 17 فيفري 2014، يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، ج.ر.ج.ج.د.ش، عدد 02، بتاريخ 18 فيفري 2014.

- 57-قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد 46، صادر في 03 أوت 2016، معدل ومتمم بالقانون رقم 18-13 المؤرخ في 11 جويلية 2018، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، ج ر عدد 42، صادر في 15 جويلية 2018.
- 58-المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، العدد 58، بتاريخ 7 أكتوبر 2010.
- 59-المادة 3 و 4 من قانون عضوي رقم 16-11، مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج.ر.ج.ج.د.ش، عدد 50، بتاريخ 28 غشت 2016.
- 60-المادة 7 من القانون عضوي رقم 16-11، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت 2016، المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ج.ر.ج.ج.د.ش، عدد 50، بتاريخ 28 غشت 2016.
- 61-المرسوم الرئاسي رقم 11/426 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، ج ر عدد 68 المؤرخ في ديسمبر سنة 2011، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14/209 المؤرخ في 23 يوليو 2014، ج ر عدد 46 المؤرخ في 31 يوليو 2014.

ثانيا- الكتب باللغة العربية:

- 1-ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003.
- 2-البلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة 1988.
- 3-التابعي كمال، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ط 1، القاهرة: دار المعارف، 1985.
- 4-الجبر محمد، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 2003.
- 5-الحسنات فاروق خالد، الاعلام والتنمية المعاصرة، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 6-الخرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط 1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- 7-الخرجي ثامر محمد كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2004.
- 8-الدسوقي عبده إبراهيم، التلفزيون والتنمية، ط 1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.
- 9-الدوري محمد أحمد، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 10-الزعيبي غازي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتب الحديث، اريد، 2009.
- 11-السيد يس، الحوار الحضاري في عصر العولمة، مصر، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، 2002.
- 12-الشافعي عبيدي، قانون مكافحة التهريب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
- 13-الشاهر إسماعيل شاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين -ألمانيا، 2017.

- 14-العوامل نائل عبد الحافظ، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 15-الغزالي أسامة، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987.
- 16-الغزالي أسامة، حرب الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.
- 17-القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 18-الكاشف علي، التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985.
- 19-الكواري علي خليفة، نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، من كتاب: التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
- 20-المديني توفيق، المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 2004.
- 21-المهنا محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة أو لمعاصرة، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002.
- 22-الوزني خالد، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006 .
- 23-بغدادى عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- 24-بلغيث عبد الله، الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2019.
- 25-بلقزيز عبد الإله، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في أحمد ولد دادة وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002 .
- 26-بلقزيز عبد الإله، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2012 .
- 27-بن حاج يحيى الجيلاني وآخرون، قاموس اللفبائي، بيروت، الأهلية للنشر، 1998.
- 28-بن مرزوق عنتر وآخرون، معضلة الفساد في الجزائر-دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009.
- 29-بن يوب رشيد، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، حالة الجزائر، الطبعة 03، 2006.
- 30-بوكراع إلياس، الجزائر الرعب المقدس، الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2002.
- 31-بيومي محمد أحمد، إسماعيل علي سعد، السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.س.ن.
- 32-تشومسكي نعومي، القوة والإرهاب: جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق: دار الفكر، 2003.
- 33-تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009.
- 34-تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

- 35- جامل الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت 711 هـ)، لسان العرب، مركز الشرق الأوسط للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط 1، 2011.
- 36- حجازي مصطفى، التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الانسان المقهور، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط 01، 2005.
- 37- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ط 1، 1999.
- 38- حمدوش رياض، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، معهد الميثاق، ب م ن، 2009.
- 39- حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في إفريقيا، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996.
- 40- حنفي علي خالد، الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2003.
- 41- خراشي عادل عبد العال، آليات مكافحة جرائم الفساد، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، مصر، 2015.
- 42- داود نبيلة، الموسوعة المعاصرة: مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين، د ط، القاهرة مكتبة غريب، د س ن.
- 43- دبله عبد العالي، الدولة: رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
- 44- دخيل محمد حسن، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة، ط 1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
- 45- دردور عبد الباسط، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، ط 1، بيروت: دار الأمين، 1996.
- 46- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بماء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 .
- 47- ديدان مولود، مباحث في القانون الدستورية والنظم السياسية، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015.
- 48- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991.
- 49- زمام نور الدين، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، 1962-1998، الجزائر: دار الكتاب العربي، ط 1، 2003.
- 50- شبلي سعد شاكر، دوهان حارث، التنمية و الاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، مجلد 1، عمان الأردن، 2019.
- 51- شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط 3، بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984.
- 52- صادق شرفي نداء، تجليات العولمة على التنمية السياسية، عمان: دار جبهة للنشر والتوزيع، 2007.
- 53- صالح محمد حميد، دور الإذاعات المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، دار غيداء للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015.
- 54- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقى، 1993.
- 55- صمويل هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسين نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، ط 1، 2017.
- 56- طارق عبد الله، التنمية مطلب حضاري أم وهم، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 216، أوت 1999.
- 57- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط 2، دار الطليعة، بيروت 1983.

- 58- عادل محمد زايد، الاداء التنظيمي المتميز، الطريق إلى منظمة المستقبل، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003.
- 59- عارف نصر محمد، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعربي-النظرية- المنهج، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
- 60- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط2، القاهرة : مكتبة وهبة، 1988.
- 61- عبد الرحمن أسامة، تنمية التخلف وإدارة" التنمية ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- 62- عبد المنعم أحمد ، الارهاب وتعويض ضحاياه.مصر:المكتبة المصرية،2006.
- 63- عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 64- علوان حسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009.
- 65- علي داور وفاء، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورة، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- 66- علي رعد عبد الجليل، التنمية السياسية مدخل للتغيير، طرابلس، دار الكتب الوطنية، 2002.
- 67- علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة محاولة في تحديد المفهوم، من كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مجموعة باحثين، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.
- 68- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
- 69- عماد صلاح، الفساد والإصلاح، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق 2003.
- 70- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1999.
- 71- عياش الحسن، ثمن الاستقرار في الجزائر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل 2013.
- 72- غليون برهان، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2007.
- 73- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة 01، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2006.
- 74- كميل حبيب، حازم البن، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.
- 75- لشعب محفوظ، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر ط 2001 .
- 76- لونيس رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ.الجزائر: دار المعرفة، 2009.
- 77- ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المنهجية والمفاهيم والبيئة، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
- 78- مارتينار لويس، الحرب الأهلية في الجزائر، محمدحيتان (مترجم)، د.ب :منشورات مرسى، 1998.

- 79- محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2004.
 - 80- محي الدين محمود شيماء، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالي نيجيريا وموريطانيا، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015.
 - 81- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
 - 82- مسعود الرائد جبران، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، ط 2، بيروت، 1968.
 - 83- معوض جلال عبد الله، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، 1986.
 - 84- ناجي عبد النور، النظام الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 8 ماي 1945، 2006.
 - 85- نجيب الغزالي وصال، مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
 - 86- هلال علي الدين، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، 1978.
 - 87- والي خميس حزام، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2003.
- ثالثا- المجالات باللغة العربية :**
- 1- أحمد نصير، بنين بغداد، سياسة الموازنة العامة وتأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي حالة الجزائر للفترة 2001-2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2012.
 - 2- باخويا ادريس، العدالة الانتقالية في ضوء قانون المصالحة الوطنية بالجزائر، الاجتهاد للدراسات القانونية والفقهية: بسكرة، العدد 12، 2017.
 - 3- بارة سمير، "التمثيل السياسي الحزبي في الجزائر بين تحديات الواقع و استراتيجيات التفعيل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2016، العدد 51-52 (30 سبتمبر 2016).
 - 4- باعلي واسعيد باحمد، ساملي العيفة، المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر جمعيات حماية البيئة نموذجاً، مجلة دراسات انسانية و اجتماعية ، المجلد 09، العدد 03، جوان 2020.
 - 5- براك سامي فؤاد، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 707، العدد 01، جوان 2020.
 - 6- بشينية عبد الغني، لامية بن دادة، "التعبئة والأخطار الكبرى"، مجلة الجيش. سلسلة خاصة العدد 03، أبريل 2013.
 - 7- بلحشر نوال، الدور التحسيس والإعلامي لجمعيات حماية المستهلكين في الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، المجلد 01، العدد 01، أوت 2013.
 - 8- بن أحمد لخضر، الأمين لباز، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد 02، أوت 2008.

- 9- بن الشيخ عصام، "تمكين المرأة المغاربية في ظل الانتخابات المعتمدة الفرص والقيود"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
- 10- بن حمو الطاوس، مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري في 2016 من خلال علاقة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020.
- 11- بن دادة عمر، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جوان 2017.
- 12- بن داودية وهيب، التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، مارس 2022.
- 13- بن دحيس عبد الكريم، أي مستقبل للنقط في الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2018.
- 14- بن شهرة مداني، دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجاً)، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 01، جوان 2017.
- 15- بن صغير فارس، ذهبية أم موسى، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب وأساليب التصدي، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 05، العدد 02، 2015.
- 16- بن عبد العزيز سفيان، تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 05، جوان 2016.
- 17- بن عزة هشام، عبد الناصر بوثليجة، عرض و تقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع الصغيرة (القرض الحسن) ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.
- 18- بن عمارة لعربي، وفرة عائدات النفط وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين التحديات والفرص : 1999-2019، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
- 19- بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020.
- 20- بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، يناير 2020.
- 21- بجلولي ابو الفضل محمد، القواعد الدستورية المنظمة لمهام المؤسسة العسكرية في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2016.
- 22- بوسعيد سارة، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018.
- 23- بوسنة محمود، اسهامات الحركات الجمعوية في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 380، ديسمبر 2008.
- 24- بوشارب ناصر، راضية اسمهان خزار، انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.

- 25-بوشربة علي، "الصناعة العسكرية: دفع قوي للصناعة الوطنية"، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015.
- 26-بوعزة فاطمة الزهرة، المصالحة الوطنية الجزائرية كمقاربة لحل النزاع الداخلي، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد 02، نوفمبر 2019.
- 27-بومدين عربي، الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق، مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد 02، 2016.
- 28-بومدين عربي، بوزيدي يحيى، أثر عملية المؤسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014.
- 29-بومعرف إلياس، عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جوان 2009.
- 30-بوهند خالد، الانتخابات التشريعية الجزائرية : تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013.
- 31-تحرشي جمانة، دور الحكومة في تفعيل الدور التنموي للقطاع العام، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019.
- 32-التهامي مجوري، مشروع الميثاق الرئاسي: المسار السياسي بين المساحة والمصالحة، مجلة أسبوعية السفير، العدد 273، أوت 2005.
- 33-تيشوش فاطمة الزهراء، العقون وليد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ضوء التعديلات الدستورية، مجملته الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020.
- 34-ثائر مطلق عياصرة، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع 2009-2011، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 04، 2016.
- 35-جروني فائزة، حمياتي صباح، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كآلية رقابية لتصدي لظاهرة الفساد في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2021.
- 36-حاجة أمال، أزمة الثقة السياسية في الجزائر...قراءة في الأسباب والحلول، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022.
- 37-حسيني محمد العيد، الوقاية من مخاطر الفساد في القطاع الصحة في الجزائر وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 10، العدد 18.
- 38-الحواراني محمد عبد الكريم، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للدراسات الاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، 2012.
- 39-خضري حمزة، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2012.
- 40-خلفة نادية، واقع حقوق الإنسان في الجزائر زمن الإصلاحات وتفعيلها من خلال آلية اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، ديسمبر 2016.

- 41-دمانة محمد، سعاد حافطي، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: نموذج جزائري متميز في ترقية ثقافة التعايش السلمي قابل للتصدير، مجلة طنبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020.
- 42-دويدي عائشة، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أبريل 2020.
- 43-رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 00، جوان 2018.
- 44-ركاش جهيدة، الياس قسايسية، التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمية السياسية الجزائرية وآليات تفعيلها، مجلة دراسات في التنمية، العدد 03، ديسمبر 2015.
- 45-رمضاني مفتاح، آلية المصالحة الوطنية ودورها في معالجة العنف السياسي في الجزائر، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 04، ماي 2012.
- 46-رواجية رايح، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021.
- 47-زياني صالح، " تفعيل العمل الجماعي للمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 04، أبريل 2009.
- 48-زياني صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء البات ممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
- 49-سالم محمد، البشير يلس شاوش، أثر النظام الانتخابي على عمل البرلمان الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، جوان 2018.
- 50-السيبيلي محمد، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 43، مارس 2019.
- 51-سحوت جهيد، عن فتح قطاع الإعلام السمعي البصري في الجزائر أمام المنافسة الحرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، افريل 2019.
- 52-سراج وهيب، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018.
- 53-سعدة فيروز، انعكاسات التحولات الإقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 01، مارس 2017.
- 54-سويقات أحمد، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2006.
- 55-شرف شهناز، الصناعة العسكرية: رافعة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 01، ماي 2019.
- 56-شلي محمد، مفهوم الاستقرار عند الماوردي وألموند: دراسة حالة مقارنة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد 01، الجزائر، 2002.

- 57- طارق عاشور، الاصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 37، 2013.
- 58- الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد 34، سبتمبر 2018.
- 59- طبوش سفيان، تحديات الامن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر، مجلة أبحاث سياسية و قانونية، العدد 06، جوان 2018.
- 60- عادل ياسر ناصر، أزمات ومركزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، العدد 25، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014.
- 61- العايب سامية، النظام القانوني المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، مارس 2016.
- 62- عبيد رشيد، صوالية منير، التنشئة السياسية في الأحزاب الجزائرية "الواقع والتحديات"، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03.
- 63- عتو شارف، حدو محمد، تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة: 2000- 2014، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2016.
- 64- عجاج حميدة، "البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر: أية حلول ناجعة لمستقبل أفضل"، مجلة الجيش، العدد 591، أكتوبر 2012.
- 65- عرابي محفوظ، فؤاد أوشاش، أثر الشراكة الأجنبية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية-SNVI نموذجاً-، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2017.
- 66- عكاش فضيلة، الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، سبتمبر 2011.
- 67- علوي عزيزة، تأثير التحول السياسي على الاستقرار السياسي من خلال مؤشري الشرعية والتنمية الاقتصادية-حالة مصر بعد 2011 نموذجاً-مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 01، 2022.
- 68- علي داور وفاء، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورة، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- 69- العمار منعم صاحي، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة قراءة في جدلية مبادلة التأثير، مجلة الباحث العراقي، العدد 01، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين 2006.
- 70- عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، أي دور ؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 16، سبتمبر 2014.
- 71- العيد هدي، مشاريع الإصلاح السياسي بين مقولات الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 02، 2013.
- 72- غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، أثر التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021.
- 73- غبولي منى، من الإرهاب إلى المصالحة الوطنية: دراسة قانونية تحليلية حول الأزمة الأمنية الجزائرية، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2021.

- 74-غربي أحسن، الدور التشريعي لمجلس الأمة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 07، جوان 2019.
- 75-فاروق مجيد مصطفى، التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 قراءة في جدلية العلاقة، مجلة قضايا سياسية، العدد 48-49، 2017.
- 76-فاضل أمال، السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 06، الجزائر جانفي 2009.
- 77-فلاق علي، أسامة بوشريط، البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاديات الريفية في ظل تقلبات أسعار المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 14، سبتمبر 2016.
- 78-قاسمي إبراهيم، بن طرمول عبد العزيز، واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية، مجلة افاق فكرية، المجلد 04، العدد 8، مارس 2018.
- 79-قاسي فوزية، عربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016.
- 80-قدوسي محمد، السياسي من خلال معطى الشرعية: استمرارية التطور أم تقطعات؟، مجلة انسانيات، المجلد 05، العدد 15، ديسمبر 2001.
- 81-قسايسية إلياس، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية و الحاجة لترشيد الحكم، مجلة أبحاث، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2016.
- 82-قصران هناء، الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 09، مارس 2020.
- 83-قط سمي، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية مقاربة بنوية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.
- 84-قماري نضرة، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 01، العدد 02، جوان 2016.
- 85-قندوز عبد القادر، الحاج مبطوش، واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فبراير 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2021.
- 86-كاسحي موسى، رقية دربال، أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.
- 87-مباركية منير، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011.
- 88-المجالي رضوان محمد، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، جانفي 2015.
- 89-مجدان محمد، التجربة الدستورية الجزائرية، وبناء الديمقراطية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 16، جوان 2021.

- 90-مجدان محمد، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020.
- 91-محمد الجعفر اوي إيناس، دراسة نقدية لكتاب إبراهيم العيسوي العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 71.
- 92-محمودي حسين، غجاتي الهام، واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS، وكالة سطيف، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2020.
- 93-مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "المستشفى المركزي للجيش: انطلاقة جديدة في جراحة القلب"، مجلة الجيش، العدد 464، مارس 2002.
- 94-مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "الصحة العسكرية"، مجلة الجيش. سلسلة خاصة، العدد 4/4، أكتوبر 2013.
- 95-مزارة زهيرة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان نموذجا)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد 02، نوفمبر 2020.
- 96-مسالي ليلى، رياض حمدوش، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن والسلم، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 01، نوفمبر 2022.
- 97-مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 98-مقورة مفيدة، اللغة الأمازيغية في الجزائر: دراسة في سياسات الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 06، 2018.
- 99-مقورة مفيدة، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1997-2017) دراسة في الاختصاص التشريعي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 07، العدد 01، فيفري 2020.
- 100-المنتصر بالله تني حاج محمد، سفير حاجة كحلة، تجربة التحول الديمقراطي وآليات بناء الدولة في الجزائر، مجلة أكاديميا، العدد 05، جوان 2016.
- 101-منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02، ماي 2005.
- 102-مهابة أحمد، الجزائريين المشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، مطبعة الأهرام، مصر، أفريل 1997.
- 103-موازي بلال، الجمعيات الدينية كأساس لتفعيل التنمية السياسية في الجزائر، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 01، جانفي 2015.
- 104-نزلي غنية، دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، جانفي 2016.
- رابعا-الملتقيات:
- 1-باقي ناصر الدين، المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: دراسة في الأبعاد و المؤشرات، المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان التدريب من أجل التشغيل و التنمية، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 09-10 ديسمبر 2018.

- 2- بلعريب عبد القادر وآخرون، مداخلة بعنوان "تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر"، الملتقى 12 العلمي الدولي الخامس الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، مارس 2012.
 - 3- بلهادي جلول، الهندسة الإنتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير 2019 (رئاسيات 12 ديسمبر 2019 نموذجاً)، الملتقى الوطني اشكاليات المؤسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 8 ديسمبر 2020.
 - 4- بن أحمد جيلالي وآخرون، دور الإنفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني، مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، 08 نوفمبر 2018.
 - 5- عباسي عادل، نحو مقارنة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا: الفرص و القيود، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء الشركات، جامعة قلمة، 30 أكتوبر 2017.
 - 6- عبد العالي عبد القادر، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر". الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2008.
 - 7- فوكة سفيان، مليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة بملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية: واقع التحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 17-18 ديسمبر 2008.
 - 8- قاشي علال، الصباغة القانونية كآلية لحماية الدستور وتجسيد دولة القانون، ملتقى وطني حول: "آليات حماية الدستور كأساس لبناء دولة القانون في الجزائر"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يوم 25 أبريل 2019.
 - 9- قومي عبد الحميد، حمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15 و 16 نوفمبر 2016.
 - 10- محمد صدقي سعد حافظ، تقييم دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية في مصر، المعهد القومي للتخطيط، ندوة بعنوان دور القطاع العام في التنمية، 1989.
 - 11- مقناني صبرينة، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، مؤتمر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، الدوحة، قطر، 18-20 نوفمبر، 2012.
- خامسا- الرسائل الجامعية باللغة العربية:**
- أطروحة دكتوراه:**
- 1- إكرام عبد القادر، بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981.
 - 2- بن قدور علي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2014)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
 - 3- خيرة بشيخ، الشرعية السياسية في الجزائر و انعكاساتها على الاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

- 4- سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، رسالة دكتوراه، جامعة "الجيلالي اليابس" سيدي بلعباس، 2007 .
 - 5- سماعين لعبادي، المنازعات الانتخابية، دراسة مقارنة لتجربي الجزائر وفرنسا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 .
 - 6- عبد الحميد شنتوفي، المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، جويلية 2017.
 - 7- عقيلة خرباشي، مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة باتنة: الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009 - 2010.
 - 8- عباس بلعاطل، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييميه لبرامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2019-2020.
 - 9- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.
 - 10- نعيمة جعفري، المركز الدستوري للغرفة الثانية للبرلمان، دراسة مقارنة، أطروحة الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
 - 11- نفيسة بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بين العوائق والحلول، أطروحة الدكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- مذكرة ماجستير:**
- 1- أبو حصيرة، مازن أحمد، رسالة ماجستير تحت عنوان: الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، قسم إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فيسطين، 2014-2015.
 - 2- إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر (1991-2008)، مذكرة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
 - 3- البشير بن لطرش، المنظومة الدستورية والقانونية للإدارة الانتخابية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص قانون دستوري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 .
 - 4- الطيب بنة، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العولمة و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2012-2013.
 - 5- بلقاسم مصباح، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
 - 6- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

- 7- جريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية - الجزائر نموذجا-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011.
- 8- حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السريع شرق- غرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 9- رزيق نفيسة، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولي والمشكلات والأفاق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
- 10- زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
- 11- ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و أفاق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل نقدي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 12- سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999 .
- 13- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
- 14- عبد الرزاق حمزة، سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012.
- 15- عبد الرزاق سويقات، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رشادة وديمقراطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 16- عبد النور زيام، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي :دراسة حالة مصر 2011-2013، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.
- 17- عشيظ هني سيف الدين، "إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، دراسة وصفية تحليلية"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.
- 18- عمر بوجلال، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع و آليات التفعيل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.
- 19- عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- 20- كريمة بقدي، العنف السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أوروبومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011-2012.
 - 21- كمال سمية، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2002-2003 .
 - 22- محمد حفاف، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الحوكمة والتنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016-2017.
 - 23- مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011-2012.
 - 24- مسعود مطاطلة، تقييم الممارسة الديمقراطية في الجزائر: مدخل حقوق الإنسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.
 - 25- مصعب جمال أحمد سليمان، التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1946، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2017.
 - 26- ناصر نايف حديثه الخريشا، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2017.
 - 27- نزهة حانون، الأساليب الاعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية نموذجا دراسة تجرّبي النصر والخبر، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، تخصص الاتصال والعلاقات العامة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
 - 28- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014-2015 .
 - 29- يسعد شريف صحراوي، مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2009.
- سادسا- المواقع الالكترونية :**
- 1- عثمان لحياي، امان على انتخاب تبون : تقييم أولي، تقارير عربية، على الموقع الالكتروني العربي الجديد، تاريخ النشر 12 ديسمبر 2021 <https://www.alaraby.co.uk/politics>
 - 2- لقرع بن علي، الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية ، المركز الديمقراطي العربي، 2017، على الرابط <https://democraticac.de/?p=48593>
 - 3- أحمد بن علي الصبحي، السلطنة: الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://www.omandaily.om>
 - 4- رعد التل، الاستقرار السياسي كمحدد للنمو الاقتصادي، مقال منشور على الموقع الالكتروني : <https://alghad.com> ،
 - 5- جابر عدنان نعمة خليل، الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع ، صحيفة الوسط، العدد 3752 - الجمعة 14 ديسمبر 2012، على الموقع الالكتروني: <http://www.alwasatnews.com/news/723396.html>

قائمة المراجع

- 6- عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر : رؤية ميدانية، على الموقع : <http://boulemkahel.yolasite.com/resources>
- 7- فهمي هويدي، "ماذا بعد الانقلاب الأبيض في الجزائر"، المعرفة: تحليلات، 28-09-2015 شهود على الموقع : <https://www.aljazeera.net/opinions/2015/9/28>
- 8- برنامج التنمية الخماسي: من الموقع الإلكتروني: www.onea.dz
- 9- خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة بتاريخ 15 أبريل 2011، موقع رئاسة الجمهورية المرادية، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2011/04/html/D150411.htm>
- 10- أحمد أبو ماجن، أهمية التنمية السياسية، مقال منشور على الموقع: <http://www.azzaman.com> /
- 11- وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل وكالة الأنباء الجزائرية، من وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/41833>
- 12- حكيم غريب، من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب، على الموقع الإلكتروني: <https://www.washingtoninstitute.org>
- 13- يقين حسام الدين، 13 حكومة في عهد بوتفليقة بلا إنجازات، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/>
- 14- وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ الاسترداد 2022/04/13 من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/41833>
- 15- حكيم بوغرة، 50% نسبة المشاركة في الاستحقاق الأخير والمحليات رهان قائم، مقال بجريدة الشعب، على الموقع: ech-chaab.com
- 16- فريدة روطان، الإستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات والإخفاقات، تقارير المركز الديمقراطي العربي منشور يوم 2017/01/01، على الموقع: <https://kibaru.ml/ar/art>
- 17- مصطفى بوطوره، البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.sawtalahrar.dz>
- 18- عبد الملك بلعربي، علي محالدي، الانتشار الدبلوماسي للجزائر.. آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية، مقال منشور يوم 08 سبتمبر 2021، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ech-chaab.com/ar>
- 19- ناصر جابي، التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط بتاريخ 2014/08/14: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201481410221240268.html>
- 20- عابد شارف، تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تتراوح مكانها، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net>
- 21- وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية، على موقع: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/BulletinPME_N_32.pdf 10/08/2019
- 22- بيانات البنك الدولي، على موقع: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ>, 17/09/2019.
- 23- عبد الحكيم حذافة، انتخابات الرئاسة في الجزائر... ردود الفعل ودلالات الأرقام، تقارير الجزيرة، بتاريخ 2019/12/13، على الرابط الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/politics>
- 24- أم الخير حميدي، هذه هي وعود تبون في حفل تنصيبه رئيسا للبلاد، مقال منشور 2019/12/19، على الرابط الإلكتروني: <https://www.awras.com>

- 25-أنور الجمعاوي، عبد المجيد تبون .. وعود وتحديات، مقال على جريدة العربي، على الرابط بتاريخ 2019/12/20:
<https://www.alaraby.co.uk>
 - 26-عبد الحكيم حذاقة، مسودة دستور الجزائر... أبرز التعديلات وردود الفعل، تقارير الجزيرة، منشور بتاريخ 2020/09/22، على الرابط الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/politics>
 - 27-عبد الرحمان بينكو، التجربة الحزبية بالجزائر، منشور بتاريخ 19 ماي 2012، على الرابط الإلكتروني: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>
 - 28-محمد سنونسي، النظام السياسي الجزائري، مابين حكم الأزمة وضعف المؤسسات...، منشور بتاريخ 8 سبتمبر 2015، <https://www.elhiwar.dz/national>
 - 29-حسن يدا، الاقتصاد الجزائري.. المشاكل والتحديات، منشور بتاريخ 2020/11/26، على الرابط الإلكتروني: <https://omran.org/ar>
 - 30-بيانات البنك الدولي، على الموقع:
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ>. 17/09/2019.
- سابعا- التقارير:
- باللغة العربية:
- 1-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية -مارس 2017.
 - 2-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية -مارس 2019.
 - 3-الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة رقم 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986.
 - 4-بنك الجزائر، تقارير سنوية مختلفة، 2002-2014.
 - 5-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، "المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر".
 - 6-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية -مارس 2019.
 - 7-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014.
 - 8-بنك الجزائر، لتقرير السنوي لبنك الجزائر، الجزائر، 2008،
 - 9-تقرير التنمية البشرية 2014، 2015، 2016، 2018، 2019 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
 - 10-تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008
 - 11-تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.
 - 12-تقرير الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان، ممارسة حريات التجمع والتنظيم والتظاهر في الجزائر، ديسمبر 2011.
 - 13-تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة 26، جويلية 2005.
 - 14-الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالارقام نتائج من 2005/2020، 2017.
 - 15-اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي. أديس أبابا، إثيوبيا: مكتب شمال افريقيا، 2019.
 - 16-النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر 2017.
 - 17-النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016.

ثامنا- الكتب باللغة الأجنبية:

- 1-Ahmed dahmani, l'Algérie a l'épreuve, économie politique des reformes(1980-1997), Alger casbah éditions, 1999.
- 2-Ana Carolina Curvale; Does political participation Affect political stability; A study of Latin America during the nineteenth and twentieth century, PhD thesis ;(new york ;new york university, 2010)
- 3-Johnson Chalmers A ,Revolutionary Change, Little Brown Boston,1970.
- 4-Abdeladim. L. Les Privatisations des enterprise Publique dans les payes du Maghreb (maroc, algerie, tunisie) étude juridique, edition international,1988.
- 5-ECA. Territorialization of industrial policy and inclusive growth in North Africa.United Nations,2017.
- 6-J.Brémont, Mieux comprendre l'économie , Éditions Liris, Paris, 1991.
- 7-Jack Brown, «Algeria's Midwinter Uproar» Middle East Research and Information project (MERIP) ,January 20,2011
- 8-Jean-Pierre Filiu, Revolution Arabe , Dix Leçons sur Le soulèvement démocratique, Paris: Fayard , 2011.
- 9-Marie Vander Donckt and Philip Chan.(2019). THE NEW FAO GLOBAL DATABASE ON AGRICULTURE INVESTMENT AND CAPITAL STOCK . fao statisticWorking Paper Series ESS.
- 10-Mohamed brahimi , le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelles, offse des publication universitaire, 1995,
- 11-Mohamed elsammani hamid ;" contining political instability and shaping multicultural diversity in a federal arrangement, the case of the sudan " PhD thesis, (mississippi ; university of mississippi,1999.
- 12-Temmar Hamid, L'économie de l'Algérie: les politiques de relance de la croissance,1970/2014, Tome3, Office des publications universitaires, Alger, 2015.
- 13-Myron Weiner, Bert F. Hoselitz, India: Economic Development and Political Stability in India, Spring 1961.
- 14-Eli Margolis, Understanding Political Stability and Instability, Civil Wars Journal, Volume 12, Issue 3,2010,
- 15-Wenyu Li ; "Catastrophe or Adaptation ? Explaining The Impacts of Resource Scarcity and Adaptability on political instability " ,PhD Thesis ,(Carolina; university of Southern california, 2010.
- 16- Ted Robert Gurr, Why Men Rebel,Princeton university press, 1970.
- 17-David Easton,A Frame Work For Political Analysis, Englewood cliffts: prentice –hall, 1965.
- 18-Lucian Pye, Aspects Of Political Development, Boston : littele Brown, 1966.
- 19-Edmund Aunger•In seaech of politicastaibility a comparative study of New Brunswick and Northernirland,Montreal: McGill-QueensUniversityPress, 1décembre 1981.
- 20-Goldstein, E. R. (2008). The nature of the terrorism threat. Chronicle of HIGHER Education.
- 21-Alex p. schmid and albert J. Jongman, Political, terrorism; A Research Guide to Concepts, theories, Data Bases and Literature, COMT- Publication 12 (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1984.
- 22-Oxford, Advanced Learner's Dictionary, Oxfords, university , press, 7th edition, London.
- 23- James S. Coleman, " the Development syndrome, differentiation, Equality, and Capacity", in; Leonard Binder, crises and sequances in political Development, New jerzy; Prenceton university press, 1971.
- 24-Jr. Claude E Welch , Political Modernization. A Reader in Comparative Political Change, Belmont; Wadsmoth Eds, 1967.
- 25-James A Bill, Robert L Hardgrave, Comparative Politics: the Question Fort Theory, Texas: university Press of America, 1981.

تاسعا- التقارير باللغة الأجنبية:

- 1-Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur «**Evolution économique et monétaire en Algérie** »: Rapports 2013.

- 2-Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement « Algérie », leGouvernement Algérien, juillet 2005.
- 3-World Bank, "A public expenditure review", report n°36270, vol 1, 2007
- 4-BERAH, M. K. Activité Emploi et Chômage. algérie: .La Direction Technique Chargée Des Statistiques de la population et de l'Emploi. Mai 2019
- 5-Media Bank, Remboursement anticipe de la dette extérieure de l'Algérie. alger: Media Bank, 2006.
- 6-UNDP, Rapport sur le Développement Humain, 2011,
- 7-Rapport 2003 « Evolution Economique et Monetaire en Algerie », La Banque d'Algerie.
- 8-Banque d'Algerie, Communiqué de la commission bancaire, 29 Mars 2003.
- 9-for Africa, E. C. Le secteur des energies renouvelables en Afrique du Nord Situation actuelle et perspectives. Addis Ababa, Ethiopia: United Nations,2012
- 10-Media Bank_ publication spéciale_ Mars 2001.Communication du gouverneur de la B.A/ M.A Keramane assembleé populaire national.
- 11-Social Justice: Rawls, Nozick and Singer, BSC Faculty, available on:
<http://faculty.bsc.edu/bmyers/justiceslide.htm>, 26/3/2019.
- 12-Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement "Algérie", le Gouvernement Algérien, juillet 2005,
- 13-World Bank, "A public expenditure review", report n°36270, vol 1, 2007.
- 14-Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, La revue de l'habitat, n°4, septembre 2009.
- 15-Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur «Evolution économique et monétaire en Algérie»: Rapports 2013.
- 16-BERAH, M. K. Activité Emploi et Chômage. algérie: .La Direction Technique Chargée Des Statistiques de la population et de l'Emploi. Mai 2019.
- 17-Office des nations unies contre la drogue et le crime, rapport d'examen de l'Algérie, cycle d'examen 2010-2015.
- 18-Direction de la communication, "compagne présidentielle Bilan (1999-2014)," Avril 17, 2014, "accessed October 22, 2010".
- 19-Global Hunger index, "The inequalities of hunger," October 2017, International Food Policy Research Institute, "accessed". January 2, 2019.
- 20- United nations development programme, "Human development Data (1990-2017)," "accessed January 2, 2019".
- 21-Annexe rapport Bank of Alegria 2016, 2007, 2002

عاشرا المجلات باللغة الأجنبية:

- 1- Addi Lahaouri, "Algeria's Tragic Contradictions", journal of democracy, vol. 7, no 3, July 1996
- 2-Addi Lahouari , les partis politique en algerier , revue des mondes musulmans et de la méditerranée,C.N.R.S, France,n0 111-112,2006
- 3-Algerie press service : Ressources en eau: demande annuelle à 12.9 milliards de m3 à l'horizon en 2030 'Publié le : mercredi '16 janvier 2019 10:47disponible sur site: (<http://www.aps.dz/economie/83822-ressources-en-eau-demande-annuelle-a-12-9-milliards-de-m3-a-l-horizon-en-2030>)
- 4-Bariki Salah eddine ,"Algérie : Chronique Intérieure", Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 34,1997
- 5-J.Eli Margolis: "understanding political stability and instability", civil wars (london ;taylors and francis, vol.12 No .3 september 2010) .

- 6-Louisa Dris-Aït Hamadouche, L'Algérie Face au Printemps Arabe: Politiques Méditerranéennes , N°81, 2012
- 7- Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, La revue de l'habitat, n°4, septembre 2009
- 8-OMAR BESSAOUD, la stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006
- 9-Saad Eddine Ibrahim, Liberalisation & Democratisation in the Arab world, in Rex Brynen ,Bahgat Korany & Paul nobel, Theoretical Perspectives on Arab Liberalisation & Democratisation in the arab worlde, vol 11, Colorado, Lynne Pienger, 1995.
- 10-Sam Younger, "Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy", The World Today, Vol. 34, No. 3 (Mar., 1978)
- 11-Yahia .H.Zoubir,"The United states and Algeria: The Cautions Road to Partnership", The Maghreb center Journal ,(Issue 1 , Spring / Summer 2010),
- 12-ZOUAIMIA Rachid, "Le régime des investissements étrangers à l'épreuve de la résurgence de l'Etat dirigiste en Algérie", RASJEP, N° 02, 2001.
- 13-Dowding Kheithm, Kimber Richard. (1983).« the meaning and use of political stability”, European journal of political research. N 11.
- 14-Rollin f. Tusalem, « Autocracies, and political stability», International science review. Vol 90. n °01 ,2015.
- 15-Andre FrankGunder , "le developpement du sous- developpement , Lamerique Latine" , Revue Tere Monde,N° 51, 1972.
- 16-Addi Lahaouri, "Algeria's Tragic Contradictions”, journal of democracy, vol. 7, no 3, July 1996.
- 17- Bariki Salah eddine , "Algérie: Chronique Intérieure", Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 34,1997.
- 18-Mohammed A, A. Inward Foreign Direct Investment in Algeria: Determinants, Performance, Challenges in the Last Twenty Years. International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, Volume 7, Issue 3, 2020.

الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية:

- 1-Ana Carolina Curvale ; Does political participation Affect political stability ; A study of Latin America during the nineteenth and twentieth century , PhD thesis ;(new york ;new york university, 2010).
- 2-Chikh-Amnache, Le syndrome hollandais, aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou. 2014-2015.
- 3-Mohamed elsammani hamid ;" contining political instability and shaping multicultural diversity in a federal arrangement, the case of the sudan " PhD thesis, (mississippi ; university of mississippi ,1999).
- 4- Wenyu Li ; "Catastrophe or Adaptation ? Explaining The Impacts of Resource Scarcity and Adaptability on political instability" ,PhD Thesis,(Carolina; university of Southern california , 2010).

المواقع الالكترونية:

- 1-<https://www.dissentmagazine.org/article/india-economic-development-and-political-stability-in-india>. The date it was viewed 04-05-2022 at 14:09 .

- 2-Eli Margolis, Understanding Political Stability and Instability, Civil Wars Journal, Volume 12, Issue 3,2010, <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/13698249.2010.509568>
- 3-MINISTERE DES AFFAIRE ETREGERES, secteur de l'agriculture et de développement rural, site d'Internet: <http://193.194.78.233/ma> , date de visite 17/09/2017.
- 4- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Emploi et Chômage 2000- 2018, Alger ; disponible sur : [http://www : dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz),

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال والبيانات:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	وضعية الاستقرار السياسي ضمن نموذج دافيد استون لعمل النظام السياسي	20
02	الاستقرار السياسي عند غابريال ألموند	21
03	تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة من 2000-2020	221
04	تطور مؤشر سيادة القانون وضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2020	222
05	الإنفاق الحكومي في الجزائر (2002-2019)	227
06	منحنى مؤشر فعالية الحكومة للفترة 2000-2019	229

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الشكل	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	توزيع رخصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات الرئيسية	95
02	السياسات المرافقة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	97
03	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على القطاعات	100
04	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	105
05	قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسية	111
06	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2016)	112
07	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2017-2018)	114
08	تطور الميزانية العامة للجزائر للفترة (2001-2010)	117
09	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2001-2010)	118
10	تطور الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2010)	118
11	تطور مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2010)	119
12	تطور هيكل الميزان التجاري للجزائر للفترة (2000-2010)	120
13	تطور احتياطي الصرف للجزائر للفترة (2000-2010)	121
14	تطور معدل التضخم للجزائر للفترة (2000-2010)	122
15	تطور مستويات الشغل و البطالة للفترة (2000-2010)	123
16	تطورات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	125
17	واقع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (2010-2019)	126
18	تطورات رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2019)	127
19	تغيرات رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	128
20	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة (2010-2019)	129
21	تغيرات المديونية الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	131
22	مؤشرات التجارة الخارجية للفترة (2016-2017)	131
23	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)	133

قائمة الجداول

137	جرائم الفساد موزعة حسب نوع الجريمة بين سنة 2010 والثلاثي الأول من سنة 2012	24
138	البيانات الإحصائية لقضايا الفساد على مستوى المحاكم بين 2010 والسادسي الأول من 2012	25
139	تطور مؤشري مدركات الفساد و ضبط الفساد في الجزائر بين سنتي (2003 و 2015)	26
141	يوضح أثر برنامج توطيد النمو (2015-2019) على التشغيل والتغير في القوى العاملة	27
231	تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (2000-2016)	28

الفهرس

الصفحة	المواضيع
01	مقدمة
14	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار السياسي و التنمية وطبيعة النظام السياسي الجزائري
15	المبحث الأول: الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات
15	المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي
21	المطلب الثاني: مؤشرات الإستقرار السياسي
28	المطلب الثالث: عوامل الاستقرار السياسي
38	المبحث الثاني : مقارنة معرفية للتنمية
38	المطلب الأول : مفهوم التنمية
42	المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية
47	المطلب الثالث: أقسام التنمية وأنواعها
53	المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي الجزائري
54	المطلب الأول: مرحلة إقرار الديمقراطية في الجزائر
60	المطلب الثاني: انغلاق النظام السياسي :مرحلة العنف السياسي
65	المطلب الثالث: العودة للشرعية الدستورية:
71	خلاصة واستنتاجات
73	الفصل الثاني: واقع التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
74	المبحث الأول: دور التحول السياسي في دعم التنمية في الجزائر
74	المطلب الأول : دور الدولة في تحقيق التنمية
81	المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية
87	المطلب الثالث : دور المجتمع المدني في التنمية :
93	المبحث الثاني: برامج الإنفاق الحكومي المطبقة في الفترة 2000-2020
93	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)
98	المطلب الثاني: البرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
103	المطلب الثالث: عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014
110	المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):
116	المبحث الثالث : الآثار المترتبة عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائري
116	المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2010):
125	المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)

134	المطلب الثالث: تقييم النتائج الإنمائية المحققة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر
142	خلاصة واستنتاجات:
144	الفصل الثالث: آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
145	المبحث الأول: دور المصالحة الوطنية في ترسيخ الاستقرار السياسي في الجزائر
146	المطلب الأول: مسار تحقيق مشروع المصالحة الوطنية
151	المطلب الثاني: مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر
155	المطلب الثالث: دور ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار في الجزائر
160	المبحث الثاني: أثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي
161	المطلب الأول: أثر الإصلاحات السياسية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي:
169	المطلب الثاني: أثر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر على تحقيق الاستقرار السياسي
174	المطلب الثالث: أثر تعزيز مكافحة الفساد على تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر
180	المبحث الثالث: التحولات السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر
181	المطلب الأول: الحراك الشعبي الجزائري: بين انحيار النظام السابق وتحقيق المطالب
187	المطلب الثاني: انعكاس تنفيذ السياسات العامة على تحقيق حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر
194	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر
200	خلاصة واستنتاجات
202	الفصل الرابع: التنمية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر في الفترة 2000-2020
203	المبحث الأول: دور الفاعلين الأساسيين في تحقيق التنمية و الاستقرار السياسي في الجزائر
203	المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر
206	المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية و الاستقرار السياسي في الجزائر
214	المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في تحقيق التنمية و الاستقرار السياسي في الجزائر
220	المبحث الثاني: الأثار التنموية للاستقرار السياسي في الجزائر في الفترة 2000-2020
220	المطلب الأول: أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
225	المطلب الثاني: تأثير مؤشر الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 2000-2020 على الاستقرار السياسي والتنمية
230	المطلب الثالث: دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر
234	المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي و التنمية في الجزائر
235	المطلب الأول: العلاقة بين التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر
240	المطلب الثاني: عقبات تحقيق الاستقرار السياسي و التنمية في الجزائر

قائمة الفهرس

248	المطلب الثالث: سبل تعزيز العلاقة بين الاستقرار السياسي و التنمية في الجزائر
256	خلاصة واستنتاجات
259	الخاتمة
268	قائمة المراجع
293	قائمة الأشكال والبيانات
295	قائمة الجداول
298	الفهرس
301	الملخص

ملخص:

بعد نهاية العشرية السوداء واستعادة الجزائر للاستقرار الأمني والسياسي بشكل ملموس، اتجهت أولويات الدولة إلى التركيز على قضايا التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فاستحدثت بذلك مجموعة من البرامج والسياسات تصب في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة القدرات الإنتاجية لمختلف المؤسسات ودعم القطاع الخاص، بما يساهم في جلب رؤوس الأموال، وتحقيق القدرة على المنافسة الإنتاجية. إلا أن الجزائر عرفت في الفترة ما بين 2000 و 2020 تحديات كبيرة أعاقَت عملية التنمية الحقيقية، لعل أبرزها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتداعياته على مداخل الجزائر، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي ارتبط مباشرة بمرض الرئيس السابق بوتفليقة وفراغ كبير في مؤسسة الرئاسة، هذا ما انعكس بشكل مباشر على الاستقرار السياسي داخليا، في ظل بيئة إقليمية متوترة تعرف أزمات أمنية خطيرة في كل من ليبيا ومالي، وجمود قضية الصحراء الغربية.

كلمات مفتاحية: التنمية، أبعاد التنمية، الاستقرار السياسي، الجزائر.

Abstract:

After the end of the black decade and the significant restoration of security and political stability in Algeria, the State's priorities focused on development issues and the challenges facing the national economy, creating a set of programmes and policies aimed at achieving economic and social development, increasing the productive capacities of the various institutions and supporting the private sector, thereby contributing to capital mobilization and productive competitiveness. In the period between 2000 and 1999, however, Algeria experienced major challenges that hampered the process of real development, notably the volatility of oil prices on the world market, its repercussions on its incomes, the spread of corruption, which was directly linked to the President's illness and a large vacuum in the Presidency's institution. This directly reflects internal political stability, in an environment of tense regional conditions, characterized by serious security crises in Libya and Mali, and the stalemate in the Saharan cause.

Keywords: Development; dimensions of development; political stability; Algeria.

Résumé:

Après la fin de la décennie noire et le rétablissement tangible de la sécurité et de la stabilité politique en Algérie, les priorités de l'État ont eu tendance à se concentrer sur les questions de développement et les défis auxquels est confrontée l'économie nationale, mettant ainsi en place un ensemble de programmes et de politiques qui s'inscrivent dans le cadre de réaliser le développement économique et social, accroître les capacités productives de diverses institutions et soutenir le secteur privé, y compris Il contribue à attirer les capitaux et à atteindre la compétitivité productive.

Cependant, l'Algérie a connu de grands défis entre 2000 et 2020 qui ont entravé le véritable processus de développement, dont les plus importants sont peut-être les fluctuations des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, et ses répercussions sur les revenus algériens, en plus de la propagation de la corruption qui était directement liée à la maladie du président et à un grand vide dans l'institution présidentielle qui s'en ressent directement Stabilité politique en interne, à la lumière d'un environnement régional tendu caractérisé par de graves crises sécuritaires tant en Libye qu'au Mali, et la stagnation du dossier Sahara occidental.

Mots clés : développement, dimensions du développement, stabilité politique, Algérie